



سَلْطَنَةُ عُومَانِ
وَزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِيِّ وَالثَّقَافَةِ

مَنْجِ الطَّالِبِينَ وَبَلَاغِ الرَّاعِبِينَ

تَأْلِيفُ
عَمِيْرِ بْنِ سَعِيْدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ سَعُوْدٍ
الشَّفْطِيِّ الرَّسْتَقِيِّ

الْجُزْءُ السَّابِعُ

تَحْقِيقُ
سَالِمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَبِيْعَانَ الْخَارِقِيِّ

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

منهج الطالبيين وبلاغ الراغبين

تأليف
فهميد بن سعيد بن علي بن سعوي
النفسي الرستاق

الجزء السابع

تحقيق
جمال بن محمد بن سليمان الخارقي

طبع على نفقة

حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد
سلطان عمان والعمان

كلمة المحقق

قد انتهى بحمد الله وحسن توفيقه ، تحقيق وتصحيح الجزء السابع من كتاب :
« منهج الطالبين وبلاغ الراغبين » ويبحث في : أحكام الحج وفرائضه وسننه ،
وفي البيت الحرام ومكة شرفها الله ، وفي رؤية هلال ذى الحجة ، وفي أحكام
الإحرام والعمرة ، وفيمن فاته الحج ، وفيما يجوز للمحرم وما لا يجوز ، وفي مفسدات
الحج ، وما يمكن جبره ، وفي قتل المحرم الدواب والصيد ، وفي مجاورة مكة ووداع
البيت ، وفي زيارة قبر النبي ﷺ ، وفي التمتع والهدى ، وفي أحكام الطواف ،
والسعى بين الصفا والمروة ، وما يلزم من ذلك من واجب ومنسوب وأدب ، وفي
الحلق والتقصير والإحلال ، وفي تقليد الهدى ، ومن جمل نفسه نحيرة ، وفي ليالي
منى والوقوف بعرفة والإفاضة منها ، والبيت بمنزلة ورمى الجمار ، وفي أحكام المحصر
والمریض ، وفي حج المرأة والصبی والأجير ، وفي الضحایا وأحكامها ومعانی ذلك ،
وفي الدعاء .

ويليه الجزء الثامن : في أحكام الإمام والإمامة والولاية والحدود .

والحمد لله ابتداءً وانتهاءً . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

غرة رمضان المعظم سنة ١٤٠١ هـ .

• من يوليو سنة ١٩٨١ م

بقلم

سالم بن حمد بن سليمان الحارثي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

القول الأول

في البيت الحرام ومكة شرفها الله

وفي وجوب الحج والعمرة فيه

قال الله تعالى: « إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ » .

قيل: إن اليهود قالوا: إن بيت المقدس أفضل وأعظم من الكعبة؛ لأنه مهاجر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وسميت أرضه الأرض المقدسة .

وقال المسلمون: بل الكعبة أفضل . فأنزل الله تعالى هذه الآية: « إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ » الآية . ثم قال: « فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ » وليس ذلك في بيت المقدس . « وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا » وليس ذلك في بيت المقدس .

واختلف العلماء في تأويل قوله تعالى: « إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ » فقال بعضهم: « إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ » ظهر على وجه الماء عند خلق الله السماء والأرض هو البيت الحرام . خلقه الله قبل الأرض بألفي عام، وكان زبدة بيضاء على وجه الماء، فدحيت الأرض من تحته .

وقال بعضهم: هو أول بيت بنى في الأرض .

وسئل بعض العلماء عن ابتداء الطواف . فقال : إن الله تعالى لما خلق العرش وضع تحته البيت المعمور ، وأمر الملائكة أن يطوفوا به ، فطافت به الملائكة ، ثم أمر الله الملائكة الذين يسكنون في الأرض ، أن يبنوا بيتاً في الأرض على مثاله وقدره ، وأمر من في الأرض من خلقه ، أن يطوفوا به كما يطوف أهل السماء بالبيت المعمور .

وقيل : هو أول بيت بناه آدم في الأرض . قاله ابن عباس . وقال الضحاك : « إن أول بيت » وضع فيه البركة واختير من الفردوس الأعلى . وقيل : أول بيت وضع للناس يُحجُّ الله تعالى إليه . وقيل : أول بيت جعل قبلة للناس . وقيل : أول مسجد وضع للناس يعبدون الله فيه . قال الله تعالى : « إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا » فبكة هي مكة . والعرب تعاقب بين الباء والميم . فيقولون : ضربة لازب ولازم .

وقيل : بكة : المسجد والبيت ، ومكة : الحرم كله .

وقيل : مكة : اسم البلد ، وبكة : موضع البيت والمطاف . وسمى بكة لأن الناس يقباكون فيه أي يزدحمون ، يبك بعضهم بعضا ، ويصلى بعضهم بين يدي بعض .

وقيل : سميت بكة لأنها تبك أعناق الجبارة ، أي تدقها ، فلم يقصدها جبار بسوء إلا قصمه الله ، وسميت مكة لقله ماؤها .

وروى عن عبد الله بن العباس أنه قال : ما أعلم على وجه الأرض اليوم بلدة

ترفع فيها الحسنات بكل واحدة مائة ألف حسنة ما يرفع بمكة . ويكتب لمن صلى فيها ركعة واحدة بمائة ألف ركعة ما يكتب بمكة ، والصدقة فيها بدرهم واحد يكتب له مائة ألف درهم ما يكتب له بمكة ، وما أعلم بلدة على وجه الأرض ، فيها شراب الأبرار ومصلى الأختيار إلا بمكة ، وما أعلم على وجه الأرض بلدة ، مامس أحدا فيها شيء إلا كان تكفيراً لخطاياهم إلا بمكة ، وما أعلم بلدة على وجه الأرض ، إذا دعا أحد الله بدعاء ، أمّن له الملائكة ، فيقولون : آمين آمين ، وما أعلم بلدة على وجه الأرض ، يكتب لمن نظر إلى الكعبة من غير طواف ولا صلاة عبادة الدهر وصيام الدهر إلا بمكة ، وما أعلم على وجه الأرض بلدة ، صدر إليها جميع النبيين والمرسلين ما قد صدر إلا مكة ، وما أعلم بلدة على وجه الأرض ، يحشر منها الأنبياء والأبرار والفقهاء والعباد من الرجال والنساء ما يحشرون من مكة ، وهم آمنون يوم القيامة ، وما أعلم على وجه الأرض بلدة ، ينزل فيها كل يوم من روح الجنة ورائحتها ما ينزل بمكة .

ونصب « مباركا » على الحال . « وهدى للعالمين » لأنها قبلة للمؤمنين ، لأنها قبلة للمؤمنين ، « فيه آياتٌ بيناتٌ » يعنى مقام إبراهيم عليه السلام ، والحجر الأسود ، والحطيم ، وزمزم ، والمشاعر كلها .

« ومن دخله كان آمناً » من أن يهاج فيه ؛ لأنه حرم الله ، وذلك بدعاء إبراهيم عليه السلام ، حيث قال : « رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا » وكان لمن دخله في الجاهلية ولجأ إليه من الفارة والقتل أمنا . ولم يزد الإسلام إلا شرفاً وأمناً .

وقيل : من دخله مع النبي ﷺ عام عمرة القضاء كان آمنا ؛ لقول الله تعالى :
« لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْعَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ » .

وقيل : ظاهر اللفظ الخبر ومعناه الأمر ، أى ومن دخله فأمنوه ، نظيره قوله
تعالى : « فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ » أى فلا ترفثوا ولا تفسقوا
ولا تجادلوا .

وقيل : معناه : من دخل لقضاء نسك ، معظما له ، عارفا لحقه ، متقربا إلى الله
عز وجل ، كان آمنا يوم القيامة .

وقيل : من دخله كان آمنا من الذنوب التى اكتسبها قبل ذلك ، وتاب إلى
الله منها .

وقيل : آمنا من النار والعذاب إذا دخله ، كما يدخل الأولياء طاعة لله ولرسوله .

ويروى عن النبي ﷺ (١) أنه قال : من صبر على حر مكة ساعة من نهار ،

تباعدت عنه جهنم مسيرة مائتى عام ، وتقربت منه الجنة مسيرة مائتى عام .

وفى ذكر مكة والبيت أكثر من هذا يطول فتركته . ويجوز للحجاج دخول

مكة ليلا ونهارا ، ودخولها نهارا أحب إلينا .

فصل

فى قوله تعالى : « وَبِهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا »

(١) ذكره الأزرقي فى تاريخ مكة ، والزحشمري فى تفسيره ، والعقيلي عن ابن عباس ،

والديلمى عن أنس . وأخرجه ابن أبى شيبة عن أبى هريرة .

اللام من لله لام الإلزام والإيجاب . « والله » فرض واجب « على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً » .

وشرائط الحج: البلوغ ، والعقل ، والحرية ، والإسلام ، وإمكان المسير ، ووجود الزاد والراحلة ، وأمن الطريق ، ووجود الدليل والرفيق .
واستطاعة الحج على وجهين : صحة الجسم والقدرة على المشى ، والآخر وجود المال والراحلة .

وقيل : سئل رسول الله ﷺ^(١) عن الاستطاعة . فقال : الزاد والراحلة ، ومن قدر على البلوغ إلى البيت ماشياً سمي مستطيعاً ، ووجد السبيل إلى الحج .
واختلف العلماء في الاستطاعة . فقال قوم : من وجد زاداً وراحلة وجب عليه من فضل المال ، ولا يبيع الأصل .

وقال آخرون : يبيع من الأصل إذا فضل ، أى أبقى من ماله ما تكفى غلته عياله إلى أن يحج ويرجع .

وقال آخرون : يبيع من المال ويحج إذا بقى منه ما يأكلون إلى أن يحج .
وقال آخرون : الاستطاعة مال أو احتيال .

وقال قوم : صحة البدن مع الوجد . ونحن نقول : إذا قدر على زاد وراحلة ، وصحة البدن ، وأمان الطريق ، ورفقاء يأمن معهم ، وقوت لمن يلزمه عوله ، وجد السبيل إلى الحج واستطاعه .

(١) أخرجه الدارقطني والبيهقي عن أنس : وأخرجه الترمذي عن ابن عمر . م

ويروى عن ابن عباس أنه قال: من ملك مائتي درهم وجب عليه الحج ، وحرم عليه فكاح الإماء . وأرجو أن هذا ليس بعام في جميع الناس ، منهم القريب إلى مكة ومنهم البعيد الذي لا يمكنه الوصول إلا ببذل كثير من المال . والاعتبار في هذا بقدر المؤنة في ذلك .

ويمعنى في ذلك أن لا يكون حد محدود في كثرة المال ، إلا ما يمكنه أن يبلغه ذاهبا وراجعا ، مع قدر ما يحتاج إليه من النفقة والمؤنة إلى رجوعه إليهم ، في مثل عادة الناس ، في مسيرهم ورجوعهم في حجهم ، من موضعهم ذلك ، وإن اختلفت أحوالهم في أسفارهم ، فعلى قدر الوسط من المقدار المعتاد في ذلك .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله : من كان له مال : من أرض ونخل ، وعنده عياله ، وإن باع من ماله لم يضر بعياله ، باع منه وحج ، ورجع يتحمل ديون الناس ، فلا عليه ذلك .

وقال آخرون : يجب الحج على من كان له مال يفيقه ويفنى عياله ، ومن يلزمه عوله إلى الحول ، ويبقى من ماله ما يكفيه للحج ، وإن باع من ماله لم يضر بعياله ، ولا يلزمه بيع ماله كله . وإنما يبيع منه ما لا يضر بنفسه وعياله ، ولا ينقص عليه المعاش مما بقي ، وليس عليه بيع متاع بيته .

ولم أعلم وجوب الحج في العبيد إذا كانوا للخدمة . وأما إذا كانوا للتجارة فعسى أن يلزم إذا بلغ ذلك زاداً وراحلة ، لأنهم مال .

ومن كان يجب عليه الحج ليساره وسعة ماله فلم يحج ، وكان يؤتمل الحج حتى

ذهب ماله ، فإن ذلك يلزمه الحج ، ويكون ديناً عليه متى أبصر ، ويوصى به إذا حضرته الوفاة ولو لم يكن له مال .

ومن كان أعمى أو زَمِنًا وله مال كثير، ولم يقدر على الخروج بنفسه إلى الحج، فلا يجب عليه الحج .

ومن كان ذا صنعة ، فاجتمع له ما يبلغه زاد أو راحلة ، لزمه الحج ، وإن لم يكن معه ما يبلغه لم يلزمه الحج .

وقول : إن صاحب الصنعة يتبلغ من بلد إلى بلد حتى يصل إلى الحج . وأكثر القول أنه لا يلزمه ذلك .

وقال الشافعي : لا يجب على أهل عمان حج ؛ لأنه لا يكون إلا مع أمان الطريق . ولا عدو أعدى من البحر . وليس الأمر كما قال ، لأن عمان طريقها يكون برأً ويكون بحراً . وهي من أطراف جزيرة العرب ، والبر متصل منها إلى مكة والدينة والشام والعراق واليمن إلى ما وراء ذلك . وإنما كان الشافعي قال هذا للقول ، وهو لا يدري ما عمان ولا كيف هي ، والله أعلم ؛ لأنه من غير أهل عمان . قيل : إنه كان ينزل العراق في أول زمانه ، ثم انتقل إلى مصر ومات بها ، وقبره مشهور هنالك ، والله أعلم .

ومن كان فقيراً لا يستطيع الوصول إلى الحج ، فلا يجوز له إهمال النية عن الحج لإيأسه في وقته ، ولكن الفرض عليه : أن يعتقد أنه متى وجد السبيل إلى الحج واستطاعه : أنه يجب .

ومن كان معجزه عن الحج بمرض ملازم له ، وله مال فلا يلزمه فرض الحج ، وإن أتاه الموت في حال معجزه لزمه أن يوصى به ؛ لأنه من المخاطبين في بالحج .
والمسكى إذا قدر على الحج ببذنه لزمه الحج ، ولو لم يقدر على الزاد والراحلة ، إذا كان يقدر على الحج بغير زاد وراحلة .

وكذلك غير المسكى إذا قدر على الحج بغير زاد وراحلة . وشرط الزاد والراحلة في الاستطاعة لمن احتاج إلى ذلك . والنساء متمين عليهن فرض الحج كالرجال .

واختلف فيمن له مال لو سلم له لقدر أن يحج منه ، ولا يطالبه السلطان بالخراج ولا يفرم له من ماله ، ولا يقدر على الامتناع منه ، ولا يأمن على نفسه وعياله إلا بذلك . فقول : له العذر بذلك ، ويفدى نفسه وعياله منه ومن الظلم .

وقول : إن الحج يجب عليه ، واللباطل لا يزيل الحق ، وإن شاء فدى نفسه بما في يده . والحج دين عايمه ، وإن شاء حج ، وتوكل على الله ، وأدى ما عليه .

وقال أبو الحسن البستاني : من ملك في أشهر الحج ما يجب عليه فيه الحج ، فلا يسقط عنه الحج بعد وجوبه بظلم من ظلمه ؛ لأن الخراج ظلم وليس هو بحق ، وذلك معدوم ؛ لأنه لا يدري لعل الله أن يحيط بالظالمين ويكفيه إيامهم . وإن تلف المال من يده قبل دخول أشهر الحج ، لم يلزمه الحج .

فصل

قال أبو عبد الله رحمه الله : إن الشارى^(١) إذا وجب عليه فرض الحج لزمه

(١) المسكرى .

الحج ، وله أن يحج الفريضة ولو لم يأذن له الإمام . ومن لم يقدر على الحج وقدر على الفزو ، وعليه حجة الفريضة ، فأحب له أن يبدأ بالحج ثم يفزو .

ومن وجب عليه الحج وله بنات ، أو غيرهن من النساء اللاتي يلي تزويجهن ، فإنه يوكل لمن يثق به ويخرج إلى الحج ، وإن كان له مال وعمال ، وبنون وبنات صغار وكبار ، ولا يجد من يقوم بهم مقامه ، ويجب عليه الحج ، ويخاف عليهم الضرر ، فلا يترك الحج لأجل ذلك ، إذا وجد لأهله وعماله قوتا يتركه لهم ، ولا يترك الفرائض لضياح المال . والضرر في المال أولى من الضرر في الدين .

ومن وجب عليه الحج وخشى إن خرج إلى الحج ، أن يلحق أهله بعده ضرورة من سلطان جائر ، فإنه يؤخر الحج حتى يأمن على عياله ، كما يجوز له أن يؤخر إذا لم يأمن على نفسه من الطريق ، إلا أن يوكل من يقوم بأمرهم ، ويأمن عليهم الضرر من السلطان .

فإن تلف المال لإقامته على عياله ، فالحج يكون ديناً عليه ولا يسقط عنه ، ويحتال في أمر عياله والحج ويحج ، فإن حضره الموت أوصى به ، ولا عذر من الوصية .

فصل

ومن وقع في يده مال يجزيه ، ويجب به الحج في أشهر الحج ، فأوجب أن يحج ؛ لأنه لزمه الحج . وإن وقع في يده قبل أشهر الحج ، فأراد التزوج فليتزوج ؛ لأنه لم يلزمه ذلك .

وإن خاف العنتَ وقد لزمه الحج ، فأحب أن يتزوج بأقل الصداق الذي قالوا به ويحج .

وإن أصاب مالا قبل أشهر الحج ، ثم فات المال قبل أشهر الحج ، لم يلزمه الحج حتى تدخل عليه أشهر الحج ، ومعه مال يجب فيه الحج .

فإن وجب عليه الحج ، وأصاب مالا في أشهر الحج فلزمه فيه الحج ، ولم يجد سبيلا إلى أمان الطريق حتى تلف المال ، فقد لزمه الحج .

ومن وجد مالا في غير أشهر الحج ، وأراد التزوج فليتزوج . وإن وجد المال في أشهر الحج ، فليخرج إلى الحج ولا يتزوج .

وإن خاف على نفسه العنت تزوج ، ثم خرج إلى الحج .

وإن اتفق له حج وتزوج بدأ بالحج ؛ لأنه فريضة . والتزوج سنة ، إلا أن يخاف على نفسه العنت ، فليتزوج بأربعة دراهم .

وقول : إن أحب أن يبدأ بالتزوج جاز . وإن أحب أن يبدأ بالحج جاز .

وإن لم يخف على نفسه العنت ، فليحج ثم ليتزوج إن شاء .

وقول : يبدأ بالتزوج ، فإن بقي في يده بعد ذلك ما يجب فيه الحج حج ، أو

أوصى به .

ومن أصاب مالا في غير أشهر الحج ، فله أن يأكل ويكسى ، وينفق ويتزوج .

فإن جاءت أشهر الحج ، ومعه ما يبلغه الحج ، وجب عليه الحج . وهذا قول الربيع رحمه الله .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله : من أصاب مالا في أشهر الحج ولم يحج ، ثم

مات طرحت ولايته ، إلا أن يوصى بأجرة من يحج عنه ، ولا تطرح ولايته حياً ؛
لأنه إن لم يحج العام ، وحج العام القابل أجزاءه .

وقيل : من ملك مالا في غير أشهر الحج ، وتلف قبل دخول أشهر الحج ،
فلا شيء عليه . وإن خرج للحج حين وجب عليه ، فتلف في طريقه ، فعليه الحج .
ومن استفاد مالا في أشهر الحج ، لم يكن له أن يتسع فيه ، ولا يبدأ بشيء غير
الحج .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله : ومن كان معه مال ، فمّر به وقت الحج ، فلم
يحج حتى ذهب المال ، ثم لم يجد ما يحج به ، ولم يوص بالحج ؛ فهو هالك .
وكذلك من كان عنده مال ، لا يؤدي زكاته حتى ذهب المال ، ثم لم يجد
شيئاً ومات ، فهو هالك .

وكذلك من لزمه بدل شهر رمضان ، فلم يصمه حتى مات ، وهو يقدر أن
يصوم ، فهو هالك . وهذا معنى إذا لم يوص بكل هذا .

وقيل : من وجد استطاعة الحج ، قهاون به حتى نفذ ماعنده ، فليصم ويصنع
معروفا . والحج عليه لازم إذا كان ذلك في أشهر الحج .

فصل

واختلف الناس في وجوب الحج . فقال بعضهم : من ملك ثلاثين ديناراً
لزمه الحج .

وقال بعضهم : مائة درهم .

وقال بعضهم : إن قدر بمال أو احتيال .

ومن أثر ينسب إلى محمد بن روح رحمه الله : فيمن حضره الموت ، وله مال يسير ، ويحتمل ثلث ماله أن تنفذ منه حجة مكية ، ولا يحصل حجة كاملة من وضئه : إنه يلزمه أن يوصى بذلك .

وقيل : يجب الحج على من يقدر أن يمشى على قدميه . ومن لم يقدر أن يحج على قدميه ، فحتى يجد زاداً أو راحلة ، ويفضل من ماله ما يكفيه ، ويكفي عياله عند الحاجة إلى الناس .

ومن وجب عليه الحج ، وأبواه قد بلغا الكبر ، ويخاف عليهما إن خرج للحج . فإن أمكنه أن يتخذ لهما خادماً يخدمهما ، أو يستأجر لهما أجيروا ، وإلا فلا يخرج ويدهما .

وقال هاشم : قال موسى رحمه الله : الحج يهضم الذنوب ، فمن صح بدنه ، وكثر ماله ، وأمن مسيره ، فقد وقعت عليه الحجة ، إلا أن يفر الله له .

وسئل أبو الحواري رحمه الله : عن له مال وعليه عيال ، لا يفضل من غلته شيء عن عياله ، وإن باع بعضه تقص عليه ، وضاع عياله بعده ، إذا خرج إلى الحج أيلزمه الحج على هذه الصفة ، وعليه صداق لزوجته ؟

قال : إن كان له مال ينقص عن دينه ومؤنة عياله ، وإن باع منه شيئاً ، عاد عيالا على الناس . فبعض الفقهاء يعذره بذلك عن الحج ، وإذا كان إدا باع من ماله ، بقي من المال ما يقوته هو وعياله ويستغنى به عن الناس ، فلا عذر له (٢ - منهج الطالبين - ج ٧)

عن الحجج . وإذا كان إذا باع من ماله ، بقي من المال ما بقوته هو وعياله ، ويستغنى به عن الناس ، فلا عذر له من الحجج .

وإن كان أصاب هذا المال ، من قبل الدين والعيال ، فلا عذر له عن الحجج ، وهو لازم عليه ولو باع جميع ماله في ذلك ، ويحتال في قضائه بما قدر من ذلك .

وقيل : لا يستعجل على أهل الولاية في البراءة ، إذا قدروا على الحجج ، حتى يسيروا أمرهم .

وقال أبو زياد : سئل منازل بن صالح ، عن امرأة لها على زوجها مائة نخلة : أوجب عليها الحجج ؟ قال : نعم . وترفع عليه حتى تأخذ من النخل وتحمج .

ومن كان له مال ، ولو باعه أصلا لوصل ثمنه عشرة آلاف درهم ، وثمرته لا تقوم بمؤنته ومؤنة عياله ، وما يطلب إليه من الخراج . ولو باع من أصله ما يوصله إلى بيت الله الحرام ، وخرج بحجة ، لأضر ذلك به وبعياله ، ولا يدري تجزيهم غلة ما يبقى من ماله ، أم تنقص بهم بعد ما يبيعه

ففي بعض القول : أنه لا يجب عليه الحجج إلا فيما يفضل من غلة ماله ، من مؤنته ومؤنة عياله . وأما خراج السلطان فلا يعتبر به ؛ لأنه ليس عليه أن يعطى الخراج .

ويعجبنى أنه إذا كان لا يأمن على نفسه وعياله ، إلا بأداء الخراج ، كان ذلك عذرا . وكان عندي أشد من المؤنة في أمر العذر ؛ لأنه قد قيل : لا يجب الحجج إلا باجتماع الأربع : الزاد والراحلة وصحة البدن وأمان الطريق .

والمرأة أشد حاجة في منزلة الأمان من حاجته إلى الأمان في الطريق . فإذا كان لا يأمن على عياله بعده من السلطان ، إلا بأداء الخراج ، كان ذلك عنرا ، ولم يجب عليه الحج إلا بعد أداء ذلك ، وأمانه على نفسه وعياله وماله الذي به قوام معاشه .

فصل

وأجمعوا أنه لا يجب حج الفريضة على المرء في عمره إلا مرة واحدة . ولو كثر ماله .

واختلف فيمن يقدر على إنفاذ الحج من ماله ، ولا يقدر على ذلك بنفسه ، من مرض أو كبير . نقول : إنما عليه الحج بنفسه ، وإن استطاع أن يحج في حياته وإلا أوصى به . أن يحج عنه من ماله بعد موته ؛ لأن الحج من أعمال الأبدان .

وقول : إنه إن لم يستطع أن يحج بنفسه ، جاز أن يحج عنه غيره . فإن هو مات قبل أن يستطیع كان قد تم حجه . وإن استطاع بنفسه ، كان عليه أن يحج أيضا .

وفي بعض القول : أنه إذا حج عنه ، وهو بالحال التي يعجز أن يحج عنه غيره فيها ، فقد ثبت حجه ولو استطاع بعد ذلك .

فصل

روى^(١) عن النبي ﷺ أنه قال : « من كان معه سعة ليحج ، ولم يحجبه

(١) روى الترمذى والبيهقى عن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من ملك زاداً =

مرض حابس ، أو سلطان فاهر ، فأت ولم يحج ، فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا
أو فليمت موة جاهلية . يقول : قد وجبت له النار ، كما وجبت لليهود والنصارى
والكفار .

وقال الربيع رحمه الله : من وجب عليه الحج فلم يحج ولم يوص مات كافرا
ومن وجب عليه الحج ، وكان بنوى الحج والوصية به ، فأت ولم يحج ،
ولم يوص ، لم يبرأ منه .

وكذا إذا بغه الموت قبل الفعل ، ولم يمكنه الوصية ، وأعجم لسانه ، أو وقع
في الحريق ، أو في الفرق ، أو وقع عليه جدار ، أو مات فجأة ، وما كان كمثل
هذا وكذلك النسيان .

وإن لم يكن شيء من هذا وأراد الورثة إخراج الحج عنه ، لم ينفعه حجهم
عنه . وإن كان من عذر ، فأرجو إن حج الورثة عنه ينفعه ، والله أولى به ومصيره
إلى ربه .

ومن وجب عليه الحج وأمكنه الخروج إليه ، فلم يحج حتى حضره الموت ،
وندم وتاب إلى الله ، وأوصى لم يكن هالكا . وإنما يهلك إذا لم يدين بالحج ،
فلما حضره الموت وأوصى به فقول : يهلك . وقال قوم : أمره إلى الله ، ووقفوا
عنه .

— وراحة تبلغه إلى بيت الله الحرام فلم يحج ، فلا عليه أن يموت يهوديا أو نصرانيا . وذلك أن
الله يقول : « والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا » . وفي البيهقي عن أبي أمامة ،
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من لم تحبسه حاجة ظاهرة أو مرض حابس ، أو سلطان جائر ،
ولم يحج ، فليمت إن شاء يهوديا ، وإن شاء نصرانيا . م

وقال محمد بن محبوب رحمه الله : أمره إني الله . وبعض أهل ههنا يقول :
لأنه الوصية ، وشدد في ذلك .

واختلف في ذلك ووجوبه فقال قوم : موسع له إلى الموت .

وقال آخرون : غير موسع له في الوقت . والواجب على القادر على إتيان الحج
وفعله ، أن لا يؤخره : قال تعالى : « وَسَارِعُوا إِلَى ذَفْفِةٍ مِنْ رَبِّكُمْ » .

وقال بعض أصحابنا : إن لزمه الحج تأخيره في عمره كله ، أي وقت أتى به ،
ولو تطاولت به السنون ، إنه لا يكون عاصيا بذلك . إذا أوقمه في حياته .

وقيل : من استطاع الحج فلم يحج ، أو مات ولم يوص به ، لم يحج عنه مسلم
ولا يتولاه .

ومن كان فقيرا وأوصى له بما لا يقدر به على الحج ، فأبى أن يقبله ، فله ذلك ،
ولا يلزمه الحج .

وقيل : من عرض له رجل أن يحمله إلى الحج ، ويقوم بأمره ، إنه يلزمه
الحج .

وقيل : إن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ ، فقالت : يا رسول الله إن ابن
شيخ كبير ، وقد أذرتته فريضة الحج ، ولم يحج قط ، ولا يستطيع الركوب ، ولا
يستمسك على الرحلة ، أفأحج عنه ؟ فقال لها رسول الله ﷺ : أرأيت لو كان

(١) أخرجه الربيع والجماعة عن ابن عباس . ورواية : سالت عن أبيها . واختلفوا :
هل هذه القصة واحدة أو متكررة . م

على أيك دين فأديته عنه ، ألم يكن يقبل عنك ؟ قالت : بلى . قال : فحجى عنه ؛ فإن الله أولى بالعدر .

وقال الفضل بن العباس^(١) : كنت رديفا لرسول الله ﷺ ، فأناه رجل فقال : يا رسول الله ، إن أمى عجوز كبيرة ، فإن حزمتمها خشيت عليها ، وإن حملتها لم تستمسك على الرحل . فقال له رسول الله ﷺ : حج عن أمك .
وروى أن رجلا قال : يا رسول الله إن أبى مات ولم يحج ، أفأحج عنه ؟ فقال له : أنت أكبر ولد أبيك ؟ قال : نعم : قال : حج عن أبيك .
وقد يقضى عن الميت الحج والعمرة والعتق والصدقة والصوم .

فصل

عن ابن عباس عن النبي^(٢) ﷺ قال : من أراد الحج فليمجل الخروج إلى مكة ؛ فإن أحدكم لا يدري متى يعرض له ، من مرض أو حاجة . والمنفق في الحج كالمنفق في سبيل الله ، الدرهم بسبعمائة درهم .

وقال أبو عبد الله الخراسانى : إذا أراد الله بعبد شرّاً ، حمّله في البر والبحر حتى يلقى في مكة ، فيعمل بما صابه ، وقال عمر رضى الله عنه : الركب كثير ، والحجاج قليل .

(١) أخرجه الربيع عن ابن عباس . ولفظه : فجاءته امرأة من خثعم تستفتيه ، فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر إلى آخر ما جاء فيه .
(٢) أخرج أحمد وابن ماجه عن الفضل : من أراد الحج فليتمجل ، فإنه قد يعرض المريض وتضل الضالة ، وتعرض الحاجة . م

ومن علامة العجة المبرورة أن يكون صاحبها بعدها خيرا منه قبلها . والعجة
من عمان تعدل حجتين .

ويوجد عن ابن عباس : أن الحج : رفع الصوت بالتلبية . والثج : صب دم
النسك والضحايا .

وقيل : أفضل الحج^(١) المعج والثج .

فصل

ومن أراد الحج فليبدأ بالخلاص من تبايعه وقضاء ديونه ، ويكفر أيمانه ،
ويوفى بنذره ، ويصل أرحامه ، ويعتب على من وجد عليه من جيرانه وأرحامه ،
ويوسع من زاده ليتسع خلقه ، ولا يماكس في الكراء ولكن يساوم ، فإن
امتنع منه في الكراء والغلا تركه . وإن كان عليه ديون ووصايا وتبايع وضمائمات ،
فالمأمور أن يقضى الديون ، ويوصى بالوصايا التي عليه من قبل غيره ، ويقضى
التبايع . وما قدر عليه من هذا ، ويوصى بما بقي من ذلك ، إلا الذي لا يقدر عليه
ثم يحج . وإن حج ولم يقض سقط عنه الحج .

ومن وجب عليه الحج ، وطولب بدين عليه ؛ فإنه يقضى الدين ثم يحج .

والمستحب لمن يخرج إلى الحج : أن يستصحب رجلا عفيفا ذا دين وحفاظ
لحق الصحبة .

(١) أخرجه الترمذى عن ابن عمر وابن ماجه والحاكم والبيهقى عن أبي بكر عن النبي
صلى الله عليه وسلم . م

وزوى أن النبي ﷺ قال : لو يعلم الناس^(١) ما فى الوحدة ما أعلم ، ما سار أحد بليل وحده ، أو قال : ما سافر أحد وحده بليل أبداً . ففى الخبر دلالة على الحث على الصاحب الأمين خصوصاً على النفس .

ولا أحب لمن أراد الحج ، أن يصحب من فى كلامه هجر ، ومن فى طبعه غلظ وخشونة ، أو صاحب بدعة فيحمله على سوء الخلق وتغيير الطبع ، وربما احتاج إلى أن يكافئه ويقاومه على مثل فعله .

والواجب على من أراد الحج أن يتواضع جهده ، وأن يصرف همته إلى ما عند الله ، ويجتنب الرياء والسمعة ، فإنه فى سفر عبادة .

وإن أكثر الحاج من الزاد رجاء الثواب كان أفضل له ؛ لما روى عن النبي ﷺ أنه قال : المنفق^(٢) فى الحج كالمنفق فى سبيل الله : الدرهم بسبعائة درهم .

ويكثر الحاج من الدعاء وذكر الله فى كل أحواله ، إلا فى حال منع فيه من الكلام ، ولا بدع ذكر الله عند كل شرف ، ويعرض عن الإكثار من ذكر الدنيا ، . وإذا ركب فى بر أو بحر أن يذكر الله تعالى . قال الله تعالى : « وَالَّذِي خَلَقَ الأزواجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الفلكِ والأُنعامِ ما ترَ كَبُورًا لِّتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وما كُنَّا لَهُ مُعْتَبِرِينَ وَإِنا إلى رَبِّنا لَمُنْقَلِبُونَ » .

(١) أخرجه أحمد والبخارى والترمذى وابن ماجه عن ابن عمر . م .

(٢) أخرجه أحمد والضياء عن بريده . م .

وقيل^(١): إن النبي ﷺ ، إذا ركب راحلته ، كبر ثلاثا ، وتلا هذه الآية :
« سبحان الذى سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين . إلى قوله: لمنقلبون » . ويقول :
اللهم إني أسألك فى سفرى هذا البر والتقوى ، والعمل بما ترضى . اللهم هون علينا
السفر ، واطو لنا الأرض ، اللهم أنت صاحب فى السفر ، والخليفة فى الأهل ،
اللهم اصحبنا فى سفرنا ، واخلفنا فى أهلنا .

ويروى عن النبي ﷺ أنه قال : ثلاث دعوات مستجابات^(٢) : دعوة المظلوم
على من ظلمه ، ودعوة الوالد على العاق من ولده ، ودعوة المسافر . أو قال : الحاج
حتى يرجع إلى وطنه وأهله .

ويستحب الخروج للسفر فى أول النهار ، وإن قدر فى يوم الخميس فهو أحب .
وعن النبي ﷺ أنه قال : من نزل منزلا فقال : أعوذ بكلمات الله التامات
من شر ما خلق ، لم يضره فيه شيء حتى يرتحل منه . فيستحب أن يقال ذلك .

وزوى^(٣) أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : إذا سافرت فى الخصب فأعطوا
الإبل حقها ، وإن سافرت فى الجذب فأسرعوا فى السير ، وإن أردتم التعريس
فككبوا عن الطريق .

(١) أخرجه مسلم عن ابن عمر وغيره : اللهم إنى أعوذ بك من وعناء السفر وكآبة النظر
وسوء المنقلب فى الماء والأهل . م .

(٢) أخرجه البخارى وأحمد وأبو داود والترمذى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه
وسلم : ثلاث دعوات مستجابات لاشك نيهن : دعوة المسافر ، ودعوة الوالد على ولده ، ودعوة
المظلوم . م .

(٣) أخرجه أحمد وأبو داود والترمذى عن أبي هريرة . م .

وروى أنه قال ﷺ : البحر نار^(١) في نار . يريد أنه نار في إسراع الهلاك
للنفس والمال . وقال : لا يركب البحر إلا حاج ، أو معتمر ، أو غازي في سبيل^(٢) الله .
وقال : الفريق^(٣) في البحر له أجر شهيدين . وهذا لمن قبل الله همله ، وأراد به
السعادة ، ووقفه أن يموت على الطاعة . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

(١) رواه البيهقي والحاكم عن يعلى بن أمية . ولفظه : البحر من جهنم . م
(٢) أخرج أبو داود وسعيد بن منصور عن عبد الله بن عمرو ولفظه : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : لا تتركب البحر إلا حاجاً أو معتمراً أو غازياً في سبيل الله عز وجل ؛ فإن
تحت البحر ناراً وتحت النار بحراً . م
(٣) روى ابن ماجه معناه عن أبي أمامة ولفظه : شهيد البحر مثل شهيد البر . والمائل
في البحر كالمتشط بدمه في البر ، وما بين الموجين كقامع الدنيا في طاعة الله . وإن الله عز وجل
وكنى ملك الموت يقبض الأرواح إلا شهيد البحر ، فإنه يتولى قبض أرواحهم ويغفر لشهيد البر
الذنوب كلها إلا الدين وشهيد البحر الذنوب والدين . م . هـ ا . م

القول الثاني

في فرائض الحج وسننه ورؤية الهلال
وحدود مكة والمواقيت للإحرام

قيل : أجمعوا أن الإحرام والوقوف بعرفة ، إذا فاتا أو فات واحد منهما ،
بطل الجميع ، ولم يمكن إصلاحه .

والزيارة للبيت يوم النحر بعد الذبح ، والطواف به فرائض متفق عليها . فمن
فاته خصلة من هذه الثلاث ، فلا حج له . ومن أفسدها بما يفسد به الحج فلا حج له .

وأما العمرة فقال قوم : إنها فريضة .

وقال قوم : هي من شروط الحج .

والنية فرض في الأهمال كلها ، من فرائض الحج وغيره .

والطواف للزيارة بالبيت فرض .

والسنة في الطواف : التسبيح ، والوقوف عند ركن الحجر وعند الميزاب ،

وما يقال في ذلك من الدعاء يستحب وليس بواجب ، إلا ما فتح الله . وكذلك

ما يقال عند الصفا والمروة يستحب ، وليس ذلك بشيء محدود .

ورمى الجمار سنة ، ، والإفاضة بعد غروب الشمس سنة .

ومن أفاض قبل غروب الشمس من عرفات لم يتم حجه ؛ لأن الوقوف بعرفات

إلى الليل فرض ، والدعاء فيه والذكر سنة ، وهو شيء غير محدود .

والوقوف عند المشعر الحرام سنة . وقيل : فرض .
والإفاضة قبل طلوع الشمس عند المشعر الحرام سنة ، والذبح والحلق سنة ،
ومن فاته الوقوف بعرفة حتى تغرب الشمس ، فقد فاته الحج ، وعليه الحج من
قابل ودم ، وليس لأحد أن يجهل ذلك ولا يتركه .
والفرض على المحرم : أن لا يرفث وهو الجماع ، ولا يفسق وهو جميع المعاصي ،
ولا يجادل وهو المراءى في غير طاعة الله .
والرمل سنة ، وهو فوق المشى ودون العدو ، وكذلك الرمل ، وفي نسخة :
الرملان .

ومن دخل في عمل من أعمال الحج لم يكن له الخروج منه . قال الله تعالى :
« وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ » وهذا لازم على من دخل في الشيء ، وليس فيه
دلالة على أن العمرة فرض .
وقد تعارضت الأخبار في العمرة فلا يجب فرضها إلا بدليل .

والإفاضة قبل طلوع الشمس من جمع سنة ، خالف بها النبي ﷺ المشركين
وكذلك من عرفات بعد غروب الشمس .

فصل

والتلبية للإحرام سنة ، ورمى الجمار والذبح والحلق كله سنن ، والمتعة سنة^(١)
واجبة . والزبارة فرض ، والتكبير والتسبيح فيه سنة ، والركعتان سنة .

(١) في هذا نظر . واعرف أن الحاج مخير بين التتمه والإقتران والإفراد ، وكل ذلك =

والسعى بين الصفا والمروة سنة ، وقيل : فرض . والتكبير على الصفا والمروة سنة . وقيل : فرض . والوداع سنة .

وقال أبو سعيد رحمه الله : فرائض الحج : الإحرام بالتلبية ، واعتقاد النية للحج في أشهر الحج ، والوقوف بعرفة يوم عرفة ، بعد زوال الشمس إلى غروبها ودخول الليل ، والطواف بالبيت للزيارة يوم النحر أو بعد يوم النحر ، ورمي جمرة العقبة .

وقيل : إن السعى بين الصفا والمروة في الزيارة ، فريضة بعد الطواف بالبيت ، وقيل : إنه سنة والاتفاق على وجوبه في الزيارة .

فصل

قال أبو المؤثر رحمه الله : إن رأى هلال ذى الحجة رجل ولم يره الناس ، فعليه أن يحج ويتف على عرفات يوم عرفة ، يقضى الحج وحده ، وإن خاف فعليه أن يفعل ذلك مستترا .

وإن شهد قوم أنهم رأوا الهلال ، ثم حج الناس ووقف الإمام بعرفات ، فلما وقفوا بعرفات قال الشهود : شبه لنا ، فإن الناس والإمام يقفون بعرفات ، ثم يفيضون إذا غابت الشمس إلى مزدلفة ، فإذا صلوا صلاة الفجر ، وذكروا الله عند المشعر الحرام ، ودفنوا إلى منى ، يرمون جمرة العقبة إذا طلعت الشمس ، ثم يرجعون إلى

== واسع . ولكن الخلاف معهم في الأفضل ، بل روى أحمد ومسلم عن عبد الله بن شقيق أن عليا يأمر بالتمتع وعثمان ينهى عنها . وروى أحمد ومسلم أيضا عن غنيم بن قيس قال : سألت سعد ابن أبي وقاص عن التمتع في الحج فقال : فعلناها ، وهذا يومئذ كان بالعروش ، يعني بيوت مكة ؛ يعني معاوية ا . ه . م

عرفات ، ويقفون فيها وهم على إحرامهم ، ثم يفيضون من عرفات إذا غابت الشمس إلى مزدلفة ، فيبيتون فيها ويصلون صلاة الفجر ، ويذكرون الله عند المشعر الحرام ثم يدفعون إلى منى ، فيرمون جرة العقبة إذا طلعت الشمس ، ثم ليوفوا نذورهم ، ويذبحوا ذبائحهم ، ويقضوا تقصيرهم : يحلقون رؤوسهم ، والأخذ من عفا لحامهم ، وقص شواربهم ، وتقليم أظفارهم . فإذا زالت الشمس فليرموا الجمار ، ثم يزداروا ، ثم يرجعوا إلى منى ، ثم يقضوا حجهم . ويرمون الجمار ثلاثة أيام غير اليوم الذي ذبحوا فيه ، وقد تم حجهم وأخذوا بالاحتياط .

وهكذا قال أبو الحسن رحمه الله : إنه إذا رأى الهلال رجل ، ولم يره غيره : أن عليه أن يحج وحده ، وإن لم يحج وخرج مع الناس ، ووقف معهم المواقف لم يحزه ذلك ، وعليه الحج من قابل .

وإن شهد شاهدان زوراً على رؤية الهلال ، هلال ذى الحجة ، فحج الناس بشهادتهما ، ثم أرادا التوبة منه ، فلا يلزمهما إظهار ذلك ؛ لأنه ليس على الناس قبول قولهما ، إلا أن يكون الوقت لم ينتقض ، فعليهما إظهار ذلك للناس ، وإعلامهم بكذبهما .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله : لو أن قوما اختلفوا في هلال ذى الحجة فرأى هؤلاء الهلال ، فحجوا عرفة يوم النحر ، ونحروا يوم الذخر^(١) ، ورأى هؤلاء الهلال ونحروا يوم النحر ، فإن لكل قوم هلالهم .

(١) اليوم الحادى عشر ، وسمى يوم الذخر لأنه تذخر فيه لحوم الأضاحى ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : كلوا واذخروا بالذال . م

وفي بعض القول : إن من رأى هلال ذى الحجة وحده ، ولم يخرج الأمير ولا الناس لذلك الوقت ، فإنه ينبغي لهذا الرجل أن يتهم نفسه ، ويكون مع الناس ، فإن لسكل قوم هلالهم . ومن سمع بخبر أن منادى السلطان ينادى عنه : أن اليوم الفطر أو النحر ، فإنه يقبل ذلك إن كان ذلك شائعا في الناس .

فصل

قيل في تسمية أيام الحج : يوم التلبية ، ويوم التروية ، ثم يوم عرفة ، ثم المزدلفة . وهي ليلة النحر ؛ لأن الناس يزدلفون تلك الليلة من عرفات إلى المشعر الحرام . وهي أيضا تسمى ليلة جمع ، وهي ليلة النحر .

والنحر للحاج بمنى . ومنى : بين مكة . والمشعر : بين منى وعرفات . وعرفات في الحل خارج من الحرم . والحرم : مكة كلها . وبكة : ما بين الجبلين . وإنما سميت بكة لأن الناس يبُكّ بعضهم بعضا في الطواف .

وقيل : إنهم يتباكون فيها . وحد مكة مفترق طريق العراق وطريق منى . وقال أبو سعيد رحمه الله ، في معنى قوله تعالى : « الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ » : إنه شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة .

وفي بعض القول : إلى ثلاث عشرة من ذى الحجة ، لأن في أيام التشريق بقية تمام مناسك الحج .

ولا يبعد أن يكون شهر ذى الحجة كله من أشهر الحج . إن ظاهر الكتاب يوجب معنى هذا . وأقل الأشهر في التسمية ثلاثة . وهذا في معنى اللغة .

وأما في معنى الشرع : إن الإجماع من الأمة أنه ليس بعد أيام التشريق عمل في الحج إلا لمن عاقه عائق ، من طواف الزيارة إلى انقضاء أيام التشريق . وأما رمى الجمار وسائر المناسك ، فذلك في أيام التشريق .

فصل

قيل : إن النبي ﷺ^(١) وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرنا ، ولأهل اليمن يلمم ، ولأهل العراق ذات عرق . وقال : من وقتنا له وقتنا فهو له ، ولن مرّ به من غير أهله حاجا أو معتمرا ، فليس له أن يجاوز الميقات إلا محرما .

وأما من أراد جدة ليقم فيها ما بداله ، ثم يكون إحرامه منها ، إن بداله أن يحج أو يعتمر .

وإن أحرم من الميقات ثم أقام بجدة أياما ، فلا بأس .

وتكره التجارة والبيع والشراء للحجاج حتى يقضى نسكه .

(١) أخرجه الربيع عن أبي سعيد الخدري . وأخرجه الشيخان وأحمد عن ابن عباس ولفظه عندهم : وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ولأهل نجد قرن المنازل ، ولأهل اليمن يلمم . قال : فهن لهن ولن أنى عليهن ، من غير أهلهن لمن كان يريد الحج والعمرة . فمن كان دونهن فهن من أهله . وكذلك حتى أهل مكة يهلون منها . وروى الشيخان وأحمد أيضا عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يهل أهل المدينة من ذي الحليفة ، ويهل أهل الشام من الجحفة ، ويهل أهل نجد من قرن . قال ابن عمر : وذكر لي ولم أسمع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ومهل أهل اليمن من يلمم . زاد أحمد في رواية : وقاس الناس ذات عرق بقرن .

ومن كان أهله دون الميقات ، فأراد حجاً أو عمرة ، فليحرم من أهله . فإن جاء
لحاجة فأراد الحج أو العمرة ، فليهل ولا يرجع إلى أهله .

ومن أراد أن يحرم بحجة ، فأحرم بعمرة ، أو أراد أن يحرم بعمرة فأحرم بحجة ،
أو أراد أحدهما فقرنهما ، فهو على نيته ، ولا يضره ما أخطأ به من ذلك نسياناً .
وقال أبو مودود : النية مع التلبية تجزى عن التسمية . ولا بأس على من
يحرم في ثيابه الدنسة ، إذا كان يصلى فيها .

ومن أحرم ولم يلبّ حتى عدّى ميقاته ، فإنه يرجع حتى يلبى من ميقاته . وقال
رسول الله ﷺ : إذا أحرم الرجل أجابه الأفق الذي^(١) يليه ثم الذي يليه ، حتى
يصل إلى الأفق .

والحائض والجنب إذا لم يجدا ماءً تيمماً وأحرما .

ومن أقام بمكة محرماً أياماً ، ولم يركع ولم يسع بين الصفا والمروة ، فقد أخطأ
ولا شيء عليه .

والمدني لو جاء على الجحفة وأحرم منها : إن ذلك جائز وإن جاء الشامي على
ذي الحليفة جاز .

وهن شدّ عن طريق المواقيت ، وأحرم من حذاها فأحرامه صحيح . وجائز

(١) أخرج ابن ماجه عن سهل بن سعد الساعدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : ما من لب يلبى إلا لبي ما عن يمينه وشماله من حجر أو شجر أو مدر ، حتى تنقطع
الأرض من هاهنا وهاهنا . م

أن يحرم من الميقات من أى موضع شاء منه ، إن شاء من أوله مما يلي بلده ، وإن شاء مما يلي الحرم .

وما وقت رسول الله ﷺ من قرية للإحرام ثم نقلت القرية إلى موضع آخر فالإحرام لا ينتقل عن الموضع الأول بانتقال القرية ، وهو على حاله الأول .

والمواقيت هي البقاع لا الأبنية .

وقيل : إن سعيد بن جبير رأى رجلاً قاصداً ذات عرق ليحرم منها ، فأخذه بيده حتى خرج به من البيوت ، وقطع به الوادى حتى وافى به المقابر ، فقال له : هذه ذات عرق الأولى .

ومن كان في الحل وأراد العمرة ، وهو دون الميقات مما يلي الحرم ، أحرم من حيث هو .

ومن أحرم من قبل أن يأتى الحد الذى وقته رسول الله ﷺ ، فلا بأس عليه .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله : ولو أن قوماً وصلوا ذات عرق ، فأتاهم أعرابي جاف . فقال لهم : هذه ذات عرق ، فلا يسمهم أن يجاوزوها إلا محرمين .

فصل

وقيل : أهل ابن عمر من مكة بالحج ثلاث مرات ، ومعه (١) غلامه . فقال له : يا أبا عبد الرحمن هذا الهلال ، فنظر إليه ، فنزع فيصه وأحل ، ثم أهل مرة

(١) أخرجه عبد الرزاق عن نافع . م

أخرى من جوف الكعبة ودو قاعد ، ثم أهل مرة أخرى يوم التروية من البطحاء ، حين راح إلى منى .

وقال ابن عباس : لا يهل أحد من أهل مكة ، حتى يريد الخروج إلى منى . وكان بعضهم إذا أراد أن يحرم وهو في المسجد ، استلم الركن ثم خرج .

وقيل : أقام عبد الله بن الربيع بمكة سبع سنين . وكان يهل إذا رأى هلال ذى الحجة ، ويطوف ويسعى بين الصفا والمروة ، قبل أن يخرج إلى منى .

وقال الحسن : دخلت مكة متمتعاً فقلت لابن عباس : من أين أهل ؟ فقال : من حيث نشئت ووقت رسول الله ﷺ لأهل مكة التنعيم .

وقال إبراهيم : أهل مكة يخرجون للعمرة ويهلون بالحج من بيوتهم .

وقال ابن المسيب وقت رسول الله ﷺ المواقيت بعد همرته ، من الجمرانة لأهل الآفاق . ثم قال : هن لهم ولمن جاء من بعدهم ، ولمن أتى عليهم من سواهم ، ممن أراد الحج أو العمرة .

ومن كان بيته دون المواقيت ، فإنه يحرم من بيته ، حتى يأتي ذلك على أهل مكة .

وقيل : أحرم ابن عمر من بيت المقدس .

وقال عليّ : من تمام حج أحدكم أن يحرم من حيث بدأ .

وعن علي بن أبي طالب في قوله تعالى : « وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ » قال :

أن تحرم من دويرة أهلك وكذلك قال سعيد بن جبير .

وقيل : أحرم الأسود بن زيد من الكوفة . وأحرم ابن عباس من الشام .

وقيل : كانوا يستحبون لمن يحج أول مرة : أن يحرم من بيته .

وقيل : لا يجاوز مكى ميقات أهل مصر حتى يحرم منه .

وقال أبو سعيد رحمه الله : إن المواقيت التي لا يجاوزها من أراد حجاً أو عمرة إلا محرماً : ذو الحليفة لأهل المدينة ومن جاء إليها ، ويللم لأهل اليمن ولمن جاء بناحيتهم . وذات عرق لأهل العراق ولمن جاء إليها من غير أهلها . وقرن لأهل نجد ولمن سلك طريقهم . وقال : إنما جعلت هذه المواقيت حدوداً ، لا يجاوزها من أراد حجاً أو عمرة إلا محرماً .

وفي معاني الاتفاق : أنه إن أحرم قبلها محرم من قريب أو بعيد: أن إحرامه يلزمه ، وواجب عليه . ولئن دخلت عليه الكراهية بالاختلاف ، فمن وجه خلاف ما الناس عليه ، ولما يلحق عليه من وجه الضرورات ، ولا يأمن من طوله دخول الفساد للإحرام .

وليس للعبد ولا عليه ، أن يلزم نفسه معنى الضرورة لما لا فائدة له فيه ، ولا زيادة في الفضل . ولو كان في ذلك فضل لسبق إليه النبي ﷺ ، وأهل الفضل من أصحابه . وقال : من جاوز وقتاً موقفاً بعينه ، قد مضى عليه ، وهو يريد الحج أو العمرة ، فعليه دم ولا يجوز له ذلك .

ومن جاء من غير مواضع المواقيت ، فعليه الإحرام إذا حاذها ، وليس على الناس أن يمضوا كلهم إلى المواقيت .

ومن جاوز الميقات عامداً غير محرم ، فعليه دم ، ويرجع إلى الميقات حتى يحرم منه ، ويلبى منه محرماً

وقول : إنه إذا رجع إلى ميقاته ، قبل أن يدخل الحرم فلا دم عليه ، ويحرم من الميقات ويمضى ويتم حجه . وإن دخل الحرم وجب عليه الدم .

وقول : ولو دخل الحرم مالم يدخل بيوت مكة ، فليس عليه دم ، ويرجع إلى ميقاته ، فيلبى منه محرماً .

وقول : مالم يطف بالبيت ، فلا دم عليه إن رجع إلى الميقات .

ومعنى أنه إن لم يرجع إلى الميقات وحج حجه ذلك أو اعتمر عمرته تلك ، ولم يرجع إلى إحرامه من ميقاته حتى أتم حجه أو عمرته ، أن عليه دمًا .

وأما فساد حجه ، فلا أعلمه ، وحجه تام ، ولا أعلم عليه أكثر من دم في تركه الإحرام من الميقات ، في كل حج أو عمرة .

وأما من كان أهله دون المواقيت ، وأراد الحج أو العمرة ، فميقاته من أهله دون المواقيت ، ولا يجوز له مجاوزة ميقاته ، وليس عليه أن يرجع إلى ميقات غيره لأن المواقيت إنما هي موقفة ، لمن جاء منها أو فوقها لا من دونها . وإذا ثبت ذلك بمعنى الاتفاق ، ثبت أن ما دونها حد مثلها ، ولا يجاوز فو الحد حده إلا محرماً .

وأما الذى يأتى على الميقات ، ولا يريد الحج أو العمرة ، ولا معنى يوجب عليه سبب الإحرام ، ففي حينه ذلك غير مخاطب بالإحرام . فإذا جاوز الميقات ثم أراد الحج أو العمرة ، فميقاته حيث أراد ذلك ، ويهل من مكانه ذلك لا من مكة ، لأن ميقاته وراء ذلك . وإنما زال عنه حكم ميقاته لزوال حكم الإحرام عنه .

وفي بعض القول أن عليه أن يرجع إلى ميقاته ، فيحرم منه ؛ لأن عليه حكم ميقاته .

وقول : من قال : إن ميقاته حيث أراد الحج أو العمرة أصح .
وقال أبو عبد الله رحمه الله : ذات عرق وقتها هجر بن الخطاب رضى الله عنه لأهل العراق ، لأن البصرة إنما استفتحت في خلافة عمر بن الخطاب رضى الله عنه فن مرّ بشيء من المواقيت ، فلا يجاوزها إلا محرماً ، كان في برّ أو بحر . فن جاوز شيئاً منها بعد أن يمرّ بها ولم يحرم ، فعليه أن يرجع إليها إن قدر على ذلك ، وإلا فعليه دم يهريقه .

وقال أبو صفرة : كنا نحرم من جدة في الصيف ، فلما جاء الشتاء شق ذلك علينا ، فصرنا نحرم من ذات عرق^(١) .

وقيل : إن وائلا لما وصل ذات عرق قال له رجل : لو أخرجنا إلى الليل ، وأخرجنا من جدة فلما مشينا لذلك قال : ما أردتم أن تصنعوا فارجعوا . فارجع وأخرج من ذات عرق .

فصل

ووجوب الحج في أربع خصال : التوحيد والبلوغ والاستطاعة بالبدن والنفقة وأمان الطريق في وقت يمكن فيه موافاة الموقف .

(١) قال : شيخنا السائي على أمره : وكلامه هذا يدل على أن جدة كانت أبعد من مكة من ذات عرق ، فهم يحرمون منها قبل الميقات . فن فهم من كلامه أن جدة ميقات مستقل وليس بسديد . قلت : ولكن كلام وائل يرد ما تأوله الشيخ السائي رضى الله عنه ، وبق الإشكال على حاله . م

ولا يتم الحج إلا في خمسة أشياء : النية والإحرام والوقوف بعرفات في يوم
عرفة ، بعد أن تزول الشمس إلى دخول الليل ، ولو أدرك ساعة من آخر ذلك
اليوم ، وطواف الزيادة ، والسعى بين الصفا والمروة في بعض القول .
وأما العمرة فسنة في أكثر قول أصحابنا . وقول : هي واجبة . ومن أحرم
بها فعمله إتمامها في قول الجميع . ولا تتم العمرة إلا بالإحرام والنية ، والسعى بين
الصفا والمروة . وتجاوز في كل الأوقات إلا في وقت يكون فيه محرماً بالحج
ويجوز أن يعتمر في السنة مراراً ، إذا كان من الميقات . وقول : لا تجوز في
السنة إلا مرة واحدة . والقول الأول أكثر .

فصل

وسنن الحج : الإحرام من الميقات ، والغسل له أو الوضوء . وهرة واحدة
مجزية في العمر والحج .
وقيل : إن الحج والعمرة ينفيان الفقر والذنوب . وليس للحجة المبرورة ثواب
إلا الجنة . ويكون الإحرام خلف صلاة فريضة أو نافلة .
ويحرم في إزار ورداء طاهرين جديدين أو غسيلين ، لم يلبسا منذ غسل .
وأن يدهن بما لا يطيب فيه قبل الغسل ، ودوام التلبية إذا علا شرفاً أو هبط وادبأ
في كل حال ، مع رفع الصوت بذلك ، حتى يرى جمره العقبة .
والسعى بين الصفا والمروة من بعد كل طواف لازم ، على قول من جعل ذلك
سنة . وألا يطوف إلا طاهراً بلباس طاهر . وأن لا يتطيب ما دام محرماً . وأن
يستقيم حاسراً ما دام كذلك .

والرجل لا يلبس ثوباً مخيطاً ما دام محرماً ، ولا يحدث في بدنه ، ولا يأخذ من شعره ، ولا يرجله ، ولا يأخذ من أظفاره ، ولا يفعل ذلك في غيره . والمبيت بمنى ليلة عرفة . ولا يقدو إلى عرفة إلا بعد طلوع الشمس ، ويبىء بمزدلفة ليلة النحر إلى طلوع الشمس . ويرمى جرة العقبة يوم النحر ، ويذبح الهدى بمنى ، بعد أن يرمى جرة العقبة ، إن كان متمتعاً أو قارناً ، وأن يملق أو يقصر بعد أن يذبح . والحلق أفضل . وأن يرمى الجمار كلها ، يوم الحادى عشر بعد الزوال والثانى عشر .

وإن وقف إلى الليل فلا ينفر حتى يرمى الجمار كلها يوم الثالث عشر بعد الزوال ، ويبىء بمنى ليالى التشريق ، ويطوف يوم النحر بعد أن يملق طواف الزيارة ، ويصلى ركعتين بعد كل طواف قبل السعى ، ويذكر الله تعالى ، ويدعوه لأمر الدنيا والدين فى الطواف والسعى ، وعند رمى الجمار ، وفى الموقف بعرفة والمزدلفة فى كل حال ، إلا أنه لا يقطع التلبية حتى يرمى جرة العقبة .

والذكر عند المشعر الحرام واجب ، وكذلك ترك المراء وجميع المعاصى ، وترك الجماع وما يدعو إليه ، وطواف الوداع ، والمهولة فى السعى بين الصفا والمروة ، وتقبيل الحجر الأسود فى الطواف ، ولا يتعرض لشيء من صيد الحرم ولا شجره .

وسنن العمرة والحج سواء ، إلا أنه إذا فرغ من السعى حلق ، هذا إذا كان متمتعاً ، ويقطع التلبية عند دخوله فى الطواف لها .

وسلبين إن شاء الله تعالى ، ما يلزم فى ترك السنن فى موضعه ، إن شاء الله .

والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثالث

في الإحرام بالحج والعمرة والتلبية والنية في ذلك

وقد ذكرنا أن الإحرام للحج فريضة ، ولا يتم الحج إلا بالإحرام .
والسنة أن يحرم من المواقيت التي ذكرناها .

والتلبية للإحرام سنة . ومن لم يلب بالحج لم يدخل فيه ولم يحرم ؛ لأن التلبية
افتتاح الإحرام ، كما أن تكبيرة الإحرام افتتاح الصلاة .

ومن لم يلب لم يحرم حتى يلبي بالحج أو بالعمرة أو يقرنهما .

والتلبية مأخوذة من قولهم : أأبَّ فلان بالمسكان : إذا لزمه .

ومعنى لبيك : أى أنا مقيم على طاعتك ، وعند أمرك ، غير خارج من ذلك .

وتكرير التلبية : المراد بها الإدامة على الطاعة ، والإقامة عليها ، أى طاعة

بعد طاعة كما قالوا : حنانيك ربنا ، أى هب لنا رحمة بعد رحمة . كما قالوا : سعديك ،

أى سعد مقرون بسعد .

ويقال : أحرم الرجل : إذا دخل في الإحرام ، كما يقال : أشتى لمن دخل في

الشتاء . وأربع إذا دخل في الربيع .

وقال ابن عباس : كانت تلبية رسول الله ﷺ في الحج : لبيك اللهم لبيك ،

لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك^(١) .

(١) أخرجه الربيع عن ابن عمر . وقال نافع : كان ابن عمر يزيد فيها : لبيك وسعديك ،

والخير بيدك لبيك ، والرغبة والعمل . والحديث أخرجه مالك والشيخان عن ابن عمر . م

وإن أراد العمرة قال في آخر كلامه في تليته : لبيك بعمرة تمامها وبلاغها عليك .

وإن أراد الحج قال : لبيك بحجة تمامها وبلاغها عليك .

وإن قرن الحج والعمرة قال : لبيك بعمرة وحجة ، تمامها وبلاغها عليك .

وإن حج عن غيره قال : لبيك عن فلان بحجة أو عمرة ، أيهما شاء . قال : أو قرن ذلك . وهذه التلبية المجتمع عليهما ، ويقدم نية قبل قوله أنه يريد الحج أو العمرة .

وإن قال بلسانه : اللهم إني أريد الحج أو العمرة ، فيسرها لي وتقبلها مني فحسن . وإلا فالتلبية تجزيه .

ويستحب للحرم إذا أحرم أن يكون وجهه إلى منى . وإن قال عند إحرامه : اللهم إني أريد الحج فيسره لي ، وتقبله مني ، وأعني على نسكي فحسن .

والتلبية تستحب برفع الصوت ، وعلى أثر الصلوات ، وعلى كل شرف ، وعند قيام الرحلة . وإذا استيقظ من نومه أو علا أكمةً ، أو هبط وادياً ؛ لأن التلبية شعار الحج . وكذلك إن لاقى ناساً ؛ ليعلموا أنه حاج فيدعوا له . ويشتمل بذكر الحج عن غيره .

ومن لبى بالحج فهو على إحرامه إلى أن يلمق رأسه بمنى . وإن لبى بالحج من المسجد ثم طاف بعد التلبية ، فقد أخطأ ولا شيء عليه . ومن أحرم وهو جنب أجزأ ؛ لأن الإحرام يلزمه على كل حال .

ويستحب له أن يغتسل ؛ لأن رسول الله ﷺ اغتسل لإحرامه^(١) . وكذلك الحائض والنفساء ، يستحب لهما الاغتسال للإحرام ؛ لما روى أن أسماء ولدت محمد ابن أبي بكر بالبهاء فذكر أبو بكر رضى الله عنه ذلك للنبي ﷺ . مقال : مروها فلتغتسل ثم لتهل^(٢) .

ثم يتجرد الرجل إذا أراد الإحرام عن الخيط من اللباس ، ويحرم في إزار ورداء أبيضين ونعلين . وزوت عائشة^(٣) رضى الله عنها أنها قالت : كنت أطيب رسول الله ﷺ إذا أراد الإحرام قبل أن يحرم ، ويحله قبل أن يطوف بالبيت . وفي خبر : قالت : طيبت رسول الله ﷺ بيدي بذريعة في حجة الوداع ، للحل والإحرام . ولا يطيب ثوبه .

والأفضل أن يحرم الحاج إذا انبعثت به راحلته ، إن كان راكباً . وإن أخذ في السير إن كان راجلاً . لما روى عن النبي ﷺ أنه قال : إذا رحمت إلى منى متوجهين فأهلوا .

وينوى الإحرام ويلبى ويجوز أن يعلق إحرامه بإحرام غيره فيقول : إهلالاً كإهلال فلان . والأفضل أن يعين ما نواه لحج أو عمرة أولهما . وإن نطق بما نواه أو نواه بقلبه ، فكل ذلك جائز . إن شاء الله .

ويحرم على المحرم استعمال الطيب في ثيابه ، ولا يلبس ثوباً مبخراً بالطيب ،

(١) أخرجه مالك وذكره رزين . م

(٢) أخرجه مسلم وأبو داود عن عائشة . م

(٣) أخرجه الشيخان عن عائشة . م

ولا مصبوغاً بالطيب ، ويحرم عليه استعمال الطيب في بدنه ، ولا يجوز له أن يأكله ، ولا يكتحل به ، ولا يستعط به ، ولا يحتنن به . والطيب ما يطيب به ، ويتخذ منه الطيب ، كالكافور والمسك والصندل والورد والياسمين والزعفران . وأما العصفر والحناء فليسا من الطيب ، لما روى أن أزواج النبي ﷺ كن يختضين بالحناء وهن محرمات .

ويحرم على المحرم أن يتزوج ، أو يزوج غيره بالوكالة والولاية الخاصة ؛ لما روى عن عثمان أنه قال : قال ^(١) النبي ﷺ : لا ينكح المحرم ولا يفكح . ويحرم عليه الوطء في الفرج ؛ لقول الله تعالى : « فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحِجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحِجِّ » .

ومن وطئ وهو محرم فعليه الكفارة . ومن قبَّل امرأته وهو محرم فعليه دم . ويحرم عليه جميع الصيد البرية من وحشى وطير ؛ لقول الله تعالى : « وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا » .

ومن أتلف شيئاً من صيد البر فعليه الجزاء ؛ لقول الله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ » والخطأ كالعمد في الجزاء .

ويحرم عليه تنفير الصيد ؛ لقول النبي ﷺ ، في ذكر مكة : لا ينفّر صيدها . ومن نفر صيداً فتلف بسببه ، وجب عليه ضمانه .

(١) أخرجه الربيع عن عثمان بن عفان وأخرجه مسلم والترمذي وأبو داود وابن ماجه والنسائي عن عثمان . م

ويحرم على المحرم أن يعين على قتل الصيد بدلالة وإعانة آلة ، ويحرم عليه أن يأكل ما صيد له ؛ لقول النبي ﷺ : الصيد حلال لكم ما لم تصيدوه^(١) أو يصد لكم . ويحرم عليه أن يشتري الصيد ، أو يسأل هبته . وأما الذي ليس بما كول ولا متولد من ما كول ، فالحلال والحرام فيه سواء . وروت عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال : خمس يُقتلن في الحل والحرم^(٢) : الغراب والحدأة والعقرب والفارة والحية والكلب العقور .

ويحرم على المحرم بيض الصيد الذي يحرم على المحرم ، ويلزمه الجزاء في كسره . وإن احتاج المحرم إلى اللبس لشدة حر أو برد ، أو إلى الطيب لمرض ، أو إلى حلق الرأس لأذى ، أو إلى ذبح الصيد لمجاعة ، جاز له فعل ذلك ، ووجب عليه الكفارة ؛ لقوله تعالى : «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ» الآية . وإن لبس أو تطيب أو دهن رأسه ناسياً لإحرامه أو جاهلاً للتحريم ، تلزمه الغدية ؛ لما روى يعلى بن أمية قال : أتى رسول الله ﷺ رجل بالجرانة^(٣) ، وعليه جبة ، وهو مصفرُّ رأسه ولحيته فقال : يا رسول الله أحرمت بعمره ، وأنا كما ترى . فقال له رسول الله ﷺ : اغسل عنك الصفرة ، وانزع عنك الجبة ، وما كنت

(١) أخرجه أرباب السنن عن جابر . م

(٢) كذا في الأصل . وهن هنا ست . والمحدث أخرجه الربيع والشيخان عن عائشة والجماعة إلا الترمذي عن ابن عمر . ولم يذكر الربيع السادسة وهي الحية . وذكرها أبو داود عن أبي هريرة . ولم يذكر الغراب . وروى أبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عما يقتل المحرم . قال : الحية والعقرب والفويسقة . ويرى الغراب ولا يقتله والكلب العقور والحدأة والسبع المعادي .

(٣) المحدث أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبو داود . وفيه زيادة عما هنا .

صانعا في حجبك فاصنع في عمرتك . ولم يأمره بالفدية لجهاد بالتحريم . وحكم الجماع
حكم الطيب في بعض القول .

وإن قلم الظفر ، أو حلق الشعر ، أو قتل الصيد ناسياً للإحرام ، أو جاهلاً
للتحريم ، وجبت عليه الفدية .

وإن حلق محل رأس محرم بإذنه فالفداء على المحرم . ولو أكرهه على حلقه ،
أو حلقه وهو نائم . فالفدية على الحائق ، ويطلبه المخلوق بإخراجها .

ويجوز أن يدخل المحرم الحمام ويفتسل ؛ لما روى أبو أيوب الأنصاري أن
النبي ﷺ كان يفتسل وهو محرم^(١) .

ويجوز أن يفسل شعره بالماء والسدر ؛ لما روى ابن عباس أن النبي ﷺ
قال في المحرم الذي خر من بعيره : فاغسلوه بماء وسدر^(٢) .

ويجوز له أن يحتجم ما لم يقطع شعراً ؛ لما روى ابن عباس أن النبي ﷺ
احتجم وهو محرم^(٣) .

ويجوز له أن يستظل نازلاً . ويزه الإحرام عن الخسومة والشم والكلام
القبیح ؛ لقول الله تعالى : « فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا
جِدَالَ فِي الْحَجِّ » .

(١) أخرجه الربيع والجماعة إلا الترمذی .

(٢) أخرجه الربيع والجماعة عن ابن عباس .

(٣) أخرجه البخاري ومسلم والترمذی والنسائي وأبو داود عن ابن عباس . زاد في رواية:

في رأسه . وفي أخرى : على ظهر القدم من وجع كان به . س

قال ابن عباس : الفسوق : المنازعة بالألقاب ، كأن يقول الرجل لأخيه :
يا ظالم يا فاسق . والجدال : أن تمارى صاحبك حتى تفضبه .
وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال : من حج لله عز وجل فلم يرفث ولم يفسق
رجع كهيئته يوم ولدته أمه (١) .

فصل

قال الله عز وجل : « واجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول
الزور » وذلك أن القبائل من قريش وكنانة وخزاعة وعامر صعصة ، كانوا
يشركون في إحرامهم في الجاهلية ، يقولون : لبيك اللهم لبيك لا شريك لك ،
إلا شريك هو لك ، تملكه وما ملك .

وقيل : إن لبي ونوى الحج ولم يتكلم بلسانه ، فعقد النية مع التلبية تجزيه عن
التسمية إذا كان ذلك في أشهر الحج .

والتلبية هي الإهلال . وهي فرض الحج والعمرة . فإن فرض الحج بالتسمية
والتلبية ، كان ذلك أوكد . وإن فرضه بالتلبية مع النية . فقيل : يجزى عن التسمية
ولا بد من التلبية فيما قيل ، وهي الإهلال ، وهو إظهار لفرض الحج والعمرة .

ومن جهل أن يلبي وقال : أحرمت بحجة ، وسماه على نفسه بالتسمية في أيام
الحج ، فقد ثبت عليه الحج وله .

وقيل : يلزمه دم في تركه التلبية ، إذا لم يلب إلى أن يحل من إحرامه .

(١) أخرجه أحمد والبخارى والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة . م

وإن لم يحرم ، ولم يقل شيئاً وسكت ، ونوى الحج ، وقضى حجه على ذلك ، فلا نرى أن حجه يتم على ذلك ، ولا تجزيه النية إذا كان يقدر على الكلام كما لا تجزيه الصلاة بغير إحرام ، إذا كان يقدر على بيان الكلام . وإن أحرم ولم يلب بالحج ، ثم لى عند السعى للزيارة ، فقد قيل : إنه لادم عليه ، إذا لى قبل أن يحل من إحرامه ، وإن لم يلب حتى حل من إحرامه ، فعليه دم .

ومن دخل مكة بغير إحرام ، وهو يريد الحج ، وخاف إن رجع إلى الميقات فاته الحج ، وأحرم بالحج وأتى عرفات فوقف بها أجزاءه ، وعليه دم لتركه الرجوع إلى الميقات الذي يحرم منه الناس .

وقال بعض : أحب أن يخرج إلى الحل إذا لم يمكنه الرجوع إلى الميقات .

وقال الربيع : من دخل مكة بغير إحرام فعليه دم بهريته ، إلا الخطابين^(١) والبقالين . وعليهم أن يطوفوا قبل أن يخرجوا من مكة .

ومن دخل مكة بغير إحرام ، فعليه أن يرجع إلى الحل إذا قدر على ذلك ، وعليه دم بهريته . فإن لم يقدر فليحرم من مكانه ، وعليه دم بدنة أو بقرة أو شاة .

وقول : إن رجع هو إلى الميقات وأحرم منه : أنه لاشيء عليه . وإن خاف فوت الحج أحرم حيث ذكر ، قبل الحرم أو في الحرم ، وعليه دم .

وقال ابن أبي ميسرة : من جاء من خلف عرفة من الحل ؛ وخاف فوت الموقف ، فإنه يحرم من حيث جاء . وإذا أدرك الموقف فقد أدرك .

(١) أخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس رضى الله عنهما : لا يدخل أحد مكة بغير إحرام لخطابين والعمالين وأصحاب منانمها . م

ومن دخل مكة محرماً بعمرة يريد الحج ، فلما أحل أراد الزيارة لقبر النبي ﷺ فنحّب أن لا يفعل حتى يقضى حجه .

وإن خرج إلى ما دون المواقيت فلا بأس عليه . وكذلك إن جاء حاجاً عن غيره . فإن فعل فقد أساء لفعله في صاحب الحجّة ، وحجه تام .

وإن كان دون المواقيت . فإذا كان وقت الحج فليحج من حيث كان ويأتي بحجّة .

وإن تعدى المواقيت : فلا يدخل مكة إلا محرماً ، ولا يتعدى الوقت غير محرّم بحج ، وهو أحب إلينا . وإن جعلها عمرة فذلك له . وإنما بلغنا عن جابر بن زيد رحمه الله أنه قال : ما في السنّة إلا حجّة وهمرة . ولكن لا بد لمن تعدى الوقت أن يحرم منه ، ويدخل مكة فيطوف ويسعى ويحل ، أو يكون أحرم بحجّة ، فحتى يقضى حجه .

وإن كان خارجاً للحوائط دون المواقيت . فأحب إلينا أن لا يدخل إلا محرماً ويحل . فإن دخل بغير إحرام ، فلا أرى عليه بأسا .

ومن جاوز الميقات من جنب أو حائض أو غير ذلك ، فعليه أن يرجع يحرم منه . فإن لم يرجع حتى يقضى حجه فعليه دم لذلك الوقت ، فإن رجع فأحرم منه ، فلا شيء عليه .

ومن كان يسكن دون المواقيت ، فإذا أراد أن يخرج إلى مكة بحج أو عمرة ، أحرم من حيث شاء ؛ لأن في الحديث الذي أتى : أن المواقيت لأهلها ، ولن أتى (٤ - منهج الطالبين - ٧)

عليها ، ومن كان دونها فأحرامه حيث يشاء . فليرجع إلى ذلك ، ويقضى حجه ،
وعليه دم .

ومن لم يقدر أن يرجع إلى الميقات ، وقد خرج من الحرم فليحرم ، فهو أحسن ،
وعليه دم .

وإن دخل غير محرم من خاف الميقات ، فليرجع إلى الميقات الذي جاوزه ،
فيحرم منه ولا شيء عليه . وإن خاف الفوت ، أحرم من موضعه ، وعليه دم .

ومن خرج من خلف المواقيت ، لا يريد أن يدخل مكة . وإنما يريد أدنى
الحرم ، فالله أعلم ، يدخل بإحرام أو بغير إحرام .

فصل

ومن أحرم ولم يلب حتى عدى ميقاته . فليل : يرجع يلبى من ميقاته .
ومن كان دون الميقات ، ودخل مكة من غير إحرام ، يريد الحج أو العمرة ،
فلا يتجاوز منزله إلا محرماً .

وأكثر قول الفقهاء يقولون : يحرم من المسجد الذي يقال له : مسجد الجن
ويقال : مسجد الحرس الذي بالأبطح .

ويستحب للمحرم أن يحرم ووجهه إلى منى . وإن قال عند إحرامه : اللهم إني
أريد الحج فيسره لي ، وتقبله مني ، وأعني على نسكي فحسن .

والتلبية تستحب يرفع الصوت ، وعلى أثر الصلوات ، وعلى كل شرف ، وعند

قيام الراحلة ، وإذا استقيظ من نومه ، وإذا علا أكمة ، أو هبط واديا ؛ لأن التلبية شعار الحج .

وإذا استقبل فاسألني ليعلموا أنه حاج ، لأن الحاج يدعى له بخير ، وليعلموا أنه محرم . ويستحب أن يشتغل بذكر الحج دون غيره . ومن لبى بالحج ، فعلى إحرامه يكون إلى أن يخلق رأسه بمنى .

ومن لبى بالحج من المسجد ثم طاف بعد التلبية ، فقد أخطأ ولا شيء عليه . ومن أحرم وهو جنب أجزاءه ؛ لأن الإحرام يلزمه على كل حال .

والسنة أن يكون على طهارة ، وعلى أثر صلاة فريضة أو نافلة . وإن لم يكن كذلك أجزاءه على حال ، إذا أحرم . وكذلك يستحب له أن يلبس ثياب إحرامه بعد غسل . وإن أحرم في ثيابه الدنسة حاز ، إذا كانت الصلاة تجوز بها .

والجنب إذا أهدل قبل الميقات ، وجب عليه الإهلال . وإذا لم يجد الجنب الماء وقد بلغ الميقات ، فليقيم إذا بلغه ثم يهل . وإن أحرم الجنب ، فنسى أن يتغسل حتى قضى نسكه ، فليهد بدنه ، ويحج من قابل .

ومن أراد أن يحرم بحجة فأحرم بعمرة ، أو أراد أن يحرم بعمرة فأحرم بحجة ، وجامع امرأته . فإن قدر أن يرجع إلى الحل رجع وأحرم منه . وإن لم يقدر على الرجوع ، فعليه دم ، ويحرم من مكانه الذي ذكر فيه .

وكان أبو مالك يأمُر أن لا يحرم من الميقات إلا بعمرة . وقال : فصل ذلك أصحاب رسول الله ﷺ وأمروا به .

وقال : من دخل محرماً بعمرة في أشهر الحج ، فالهدى لازم له . وإن دخل محرماً بحجّة في أشهر الحج أو غيرها ، فلا هدى عليه ، ويكون على إحرامه حتى يرمى جمرة العقبة من يوم النحر .

وأجمعوا أن الإحرام والوقوف بعرفات وزيارة البيت بعد الذبح يوم النحر . فمن فاتته أو فاته واحد منهما بطل الجميع ، ولم يمكن إصلاحه .

فصل

ومن أحرم من بلد بعيد بالحج أو العمرة ، ثم احتاج إلى الخلق لرأسه أو عانته ، فلا يفعل ذلك ، وإن حلق شيئاً من شعره فعليه دم وهو على إحرامه حتى يطوف ويسعى ، وأصحابنا لا يجرمون إلا من المواقيت .

وعن ابن أبي ميسرة : إن من جاء خلف عرفة من الحل ، وخاف فوت الحج فإنه يحرم من حيث جاء . وإن أدرك الموقف فقد أدرك الحج ، وإن أراد أن يحرم من البطحاء ، فحيث ما وصل بها وأحرم فحائز .

وإن أحرم بحج أو عمرة ، ولم يلب ، فعليه دم للعمرة ودم للحج .
ومن علم غيره بالإحرام ، فلا يجتزى بذلك عن نفسه ، وعليه أن يحرم عن نفسه .

ومن قتل مسلماً وهو محرم لم يبطل إحرامه .

ومن دخل في الإحرام وبه طيب ، فأحرامه تام ، وعليه دم .
وقيل : إن سعيد بن جبير قال لعبد الله بن عباس : كيف اختلاف أصحاب

رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ^(١) في الإهلال من أوجب . فقال ابن عباس : إني لأعلم الناس بذلك . إنها كانت من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حجة واحدة . فمن هنالك اختلفوا . خرج رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حاجاً ، فلما وصل مسجده بذي الحليفة ، صلى ركعتين أوجب في مجلسه ، فأهل بالحج حين فرغ من الركعتين ، فسمع ذلك منه أقوام فحفظوه منه ، ثم ركب راحلته ، فلما استقلت به ناقته أهل ، فأدرك ذلك منه أقوام . وذلك أن الناس كانوا يأتون أرسالاً ، فسمعه يهل . فقالوا : إنما أهل حين استقلت به راحلته ، ثم مضى فلما علا شرفاً في البيداء أهل ، فأدرك ذلك منه أقوام . فقالوا : إنما أهل حين علا شرف البيداء . وإيم الله فقد أوجب في مصلاه حين فرغ من ركعتين ، وأهل حين استقلت به راحلته ، وأهل حين علا شرف البيداء . فذلك رأى ابن عباس : أن الإهلال بعد الفراغ من ركعتين .

وقال بشير : من خرج إلى جدة في تجارة ، وهو لا يريد الحج ، فلما وصل إليها أحدث نية الحج . فإنه يحرم منها . وإن خرج من بلده وهو يقوى أنه يحدث نية الحج من جدة ، فحج على هذا لم يجتز بذلك .

واختلف في المحرم : هل يجوز له أن يتزوج أو يرد مطلقته قبل أن يحل من إحرامه ؟ فقول : لا يجوز للمحرم أن يتزوج ، ولا أن يزوج .

وقول : إن ذلك جائز واحتجوا ^(٢) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) تزوج ميمونة وهو

محرم .

(١) أخرجه أحمد وأبو داود . م

(٢) أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي عن ابن عباس . م

فصل

ومن أراد أن يحرم من الميقات ، أو يتنقى إلى البيت ليحل ، أو يقف بعرفات أو عند المشعر الحرام ، أو يرمى الجمار ، فالذى يؤمر به ويستحب له : أن يغتسل في هذه الأوقات ، وإن توطأ ولم يغتسل فلا بأس عليه ، ولا يؤمر بذلك .

ومن أحرم وهو جنب أجزاءه ؛ لأن الإحرام يلزم على كل حال ، وإن أهل الجنب قبل الميقات ، وجب عليه الإهلال .

ومن أحرم بغير غسل ، وكان طاهراً ، فلا شيء عليه . والغسل أفضل ، وإن أجنب المحرم اغتسل ، وإن أبطأ عن الغسل ، فلا بأس عليه ما لم تحضر صلاة فريضة .

وقال أبو سعيد رحمه الله : أصحابنا يأمرون بالاعتسال للإحرام للحج والعمرة ، ولا أعلم ذلك لازماً في قولهم ؛ لأن الحائض والنفساء يفتلان جميع المناسك ، ويتم فعلهما في جميع المناسك ، إلا في الطواف بالبيت ؛ لأنه بمنزلة الصلاة والإحرام من سائر مناسك الحج .

والغسل للإحرام يستحب احتياطاً ، وإن كان النبي ﷺ أمر النساء بالغسل فلا أعلم ذلك في قول أصحابنا .

فصل

وأما النية في الإحرام ، فمن أحرم بحجة ثم حولها عمرة ، أو لم يدر بماذا أحرم أو أراد أن يحرم بالحج ، فأحرم بخلافه ، أو أحرم بما أحرم به أصحابه عليه ، أو نوى أن يلبي بعمرة ، فلي بحجة وعمرة جميعاً ، فله نيته في ذلك .

ومن دخل في غير أشهر الحج بعمرة ، ثم رجع إلى المدينة ، ثم رجع في أشهر الحج محرماً بعمرة ، فعليه هدى المتعة . فإن أحرم ولم يسم بعمرة ولا حجة ، فهو محرم بحجة ، إلا أن يكون نوى عمرة .

وقال أبو مودود : النية مع التلبية تجزى عن التسمية . ومن أحرم ولم يدر أنه أحرم بحجة أو هجرة ، فنحب أن يدخل فيطوف ويسعى ، ولا يحل إلى يوم التروية ، ويقضى حجه إلا أن يكون تقدمت له نية قبل الإحرام ، فله نيته . وإن كان له أصحاب فأحرم مثل ما أحرموا ، فهو مثلهم .

ومن ساق هدياً وهو يؤم البيت وقلده ، فإن كان نوى حجة ، فعليه الإحرام . وإن نوى عمرة وجبت عليه . وإن لم تكن له نية في أحدهما فهو بالخيار إن شاء أحرم بحجة وإن شاء أحرم بعمرة ، ويمسكهما يمسك عنه المحرم حتى ينحر الهدى ، وليس كذلك إن جلاها .

ومن أحرم على ما أحرم عليه أصحابه في نيته . واختلفوا في إحرامهم . فإن كان ذلك في أشهر الحج ، فهو مهل بالحج ، وإن كان في غير أشهر الحج ، فهو معتمر . وإن كان نيته كما يرى المسلمون فهو متمتع .

ومن أراد أن يلبي بعمرة فنسى فلي بحجة ، فلا شيء عليه . وإن نسي أن يقول : بعمرة ، فهو على نيته التي خرج عليها . فإن كان خرج على أنه يصنع ما يصنع أصحابه . فاعتمروا ، فهو مثلهم .

ومن لبى ولم تكن نية حج ولا هجرة ، ولا سعى شيئاً وجهل ذلك . فعن

محبوب : أنه إذا كان لا يعلم كيف يحرم المسلمون ، فهو محرم بعمره . وإن لم يكن نوى ذلك ولبي ، ولم يسم هرة ولا حجة ، وكان ذلك في أشهر الحج ، فهو محرم بالحج . وإن كان في شهر رمضان أو رجب ، فهو محرم بعمره .

والحرم بالحج في غير أشهر الحج ، له أن يقلبها هرة ، ولا يلزمه ما عقد على نفسه . لما روى عن ابن عباس أنه قال : لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج .

وقال أبو سعيد رحمه الله : عند أصحابنا لا ينعقد الإحرام للحج إلا في أشهر الحج ؛ لقول الله تعالى : « الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ » فلا يكون الحج إلا فيهن .

وإن أحرم محرم بالحج قبل أشهر الحج ، فلا يبطل الإحرام ، وينعقد عليه الإحرام أو بعمره وعليه إتمامها ؛ لأنه جعل عليه الإحرام في غير موضعه ، ولأنه قصد الإحرام بالنية لا ينحل عنه . والإحرام بالعمره ثابت في أشهر الحج وغيرها ، فيثبت من الإحرام ما هو ثابت ، ويستحيل ما هو مستحيل .

ومن أهل بحجتين ، ولم يفرّد النية لأحدهما بطل إحرامه ؛ لأن الواجب على الإنسان حجة واحدة ، والثانية تطوع أو نذر . ولا يجوز أن يقضيها في حال واحد . وإن أهل بعمرتين لم يجوز ذلك أيضاً ؛ لأن العمرتين نواهما نية واحدة . وقد أجمعوا أن المهل بعمرتين لا يصح له عمرتان . والمثبت له واحدة يثبت ما يقضى الخبر بخلافه .

ومن وجبت عليه حجة الإسلام ، وحجة أخرى من نذر ، فأهلّ لها إهلالاً واحداً ، أو إحراماً واحداً ، لم تصح له حجة الإسلام ؛ لإجماع الجميع أن قصده ذلك فاسد . والفاقد مردود لقول النبي ﷺ^(١) : من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد .

(١) أخرجه أحمد ومسلم عن عائشة . م

وقيل إن الإحرام لا يجزى إلا بالنية . والتلبية والنية تجزى عن التسمية .
ولو أحرم بالحج فأخطأ بالعمرة كان حجاً . وإن أراد العمرة فأخطأ بالحج كانت
همرة .

وأما الذى عليه حج الفريضة ، فحج حجة أراد بها نافلة . نقول : لا تجزى عن
الفريضة ؛ لأن الفرائض لا تقوم بالنفل ، وامله يجزى ذلك عنه لثبوت الفرض
عليه ؛ ولأنه قد أتى بمعانى الفرض كلها ، وقد حصل له العمل والنية للحج ، وقد
وقع الحج فى موضعه بكامله .

فصل

وسئل أبو سعيد رحمه الله عن أحرم بالحج وقدم مكة ، وحول حجته همرة ،
على قول من يميز ذلك . قال : إذا أحرم بالحج فى أشهر الحج ، ثبت عليه الحج إلى
تمامه وليس له أن يخوله عمرة .

وإن أحرم بالحج فى غير أشهر الحج بطل الإحرام بالحج ، وكانت همرة ؛ لأنه
لا ينعقد الحج إلا فى أشهر الحج ، ولا يبطل بعد أن ينعقد إلا بعد تمامه . ولا أدرى
قول من قال بذلك ما هو ؟ لمخالفة قول الله تعالى : « الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ
فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ » وأجاز بعض
قومنا أن يجعل حجه همرة .

وأجمع المسلمون أن لمن أهل بالعمرة فى أشهر الحج : إدخال الحج عليها مالم
يفتتح الطواف . فإذا أهل بالعمرة فى أشهر الحج ، جاز له إدخال الحج عليها ، مالم

يدخل في الطواف بالبيت . فإذا دخل في الطواف ، لم يجز له إدخال الحج عليها .
ولولا إجماعهم على جواز ذلك لم يجز ؛ لأن الإحرام بها فعل لها دون الحج ، غير
أنه لاحظ للنظر مع الإجماع .

وإذا أهدل بالحج مفردا ، لم يجز له إدخال العمرة عليه ؛ لأن الله تعالى لم يأمر
بذلك ، ولا رسوله ، ولا أجمع المسلمون عليه ، والإحرام قد حصل للحج وما يقرب
للحج ، فغير جائز أن ينقل إلى غيره إلا بدليل .

وروى عن النبي ﷺ أنه من (١) دخل بحجة أن ينقلها إلى عمرة .

واختلف في الوقت الذي أمرهم بذلك فيه . فقال بعضهم : كان هذا في غير
أشهر الحج . وعلى هذا القول أكثرهم .

وقال آخرون : لم يرد الخبر وقتا معلوماً . وإذا ورد الخبر بوجوب همل في غير
وقت محظور ، فالواجب إجراؤه على هومه . والمدعى بتخصيصه عليه إقامة الدليل .
وقيل : من دخل مكة مهلاً بالحج في أشهر الحج ، فله أن يجعلها هجرة ويحل ،
ثم يرجع يحرم بالحج من حينه .

وكذلك بلغنا أن رسول الله ﷺ أمر أصحابه ، وقد دخلوا مهلين بالحج :
أن يجعلوها عمرة . وكذلك إن دخل في غير أشهر الحج ، فله أن يجعلها عمرة . ومن
السنة أن لا يهل إلا في أشهر الحج . ويوجد فيمن دخل مكة أيام الحج محرماً بحجة .
قال بعض أصحابنا : جائز أن يحوله عمرة ، لاخبر المروى عن النبي ﷺ أنه قال

(١) أخرجه مسلم عن جابر بن عبد الله في حديث طويل . ٢

لأصحابه : حولها عمرة . فيجوز أن يحول نيته إلى العمرة ، ويحسب بعد طوافه وسعيه .

وقال آخرون : يقف على إحرامه ، وله أن يطوف ويسعى ، ويتطوع بالطواف إن شاء ، ولا يحل ويبقى على إحرامه حتى يقف بعرفات . وسواء كان دخوله مكة في أشهر الحج أو غيرها ، قارناً أو مفرداً .

وكذلك إن دخل قارناً ، فالجواب فيه واحد . فإن كان دخوله في أشهر الحج فرجع إلى العمرة وتمتع ، فعليه دم . وإن كان في غير أشهر الحج ، فلا دم عليه .

فصل

والمجنون لا حج عليه . ومن لاعقل له فغير لازم عليه شيء من العبادات .
ومن أغمى عليه وهو يريد البيت . فقد قيل : إنه يهمل عنه أصحابه . وقيل : لا يجزيه ذلك حتى يفعل هو ذلك .

ومن وقف بعرفة ، ثم وقع به عدو وأحصر ، أو أغمى عليه حتى ذهبت أيام المناسك ، فحجه تام ، ولا يخرج به من مكة حتى يزور البيت . وإن لم يقف بعرفة فعليه الحج .

وقيل : إن أم البيت وأغمى عليه ، فأهل عنه أصحابه بالحج ووقفوا به المناسك كلها ، فذلك يجزيه . وإن عافاه الله حج عن حجة الإسلام . وبذلك قال الربيع رحمه الله .

ومن ذهب به النوم أو أغمى عليه في منى حتى طلعت الشمس ، فلا بأس عليه ، لأنه مغنوب . وقال قوم : عليه دم .

ومن وقف بعرفة وهو سكران ، فلا إعادة عليه^(١) . وأما المجنون والمعتوه ، فإن وقفنا على ذلك الحال ، فلا حج لهما . وإن أفاق المجنون فله الحج .

فصل

ويتسك المحرم بالعمرة عن التلبية ، إذا دخل المسجد الحرام ونظر إلى البيت ، ولو لبى إلى أن يصل البيت لم يضره ذلك . وإن لبى بعد أن استقبل البيت والحجر الأسود وقبله ، فلا أرى عليه بأساً ، ولا أحب له ذلك .

ومن لم يحرم إلا ببعض التلبية ، فلا شيء عليه ، وإن ذكر فليعد مكانه بتلبية تامة ، وهو أفضل .

ومن أحرم ولم يلب حتى عدى ميقاته ، فليرجع يلبى من ميقاته ، وهو أفضل . وقال ابن عباس : إذا لبى الحاج فقد أحرم .

وقال بعض : من أحرم بالعمرة ولم يلب فعليه دم . وكذلك من أحرم بالحج ولم يلب فعليه دم .

ومن أراد أن يحرم من الميقات فصلى ثم تسكلم بجهل منه أو بغير جهل ، ثم أحرم بعد أن تسكلم أو مشى وهو بعد في الميقات ، ثم أحرم من الميقات .

وكذلك إن أكل أو شرب بعد أن صلى قبل أن يحرم ثم أحرم ، إنه يتم إحرامه في كل هذا ، إذا أحرم في الميقات .

(١) وقيل: لا حج له ، وهو الأنسب ؛ لانتهاكه حرمة ذلك الموقف العظيم والشعار المشروع وعبارة شيخ الإسلام زكريا في شرح التهجد : وخرج بالأهل غيره كقضى عليه وسكران ومجنون ، فلا يجزيهم ؛ لأنهم ليسوا أهلاً للعبادة . لكن يقع حجهم تقلاً . كما صرح به الشيخان الخ : م

وقال أبو الحواري رحمه الله : من باع أو اشترى بعد ما أحرم يوم التروية ، وهو يريد منى : أنه يرجع يحرم وعليه دم .

وقال جابر : كان يحرم بعضهم وهو زاكب . وكان بعضهم يحرم وهو يأكل . ومن أحرم بعمره ولم يلب بشيء بعدها ، فقد خالف فعل النبي ﷺ وأصحابه ، لأنهم كانوا يكثرون التلبية وذكر اسم الله في العمرة حتى يروا البيت . وفي الحج حتى يرموا جمره العقبة يوم النحر .

وإن نحر بدنة بعيراً أو بقرة بتامض من التلبية لله ، رجوت أن يسلم .

وبلغنا أن التلبية جواب من الله لنداء إبراهيم خليل الرحمن .

وقول : إذا أحرم ولجى في أول أمره فقد أساء ولا بأس عليه ولا كفارة .

وقول : عليه دم . وقول : إن ترك التلبية في أدبار صلوات الفريضة كلها ، فعليه دم .

ومن أحرم بعمره ولم يلب ، حتى أحل ثم أحرم بالحج ولم يلب ، حتى أحل

من حجة ، فعليه دم للحج ، ودم للعمرة .

وقال الحكم بن إبراهيم ، في الذي يريد الحج : إن له أن يرجع ما لم يحرم .

وقال عطاء ، في امرأة من غير أهل مكة ، تريد أن تعتمر فحاضت : إنها إن

بلغت بيوت مكة ثم حاضت : إنها تمضى على وجهها حتى تخرج ثم تحرم . فإذا

ظهرت ثم غسلت ، طافت بالبيت وسمت بين الصفا والمروة وقصرت .

وإن حاضت بمكة قبل أن تخلف البيوت ، فليس عليها أن تخرج وتحرم .

وقول : ما لم تحرم فلا شيء عليها حتى تحرم ، إلا أن تريد هي ذلك .

وقال أبو سعيد رحمه الله : عند أصحابنا لا ينعقد الإحرام بنحج ولا بعمره ، إلا بتلبية مع عقد النية . ولا أعلم من قولهم أنه يقع الإحرام بغير تلبية : من تكبير أو تسبيح أو تهليل . وأن الإحرام هو التلبية ، وهو الإهلال كتكبير الإحرام في الصلاة . فلا يثبت الإحرام بغير التلبية عند وجود معرفتها والقدرة عليها .

ولو جهل جاهل ، قصد إلى عقد الإحرام بشيء من ذكر الله ، وجعله إحراما ، وحج بذلك أو اعتمر رجوت أن يسعه ذلك . وأعجبنى في هذا الموضع قول من يقول بذلك . كما قيل ذلك في الإحرام ، في الصلاة عند العدم .

والمأمور به في التلبية . أن يلي المحرم كتلبية رسول الله ﷺ . وهي فيما روى لنا : لبيك اللهم لبيك . لبيك لا شريك لك لبيك . إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك .

والزيادة على تلبية رسول الله ﷺ فضل . ولا نعلم دليلا يمنع من الزيادة إلا على معنى الإرادة بخلاف السنة أو اللازم ، إذا كانت الزيادة بما يضاف معناها إلى ذكر الله بأحسن صفاته . وما يحسن أن يذكر به .

وقال ابن عباس : التلبية زينة الحج .

فصل

قال أبو سعيد رحمه الله : أما رفع الأصوات بالتلبية فقد روى عن النبي ﷺ (١) أنه كان يفعل ذلك ويأمر به .

(١) أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن خلاد عن أبيه . م

وقال ابن عمر: أفضل الحج المعج والنج . فالعج : هو رفع الأصوات بالتلبية .
ولم أعلم أحداً من أصحابنا كره رفع الصوت بالتلبية ، في موضع دون موضع ، إلا
أنه إن كان في موضع جماعة في مسجد أو غيره ، وقد أقيمت صلاة الجماعة حين
ذلك . أعجبنى أن لا يرفع صوته بالتلبية ، فيشغلهم عن حفظ صلاتهم الفريضة .

وأما المرأة فيأصرونها بخفض الصوت بالتلبية وغيرها . وإن رفعت صوتها
بالتلبية ، فلا أعلم عليها وجوب شيء ، وخفضها بصوتها أحب إلى .

وأما التلبية في الطواف ، فلا نعلم ذلك في قول أصحابنا ، ويأمرون بقطع التلبية
إذا رأوا البيت .

وبعضهم يقول : حتى يدخل مكة . وأرخص ما يوجد عنهم ما لم يبدأ بالطواف
ويأمرون القارن أن لا يطوف بالبيت وهو ملب . ولكن إذا طاف فيلبي كأنه
معهم . إن الطواف يخرج المحرم من معنى التلبية ، حتى يجددوها ولو كان محرماً .

ويروى عن ابن عباس أنه قال : ما طاف بهذا البيت طائف إلا أحل . المعنى
عندهم : أنه يهدم عنه التلبية ، حتى يجددها ولو كان محرماً .

وأما التلبية للمحل فلا يبعد ذلك من الجواز ؛ لأنه من الدعاء الحسن . ولا
يكون محرماً إلا بالتلبية . وليس التلبية مما يلزمه الإحرام إلا بالنية .

وأما من لم يلب من حين ما بدأ بالحج حتى قضى حجه . فنقول : إنه قد أساء
ولا شيء عليه . والإحرام والتلبية الواحدة تجزى عنه .

وقول : عليه دم إذا ترك التلبية في حجه كله أو العمرة إلا الإحرام الأول .

وفي بعض القول : أنه إذا ترك التلبية ، فلم يلب في إحرامه ، حتى مضى وقت الصلوات الخمس كلها . فعليه دم . وإن مضى وقت صلاة فريضة إلى وقت صلاة فريضة أخرى ولم يلب ، ففي ذلك الكراهية . وفي بعض القول : أن عليه دمًا .

وقال أبو المؤثر رحمه الله ، فيمن أراد أن يهل بعمرة فقال : لبيك بحجة تمامها وبلاغها عليك . وإن أراد أن يهل بحجة فقال : لبيك بعمرة تمامها وبلاغها عليك أن لهذا نيته ، ويعيد اللفظ بما أراد ونوى ، فذلك جائز له .

وإن أهل من المواقيت ولم يدر بما أهل ، فليرجع إلى الميقات ، فليهل منه بما شاء .

وإن كره الحج ولم يمكنه أن يرجع إلى الميقات فليحج ، وعليه دم .
وإن أمكنه أن يخرج من الحرم ثم يهل بالحج فليعمل .
وإن لم يمكنه أن يخرج من الحرم ، فليهل بالحج من موضعه وعليه دم .
ولو أنه أحرم خارجا من الحرم ، ولم يرجع إلى الميقات فعليه دم ولو أحرم خارجا من الحرم .

وقول : عليه المتعة احتياطا إذا كان إحرامه ذلك في أشهر الحج .
ومن لم يحرم إلا ببعض التلبية ، فلا شيء عليه . وإن ذكر فليعد مكانه بتلبية تامة ، وهو أفضل . والله أعلم وبه التوفيق .

القول الرابع

فيمن أحرم بالحج وفاته الحج ، وذكر الطيب والحلي للمحرم

وقيل : لا يفسد على رجل أو امرأة حج ولا عمرة ، إلا أمرناه أن يتما من عامه ، ويصنع كما يصنع الناس ، وعليه من الدم ما وجب ، وعليه حجة أو هجرة أيهما فسد عليه ، فعليه قضاؤها من عام قابل أو بعد ذلك .

ومن فسد عليه الحج من قبل أن يقضيه ، فإنه يتم ما بقي مع الناس ، وله أن يطأ النساء ويصطاد ؛ لأن هذا غير محرم ، ولا هو في حج ولا إعادة لحجه في سنة بعينها .

ومن فسد عليه حجة النافلة ، فعليه الحلة من قابل .

ومن أحرم بحجة أو هجرة ، فعرض له شيء شغله حتى قدم مكة وقد فاته الحج ، فليقض هجرته . ويطوف بالبيت ، ويسعى بين الصفا والمروة . وليس لعمرته تلك وحجته هدى . ويجزيه الأسبوع الواحد في الطواف بالبيت والصفا والمروة ، وعليه الحج من قابل ؛ لأنه قدم مكة والناس قضوا حجهم ، ولكن لا يحل حتى يطوف لإحرامه طوافين لحجه وهجرته .

ومن حج نافلة وفسد عليه حجه ، فعليه^(١) بدل الحج باتفاق .

وكذلك لو فسدت عليه حجه كان عليه قضاؤها نافلة ، وعليه الحج من قابل .

(١) اختلف أسياننا في إعادة حج المحصر التنفل بالحج . فأوجبه القطب ابن يوسف المغربي ولم يوجبها الإمام الكندي ، من قدماء علماء عمان . رضوان الله عليهما . م .
(٥ - منهج الطالبين ج - ٧)

ومن دخل في عمل من الحج ، لم يكن له الخروج منه بإجماع الأمة . قال الله تعالى : « وَأَتُوا الْحِجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ » .

وقيل في الحاج إذا فاته الوقوف بعرفة : إنه ينسك جميع المناسك الباقية التي أدرك منها ، ويحل ، ويطوف ، ويسعى ، ويخرج من حال حجه وإحرامه ، وعليه الحج ، وعليه دم لغوات الحج .

وإن كان الحج نافلة ، فيعجبنى أن لا يكون عليه قضاؤه ؛ لأن ذلك عذر . ولا يبعد عندي صحة قول من قال : إنه يحل بعمره إذا كان فاته معنى ثبوت الحج ، لأنه لا يستطيع أن يدرك الحج بعد فواته . ولا يلزمه في معنى الاتفاق عمل شيء لا يقع له نفعه ، ولا يحط عنه معنى تأدية فرض ولم يقصر هو في شيء . فإن طاف وسعى ، وأحل عن شبه ما يحل عن العمرة ، أشبه ذلك عندي معنى ما يحسن في ذلك لهذا المعنى .

وأما إذا أقام محرماً ولم يحل ، فعنى الحج منعقد عليه ، إذا ترك ذلك عن غير عذر ، ولا يحل له دون أن يحج من قابل ، أو يطوف ، ويسعى بين الصفا والمروة . ويخرج بمعنى همرة قبل أن تدخل أشهر الحج . فإن دخلت عليه أشهر الحج وهو محرّم ، أعجبنى أن ينعقد عليه الإحرام ، ولم يكن له إحلال دون تمام الحج . ويعجبنى أنه ما لم يجدد الإحرام بالحج بعد دخول أشهر الحج : أن يكون على معنى التخيير ، إن شاء أحل بعمره ، وإن شاء أقام على إحرامه وقضى حجه . ويخبره ذلك عن حجة الفريضة عندي .

وإن جدد الإحرام بعد دخول أشهر الحج ، لم يكن له عندي في ذلك تخيير ،

إلا أن يقضى الحج . وعلى معنى قول أصحابنا : إن القارن إذا فاته الحج فعليه أن ينسك للناسك ، ما أدرك من الحلق أو التقصير ، ويذبح عن عمرة المتعة ، وعليه دم لفوات حجه . ويشبه معنى قولهم : إن عليه الحج من قابل .

وأما العمرة فتنحل عنه بمعنى قولهم للطواف والسعى بين الصفا والمروة للزيارة . وقد يخرج في معنى قولهم : إن عليه طوافين : طوافاً للعمرة ، وطوافاً للزيارة وعند بعضهم : يجزيه طواف واحد ، ولا يكون عليه التران في قضاء العمرة التي عليه ؛ لأن العمرة لم تفت ، ولأنه قد خرج منها ، ويجل بعد الزيارة لمعنى الحج . وهذا الذي مضى عن أبي سعيد رحمه الله .

وفي جامع ابن جعفر : ومن أحرم بحجه وفاته يوم عرفة ، فإنه يصنع كما يصنع الحاج بمنى ويحل ويرجع إلى بلده ، ولا يصيب النساء ، ولا الصيد حتى يحج من قابل ، وعليه دم في رأى أهل مكة والمدينة .

وقال أهل الكوفة : لا دم عليه ومن أحرم بعمرة ولم يدرك الحج إلى سنة ؛ فأحل من إحرامه ، فله أن يجامع امرأته ، ولا شيء عليه . وإن لم يكن حج فعليه الحج والعمرة .

ومن أثر : ومن لم يدرك الوقوف بعرفات حتى تغيب الشمس^(١) ، فلا حج له .

(١) وقيل : من وقف بعد ذلك ساعة من الليل ، ولحق مع الناس صلاة الفجر يجمع ، فقد أدركه إن أدركها كلها ، وصلها معهم أو أدركه بعضها ودخل فيها معهم . أخرج أصحاب السنن عن عبد الرحمن بن يعمر الديلمي أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر متاديه وهو بمرقة أن ينادى : الحج عرفة . من جاء ليلة الجمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج يعني ليلة العيد . م

وليصنع كما يصنع الناس ويجعلها عمرة . فإن كانت واجبة ، فعليه حجة مكانها .
وإن كانت تطوعاً كانت عمرة .

وقال أبو نوح : من فرض الحج على نفسه فريضة أو تطوعاً ففاته الحج ، فليهل
بعمره ، وعليه الحج من قابل .

ومن أهل بالحج ثم فاته الحج ، فليهل بعمره ، وعليه الحج من قابل . بلغنا ذلك
عن النبي ﷺ وعمر بن الخطاب رضى الله عنه . والله أعلم .

فصل

وعن أبي سعيد رحمه الله : أن المحرم يؤمر أن يدهن بدهن لا طيب فيه ، قبل
غسله لإحرامه ، مثل حل أو زيت ، ولا يدهن بدهن فيه طيب يبقى أثره عليه بعد
الإحرام . فإن فعل ومس طيباً فيه دهن أو غيره ، ثم أحرم وعليه أثر الطيب بعينه
قائمة ، فإنه يلزمه الجزاء في أكثر القول إذا مس الطيب على العمدة . وإن غسل
الطيب حتى يذهب أثره ، وبقيت رائحته . فقول : عليه الجزاء . وقول : لا جزاء
عليه في طيب لا يقدر على إزالته عنه . وإنما هو زايك فيه ، ولم يمسه بعد إحرامه ،
ولا يثبت عليه بعد إحرامه شيء لا يدرك إخراجة .

وفي أثر : إن المحرم إذا مس طيباً عمداً ، فعليه دم . وإن مسه خطأ فالله أعلم .
ومن قبل صبياً متطيباً فأصابه شيء من الطيب ، فليهرق دمًا . وإن لم يصبه
من الطيب شيء ، فلا شيء عليه .

ومن حمل جراباً فيه مسك أو زعفران ، أو أخذ بيده ثوباً فيه طيب وهو

حرم . ففي الأثر : إن الذى معه تجارة طيب فلا يمسه ، ولكن يقول للمشتري : انظر وقلب واشتر . وأما إذا حل الجراب والثوب برقعة ، فأرجو أن لا يكون عليه بأس .

ومن لبس ثوباً مصبوغاً بوزس أو زعفران ، فعليه دم ، وهو عندى من الطيب .

وأما الشوزان فهو مكروه . وقول : فيه دم إذا لبس الثوب المصبوغ به . وقول : ينزعه ولا دم عليه .

وقال عطاء : الأدهان الفارسية ليست بطيب ؛ لأنها من الريحان والريحان ليس من الطيب .

وقيل : إن الورد والياسمين من الطيب . وإن أهرىق عليه طيب ، وأصاب يده غسله ولا بأس عليه .

ومن شم الحجر الأسود ، وفيه طيب لم يعلم به ، فلا بأس عليه . ومن وجد رائحة الطيب ولم يستنشقها ، فلا بأس عليه . وإن تعمد لاستنشاقها فعليه دم .

وإن أصاب طعام المحرم أو شرابه زعفران أو طيب أكله ، ولا يدهه لأجل ذلك ، مسته النار أو لم تمسه . وكره بعض ذلك . ولا بأس إن شم المحرم الريحان^(١) .

(١) أخرج البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : يشم المحرم الريحان ، وينظر في المرأة ، ويتداوى بما يأكل الزيت والسمن . م

وللمحرم أن يأكل ما فيه الزعفران من الطعام . وإن أهريق على المحرم طيب فلم يستنشقه ، فلا بأس عليه . وإن تعدد فعله دم .

وروى أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً عليه قميص ملطخ ، فأمره أن يطرحه من عليه .

وروى أنه ﷺ رأى أعرابياً أحرم وعليه جبة بها خلوق . فقال له : ما هذا ؟ فقال : أحرمت هكذا . فقال له ﷺ : انتزع الجبة ، واغسل الصفرة^(١) . ولم يبلغنا أنه أمره بالنديفة ؛ لأنه كان جاهلاً بتعريم ذلك . وكذلك الناس لا تجب عليه فدية . وإن أصاب ثوب المحرم طيب ، فليمزعه منه ساعة يصيبه ، ولا دم عليه .

وعن أبي الحسن رحمه الله ، في المحرم إذا حمل شيئاً في ثيابه من الطيب ، يريد بذلك حفظه من السرقة والنصب . فأرجو أن لا شيء عليه لسبب الضرورة .

وكان ابن عباس يكره للرجل أن يمس الطيب قبل أن يحرم بيوم .

وكان أبو المؤثر يستحب للرجل أن يتقى الطيب قبل أن يحرم بيومين ، ولا يطيب ثيابه قبل إحرامه ، ولا عند إحرامه ولا بعده ، ولا يلبس ثوباً فيه دخنة حتى يغسله ؛ لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهى عن ذلك ، ونهى عن ذلك معاوية . وقال : اغسله عنك . وقال : لأن أشم ريح بهير مهناً أحب إليّ من أن أشم طيباً من محرم .

وقال عطاء : إن النبي ﷺ أمر بنفسه . وقال : لأن أجد ريح الخفاء أحب

(١) متفق عليه .

(٢) أخرجه مسام والبخارى من حديث يعلى بن أمية . وفيه بعض اختلاف . م

إلى من أن أجد ربح الطيب ؛ فإن المحرم الأشعث الأبهل أفضل . ولا يمك رأسه ولا لحيته ، ولا يدهنها بشيء من الطيب ولا غيره .

وأجاز بعض قومنا : أن يتطيب المحرم لإحرامه . واحتج بما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : طيبت^(١) رسول الله ﷺ بيدي هذه ، قبل إحرامه .

والطيب ضربان : طيب هو للنساء . هو الذي يغلب لونه على رائحته ، مثل الخلق والزعفران وما أشبه ذلك . وطيب آخر لا يغلب عليه اللون ، ولا يكون فيه زعفران . وهو مثل المسك والغالية ، وما أشبه ذلك .

ولا يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً بورس ولا زعفران ، إلا أن يكون قد غسل ذلك حتى ذهب ريحه .

ولا يلبس ثوباً مطيباً . ويكره الثوب الملون في الشوران .

ومن دخل الإحرام وفيه طيب ، فأحرامه تام ، وعليه دم .

وجائز للمحرم أن يأكل ثريداً ، نيمه زنجبيل ودار صيني وأشباه ذلك .

وليس هذا من الطيب .

فصل

وقيل : يكحل المحرم عينيه بما أراد بلا طيب فيه ولا زينة ، كالخضض والصبر

والأنزروت : ولا يكحل المحرم والمحرمة بكحل فيه طيب . فإن فعلاً تصدقا ، إلا

أن يكون ذلك مراراً فيلزم فيه دم .

(١) أخرجه أبو داود والترمذي . م

وقال الربيع : لا يفعل الرجل والمرأة ذلك : لأنه زينة ، إلا أن يكون بهما
رمد فتداويا بذرور . وأما الإئتمد فإنه زينة ، فلا يتداويان به .
وقيل : إن ا كتحل يأتمد لا طيب فيه من وجع ، فلا بأس به .
ويكره للمحرم أن ينظر في المرأة . وقيل : لا بأس بذلك إذا لم يكن لزينة .
والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الخامس

فما يجوز للمحرم من اللباس والحلى

وقيل : إن إحرام الرجل في رأسه وإحرام المرأة في وجهها . وتلبس المرأة ماشاءت من الثياب ، إلا الحرير والثوب المصبوغ والثوب الذي فيه الطيب . وتحرم فيما سوى ذلك . ولا يلبس من الحلى قليلا ولا كثيرا ، ما كان من ذهب أو فضة ، أو غير ذلك من الزينة .

وإحرام المرأة كإحرام الرجل من الميقات ، إلا أن المرأة تلبس الخف .

ويكره للمرأة أن تكون عاقدة شعرها ، أو عاقدة عليها خيطا . ولا تعقد في عنقها خيطا ولا غيره . ولها أن تستر وجهها بالروحة ، وبالشياء تجعله بينها وبين الرجال ، إذا رأتهم ، من غير أن يمس وجهها ، ذلك الستر ، وترخي ثوبها عن رأسها أمام وجهها ، وترفعه بيدها حتى لا يصيب وجهها ؛ لما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان يمر بنا الراكب ، ونحن محرمات ، ففسدل إحدانا الثوب على وجهها ، من غير أن يمس الثوب وجهها^(١) .

وقيل : لا تلبس المحرمة الحرير ولا القز ولا الإبريسم ولا الذهب ولا الفضة ولا الخزاق ولا النقاب ولا البرقع ولا ثوبا مصبوغا بوزس ولا زعفران ولا مشبع بالشوران إلا ما غسل . وقال عرفة : ولا يجوز للمرأة كشف رأسها .

واختلف في لباس السوار والخاتم للمرأة . فقول : عليها نزعهما وللاملوج .

(١) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه عن عائشة . م

وقول : لاشيء عليها . وقال أكثر أصحابنا : لا يجوز ذلك حتى قال محبوب :
عليها وعلى الرجال في لبس الخاتم دم .

ويروى عن أبي المهاجر أنه كان لا يرى بلبس الحلى للمرأة بأساً .

ويروى عن النبي ﷺ^(١) أنه رخص للنساء في لبس الخفين في الإحرام .

وإذا كان على المرأة حلى لا تستطيع إخراجه إلا بكسره ، فإنها تكسره ولا
تحرم حتى تخرج الحلى كله حتى القرطين .

وتلبس المرأة في إحرامها ثياب القطن والكتان والصوف .

ولا تكتحل المحرمة إلا أن تشتكى فتداويها بما يلائمها من صبر وأنزروت
وأشباه ذلك ، بما لا طيب فيه .

ويحرم على المحرمة ما يحرم على المحرم ، إلا أنها يجوز لها لبس السراويل
والخفين والقفازين . وهما ضرب من الحلى . ولا تخضب المحرمة بالحناء ، وإن فعلت
فعلها دم .

وقيل : إن مست المحرمة طيباً أو اكتحلته بكحل فيه طيب ، فعلها دم .

وقيل : إن تبرقت المحرمة يوماً أو ليلة فعلها دم . وقيل : يوماً وليلة إن

تعمدت لذلك .

(١) أخرج أبو داود عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم النساء في
إحرامهن عن القفازين والنقاب وما مس الورس والزعفران من الثياب . وتلبس بعد ذلك
ما أحببت من أنواع الثياب من معصر أو خز أو حلى أو سراويل أو قميس أو خف . وفي رواية
عن عائشة : أنه صلى الله عليه وسلم رخص للنساء في الخفين . م

وإن قصت ظفرها بيدها ، فلتطعم مسكيناً أو نحو ذلك ، وبمكة أفضل ، وإن أطعمت في غيرها أجزأ .

وإن أصاب المرأة مرض حبسها عن البيت ، وقد أحرمت بشيء من تلك الثياب التي كره لها لبسها ، أو تداوت بدواء فيه طيب ، فلتفعل مثلما يفعل الرجال ، ورأى محبوب امرأة وضعت على رأسها خرقة حرير ، وفي يدها خاتم فضة وهي محرمة شاتين ، وبعض لم ير عليها في الخاتم شيئاً .

ولا تلبس المحرمة والمحرم شيئاً ينزع عنه إذا مات .

ولا تعقد المرأة خمارها على رأسها ، وإنما تفرزه غرزاً وكذلك إن كان جرح ، فلوت عليه خرقة غرزت تلك طرف الخرقة ، إذا لوتها تحت اللّي ولا تعقدها فتسكون عقدة ، فيلزم الجزاء ، ولا تعقد جلبابها على رأسها ، ولا يعقد الرجل طرف إزاره ، ولا طرفي ردائه خلفه .

وليس على المحرمة أن ترفع صوتها بالتلبية ، لأنها مستورة ، وتلبس الدرع والسراويل والخمار والمقنعة والقفازين^(١) .

وفي معاني ما جاء عن أبي سعيد رحمه الله : أن المرأة ممنوعة من تغطية وجهها في الإحرام ، كالرجل ممنوع من تغطية رأسه ، وكل ما يقوم مقام البرقع مشدوداً على الوجه : من برقع أو ثوب ، أو ما أشبه ذلك وإن اختلفت أسماؤه فالمرأة تمنع منه .

(١) أخرج البخاري عن ابن عمر بعد حديث طويل : لا تنتقب المرأة المحرمة ، ولا تلبس القفازين . (القفاز) بضم القاف وتشديد الفاء : شيء يعمل لليدين يحشى بقطن ، ويكون له أزرار يزرر بها على الساعدين من البرد ، تلبسه المرأة في يديها . م

ويلزم في تغطية وجه المرأة في معنى الجزاء ، ما يلزم الرجل في تغطية رأسه .

فصل

وكل امرأة أرادت الإحرام ، وهي حائض أو نفساء ، فإنها تغتسل وتستنفر بما يمسك الدم عن ثيابها ، ثم تلبس ثيابها التي تحرم فيها .

فإذا دخلت مكة ، وقضت حجها ، لم تطف بالبيت إلا وهي طاهرة ؛ لأنها لا تدخل المسجد إلا طاهرة . ولا يجوز طوافها ولا تصلى إلا أن تكون مستحاضة فإنها تمسك بشيء تحبسه ، وتقضى طوافها .

وإن أدركها الحيض قد وقضت طوافها ، وبقي عليها السعي بين الصفا والمروة أتمت سعيها بين الصفا والمروة ، وهي غير طاهرة فإن كان لم تر كع ركعتي الطواف ، حتى أدركها الحيض أو النفاس ، وهي مقيمة بمكة ، نظرت حتى تطهر ثم تغتسل وتركع ، وتسعى بين الصفا والمروة .

وإن أعجلها أصحابها في النفر ، سمت بين الصفا والمروة وأحلت ركعتي ركعتين حيث شاءت ، وعليها دم إن كان هذا من عمرة وإن كان لطواف الزيارة لا حج ، فإن ركعتيها في الحرم ، فلا بأس عليها ، ما لم يطأها زوجها قبل ركوعها . فإن فعل فعليها دم . ولتركع حيث شاءت في الحل أو الحرم ، إلا أن يطأها زوجها .

وإن أحرمت امرأة بعمرة ، فلما دخلت مكة لم يمكنها الطواف بالبيت من الحيض أو النفاس . فلما جاء وقت الحج يوم التروية ، أحرمت بالحج ، وتضت حجها . ونطوف طوافاً واحداً وسعيّاً واحداً ، لحجها وعمرتها إذا طهرت .

والإحرام للحج والعمرة سواء للرجال والنساء .
والنفساء سبيلها سبيل الحائض في الحج ، تقف بعرفة ، وتفعل المناسك كلها ،
إلا الطواف بالبيت ، فإنه لا يجوز لها حتى تطهر وتغتسل .
والمستحاضة في الحج بمنزلة الطاهرة : تغتسل وتحرم ، وتفعل ما يفعله الحاج .
فإذا أزدت الطواف ، غسلت وصلت وطافت ، وصلت ركعتين ، وهمت أعمان
الحج كلها ، حتى تقضى وتسعى بين الصفا والمروة ، وتخرج مع أصحابها ؛ لأن الصلاة
قد حلت لها . والمستحاضة لا عذر لها من الوداع لأنها تصلى .

والمرأة القارئة والمتعتة إذا حاضت ولم تطهر ، فإنها تقيم على إحرامها إلى أن
تحرم بالحج . ولا بد لها أن تحرم من الميقات في أول أمرها . وإن غسلت فلا بأس
فتفعل كما تفعل المحرمة في كل شيء إلا الطواف ، فلا تدخل المسجد ولا تطوف
بالبيت .

وإن وقفت بباب المسجد وذكرت الله ورغبت إليه فحسن . وتحرم بالحج
إن شاءت ، وتغتسل وتخرج إلى منى ، وتقف بعرفة والمزدلفة ، وترمي الجمار ،
وتقصر وتفعل ما يفعل الحاج جميعا ، حتى تحل مثلهم إلا الطواف للزيارة والسعى .
فإذا طهرت غسلت وطافت طوافا واحدا لحجها وعمرتها .

كذلك روى أن النبي ﷺ قال لمائمة رضى^(١) الله عنها : طواف واحد
يجزيك لحجك وعمرتك .

(١) أخرجه أحمد ومسلم عن عائشة م

فصل

وتؤمر الحائض أو النفساء أن تغتسل إذا وصلت الميقات ، وأرادت أن تحرم ؛ لما روى ^(١) عن النبي ﷺ أمر أسماء بنت عميس ، لما نفست بمحمد بن أبي بكر رضى الله عنها وعن أبي بكر بنى الحليفة : أن تغتسل وتستغفر بثوب ، وتحرم من الميقات أول حجها ، وتحرم للحج أيضا ، ويجزيها طواف أيضا . وقيل بطوافين . والسنة جاءت أن طوافها ، ولا تدخل المسجد ، وإن وقفت بباب المسجد ودعت الله فحسن ، وتفعل جميع ما يفعل الحاج في مناسك الحج كلها ، وإن لم تطهر فلا تخرج حتى تطوف لحجها وعمرتها ثم تخرج ، وإن لم تطهر وقد حجت ، فلا تنفر حتى تودع البيت ، ولا تترك طواف الصدر ، وإن تركته فعليه دم .

وقيل : إن طافت المرأة لزيارة ، ثم حاضت قبل أن تركع ، فترجع إلى مكة ، وتفعل ما يفعل الناس ، فإذا طهرت وإن نفرت ، فلا ترجع إلى بلادها ، حتى تطوف بالبيت ، وتسمى بين الصفا والمروة .

والهلبى إذا رأت الدم ، فتصنع كما تصنع المستحاضة .

وإن حاضت المحرمة بعد ما طافت بعض طوافها ، فإنها تفعل حتى تطهر ، فإذا طهرت غسلت وبنّت على طوافها ، ولا تخرج حتى تتم ما بقى ، وإن قرنت بعمره ثم حاضت ، وقد طافت بالبيت قبل أن تركع ، فإنها تسعى بين الصفا والمروة ، وترجع إلى بلادها . فإذا طهرت صلت الركعتين ، وبعض يستحب لها أن تركع في الحرم . فإن لم تفعل فلتركع حيث شاءت وتزريق دما .

(١) أخرجه الزبيد ومسلم وأبو داود وابن ماجه عن عائشة .

فصل

وقيل : لا يغطي المحرم وجهه ولا رأسه ، إلا أن يكون فوقه ظل لا يمسسه . فإن غطاه ناسياً كشفه ولبى ، ولا يربط على رأسه ولا جسده ، ولا يضع على رأسه شيئاً يحميه ، إلا نفقته فيشدها على نفسه أو حقوه دون رأسه .

وإن آلمه رأسه فاحتاج إلى حلقة حلقة وكفر شاة أو إطعاماً أو صياماً .

وإن احتاج إلى عمامة أو قميص ، من برد أو مرض كفر ، ولا بدله من الكفارة .

وإن أراد تغطية رأسه فكذلك ؛ لأن لباس المحرم إزار ورداء كاشفاً رأسه أشعث أغبر ، وقد أراد عمر أن يفسل بالماء ، فأمسك ثم اغتسل . وقال : لا أرى الماء يزيد إلا شعناً .

ويكره أن يغطس في الماء ليموت القمل . ولا بأس بالظل والقبة على المحرم . ويكحل عينيه إذا أراد ، بما لا طيب فيه ولا زينة ، مثل الحمص والصبر والأنزروت ، وإن تداوى بشيء فيه ضيب ، فعليه الفداء .

وإن غسل رأسه فلا يدللكه ، ولكن يشربه الماء .

وإن حك جسده ، فلا بأس عليه ما لم يدمه أو يقطع شعراً أو يقتل قلاً .

وإن حك رأسه ، فليحكه بباطن أصابعه أو راحته ، وإن مس رأسه أو لحيته فسقط منه شعر ميت لا يجد له حساً ، فلا بأس عثيه ، وإن حكه فقطع شعراً ، فعليه الفداء ، وإن لم يقطع شعراً فلا شيء عليه .

وله أن يطبخ إن أراد ، ويتقى النار أن تلهب شعره . وإن لهبت شعره فعليه
الفداء .

ويحطب ويشد محمله ويقوم في ضيعته . فإن أدماه شيء ، فلا بأس عليه ، ويفطى
على أنفه من النتن إن هاج عليه أو مرت به ، ويفطى لحيته .

وقد رخص بعض في أكثر من ذلك من الوجه . إلا أننا كرهنا أن يغطى
شيئاً من وجهه ؛ لما جاء في الأثر : أن إحرام الرجل في رأسه وإحرام المرأة في
وجهها . فالوجه دون الرأس .

ومن غطى أذنيه وهو محرم فالله أعلم . وإن غطى رأسه ناسياً ، فلا بأس عليه
وينزع النطاء ، إلا أن يغطيه يوماً تاماً أو ليلة تامة ، فعليه دم أو يوماً وليلة ،
فعليه دم ، وإن غطاه متعمداً ، فعليه دم ، وإن غطى فاه ، فيكره له ذلك ، ولا
بأس عليه .

وللمحرم أن يدخل البيت والخيمة والعريش والقبة ، إذا لم ينل ذلك رأسه ،
وأراد به الكن ، ولا بأس بالمظلة إذا لم تنل رأسه . وإن نالت رأسه فعليه دم .
وإن غسل المحرم رأسه ، فلا يمشطه ، وإن آلمه رأسه عصبه ، ويقال : ما فوق
الذقن من الرأس ، وليس للمحرم أن يخمره .

ولا يغطى المحرم رأسه حتى يسعى بين الصفا والمروة ويحلق .
ولا يجوز للمحرم من الرجال تغطية رأسه ، إلا من ضرورة ، بإجماع الأمة .
ولا يجوز للمرأة المحرمة كشف رأسها مع الإمكان ، كذلك بإجماع الأمة .

وللمحرم أن يلقى القردان من بعيره ، ويطرد عنه الذباب والبعوض . وإن مات شيء من ذلك عذ طرده فلا بأس .

ويكره الاغتسال من الماء الذي يطرح من ميزاب الكعبة ، في مكان غير طاهر ، ولا بأس بذلك من ماء زمزم .

ومن عقص رأسه ، فعصب حين أحل من عرته ونشره وغسله ، فعليه هدى .
ومن فرغ من نسكه ، فلا بأس إن دخل الحمام وغسل رأسه بالخطمي ، إذا أراد أن يفسل .

وإن غسل فسقط شعرة أو شعرتان ، فلكل شعرة إطعام مسكين . وفي ثلاث : دم . وإن سقط شعر ميت ، فلا شيء عليه .

وعن أبي سعيد رحمه الله ، في المحرم إذا عقد على نفسه شيئاً كان على رأسه أو بدنة أن عليه دمًا ، إلا ما رخصوا له في عقد هيميانه عليه ، وحله له لمعنى الحاجة إليه .

وأما إن عصب عليه شيئاً من غير عقد ، وإنما لواه لياً ، فلا دم ، إلا أن يقع به تغطية رأسه .

وإن وضع المحرم يده على رأسه ، فلا بأس عليه ، ورخصوا له في حمل زاده على رأسه ؛ لأنه لا غناء له عنه .

وقول : إن الحمل على الرأس كتغطيته وعليه الفداء ، إلا أن يكون على معنى

ضرورة إلى ذلك : من سَمَل زاده ليومه ، أو لقدر مسافته التي يخاف على نفسه ، من تركه من ضرورة . واضطر إلى ذلك : أن لا يكون عليه الفداء .

وإن كان على غير هذا النحو ، أعجبنى أن يكون الفداء دم . وأرجو أنه ما لم يخنم أكثر رأسه : أن لا يقع به حكم تخمير الرأس في معنى الجزاء .

وإن نام محرم في زمل ، فغطى رأسه أو وجهه بالثياب يوماً ، فعليه دم .

وقال الربيع : ليس عليه شيء ؛ لأنه ليس من عمله ولا أمره .

وقال أبو الحسن : لا شيء عليه .

وقال بعض الفقهاء : لو أتى آت إلى المحرم وهو نائم ، فتنطع منه شعراً : أنه

يُحْكَم عليه بالجزاء .

وقال الربيع : إن كان لم يأمره ولم يشعر به ، فلا شيء عليه .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : ذكر لنا أن^(١) رسول الله ﷺ رأى كعب

ابن عجرة ، وهو يوقد على قدر له ، وهوام رأسه تتفاثر على وجهه . فقال له رسول

الله ﷺ : احلق وافقد .

وقد أنزل الله الرخصة بالفدية في قوله : « فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ

أَذَى مِّنْ رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ » فجعل الفدية لمن حلق

رأسه من الأذى قبل محل الحلق .

والفدية : صيام ثلاثة أيام ، أو أربعة أيام ، أو خمسة أيام ، أو ستة أيام .

(١) أخرجه الربيع عن ابن عباس والجماعة عن كعب بن عجرة . م

والصدقة : إطعام ستة مساكين إلى عشرة ، والنسك : شاة ثنية فما فوق ذلك .
وهو مخير في هذا ، إن شاء ، وإن شاء أطعم ، وإن شاء ذبح بئني أو بمكة يوم
النحر ، ويفرقها على الفقراء ولا يأكل منها شيئاً .

وقيل : إن حلق المحرم محلاً ، فلا شيء عليه ، وإن حلق محل محرماً بأمره ،
فالنديّة على المحرم ، وإن حلق بغير أمره فقول : على الحالق الفدية ، وقول : على
المحلق ويرجع بها على الحالق .

ومن حلق رأسه ناسياً ، ونسى ذبيحته يوم النحر ، فلا بأس عليه بذبحها من
الغد ، ثم يخلق رأسه بعد الذبح .

وإن نام المحرم فوحد برداً ، فجزّ ثوبه على نفسه ، وكشف رأسه ولم يدر ،
ثم اتقبه وهو مكفوس رأسه ، فإنه يخرج كفاسه ويلبى ، ولا شيء عليه ، وهذا
مثل الذي غطى رأسه ناسياً .

وإن غطى الرجل رأسه عمداً ، فعليه شاة ، وكذلك المرأة إذا غطت
وجهاً عمداً .

وإن غطى رأسه خطأ إلى الليل ، فعليه دم ، وإن ذكر قبل الليل ، ونزع
الغطاء عن رأسه ولبي ، فلا شيء عليه .

ولا بأس باستظلّ المحرم نازلاً أو سائراً ، ما لم تكن المظلة واقعة على رأسه
وما لم تنل رأسه ، فلا بأس بها ، كانت قريبة من رأسه أو بعيدة ، وهي بمنزلة
السقف ، كانت من ثوب أو غيره .

ومن رفقه نفسه لرجاء قوتها على طاعة الله ، كمن كلفها الخشونة لرجاء ثواب الله ، وليس للعبد أن يحمل نفسه على ما يخاف منه نزول الضرر بها ، بل يؤمر بإدخال النفع عليها ، إلا أن القلوب مختلفة : منها ما يصلح على الخشونة في ذات الله ، ومنها ما يصلح على التمتع واللين ، والمرء سائق مطيته ، ومطيته نفسه ، فيسوتها على ما يرجو لها فيه السلامة ، ولا يحملها على القلق . وللرأة ما للرجل عند الضرورة .

وقيل : من أحرم بقميص أو سراويل ، فعليه نزع ذلك ، وعليه شاة . ومن لبس منطية ناسياً ، نزعها ولبي ، ولا شيء عليه .

ومن أحرم ثم عناه الحرب ، فلبس قميصاً أو قباء أو سراويل ، أو عصب رأسه ، فعليه فداء واحد ، وإن لبس في أوقات مختلفة ، فعليه لكل لبس دم .

ومن أحرم في سراويل أو خفين ، فلينزعه من ساعته أو يهريق دمًا يطعمه الفقراء ، بمكة أو بمنى ، ولا يأكل منه شيئاً .

وإن أدخل رجله في الخف ، فجاوز الكعبين ، خفت أن يلزمه دم .

ومن أحرم في ثوبين مصبوغين بالورس والزعفران ، فهو من الطيب ، فلينزعه وعليه دم .

وأما الشوزان فأكرهه أيضاً . ولعل قولاً إن لبس الثوب فعليه دم . وآخرون يقولون : ينزعه ولا دم عليه .

ويلبس المحرم إزاراً ورداءً ويسدل مهماً ، ويضعف من الثياب عليهما ما يشاء .

ويدخل الحمام ويفسل ثيابه وبدنه ، ويتسوك ، ويلبس النعلين والخفين التصيرين اللذين لا يصلان إلى الكعبين .

وإن لم يكن معه إلا ثوب واحد أجزاه . وإن انكسر منه ظفر قطعه .
وإن أصابه شقاق دهنه بما لا طيب فيه من زيت أو خل أو سمن ونحو ذلك .
ويكحل عينيه إذا شكاهما بما لا طيب فيه : من صبر أو أنزروت أو شبه ذلك .
ويداوى جرحه بما لا طيب فيه . ويفهز قرحته حتى تخرج مدتها .
ويلبس الثوب المغسول من الورد والزعفران إذا ذهب عرقه .
ويحتجم ويلبس الطيلسان ، ويضع خاتمه في يده إذا أراد ذلك . وبعض كره لبس الخاتم ، ويرى عليه دمًا . ولا يلبس السيف إلا أن يخاف .
ومن لبس قميصا أو سراويل أو خفا ، أو عقد على بدنه خيطا وهو محرم ، فعليه لكل فعل دم واحد من هذا .

ومن لم يكن له عند إحرامه إلا قميص أو سراويل ، فإنه محرم فيه ، ولا يشق ثوبه فيتزر ببعضه ويرتدى ببعضه .

وقيل : سأل رجل^(١) رسول الله ﷺ عن المحرم : ما يترك من الثياب ؟
قال : القميص والعمامة والبرنس والسراويل وثوب مسه ورس أو زعفران ، ولا يلبس الخفين إلا أن لا يجد نعاين فيقطعهما من أسفل الكعبين .

ويحرم المحرم في ثوبين جديدين أو سميلين ، لم يلبسا منذ غسلوا ولو كانا خلتين إذا كانا يسترانه ، إن لم يجد غيرهما .

(١) أخرجه السنة عن ابن عمر . م

ولا يجوز الإحرام في البركان ولا الطيلسان . البركان على وزن الزعفران ، وهو من أصناف اللباس . والطيلسان بفتح الطاء واللام ، وهو من ثياب الحرير . وإن أخذ اللصوص ثياب الحرم ، لبس ما أمكنه من الثياب ، بشراء أو عارية أو عطية .

وإن سلب قبل أن يحرم ، فليقف على ذلك ، ويطلب ثوبين يحرم فيهما ، ولا يجاوز اليقات إلا محرماً .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : إذا أهل الرجل بعمره ، ثم دخل مكة وعليه ثوبان قد أهل بهما للعمره ، ثم جاء وقت الحج ، فلا بأس عليه أن يهمل بالحج بالثوبين اللذين أهل بهما للعمره ما لم يوسخهما . فإن كانا قد توسخا فليفسلهما ، ثم يهمل للإحرام فيهما .

وإن اعترض للمحرم عدو ، فله أن يلبس آلة حرب ، ويفتدي إذا لبس القباء والسراويل أو عصب رأسه أو تعمم أو نحو ذلك . فإذا فعل ذلك كله ، فعليه دم واحد ، إلا أن يلبس ثم يحل ثم لبس ، فعليه لكل لبسة فداء .

وإن لبس العمامة فأنحلت ، فعاد شداها ، فهو دم واحد ما لم يضع العمامة ثم يعود يلبسها ثانية . وله أن يطرح القباء على ظهره ، ولا يدخل يده في كفه ، فإن أدخلها فعليه دم .

وإن لبس في إحرامه ثوباً مصبوغاً ، فإذا أصابه المطر نقص صبغه ، فعليه دم . وقال أبو سعيد رحمه الله : من لبس من الثياب ما تلزمه فيه الكفارة على وجه

الجهل ، إنه لا يعمد بذلك ، ويقع موقع العمد إذا تعمد للفعل ، وهو جاهل بما يلزمه فيه ، فعليه الكفارة . ولا يبين لى فى ذلك له عذر ، فى مثل هذا ما للناسى

وأما إن نظى رأسه ناسيا ، فإنه يلبى ويكشف رأسه ، ولا كفارة عليه ، إلا أن يفعل ذلك يوماً أو ليلة . وقول : يوماً وليلة على النسيان . ثم هنالك قيل : عليه الكفارة . وكذلك عندى فى اللباس يشبه معنى هذا .

وأما إن تطيب متعمداً ، فعليه الكفارة بلا خلاف .

والناسى مختلف فى لزوم الكفارة عليه .

وأما من أحرم وعليه قميص ، فنهجب أن ينزع القميص والجبّة مما يلى رأسه .

وإن أمكنه أن ينزعهما مما يلى الرجلين بلا خرق لهما ، فهو أوجب ، وإلا فلا يقع هذا موقع تغطية رأسه ، إذا كان فى حال نزع اللباس .

وإن فعل ذلك متعمداً للإحرام واللباس عليه ، فأخاف عليه معنى الكفارة ؛ لأنه قد لبث به اللباس مع الإحرام .

وإن كان ناسيا فأرجو أن يلحقه معنى الاختلاف . ويعجبني أن لا تلزمه كفارة على النسيان ، ما لم يلبسه يوماً أو ليلة ، والجهل عندى يشبه معنى النسيان فى حال ، ومعنى العمد فى حال بمعنى الجهل منه بذلك .

ويتنع المحرم من لبس المعصفر ؛ لأنه من الزينة ، إلا أن يلبس أو يفسل ، حتى يذهب لونه ويصير إلى حال ليس فيه زينة من أسباب الصبغ . وليس هو من الطيب إلا أن يكون مجسداً .

وكانت نائشة رضى الله عنها ترخص في ثوب قد لَوَّنَ بقليل من عصفور .
وقد يكره ولا بأس بلبسه .

ومن وضع ثيابه على شيء فيه ريح المسك . فعليه دم .
وقيل : لا كفارة على من علق بثيابه ريح المسك . فأما من أحرم فيها ، فعليه دم .
وقيل : إن وائلا رحمه الله أحرم في طيلسان .
ومن أحرم في ثوب نجس لم يلزمه شيء غير التقصير ، ولكنه لا يطوف به ،
ولا يصلى فيه ، وإن طاف به وصلى فيه ، فعليه البدل للصلاة والطواف .

وقال أبو سعيد رحمه الله : لا بد المحرم من لبس الإزار ، فإذا لم يجد الإزار
لبس سراويل للضرورة ، وعليه دم ، إلا أن يحتال فيه ، ويجعل الرجلين في
موضع واحد .

وكذلك إذا لم يجد المحرم نعلين لبس الخفين ، مقطوعين من أسفل الكعبين .
والله أعلم . وبه التوفيق .

القول السادس

فيمس النساء أو ينظرهن أو يجامع وما أشبه ذلك

ولا بأس على المحرم إذا أدخل أصبغه في دبره ، إذا استنجى .

والمحرم إذا نظر إلى فرج امرأته عمداً . نقول : عليه شاة . وقول : لاشيء

عليه .

وأما إذا نظر إلى فرجها خطأ ، فلا شيء عليه ، وإن وجد شهوة من غير نظر ،

نفرج منه شيء : إنه لاشيء عليه ، مالم يعن على نفسه . وإن أعان على نفسه ،

فعليه أن يهريق دمًا .

وقول : إن أعان على نفسه حتى ينزل الماء الدافق ، فهو بمنزلة الجامع ، وقول :

عليه بدنة ويفسد إحرامه ، ويرجع يحرم من الحل إن أمكن ذلك ، ويقضى مناسكه

وعليه الحج من قابل .

وقول : إن أمكن أن يحرم من الحل ، ويقضى مناسكه وحجه تام ، وعليه

بدنة ينحرها بمكة أو بئى .

ومن مس فرج امرأته وهو محرم ، فما لم ينزل الماء الدافق ، فعليه دم ويتم على

إحرامه .

وقول : قد أساء ولا شيء عليه في ذلك ، وهذا إذا مس الفرج ، وأما إن

مس فرجها بفرجه ، وأمذى ولم ينزل الماء الدافق ، فعن أبي معاوية : أن عليه دمًا .

وقول : بقرة ، وقد أساء فيها فعل . ولا شيء عليه ما لم ينزل الماء الدافق . فإن أنزل الماء الدافق متممداً لذلك ، ولم ينزل كذلك حتى أمني ، فسد حججه ، وعليه بدنة ، وعليه الحج من قابل . وكذلك إن نظرها متممداً لذلك ، وهو مثل المس إذا أمني .

وإن قبل امرأته فإليه دم . وقول : لا شيء عليه . وهو في جواب من محمد ابن محبوب إلى موسى بن علي رحمهم الله ، في رجل خرج هو وامرأته إلى جرة العتبة ، فمسها وقذف . فإن كان مسها وأعان على اجتلاب النظر النطفة ، حتى أنزلها ، فقد فسد حججه ، ويتم ما بقي عليه من المناسك ، وعليه الحج من قابل .

وكذلك يبطل حج المرأة أيضاً ، إن تابعته على مسه إلاها حتى نزل منها الماء . وإن لم ينزل منها الماء لم يبطل حجها .

وقال محمد بن خالد : سمعنا في رجل محرم نظار فرج امرأته فأمنى ، أو مسه بيده فإن كان نظاره لشهوة فقد بطل حججه . وإن لم يرد ذلك لشهوة فسبقتة نطفته ، فحججه تام إن شاء الله .

وقيل في امرأة حبسها الحيض ، قبل أن تزور البيت يوم منى ، وقد قضت جميع المناسك ، فأجرى زوجها ذكره على فرجها وهو بتنى ، ولم يخالطها . فترى عليها الحج من قابل .

وقول : لا شيء عليها . وقول : عليها دم .

وأخبر جعفر بن النعمان عن محبوب أنه قال في امرأة يأتيها الحيض قبل أن

تزور البيت ، أن زوجها لا يقربها حتى تزور البيت ، وإن وطئها كان عليها الحج من قابل .

وقال منازل بن جيفر : عليها دم .

وقال سليمان بن عثمان : بطل حجها .

وقيل : إنها إذا لم تطهر حتى تنقضي أيام منى ، رجعت مع الناس إلى مكة ، فأقامت بها . وليس لها أن تخرج من مكة ، حتى تطهر وتطوف بالبيت . وتصلى ركعتين ، وتسعى بين الصفا والمروة ، ثم تخرج حيث شاءت ، ولم نعلم أنهم ألزموها شيئاً .

وقال الربيع : من لم يطف طواف الفريضة ، وأصاب النساء ، فعليه دم ، والحج من قابل ؛ لقول الله تعالى : « ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْمَعْتَمِرِ » . فمن لم يطف ويسع للزيارة ، فعليه أن يرجع يطوف ويسعى . فإن رجع وجامع قبل أن يطوف ويسعى ، فقد فسد حجه وعليه الحج من قابل .

وقال أبو المؤثر : إذا غشى النساء بعد ما طاف بالبيت ، وقبل أن يسعى بين الصفا والمروة من العمرة أو الزيارة ، فإن رأى عليه أن ينحدر بدنة ، ولا يدع السعى بين الصفا والمروة .

ومن أراد أن يحرم ، فلم يحرم وجامع امرأته ، فإن قدر رجوع إلى الحل فأحرم . وإن لم يقدر على الرجوع وخاف الفوت ، فعليه دم ، ويحرم من مكانه الذي ذكره . ومن أحرم بحجة ثم أصاب امرأته ، فعليه دم ، ويرجع يحرم من الحل ، وعليه الحج من قابل .

وقول : يهدى بدنة ، وهو أ كثر القول في الحج والعمرة . فإن رجع فوطىء ، فعليه مثل ذلك ، وفيها قول آخر ، وهذا أحب إلى .

ومن وقع على امرأته بعد ما رمى الجرة ، فعليها حجة أخرى ، وعلى كل واحد منهما بدنة .

ومن وطىء في الفرج قبل الوقوف بعرفة ، فسد إحرامه ، وعليه دم بإجماع الأمة .

وبلغنا أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال في المحرمين : إذا وقع الرجل زوجته وطأه ، أن عليهما جزوراً بينهما ، ويضيان على إحرامهما ، ويصنعان ما يصنع الحاج ، وعليهما حجة من قابل .

وقول : على كل واحد منهما بدنة والحج ، ولا يجاوزان المنكان الذى أصابا فيه الخطيئة إلا وهما محرمان ويفترقان في السير . فإن هو استكرهها ، فعليه بدنة .
وقال الربيع : إذا وقعها وهي محرمة كارهة له أو نائمة ، فإنها تقضى مفاسكها ولا شئ ، عليها .

ومن أحرم بعرة فأصاب امرأته ، رجع إلى الحل وعليه دم . وإن عاد أصابها ، فعليه دم آخر . وإن فعل ذلك وهو محرم بحجة ، رجع إلى الحل فأحرم منه ، وعليه دم والحج من قابل ، والدم لفساد حجه .

ومن وطىء امرأته ، وهي تسعى بين الصفا والمروة في عمرته ولم يقصر فعليه دم .
ومن نظر إلى عورة امرأة غير امرأته ، فخرج منه الماء الدافق ، فعليه دم ، والحج من قابل . وإن لم ينزل الماء ، فعليه دم إذا تقض وضوؤه .

ومن أحرم بعمرة وأزاد الحج في غير أشهر الحج ، فجامع امرأته في غير أشهر الحج ، ثم استأنف العمرة ، فأدر كته أشهر الحج قبل أن يقضى العمرة ، فإنه يقضى عمرته ، وعليه دم .

ومن أراد أن يحرم فلم يحرم ، فجامع امرأته . فإن قَدِرَ رجع إلى الحل فأحرم فإن لم يقدر على الرجوع ، وخاف الفوت ، فعليه دم ، ويحرم من مكانه الذي ذكره . وأجمع الجميع على أن من وطئ النساء وهو محرم ، قبل أن يقف بعرفة ويطوف بالبيت طواف الزيارة : أن حجه ذلك باطل .

وقيل : من رمى الجمرتين الوسطى أو التي تليها ، وهو يحسبها جمر العقبة ، وذبح وحلق ، وأفاض وطاف بالبيت ، وسمى بين الصفا والمروة ، ثم أتى أهله ، ثم علم أنه كان أخطأ ، فعليه بدنة والحج من قابل .

وإن جامع بعد ما طاف بالبيت ، قبل أن يسمى بين الصفا والمروة ، فسد حجه . قال محبوب : وعليه بدنة . وأرجو أن لا يفسد عليه حجة .

وإن طاف زسمى بين الصفا والمروة ، وأحل وجامع امرأته ، ولم يركع للطواف فإنه يركع ويسمى بين الصفا والمروة وعليه دم . وقول : يركع وعليه دم . وقول : يركع ولا شيء عليه . وهو قول أبي حنيفة .

ومن أحرم بحجة أو هجرة ، ثم بطل إحرامه من جامع . فإنه يمضي على إحرامه ويقضى المناسك كلها ، وعليه دم لفساد حجه . وعلى المرأة في المطاوعة مثلما عليه ، وعليهما الحج من قابل ، ويحرمان من حيث يحرم الناس . وإن أحرمنا من دون ذلك أجزأهما .

والفـوق والجدال المذكوران مع الرفث ، لا يبطلان الحج بإجماع .
وقيل : إن ذلك مما يقع من مخاصمات الناس ، حتى يخرجوا عن الحق ؛ لأن
الله تعالى أمر بترك الجدال ، فقال لنبيه ﷺ : « وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ » .
والفسوق : كل شيء محرم فعله .
وذُكر أن ابن عباس أنشد شعراً فيه ذكر النساء فقيال له : أنرفث
يا ابن عباس ؟ فقال : إنما الرفث ما تكلم به بين أيدي النساء .

فصل

وأما المعتمر فما لم يحل بالخلق أو التصدير والطواف . ولو طاف وسعى وأبىح
له الحلال ، فهو حرام . وما أتى من جميع ما هو ممنوع منه المحرم ، كان عليه في
ماله ذلك ما على المحرم في الصيد واللباس والفساد في الوطاء ، وغير ذلك من الأشياء
الممنوعة .

وأما في بعض قول قومنا فإنهم يذهبون أن الإحلال إنما هو إذن للمحرم ،
وليس هو واجبا عليه ، كالتسليم من الصلاة ، إنما هو إذن للمصلي . ولو كان غير
مأذون له بالإحلال ، لكان يلزمه في الخلق والتصدير الجزاء ؛ لأن ذلك ممنوع
منه كل محرم ، ولكنه إنما هو إذن من الله بذلك . وقد خرج من حال الإحرام
كاه إلى حال الإحلال . فإذا أحل فقد حل له . ولا يكون الإحلال مباحاً له إلا
وهو حلال .

وأما من وطئ بعد الطواف ، وقبل السعي بين الصفا والمروة في العمرة : أنه إن
كان فعل ذلك ناسياً ، فعليه السعي والجزاء دم . وقيل : بدنة .

وإن فعل ذلك متممداً ، فسدت عمرته ، كان عليه الجزاء ، بمعنى الاختلاف في العمرة في السعى .

وقول : لا تفسد عمرته ، فعل ذلك عامداً أو ناسيا ، وعليه الجزاء والسعى .

وقول : تفسد مهرته ، فعل ذلك عامداً أو ناسيا .

وإن قصر المعتمر رأسه ثم وقع على زوجته ، قبل أن يقصر ، فليذبح بدنة ، وقد تم حجه .

ومن أحرم بعمرة ثم أصاب امرأته ، فعليه دم ، ويرجع إلى الحل فيحرم منه .
وإن رجع فوطئ فعليه مثل ذلك . وأما في الحج فعليه دم ، ويرجع يحرم من الحل وعليه الحج من قابل .

وكذلك إن عبث بذكره حتى أنزل في أشهر الحج ، فإن كان في غير أشهر الحج رجع إلى حده ، فأحرم وأهدى وأتم حجه وقيل : وعليه الحج من قابل ، في الوجهين جميعا .

ومن أحرم من مكة بالحج والعمرة : المفرد والقارن ، فكل يحرم عليه ما يحرم على صاحبه ، ويتقى ما يتقى من أكل لحم الصيد ، والرفثِ والفسوقِ والعصيانِ والجدالِ . ولا يعبث بشيء مما نهى عنه ، ولا يتلذذ بنظره إلى امرأته ، ولا يقبلها ، ولا يمس ما نخت الثوب منها .

فإن قبل أو لمس ، لزمه دم يذبحه بتمكة ، ولا يقرب الصيد ولا لحمه ، ولا يشير عليه ، ولا يعين على أخذه ، ولا يدل عليه .

وقول : إذا قبلها وهي مطمئنة بذلك ، ولم يكن منها شيء غير ذلك ، لم يفسد حججه وقد أساء .

ومن أصابته الجنابة في ثوبي إحرامه فلا بأس أن يبدل غيرها . وإن كانا عليه في وقت الصلاة ، فلا يترك التلبية من أجل ذلك ، ويلبى ولو كان جنباً .

ويكره للمحرم أن ينام هو وزوجته على فراش واحد ، ولا يتزوج المحرم ، ولا يزوج أحداً من النساء اللاتي يلى تزويجهن ، ولا يراجع زوجته التي طلقها أو خالعتها ، حتى يخل من إحرامه ؛ لأنه منهي أن يعقد على نفسه أو غيره التزويج .

وإن أجنب المحرم غسل . وإن أبطأ عن الغسل ، فلا بأس عليه . وإن قبل المحرم امرأته كان عاصياً ، ولا يفسد ذلك حججه . ولا تنازع بين الأمة في ذلك .

ومن حج وقضى المناسك كلها ، ونسى طواف الزيارة ، وجامع امرأته وهي محلة ، ولم تعلم ذلك ، فليس على المرأة من نفقة الرجل شيء ، وعلى الرجل الهدى والحج من قابل ، وإن كانا محرمين فليقضيا نكهما ، ويحجان من قابل ، ويهدى كل واحد منهما بدنة . وإن لم يجدا فيهدى كل واحد شاة . فإذا أحرم من قابل ، افترقا حتى يقضيا نكهما ، ويجامعا زوجها إن شاء ، فيما بعد ذلك .

ومن عبث بذكوره وهو محرم ، حتى أنزل شهوته في غير أشهر الحج ، فليرجع إلى الحل إن قدر ، فيحرم منه ويهدى ما استيسر من الهدى ، ويحج من قابل .

ومن أحرم في غير أشهر الحج ، وأصاب امرأته ، فهو بمنزلة من أصابها في أشهر الحج ، وعلى كل واحد منهما بدنة ، ويحجان من قابل ، ويصلحان ما أفسدا . وإن بديا وقصرا ، فعليهما دم لنكهما وبدنة لما أصاب من امرأته .

وعن جابر فيمن مس فرج امرأته وهو محرم : إنه عليه الحج من قابل . وإن نظر إليه متعمدا فسبقتة نطفته ، فليهد هديا .

ومن أفسد حججه النافلة فعليه الحج من قابل .

وقال محمد بن محبوب ، رحمه الله ، فيمن مس فرج امرأته أو نظر إليه ، وهو محرم ، ولم يدفق شيئا ، فقد أساء ولا يلزمه شيء .

وقال أبو سعيد رحمه الله : قيل : من أفسد عمرته في أشهر الحج بوطء أو ما يشبهه ، أفسد حججه في عامه ذلك ، ولا حج له ؛ لأن العمرة في أشهر الحج من أسباب الحج .

وقيل : إنما أفسد عمرته ، ولا يفسد حججه ، ويمضي في تمام هجرته التي أفسدها حتى يتمها .

وإن أمكنه يرجع يمتمر ، ويبتدى هجرته من أحد المواقيت ، فعلى ذلك ، وأدى عمرته ، وأحرم بالحج إذا جاء وقته ، وأتم عمرته وحججه .

وإن لم يمكنه أن يمتمر ، أو لم يفعل ذلك ، وأحرم بالحج ، قضى حججه وعليه بدل عمرته التي أفسدها ، وهي دين عليه .

وأما إذا أفسد عمرته في غير أشهر الحج ، فلا أعلم أنه قيل : بفساد حججه على حال . وإنما تفسد عمرته وعليه بدلها .

فصل

قال أبو المؤثر رحمه الله : من أحرم من الميقات ثم جامع امرأته ، قبل أن

(٧ - منهج الطالبين ج - ٧)

يقف بعرفات . فإنه إن أمكنه أن يرجع إلى الميقات ، فإنه يرجع فيحرم منه ، ويمضي على حجه ، وحجه تام ، وعليه بدنة ينجرها بمنى أو بمكة .

وإن لم يرجع إلى الميقات وأحرم من دونه ، وقف بعرفات ، وقضى حجه ، وعليه شاة يذبحها بمنى أو بمكة ، ويتصدق بلحمها ، ولا يأكل هو منها شيئا .

وإن أحرم من دون الميقات ، فعليه بدنة . لوقوعه على امرأته وهو محرم ، وحجه تام . وإن هو لم يجد الإحرام للحج ، مذوق على امرأته ووقف بعرفات ، وقضى مناسك الحج ، فعليه بدنة ، وعليه الحج من قابل .

وقول : عليه الحج من قابل ، ويرجع فيحرم من الحل إن أمكنه ، ويقف بعرفة ، ويقضى بقية مناسكه ، وعليه الحج من قابل .

وكذلك إن وقع على أهله بعد وقوفه بعرفات قبل الزيارة ، فإنه يتم حجه ، وعليه بدنة ، وعليه الحج من قابل . ويلزم المرأة ما يلزم الرجل في هذا .

وإن أحرم ثم جامع امرأته ، ثم فاته الوقوف بعرفات ، فإنه يطوف بالبيت ويركع ، ويسعى بين الصفا والمروة ، ثم يملأ وقد أحل ، وعليه بدنة ، وعليه الحج من قابل .

وإن رمى الحاج جمره العقبة يوم النحر ، ثم ذبح وحلق ، فقد حل له الحلال كله إلا النساء والصيد ، فإنهما لا يخلان للحجاج ، حتى يطوف بالبيت طواف الزيارة ويركع ويسعى بين الصفا والمروة ، ثم قد حل له الحلال كله ، إلا صيد الحرم وشجره ، فإنه لا يحمل للحرم ولا للحل . وإن اصطاد قبل الزيارة ، فعليه الجزاء .

ومن وطىء قبل الزيارة ، فعليه أن يقضى زيارته ، وعليه بدنة ، وعليه الحج من قابل . وعلى زوجته مثل ما عليه . وإذا حجا من قابل ، وبلغا الموضع الذى أصابها فيه ، افترقا ولا يجتمعان عقوبة لما فعلا ، حتى يقضيا الزيارة ثم يجتمعا .

وقيل : لا بأس أن يرحل لها الرحلة ، ويحط الرحل عن راحلتها إذا نزلت منها ، ويبعث لها بالطعام ، وتبعث هى بالطعام ، ولا يجتمعان فى ضياء ولا بيت ولا فى رحل ، ولا يكلمها ، ولا يواكلها ، ولا يقصر لها ، ولا يجالسها لمواكلة ولا لمحادثة ، حتى يقضيا مناسكهما ، إلا أن يسألها عن شىء حيث تسمعه فتجيب فلا بأس .

وكذلك إن وطىء أمته ، قبل أن يزور ، فعليه الحج من قابل . وأما هى فأنه أعلم بما يلزمها . ولا أحفظ فى ذلك شيئا .

ومن لزمه الحج من قابل ، فحضره الموت ، فعليه أن يودى أن يحج عنه .
والمحرم إذا وطىء ناسيا ، قبل أن يقضى حجه ، فيعجبني أن يكون مثل الصائم إذا وطىء نهاراً ناسيا . قول : عليه بدل يومه .
وقول : لاشيء عليه ، ويتم حجه وإن أهدي دمًا فحسن ، وإن لم يهد لم يلزمه لأنه ناس .

ومن مس فرج غير امرأته ، من ذوات المحارم والأجنبيات ، متعمداً أو ناسياً فلا نعلم أن ذلك يفسد حجه ، إذا لم ينزل لشهوة بسبب ذلك .

فصل

قال أبو سعيد رحمه الله : من حصل عليه اسم الجماع فى قبل أو دبر ، من ذكر

أو أتى ، في حلال أو حرام ، أو شيء من البهائم ، فأولج الحشفة مجامعا ، أو عابثا في أى شيء من هذا ، يريد إنزال النطفة ، أنزل أو لم ينزل ، فهو مجامع رافث مفسد لحجه .

وكذلك من عبث بشيء من هذا ، يريد إنزال النطفة وقضاء الشهوة ، ولو لم يصح عليه اسم الجماع بمغيب الحشفة ، فهو بمعنى الجماع إذا أنزل في ذلك . والدبر أشد من القبل من زوجته أو غيرها .

والهيممة قد ثبت في إيمانها معنى حكم الزنا ؛ لقول النبي ﷺ : « اقتلوا الهيممة وناكحها^(١) » فكان القول في الهيممة أشد من الزنا بالإنسان ، وهو أن يقتل بالسيف .

وقول : يهدف به من رأس جبل ، ثم يرمى بالحجارة حتى يموت .

وقول : يرحم كان محصنا أو بكرا . فالهيممة أشد في هذا من الحلال من زوجته أو سريته .

وأما الجماع قبل الزيارة فمفسد لحجه ، وعليه ما على الجماع من الكفارة ؛ لأنه لم يتم حججه . ومع أصحابنا رحمهم الله أنه لا يقع حجتان ولا عمرتان بإحرام واحد . وقع حجة وعمره بإحرام واحد ، إذا قرئهما . فمن أحرم بعمرتين في أشهر الحج ، لم يبعد أن يلزمه معنى القران ، ويكون محرما بحجة مع عمرة ، لثبوت العمرة ولأن لا يستحيل الإحرام إلا إلى شيء يثبت . والله أعلم . وبه التوفيق .

(١) أخرجه أبو داود والترمذي عن ابن عباس . ونيه : فقيل لابن عباس : ما شأن الهيممة ؟ قال : أراه لكلا يؤكل لحمها أو ينتفع بها . وقد نعل بها ذلك . م

القول السابع

فيما يجب على المحرم ومن أفسد حججه بالجماع أو غيره

قال أبو سعيد رحمه الله : إن على المجمع في حج أو عمرة من الجزاء بدنة ،
في أكثر معاني قول أصحابنا .

وقال : يجزيه هدى . وأقل الهدى شاة ننية من المعز فصاعدا ، على الرجل وعلى
المرأة كذلك . ولا يجزيهما هدى واحد منهما إذا كانا مقساعدين على ذلك ، لأن
على كل واحد منهما عقوبة على الأفراد . ولا يتعرى من القول أن يلزم الجميع
هدى واحد ؛ لأنه فعل واحد منهما ، ولأن المحرمين إذا قتلوا صيدا واحداً قول :
عليهما جزاء واحد . وقول : على كل واحد منهما جزاء .

وقول : إن جاء جميعا محكمين أو مستفتيين ، ألزما جزاءً واحداً . وإن جاء
مفترقين ألزم كل واحد منهما جزاءً وحده

واستحسن ما جاء عن أصحاب الرأي : أنه إن كان الفساد قبل عرفة كان
عليهما هديان . وإن كان بعدها قبل الزيارة ، كان عليهما هدى واحد . وهذا لا يخرج
إلا على وجه الرأي . فأما في الأصل ، فإنه يوجب معنى الاتفاق : أنهما ممنوعان
من ذلك ، وأنهما لزمهما معنى الجزاء بتعديهما المنع . فما كان في حال المنع فالتعدي
عليه عقوبة وحده .

وقال أبو سعيد رحمه الله : في أكثر قول أصحابنا : أن الهدى على المجمع
بدنة ، وإن لم يجد فبقرة ، وإن لم يجد فشاة . وإذا ثبت هذا المعنى ، بوجود البدنة

والبقرة ، فالذى لا يجدها فهو معدوم منها ، ولو وجد المال الذى يشتري به البدنة والبقرة والشاة .

واسم الهدى يقع على البقرة والبدنة والشاة ، ولأن الشاة مما استيسر من الهدى وهى أقل ما يكون من الهدى .

وأما من جامع فى حجه الواحد مراراً . فقول : عليه لكل جامع كفارة .
وقول : كل جامع كان منه قبل أن يكفر ، فعليه كفارة واحدة . وأما إن جامع مرة أو مراراً ثم كفر ثم جامع أيضاً ، فعليه أيضاً كفارة أخرى .

وأما إن جامع فى مقام واحد امرأة أو امرأتين ، فعليه كفارة واحدة .
وإن جامع فى مقامين ، فعليه دمان ، وإن كان أكثر فأكثر . وقول :
عليه فى كل هذا كفارة واحدة .

وأما من أكره امرأة محرمة على الوطء حتى وطئها ، فعليه ما عليها من الجزاء وإن طوعته كان الجزاء عليهما .

واختلف فى الذى يقرب فى إحرامه بحجة وعمرة ثم يطأ قبل تمام حجه . فقول :
عليه كفارتان . وقول : تجزيه كفارة واحدة . وقول : عليه هدى بدنة لحجته ،
وشاة لعمرته . وقول : تجزيه شاتان ، وعليه الحج من قابل وعمرة مكان عمرته .

واختلفوا فى الرجل يأتى امرأته ، وهى نائمة أو مستكرهة ، وهو محل وهى محرمة . فقول : عليه أن يهدى عنها ، وينفق عليها فى قضاء حجها ، وعليه التوبة ، ولا يلزمه هو شيء من أسباب الحج إذا كان محلاً .

فصل

ومن فسد حججه ، ووجب عليه الحج من قابل ، فعليه أن يخرج يحرم من حيث يلزم الإحرام ، أى جهة كان ، لا من حيث أهل من قبل ، ولا من حيث أفسد ، إلا أن يكون من أهل لإحرامه الذى أفسده أبعاد فى المسافة ، من الوجه الذى دخل فيه ، من هذا الميقات ، ومن هذا المكان الذى يحرم للبدل منه . فقول : يلزمه الإحرام من حيث أهل ، لياتى بإصلاح ما أفسده كله .
وقول : لا يضره ذلك ؛ لأنه قد أتى بالحج على معنى النية .

فصل

واختلاف فى الذى يقبل امرأته وهو محرم . قول : لاشيء عليه . وإن كان ذلك لشهوة ، فأحب له أن يتوب من ذلك لله تعالى . وإن كان ذلك لكرامة ورقة ، فلا شيء عليه .

وإن كان ذلك لشهوة ، فعليه دم ؛ لأن الشهوة ممنوع منها المحرم كالصائم والمتوضىء ، ويلحقه معنى الاختلاف فى الهدى .

وأما من رد نظره لمعنى قضاء شهوته وإنزال النطفة ، ولم ينزل على ذلك حتى أنزل بمنزلة الجماع . والجماع يفسد حججه بلا اختلاف . وعليه الكفارة : هدى أكثره بدنة ، وأقله شاة ، وأوسطه بقرة .

وإن كان نظره حباً للمرأة لا لإنزال النطفة والإعانة منه لنفسه فى ذلك حتى أنزل ، فهذا خارج من معنى الجماع . ويشبه فيه معنى الكفارة بالهدى : أكثر

بدنة وأقله شاة . والشاة تجزى معى ، مالم يصح منه التعمد لمعنى الجماع ، أو ما يشبهه .

وإن كان نظر إليها نظارة ، ثم صرف نظره عن ذلك ، وأثارت تلك النظرة الشهوة ، وهو يراجع نفسه عن ذلك ، فقلبتة الشهوة حتى أنزل ، فهذا يكون عليه دم شاة . ولا يبين لى أن هذا يفسد حجه .

وإن نظرها لغير شهوة نظرا جائزا ، فحضرته الشهوة ، فصرف نظره ، فزادت عليه بغير قصد منه إلى التشهى والنظر ، حتى أنزل الماء ، فيقع فى هذا الفصل : أن لاشىء عليه فى بعض القول .

وفى بعض القول : عليه الهدى ، بحضور الماء الدافق بمعنى الشهوة .

وقيل : من أتى أهله بعد رمى الجمره يوم النحر ، قبل الإفاضة . فقول : عليه حج قابل . وقول : يعتمر من التنعيم ، ويهدى بدنة ، وحجة تام .

واختلف فيمن قبل امرأته بعد الرمي قبل الإفاضة . قول : لاشىء عليه . وقول : عليه شاة إن قبل .

فقال أبو سعيد رحمه الله : ما كان من الجماع قبل الزهارة ، أو ما يشبهه . وكذلك القبلة ، فقد مضى القول فى ذلك بالاختلاف ، إذا كانت الشهوة فى ثبوت الكفارة بدم . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثامن

في المحرم إذا خرج منه دم أو شعر أو ظفر أو عقد على نفسه عقداً

قال أبو سعيد رحمه الله ، في المحرم إذا أراد أن ينزل من محمل ، والحمل قائم ،

فمتعلق به للنزول ، فاعتقرت يده ، وخرج منها دم ، فهذا خطأ ، وفيه دم .

وقول : ليس عليه في الخطأ دم ، وإنما عليه في العمد .

ومن أصاب إنساناً فأدماه خطأ ، وهو محرم ، فلا يلزم المصاب ولا المصيب

شيء من الدم إلا الأرش ، فإنه يلزم في الإحرام كما يلزم في الإحلال .

وإن حطب المحرم أو كسر شيئاً ، أو وطىء على شوك أو خشبة ، أو تنسكب

أو سدعه شيء من الأشياء ، فيخرج الدم منه من موضع أو موضعين أو أكثر ،

بغير إرادة منه لذلك . فإذا كان ذلك خطأ في وقت واحد ، إن عليه الجزاء في

الخطأ ، وعليه دم . وقول : ليس عليه جزاء في الخطأ .

ومن قتل رجلاً في الحرم خطأ أو في الحل وهو محرم ، فعليه تحرير رقبة مؤمنة ،

ودية مسلّمة إلى أهله ، وعليه بدنة أو بقرة سمينة ، يذبحها بمكة أو بمنى لفقراء .

وعن أبي المؤثر رحمه الله : أنه لا بأس على المحرم أن يتخلل ، ويتقى أن يدمى

فوه . وإن أدمى لا بأس عليه ، إلا أن يزيد على الخلال شيئاً فيدمى ، فعليه دم شاة .

وللمحرم أن يحتك يمسح بيده بلا تحميم بأظفاره . وإن حسم بأظفاره أو

بخشبة ، فعليه إطعام مسكين . وإن كان حسمان فعليه إطعام مسكينين ، وسواء

كان ناسياً أو متعمداً . وإن احتك فانقلع شيء من شعره ، فلا بأس عليه .

وفى نتف الشعرة : إطعام مسكين . وفى الشهرتين إطعام مسكينين . وفى
الثلاث فصاعدا : دم . والإطعام مثل إطعام كفارة اليمين .

ويجوز للمحرم أن يعمل ضيعة ، يخاف على نفسه منها الحرج ، إذا احتاج إلى
ذلك . وإن كان طعنته مدية أو خشبة فأدمى ، فلا شيء عليه .

وللمحرم أن يخيط شقه ، ويداوى فرجه ، ويقلع ضرسه إذا آذاه ، ويداوى
جرح غيره ، ويقلع ضرر من غيره ، ويضرب راحلته ، ولا يضربها ضرباً مبرحاً .

وإن ازدحم المحرمان ، فصرعا أو أحدهما فأدمى ، لم يلزمه شيء .

وإن اتسكأ المحرم بجدار أو غيره ، فانساخت جلدة من جسده ، أو نتفت منه
شعرة لا معد منه ، فعليه إطعام مسكين ، وإن لم يتعمد لذلك فلا شيء عليه ، وإن
تعمد فأدمى ، فعليه دم .

وإن أصابته سلاة^(١) ، فنقشها بفرج الدم ، فلا شيء عليه .

ومن كان به حبن أو غيره ، فشقه أو نقشه حتى خرج ما فيه ، فلا بأس عليه .

وإن رعف ، فله أن يتمخط حتى يخرج الدم من أنفه ، ولا يتعمد لإخراج
الدم ، وإن تعمد لإخراج الدم ، فعليه الكفارة .

وإن تمخط لإخراج المخاط ، فخرج منه دم بغير تعمد منه لإخراج الدم ، فلا
شيء عليه . وإن تعمد لإخراج الدم فعليه الكفارة .

(١) الشوكة م

وإن نقر أنفه ، فخرج منه دم في أصبعه ، من قرحة في أنفه . فإن تعدد لنقر
القرحة ، فعليه الكفارة ، وإن لم يتعد ذلك ، فلا شيء عليه .
وإن نقر أنفه فخرج في أصبعه دم ، لا يدري من أين هو ، من جرح أو غيره .
فإنه أعلم .

وإن وجد قرحة في الأنف ، فلم يبين له جرح ، فإنه أعلم .
والمحرم إذا انجرح لسانه عؤذ أكله ، أو أدمى فوه ، أو انكسر ضرسه ،
أو عقر أصبعه بفيه ، فلا شيء عليه .
وإن قشر قرحته ليدأويها ، فلا شيء عليه إذا أدمت . وإن قشرها عابثاً
فأدمت ، فعليه الكفارة .

ومن ضرب دابة حتى أدمها ، فعليه أرش بقدر ما أضر بالدابة لصاحبها .
وإن لم يضر بالدابة ، فلا أعلم أن عليه شيئاً غير التوبة .

ومن شج عبده وهو محرم ، فعليه دم . وأحب له أن يعتق الغلام .
وإن شج حرّاً فعليه بدنة والتصاص .

وإن شج محل محرماً في الحرم ، فلا شيء عليه غير التصاص .

ومن جرح نفسه أو غيره فادى ، ففي الدم دم

ومن لاعب صبيّاً ، فنتف من لحيته ثلاث شعرات ، أو جرحه جرحاً وهو

محرم ، لزمه دم ؛ لأنه تعدد لذلك .

وإن أذاب المحرم كسر جبره . وإن آذاه ضرسه قلعه .

وإن افتصد من علة وهو محرم ، فإنه يفتدى . وأقل ما يلزمه صوم ثلاثة أيام .
وقول : يجوز لنصائم قلع ضرسه ، ولا يجوز ذلك للمحرم . وإن فعل ذلك
لزمه دم شاة .

وإن انكسر ظفره قطعه من حد الكسر ، ويميط الأذى عن نفسه .
وإن انجرحت امرأة فلوت عليها خرقة ، فلتفرز تلك الخرقة تحت الكبي ،
ولا تعقدها فتكون عقدة ، فيلزم الفداء .

ولا يمشط الرجل لحيته ولا رأسه ، ولا يدهن بشيء من الطيب ولا غيره .
والشمت خير له ، إلا أن يكون به جرح أو شقوق ، فيتداوى بدهن لاطيب
فيه ، مثل الزيت والشيرج والسمن وأمثال ذلك .

وقال أبو عبد الله رحمه الله ، في الحاج إذا لقيه الاصوص في الطريق : إن له
أن يقاتلهم ، وإن لم يقاتلهم فواسع له ذلك .

وإن رآهم يسلبون غيره وإن لم يتعرضوا له ، فله أن يقاتلهم أيضاً . وكذلك
من أخذ حجة ، فله أن يقاتل إذا خلف وفاءً .

والمحرم يحجم ويحتجم ، ولا يقطع شعرا من مواضع المحاجم ، ويخطب على
غيره ونفسه ؛ لما روى ابن عباس : أن النبي ﷺ احتجم^(١) وهو محرم . وليس

(١) متفق عليه وللبخارى : احتجم في رأسه وهو محرم ، من وجع كان به بما يقال له :
لحى الجمل . وفي رواية للبخارى بعد قوله : محرم لفظ : صائم . وجزم الحازمي وغيره بأن ذلك
في حجة الوداع ، في وسط رأسه . م

في الرواية ذكر قطع الشعر . وفي هذا الخبر دلالة أن للمحرم أن يتعالج بما شاء في إحرامه بالأدوية ، وربط الجراحات ، وقلع السن إذا اشتد أذاها ، وما يجري مجرى ذلك .

وإذا قلع الشعر منه ، كان عليه الجزاء : ما جاء به الأثر .
وأما في خروج الدم وحده بفعل المحرم أو بأمره . فقال محبوب : على المحرم في خروج الدم دم . ولم أعلم من أحد من أئمة أصحابنا ، أوجب في خروج الدم جزاءً غيره .

والمحرم يذبح شاته ، ويدهن شقوق رجله بما يأكل بالزيت وبالشمع ، وبالخل والسمن ، وما لطيب فيه قال ذلك أبو عبيدة رحمه الله .
ويكره أن يدهن بشيء من الدهن كله ، كان فيه طيب أو لم يكن . فإن ادهن ينفسج أو زئبق لا غيره . فأرى عليه دمًا .

وروى أن النبي ﷺ ادهن بالزيت غير مقتت^(١) ، أي غير مطيب .
والمقتت هو الذي فت فيه الرياحين ، ويطنخ بها الزيت حتى يطيب ، ويعالج منه للرائحة .

وبلغنا أن عبد الله بن عمر كان يشدد في الادهان قبل الإحرام ، ويدهن قبل الإحرام بيوم .

وقال الربيع : لا يدهن بدهن فيه طيب قبل الإحرام ، حتى يفصله بخمطى ، وينقى منه ريحه . ويكره للمحرم أن يشم الطيب أو يمسه .

(١) أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذى عن ابن عمر : واقتت: تطيب الدهن بالريحان .

وقال الربيع المحرم يدهن رأسه بأى دهن شاء ، إذا احتاج إليه ، إلا دهنا فيه طيب ، ولا يتنوز المحرم . وإن استعط بدهن لا طيب فيه ، فلا بأس عليه .
ومن تعمد لإدخال يده في النار لخبز أو غيره ، فلهبت النار منه شعراً ، فعليه الجزاء . وإذا كان أكثر من شعرتين : فعليه دم . وإن كان قطع شعرة ، ثم قطعها من أسفل في مقام واحد ، فعليه إطعام مسكين . وإن كان ذلك في أوقات متفرقة ، فلـسـكـل فعل دية ، أى فدية .

فصل

قال أبو الحواري رحمه الله : إذا دخل المحرم مكة ، فليغتسل بالماء إن أمكنه ، وإلا فليتوضأ وضوء الصلاة ، يعرك جسده بالماء ، ويتقى ذنب الشعر .
فإن انتفت منه شعر ولم يتعمد لنتفه ، فلا بأس عليه . وإن اغتسل لغير معنى ، فانتفت منه شعرة ، فعليه إطعام مسكين .
ومن توضأ وهو محرم ، فخل لحيته ، فانقطعت منها شعرة ، إنه لا شيء عليه . وكذلك إن اغتسل من جنابة .

ومن آلمه رأسه ، فقصه أو حلقه ، فعليه صيام ثلاثة أيام أو دم .
ولا يغلى المحرم للمحل . وإن فلى المحل للمحرم بغير أمره ، فلا بأس عليه .
وإن أمره أن يغليه ، فعليه في ذلك مثل فعل نفسه .

وقيل : في الشعرة : صاع . وفي الشعرتين : صاعان . وفي ثلاث شعرات فما فوق ذلك وإن كثر دم : شاة يذبحها بمكة .

ومن أوقد ناراً ليصنع عليها طعاماً ، فهبت الريح ، فحملت إليه النار ، فأحرقته منه شعراً ، وهو محرم من يده أو وجهه . نقول : إنه لادم عليه ؛ لأن هذا خطأ .

وقول : عليه دم ولا يعذر بالخطأ . وإن فعل هذا سراً في أوقات ولم يكن كُفراً . فبعض شدد ، وبعض رخص . وإن تقرب الفاعل إلى الله بدم عن ذلك ، فهو أحب إلى من تركه . وما أحب التشديد على أخذ سعة الرخصة .

ومن نتف شعرة واحدة فأدمت ، فعليه دم ، حيثما كان من جسده .
ومن نتف شعرة من جسده ، ثم تصدق ، ثم نتف أيضاً . وما دام يفعل فليصدق في الشعرة مسكين . وفي الشعرتين : مسكينان . وفي الثلاث الشعرات : دم . والعمد والخطأ في الجزاء سواء .

وقال بشير : من أخذ شاة ليذبحها وهو محرم ، فرط في يده شعراً قليلاً أو كثيراً ، فليصم يومين أو ثلاثة أيام .

وإن اصطلى محرم بالنار ، فاحترق من شعر يده ، فهو كمن نتف .
وإن قص المحرم أظافر الرجل ، فعليه أن يتصدق بشيء في المساكين . وإن كان المقصود له محرماً ، وقص أظافر كفيه ، فعليه دم .

وقال الربيع : إن كان لم يأمره ولم يشعر به ، فلا شيء عليه .
ومن نزع شعرة ثم نزع أخرى ، حتى نزع ثلاث شعرات ، ولم يكن ككفر شيئاً فيهن ، فعليه دم إذا كان منه ، وهو محرم في حج أو عمرة .

ومن نتف من أنفه ثلاث شعرات ، فعليه دم ، وفوق الثلاث دم .
وإن سقط منه شعرٌ مَيّت ، فلا شيء عليه . وليس على المرأة شيء من ذلك .
ومن عقص رأسه ، وقصر حين أحل من عمرته ، ونشره وغسله ، فعليه هدى .
وإن غسل فسقط شعرة أو شعرتان ، فلكل شعرة إطعام مسكين وفي
الثلاث : دم .

ومن نتف من لحيته ثلاث شعرات ، ونتف أيضاً اليوم الثانى شعرة ، فعليه
فى الثلاث دم . وفى الواحدة إطعام مسكين غداء وعشاء ؛ لأنه نتف فى يومين .
ولو نتف فى يوم واحد أربع شعرات أو أكثر من ذلك ، لم يكن عليه إلا دم
واحد .

فصل

قال الله تعالى : « وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ » حيث
يجل ذبحه وأكاه والانتفاع به . فمن كان حاجباً ، فحله يوم النحر . وإن كان
معتمراً ، فحله يوم يبلغ هديه الحرم .

وقيل : إن ناساً من المسلمين خرجوا مهتلين بعمره ، فزلوا دون الحرم ، فلدغ
صاحب لهم ، وأقاموا فشق ذلك عليه ، ولم يدروا كيف يصنعون ، فر بهم عبد الله
ابن مسعود^(١) ، فسألوه عن ذلك . فقال : ليعث كل واحد بهدى إلى مكة ،
واجملوا بينكم وبينه يوماً علامة . فإذا ذبح الهدى ، فليجل ، وعليه قضاء عمرته .

(١) أخرجه رزين عن عمرو بن سعيد النخعى . ونبه : يقال لهم : ابعث بهدى أوئمنه . م

« فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا » وهو في حال الإحرام « أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ » مريضاً مما يحتاج فيه إلى التداوى « أَوْ بِهِ أَذًى » من قمل أو غيره ، وأجلاه الاضطراب من ذلك إلى حلق رأسه ، فإنه يخلق رأسه ويفتدى : يصوم ثلاثة أيام ، « أَوْ صَدَقَةٍ » على ستة مساكين . لكل مسكين نصف صاع ، أو ينسك ذبيحة . أعلاها بدنة ، وأوسطها بقرة ، وأقلها شاة .

أما الصوم فإنه يصوم حيث شاء من البلاد . وأما النسك والإطعام . فقليل : يجب أن يكون بمكة ، وقيل : أى موضع شاء ؛ لأن ذكر ذلك مبهم فى الآية .

وقال أبو سعيد رحمه الله : أما فى معنى الأذى فقليل : إنه القمل ، وأما المرض الذى يحتاج فيه إلى التداوى وفى أخذ الشعر منفعة ، فهو داخل فى معنى هذا : أن يفتى بالفدية ، ويفعل من ذلك ما يزيل عن نفسه الأذى .

وقال : إن لبس المحرم ، وحلق شعره ، وتطيب بمعنى الحدث ، كان عليه لكل فعل من ذلك كفارة ؛ لأنها من وجوه ، ولكل شىء منها جزاء ، وأرجو إن فعل ذلك كله لمعنى احتاج إليه من مرض أو أذى ، أن يكون عليه بكل ذلك فدية ، بمعنى الحاجة .

وثبوت الفدية واللباس كله ، إذا لبسه فى وقت واحد من العمامة والقميص والسراويل فإنما فيه واحدة ، ولو دامت عليه الثياب بتلك اللبسة ما كانت ، فإنما هى فدية واحدة .

وإن نزعها لمعنى ثم لبسها ثانية ، فقليل : عليه كفارة ثانية .

وإن خلعها لحاجة لا يزله منها ، وقد كان لبسها بعذر . فتقيل : إنه كاللباس
الواحد ، ما دام في تلك الحال .

وإن كان على وجه الحدث ، على غير معنى يكون له فيه عذر ، فخلع اللباس ،
ثم لبسه ثانية . فتقيل : عليه كفارة ثانية .

وأما فعل المحرم في المحل ما يجوز له فعله في بدنه ، من جميع المباحات : من
حلق أو قص أو غير ذلك ، إنه لا يضره ذلك .

وتقيل : إن ابن عباس قال لرجل شعره طويل أسفل من منكبيه : غطّ منه
ما تحت الأذنين .

وقال جابر بن زيد رحمه الله : من أصابه مرض في رأسه ، فعَمَّمه أو حلقه ،
أو مرض في جسده فداواه ، فكفارة ذلك إحدى الخصال التي ذكرها الله تعالى :
« ففدية من صيامٍ أو صدقةٍ أو نسكٍ » .

فالصيام : صيام ثلاثة أيام إلى ستة أيام . والإطعام هو إطعام ستة مساكين
إلى عشرة . والنسك : شاة ، والذبح والإطعام بمكة . والصيام حيث كان أجزاءه .
وتقيل : إن حلق محرم ، أو قصر لمنه أو غير محرم . فعلى كل واحد منهما دم
على الخطأ والعمد . وإن كان المقصر له نأماً ، فعليه دم أيضاً . وقال آخرون : لا شيء
على النائم .

وإذا أراد المحرم أن يعمل شيئاً مما يحتاج إليه ، أو مشى تحت محمل فأصابه ،
فقطع شيئاً من شعر رأسه وأدماءه ، فلا شيء عليه .

ومن وقع من بعيره وهو محرم فأنجرح ، فجاء أحد فجز الشعر من أعلى الجرح ،
فداواه ، فلا بأس عليه . ويفتدى هو بدم .

ومن أصابه صداع ، فعصب بعصاة ، فعليه صدقة ، وإن عصبه حتى تبلغ
نصف رأسه ، فعليه دم .

ولا يقص المحرم أظفاره ، إلا أن ينكسر منها شيء وتؤذيه ، فيقصر منها
المنكسر من حد الكسر . ولا فداء عليه .

ومن قص أظفاره من غير عذر ، ففي الظفر الواحد مسكين . وفي الاثنين
مسكينان . وفي الثلاثة فضاء دم ، وإن قصها كلها في مقام واحد ، قبل أن يكفر
ففيها كلها دم واحد .

وإن قلع الظفر من المحرم ، فله قصة ونزعه عنه ، ولا شيء عليه منه .

وقال محمد بن سعيد ، في رجل أراق البول ، وهو راكب وهو محرم ، ولم يصب
له ماء يتوضأ به ، في ذلك الوقت ، وخاف أن ينجس ثيابه ، فربط على فرجه خرقة .
فإذا عقد الخرقة عقداً ، أو عقد عليها خيطاً . فقيل : إن عليه دمًا ، وإن لوى الخرقة
ليًا ، ولوى الخيط عليها ليًا ، ولم يعقد عقدة . فقيل : لا بأس عليه بذلك .

ومن ربط على يده أو رجله خيطاً أو حبلاً أو خرقة من غير علة . فعن أبي المؤثر
رحمه الله : إن عليه دمًا إذا عقده . وإن لواه ولم يعقده ، فلا شيء عليه .

وقال أبو سعيد رحمه الله : ورخص أصحابنا للمحرم في عقد الهيميان .

وأما !نطقة وسائر الأشياء ، إذا لم يعقدها عقداً ، وإنما لواه ليًا ، وأدخل

السير في الحديدية التي في المنطقة ، ولم يعقد ذلك عقداً ، فلا نعلم في ذلك لزوم شيء من الجزاء .

ولا يعقد المحرم طرفي إزاره ، ولا طرفي ردائه خلفه ، وإنما يلويها .
والعقدة الواحدة ، في الحكم الواحد ، كالعقدتين ، إذا كان ذلك في معنى واحد .

وإن عقد بثوب واحد عقداً متفرقات لمعنى واحد ، فلا يبعد أن يكون بمعنى العقدات المتفرقات . ولكل شيء من ذلك جزاء على الانفراد .

وأما إذا عقد بثوب واحد عقداً متفرقات ، لمعان مختلفة ، في مقام واحد أو شيء ، فعليه لكل عقدة جزاء ، ولا يبعد أن يكون فيه جزاء واحد ، إذا كان ذلك في مقام واحد .

وأخبرنا الثقة عن الواضح بن عقبة : كان هيميانه في حقويه وهو محرم . وقيل : المحرم يشد هيميانه في وسطه ، ولا يضييع ذراهمه . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول التاسع

في قتل المحرم الدواب وغيرها

وما يجوز له وما لا يجوز من ذلك

قال الربيع : لو اجتمع نفر على قتل سبع من السباع ، لأجزتهم كفارة واحدة .
وإن قتل المحرم حية ، فلا شيء عليه ، ابتدأته أو ابتدأها . ولم نر بالذرة
والقراد بأسا أن ينبذه ، وقال ابن عمر^(١) : انبذه عنك ؛ فإن حياته وموته بإذن الله
تعالى .

ومن قتل الوزغ فليصدق بقبضة من طعام . وفي قتل السمسم أو الذرة أو
النملة أو القملة تمرة . وما يعطى فيهن خير منهن ، ولا حكم في ذلك ، وكذلك .
البعوض وشبهه .

وقال عمر رضي الله عنه : تمرة خير من جرادة .

وقيل : إنه كان يقرد بعيره وهو محرم ، ومن فعل ذلك لم يلزمه شيء ، ومن
قتله تصدق بلقمة .

وقيل : من قتل القراد والحلثة وأشباه ذلك ، وهو محرم ، إنه لا كفارة عليه .

وقيل : في الحلثة والذبابة قبضة من طعام .

(١) روى مالك عن ربيعة بن عبد الله أنه رأى عمر يقرد بعيره . وهو محرم . ونيه عن

نابع عن ابن عمر : أنه كان يكره ذلك للمحرم .

وقال قتادة : إذا لصق بك شيء ليس منك فانبذه عنك ، وإن كان منك ، فلا تنبذه عنك ، وإن فعلت فقبضة من طعام .

وقال : في القملة تمرة أو حبة بر ، وهي خير منها ، وفي الضفدع قبضة من حب أو تمرة ، أو دقيق .

ويكره قتل القمل ، ولا شيء فيه ، ولا في الذرة . وقيل : يتصدق بمعروف .

وقيل : فعل ذلك أبو صفرة ، فأمره محبوب أن يتصدق بدرهم تمرًا ، وذلك أنه قتل ذرًا كثيرًا ، ويقتل كل مؤذ ، ولا جزاء فيه .

وإن وقع في طعام المحرم شيء من الدواب ، أخرج له لثلا يفسد طعامه .

والمحرم إذا آذنه القملة ، فلا يقتلها ، ولا يرمى بها ، ويخرجها من بدنه ، ويضعها في ثوبه ، ولا يروّح ثوبه في الشمس ليموت قملها ، ولا يفسله بماء ساخن ليموت ، ولا يصب على رأسه ماء سخنا ليقتل قملها .

وللمحرم أن يطرد الذباب والبعوض عن بعيره ، ويرمي عنه القراد .

فصل

قال أبو المؤثر ، في المحرم إذا ذبح الدجاج : إنه لا بأس عليه ، وإن أكل بيضه لا بأس عليه ، ولا نجس له أن يذبح ديكًا ولا دجاجة ، حتى يعلم أن ذلك أهلي ، وليس هو من الصيد .

وفي ذبح الدجاجة إذا كانت غير أدلمية : شاة يحكم بها ذوا عدل ، ولا يأكل بيض الدجاج غير الأهلي ، حتى يعلم أنه أهلي .

وإذا قتل المحرم السلة والتحلكت والعسالة ، فعليه صاع من طعام ، يحكم به ذوا عدل .

وفي الحرماء صاع من طعام ، وهو من بر .

وإن قتل المحرم اللغ في الحرم ، فلا بأس عليه ، وهو بمنزلة الوزغة ولا فداء فيه .

وفي العصفور صاع من طعام . وفي الضفدع صاع من طعام ، لأنها تعيش في البحر .

وأما الدواب التي لا تعيش إلا في البحر ، فأصابها المحرم ، إنه لا شيء عليه .

وإن أصاب المحرم كلباً مكلباً في الحرم ، فإنه يفرم ثمنه لأهله ، ولا جزاء عليه .

ومن فقأ بيضة في الحرم ، فعليه درهم .

وفي الجرادة قبضة من طعام .

وفي الفرخ من الطير جدى . ولا بأس بقتل الحية والعقرب والطفية والسباع

في الحرم ، وكذلك الحداة وهي الطير الذي يختطف اللحم من أيدي الناس .

ومن عرض عليه الدبى ، فلا بأس عليه في قتله . وإن ابتداء بقتله ، من غير

أن يعرض . فأحب له أن يتصدق بتمرة .

وأما السباع فإن خافها على نفسه ، قتلها ولا بأس عليه . ويكره له أن يلتمسها

ويطردّها ويقتلها .

ويرمى العقاب إن أراد راحلته أو طعامه ولا يعتمد لقتله فإن قتلته على ذلك

الوجه ، لم يكن عليه بأس ولا جزاء .

وقال عبد الله : كنا مع رسول الله ﷺ ليلة عرفة ، فخرجت حية فقال ﷺ :
اقتلوهما فسبقتنا وقال محبوب : من قتل حية غير الأنهى والأسود ، فليفتد .

وإن ابتداء المحرم السبع فقتله ، لم يلزمه شيء ، وإن كان المحرم هو الذي ابتداء
السبع ، فعليه قيمة ما يحكم به عليه ، إلا أن يكون قيمته أكثر من دم ، فعليه
دم لا يجاوز قيمته .

وقال أبو سعيد الخدري : سئل النبي ﷺ : ما يقتل المحرم ؟ قال : الحية
والغراب والفويسقة . ويرمى الغراب ولا يقتله والكلب العقور والحدأة والسبع
العادي .

والسباع كلها سواء ما خلا الكلب والذئب ، فلا شيء فيهما ، ابتداءه أو ابتداءها .
والقارن بين الحج والعمرة ، إن ابتداء سبعا من السباع ، ليس عليه إلا جزاء
واحد .

ويطرد المحرم الحمام عن رحله برفق ، ويقتل كل مؤذ ، ولا جزاء فيه .

فصل

ومن وجب عليه حد ثم دخل البيت الحرام ، فلا ينجيهِ من حد هو عليه .
ولو تعلق بالكعبة ، أخرج منها وأقيم عليه الحد . ويقام عليه الحد في غير
المسجد .

قال أبو عبد الله رحمه الله : من جنى جناية : من قتل ، أو سرق ، أو شرب
خمرأ ، أو زنا وهو محصن ، وهو في الحرم ، أو فعل هذا في غير الحرم ، ثم تعوذ

بالحرم . فإنه يقام عليه حد ما أنى من جميع ذلك ، إلا القتل . فإننا سمعنا أنه يخرج
من الحرم ثم يقتل .

ومن قتل رجلا ، ثم فرّ حتى دخل الحرم ، فلا يبايع ، ولا يطعم ، ولا يؤوى ،
حتى لا يجد بدا من الخروج . فإذا خرج أخذ وقتل ، وإن قتل في الحرم قتل فيه .

وإن سرق المحرم ، أسره الإمام أن يطوف ويسمى ، ويحل ثم يحد . والله أعلم .
وبه التوفيق .

* * *

القول العاشر

في الدلالة في الحج وبيان ذلك

وقيل : إذا أردت الحج ، فكفر أيمانك ، وأوف ببنورك ، واقض دينك ،
وتخلص من تبائك ، وصل أرحامك ، واعتب على من وجد عليك من جيرانك
وإخوانك ، ووسع من زادك ليقسع خلقك .

فإذا أردت الخروج ، فصل في منزلك ركعتين . وقل : اللهم إناك فرضت
الحج وأمرت به ، فاجعلني ممن استجاب لك ، واجعلني من وفدك الذين رضيت
وارتضيت . وكنيت وسميت .

فإذا أردت أن تركب راحلتك ، فسلم على أهلك وودعهم ، وأظهر لهم الشفقة .
فإذا ركبت فقل : الله أكبر الله أكبر الله أكبر (ثلاث مرات) . اللهم
أنت الصاحب في السفر ، وأنت الخليفة في الأهل والمال والولد . اللهم اصحبنا في
سفرنا ، واخلفنا في أهلنا بحسن صنعك . اللهم أنت معي في سفري ، وأنت معي في
أهلي ، وأنت مع خلقك أينما كانوا . فاحفظني في سفري ، واخلفني في أهلي .

فإذا ركبت فقل : الحمد لله الذي هدانا للإسلام ، وعلمنا القرآن ، ومن علينا
بنا محمد صلى الله عليه وسلم .

فإذا سرت فقل : الحمد لله الذي حملنا في البر والبحر ، ورزقنا من الضيقات ،
وفضلنا على كثير من خلقه تنضيلا . سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين
وإننا إلى ربنا لمنقلبون . والحمد لله رب العالمين .

فإذا صعرت شرفا ، فكبر . وإذا دبعت فسبح . وقيل : فاحمد الله .
وإذا نزلت منزلا ، فقل : الحمد لله الذى بلغنا سالمين . ربنا أنزلنا منزلا
مباركا ، وأنت خير المنزلين . اللهم ارزقنا بركة منزلنا هذا ، واصرف عنا شره
وبأسه ووباءه . فإذا أقدمتنا من منزل إلى منزل ، فأبدلنا ما هو خير منه .

وإن استطعت أن تودع منزلك بركتين فافعل .

فإذا انتهيت إلى المواقيت ، وأردت الإحرام ، فادهن بدهن لاطيب فيه من
حل أو زيت ، أو ما أشبهه ، ثم اغسل بسدر أو خصى إن أمكنك . وإلا
أجزاك الوضوء ، ثم تلبس ثوبى إحرامك : ثوبين جديدين ، أو غسيلين لم يكونا
لبسا منذ غسلوا . يستحب ذلك وإلا أجزاء الإحرام بثيابك التى عليك ، ثم تصلى .
ركعتين ، إن لم يكن حضرت صلاة مكتوبة .

فإذا سلمت وأردت الإحرام بعمرة ، واعتقدت الإحرام للعمرة وقلت : لبيك
اللهم لبيك لاشريك لك لبيك . لبيك إن الحمد والنعمة لك والملاك ، لاشريك لك
بعمرة تمامها وبلاغها عليك . تقول ذلك فى مقامك ثلاث مرات ، ثم تركب راحلتك
وأنت تلبى .

فإذا استويت على راحلتك ، فقل كما وصفت لك : من التعميد ، والتكبير ،
والثناء على الله تعالى . وتقول : سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ
وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ . وأنت مع ذلك تلبى .

ولا تقطع التلبية بالأسحاز . وإذا طلع الفجر . وتلبي وأنت على غير وضوء ،
ولو كنت جنبا .

واجتنب في إحرامك غشيان النساء والحلى ، ولبس الحرير والثياب المصبوغة
بالورس والزعفران والمشيح بالشوران غير الملون .

واجتنب الطيب ، ولا تلبس في إحرامك سراويل ولا قميصا ولا عمامة ولا
كفة ولا الخفين . ولا بأس بالنعلمين .

ولا يلبس المحرم شيئا ينزع عنه إذا مات ، ولا تقطع التلبية حتى تقدم مكة
شرفها الله .

فإذا قدمت مكة ، ووقفت على باب المسجد ، ونظرت إلى الكعبة ، أمسكت
عن التلبية ، بعد أن نظرت لنفسك موضعا تنزل فيه .

فإذا نزلت منزلك ، وأردت البيت ، فاغسل إن أمكنك ذلك ، وإلا أجزاءك
الوضوء .

فإذا أتيت البيت ونظرت إلى الكعبة ققل : الله أكبر الله أكبر الله أكبر .
اللهم زد بيتك هذا شرفا وتعظيما ، وبراً وتكريما ومهابة . وزد من شرفه وعظمه
وكرمه ممن حجه أو اعتمره ، تكريماً وإيماناً وبراً من عبادك الصالحين .

فإذا وقفت على الباب وأردت الدخول ققل : اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ،
وإليك يرجع السلام فحِينَا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ . وأدخلنا ربنا دار السلام .

فإذا قصدت ماضياً إلى البيت ققل وأنت تمشى : الله أكبر الله أكبر الله أكبر .

اللهم إن البلد بلدك ، والبيت بيتك ، والحرم حرمك جئت أطلب رضاك ، وإتمام طاعتك ، متبعا لأمرك ، راضيا بقدرك . أسألك مسألة البائس الفقير ، وأدعوك دعاء الخائف المستجير المضطر إليك ، المستسلم لأمرك ، الخائف من عذابك ، المشفق من عقوبتك : أن تستقبلني بهظيم عفوك ، وأن تجود علي بمغفرتك ، وأن تعينني على طاعتك وأداء فرائضك . ثم تحمد الله وتهله ، وتسبحه وتكبره ، وتصلي على نبيك محمد ﷺ ، وتستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات .

فاذا أتيت الحجر فقل : اللهم كثرت ذنوبي ، وضعف عملي ، فاغفر لي ذنوبي ، وأقلني عثرتي ، وتقبل توبتي ، وتجاوز عن خطيئتي ، وحط عني وزري .

فاذا أردت أن تستلم الحجر فقل : اللهم إليك بسطت يدي ، وفيما عندك عظمت رغبتى . فاجعل جائزتي فسكك رقبتي من النار ، وأسعدني في دنياي وآخرتي . ثم تقف حيال الحجر ، وتحمد الله وتثنى عليه ، وتهله وتسبحه وتكبره ، وتكثر من قول لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . وتصلي على النبي محمد ﷺ تسليما .

فصل

وإذا أردت الطواف بالبيت ، فلذ بركن الحجر على يسارك قليلا ، بقدر ما لا تقابل الباب ، ثم تأخذ في الطواف على يمينك من ركن الحجر ، وتقول عند ركن الحجر : الله أكبر الله أكبر الله أكبر . اللهم إني أسألك إيمانا بك ، وتصديقا بكتابك ، ووفاء بعهديك ، وإقرارا بربوبيتك ، واتباعا لسنة نبيك محمد ﷺ .

وتمشى فى الطواف وأنت تقول : سبحان الله ، وأستغفر الله ، والحمد لله ،
ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم . وصلى الله
على سيدنا محمد وآله وسلم .

فإذا أتيت الباب فقل : الله أكبر الله أكبر الله أكبر . اللهم اغفر لنا ذنوبنا
وقنا شح أنفسنا ، واجعلنا من المنفلحين . وتمشى وأنت تسبح الله ، وتهلله وتكبره
كما وصفت لك . وتصلى على النبي ﷺ .

فإذا أتيت الميزاب فقل : الله أكبر الله أكبر الله أكبر . اللهم إني أسألك
الراحة عند الموت ، والعمور عند الحساب ، والنجاة من العذاب . وتمشى وأنت
تقول : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة
إلا بالله العلى العظيم . وصلى الله على رسوله محمد النبي وآله وسلم .

فإذا أتيت الركن اليماني فقل : الله أكبر الله أكبر الله أكبر . اللهم ربنا
آتنا فى الدنيا حسنة ، وفى الآخرة حسنة ، وقنا عذاب النار .

واستلم الركن اليماني إن قدرت على ذلك ، وإلا فكبر حيا له وامسحه ، ولا تؤذ
أحدًا . ثم تمشى وأنت تقول : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله
أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم وصلى الله على رسوله النبي محمد ﷺ .

فإذا وصلت إلى ركن الحجر ، فاستلمه إن قدرت . وإلا فكبر حيا له ، ولا
تؤذ أحدًا . ثم تقول عند ركن الحجر : الله أكبر الله أكبر الله أكبر . اللهم
إني أسألك إيمانًا بك ، وتصديقًا بكتابك ، ووفاء بعهدك ، وإقراراً بربوبيتك ،

واتبأ لسنتك وسنة نبيك محمد ﷺ . ثم تمشى وأنت تقول : سبحان الله ،
والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .
وصلى الله على رسوله محمد النبي وآله وسلم . تفعل ذلك سبع تطويقات .

وقيل : تقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر . اللهم إني أعوذ بك من الكفر
والفقر وضيق الصدر وعذاب القبر وموتف الذل في الدنيا والآخرة . تقول ذلك
وأنت ترمل في طوافك ثلاثة أشواط . وتمشى أربعة .

فإذا أتممت سبعة أشواط من الحجر إلى الحجر ، فقد خرجت من الطواف .
ثم ائت زمزم واضرب من مأها ، وصب على رأسك . وقل : اللهم إني أسألك
إيماناً تاماً ، وبقيناً ثابتاً ، وديناً قيمياً ، وهماً صالحاً ، وعلماً نافعاً ، ورزقاً حسناً
واسعاً ، وشفاء من كل داء . ثم صل ركعتين خلف مقام إبراهيم ، أو حيث
ما أمكنك من المسجد .

فإذا صليت الركعتين فائت ركن الحجر ، وقم حياله . واحمد الله ، وسبحه ،
وهله وكبره ، وأثن عليه وصل على محمد النبي وآله وسلم ، واستغفر الله لذنبك
وللمؤمنين والمؤمنات ، وسله حوائجك لدنياك وآخرتك . وقل : اللهم هذا مقام
المائد بك من النار ، فخرم لحي على النار ، وادع بما بدا لك ولا تطل .

فصل

ثم امض إلى الصفا ، وهو بين الاسطوانتين المذهبيتين . وقل : اللهم افتح لنا
أبواب رحمتك .

فإذا أتيت الصفا ، فاصعد عليه بقدر ما تقابل الكعبة ، ولا تعلق عليه .

وقال قوم : يستحب إلى خمس درجات . فإذا صعدت عليه ، فكبر سبع تكبيرات .

ويستحب أن يقال : الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر . لا إله إلا الله . والله أكبر كبيرا . لا إله إلا الله والله أكبر تكبيرا . والحمد لله حمداً كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً . لا إله إلا الله . والله أكبر على ما هدانا وأولانا .

الحمد لله على ما أعطانا . لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت ، وهو حي لا يموت ، بيده الخير وهو على كل شيء قدير . لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه . لا إله إلا الله إلهاً واحداً ، ونحن له مسلمون . لا إله إلا الله إلهاً واحداً ونحن له عابدون . لا إله إلا الله إلهاً واحداً . ونحن له مخلصون . لا إله إلا الله إلهاً واحداً فرداً صمداً أبدياً مبدعاً . لم يتخذ ربنا صاحبة ولا واداً . لا إله إلا الله أهل التكبير والتحميد والثناء الحسن الجميل . لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه . لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره المشركون . لا إله إلا الله وحده ، صدق وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده .

ثم تصلى على النبي ﷺ . ثم تستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات . ثم تقول : اللهم استعملنا بسنة نبينا محمد ﷺ ، وأعدنا من الفتن ما ظهر منها وما بطن . تقول ذلك ثلاث مرات .

ثم تفحدر من الصفا إلى المروة ، وأنت تقول : اللهم اجعل هذا المشى كفارة لكل مشى كرهته مني ولم ترضه .

فإذا أتيت العلمَ هرولت بين العلمين الأخضرين ، وأنت تقول : رب اغفر وارحم ، وتجاوز عما تعلم ، واهدنا الطريق الأقوم ؛ إنك أنت الأعز الأكرم ، وأنت الرب ، وأنت الحكم . اللهم نجنا من النار سراها سالين ، ولا تخزنا يوم الدين .

فإذا أتيت العلمَ الذى يلى المروة ، أمسكت عن الهرولة ، ومشيت إلى المروة . فإذا أتيتها فاصمد عليها بقدر ما تقابل الكعبة ، ثم ادع مثل دعائك على الصفا ثلاث مرات فى كل شوط . وتقول على الصفا ثلاث مرات ذلك الدعاء .

فإذا أتممت سبعة أشواط من الصفا إلى المروة ، تبدأ بالصفا وتحم بالمروة . انحدرت من المروة ، وحلقت رأسك ، وأحلت من مهرتك . فقد حل لك الحلال كله إلا الصيد فى الحرم ؛ فإنه حرام على المخلمين والمحرمين .

فصل

ثم اقصد مكة . فإذا كان التروية ، وهو يوم ثامن شهر الحج وأردت الإحرام بالحج ، فأدهن رأسك بدهن لاطيب فيه ، ثم اغسل رأسك إن أمكنك ذلك وإلا أجزاءك الوضوء . ثم البس ثوبى إحرامك . ثم ائت البيت فطف به سبعة أشواط . وصل ركعتين لطوافك .

فإذا أردت أن تحرم من المسجد ، فصل ركعتين أيما فعلت فجاؤز ، ثم تقول بعد ما تسلم : لبيك اللهم لبيك ، لا شريك لك لبيك . إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ، لبيك بحجة تمامها وبلاغها عليك ، تقول ذلك ثلاث مرات . ثم تقوم من مجلسك متجاوزا إلى منى .

فإذا أتيت منى ، فانزل بها ، وصل بها الصلوات الخمس .
وإذا نزلت بها تقول : اللهم هذه منى ، وهى مما دلت عليه من المناسك ،
فامنن على فيها وفى غيرها ، مما مننت به على أوليائك وأصفيائك وأهل طاعتك
وصل فيها خمس صلوات : الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر .

وقيل : من أحرم يوم التروية من بيته فى مكة ، ولم يحرم من تحت الميزاب ،
ولا من حرم الكعبة ، ولا من المسجد الذى يقال له : مسجد الجن ، وكان جاهلاً
أو عامداً ، لم يلزمه شيء ، إلا أنه يستحب أن يحرم من تحت الميزاب ، أو من
مسجد الجن . والله أعلم .

فصل

ثم امض إلى عرفات . فإذا بلغت إلى محسّر ، فقف حتى تطلع الشمس ، ولا
تجاوز منى حتى تطلع الشمس .

فإذا طلعت الشمس ، فامض إلى عرفات ، وأنت فى ذلك تلبى ، ولا تقطع التلبية .
فإذا أتيت عرفات فانزل بها وقل : اللهم إن هذه عرفات ، فاجمع لى فيها
جوامع الخير كله ، واصرف عنى جوامع الشر كله ، وعرفنى فيها ما عرفت أوليائك
وأصفيائك وأهل طاعتك . وانزل فيها وتعد فيها .

فإذا زالت الشمس ، فاعتسل بالماء إن أمكنك ذلك ، وتصفّ خلف الإمام
أو عن يمينه .

فإذا قضيت الصلاة ، فقف مع الناس ، وادع بما فتج الله لك من الدعاء ،
واجتهد فى الدعاء والمسئلة . وادع مثل دعائك على الصفا والمروة .

وفي بعض الروايات قال : يسبح مائة مرة ، ويهمل مثل ذلك ، ويكبر مثل ذلك وقال : لاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم مائة مرة . واقرأ آية الكرسي مائة مرة . وقل هو الله أحد مائة مرة .

وأكثر من الدعاء والطلب . وأكثر من قول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، يحيي ويميت ، وهو حي لا يموت ، بيده الخير وهو على كل شيء قدير . وصلى الله على رسوله محمد النبي وآله وسلم .

واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات . وتسأله حوائجك كلها . وأكثر من المسألة والدعاء حتى تغرب الشمس . ويجب الإفطار .

فإذا غربت الشمس أفضت من عرفات ، وأنت تقول : اللهم إليك أفضت ، وإياك قصدت ، وما عندك أردت ، ومن عذابك أشفقت ، فاغفر لي ذنوبي ، وتقبل توبتي ؛ إنك أنت التواب الرحيم .

ثم سر مع الناس ، ولا تتعب راحلتك حتى تأتي جمعا ، وهي المشعر الحرام . وتسمى المزدلفة ، فانزل بها وقل : اللهم إن هذه جمع ، فاجمع لي ما فيها جوامع الخير كله ، واصرف عني فيها جوامع الشر كله ، وعرفني فيها ما عرفت أو ليأمنك وأهل طاعتك ، وانزل فيها ، وبت مع الناس بها ، وهيء منها سبعين حصاةً مثل حصي الخذف . ويستحب غسله وتفسله .

فإذا طلع الفجر ، فصل بفس ، ثم قف عند المشعر الحرام ، وادع مثل دعائك على الصفا والروة ، واحمد الله واثن عليه ، وصل على محمد وآله وسلم ، واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات .

ثم أفض من جمع قبل طلوع الشمس إلى منى ، وأنت مع ذلك كله تلبى ،
ولا تقطع التلبية حتى تصل جمره العقبة .

فإذا وصلتها ، أمسكت عن التلبية ، ثم تأتي جمره العقبة من بطن الوادى .
وقل : اللهم اهدنى بالهدى ، ووفقنى للتقوى ، وعافنى فى الآخرة والأولى . وإن
شئت قلت : اللهم اهدنى بالهدى من عندك ، وانشر علىّ من رحمتك ، وأنزل علىّ
من بركانك . ثم ترميها بسبع حصيات ، وتسكبر مع كل حصاة تكبيرة . وتقول مع
كل حصاة : الله أكبر الله أكبر الله أكبر . لا إله إلا الله والله أكبر : وفى
آخر حصاة تقول : والله الحمد .

فإذا فرغت من رميها فقل : اللهم هذه حصياتى ، وأنت أحصى لهن منى ،
فتقبلهن منى ، واجملهن فى الآخرة ذخرألى ، وأثبنى عليهن غفرانك ورضوانك .

ثم تنصرف عنها من حيث جئت من بطن الوادى ، ولا تقف عندها إذا رميتها ،
ولا ترم يومئذ من الجمار غيرها .

ثم ائت منزلك فاذبح ذبيحتك وقل : اللهم هذا نسكى ، فتقبله منى . بسم الله
منك وإليك ، فتقبلها منى . وإن شئت فامسحه وقل : اللهم هذا نسكى ، فتقبله منى ،
وأثبنى عليه غفرانك ورضوانك ، وأطعم منه ما بدا لك وكل ما بدا لك .

وإذا ذبحت ذبيحتك ، فاحلق شعر رأسك ، وخذ من شاربك ، وأغف لحيتك ،
وقلم أظفارك ، واحلق عانتك وإن شئت صليت ركعتين .

ثم تصلى صلاة العيد بمنى ، وقد حل لك الحلال كله ، إلا النساء والعبيد حتى
تزور البيت .

ثم تمضي من يومك لزيارة البيت . وإن تأخرت إلى الليل ، فلا بأس . وأفضل ذلك أعجله .

فإذا أردت أن تطوف بالبيت ، فاغتسل بالماء إن أمكنك ذلك ، وإلا أجزاءك الوضوء .

فإذا أتيت البيت ، فقف على باب بني شيبه فقل : اللهم قد أعنتني على نسكي ، فتقبله مني ، وسلّمه .

فإذا أردت الطواف بالبيت ، فقل كما قلت في طوافك لعمرتك ، من التكبير والدعاء .

ثم تدخل وأنت تقول كما وصفت لك .

فإذا وقفت عند الكعبة ، مددت يدك إلى الركن تستلمه ، وقلت كما وصفت لك في العمرة .

ثم تقف حيال الكعبة وتدعو كما قلت لك في العمرة .

وإذا أردت الطواف ، فلذ بالركن على يسارك قليلا ، بقدر مالا تقابل باب الكعبة ، لكي تستكمل الطواف .

ثم تأخذ بالطواف على يمينك من الركن ، وأنت تقابل الكعبة ، وتقول ما وصفت لك عند العمرة ، من التكبير والتسبيح والدعاء عند الباب والميزاب والركن اليماني ، إلى أن تصل إلى ركن الحجر ، وأنت تسبح بين الأركان كما وصفت لك في العمرة .

فإذا أتممت سبعة أشواط ، خرجت من الطواف وصليت ركعتين خلف المقام .
ثم أتت زمزم ، وانفل كما وصفت لك ، ثم تخرج إلى الصفا من باب الصفا ،
فاصعد عليه بقدر ما تقابل الكعبة ، ثم كبر ، وقل كما وصفت لك عند العمرة .
وكذلك إذا انحدرت وسميت ، وقلت كما وصفت لك من الكلام والدعاء .

وإذا أتيت المروة ، قلت كما وصفت لك من الكلام والدعاء في العمرة . وتقول
كما قلت عند الصفا ، حتى تأتي سبعة أشواط ، تبدأ الصفا وتختتم بالمروة ، وقد حل
لك الحلال كله : من النساء وغيرها ، من اللباس والطيب ، إلا صيد الحرم ؛ فإنه
حرام على المحلين والمحرمين . فاخرج من يومك أو ليلتك إلى منى ، ولا تبت بمكة
ليالي منى .

وأتت منى واقعد فيها ليالي التشريق : ثلاثة أيام بعد يوم النحر . وترمي الجمار
وإذا أردت أن ترمي الجمار . فإذا زالت الشمس ، فاغتسل إن أمكنك ذلك ،
وإلا أجزاءك الوضوء .

ثم امض إلى الرمي ، فابدأ بالجمرة التي تلى المشرق ، وهي الجمرة الأولى ، فارمها
بسبع حصيات ، وكبر مع كل حصاة تكبيرة .

فإذا فرغت من رميها ، فتقدمها واستقبل البيت وقل : اللهم اجعله حجاً مبروراً
وسعيّاً مشكوراً ، وذنباً مغفوراً ، وارزقنا نظرة وسروراً .

ثم تقدمها قليلاً إلى القبلة ، واستقبل الكعبة ، وأدع مثل دعائك على الصفا
والمروة . واسأل حاجتك . تفعل ذلك ثلاث مرات .

ثم امض إلى الجرة الوسطى ، فاجعلها على يمينك ، وازمها بسبع حصيات .
وتكبر مع كل حصاة تكبيرة .

فإذا فرغت من رميك ، فتقدمها على يسارك عند المسيل ، فادع كما وصفت لك
عند الأولى .

ثم تجاوزها قليلا ، وقف مثل وقوفك عند الأولى وأطول . وادع بما فتح الله
لك من الدعاء . وادع بمثل دعائك على الصفا والمروة .

ثم امض إلى جرة العقبة ، فائتها من بطن الوادي .

فإذا أتيتها قل : اللهم اهدني للهدى ، ووقفني للتعوى ، وعافني في الآخرة
والأولى ، وازمها بسبع حصيات ، وتكبر مع كل حصاة تكبيرة . وفي آخر حصاة
من الرمي مع التكبيرة تقول : والله الحمد . كذلك تقول في رمي الأولى والثانية .

فإذا فرغت من رميها قلت : اللهم اجعله حجاً مبروراً ، وسعيّاً مشكوراً ،
وذنباً مغفوراً ، وارزقنا نظارة وسرورا .

ثم انصرف من حيث جئت ، ولا تقف عندها إذا رميتها ، ولا تدع كدعائك
عند الأوليين ، ولكن انصرف إلى رحلك ، من حيث جئت من بطن الوادي .
تفعل ذلك أيام التشريق ، وكبر تكبيرة التشريق على أثر الصلوات مستحب ذلك .

فإذا فرغت من رميك ، وصلت يوم الثاني أو الثالث ، فانصرف إلى مكة .
وإن تعجلت في يومين ، فلا إثم عليك . فترمي في يومين .

فإذا فرغت دفنت ما بقى عندك من الحصى عند جرة العقبة . وامنض إلى رحلك .

فإذا صليت فاخرج إلى مكة شرها الله ، ولا تقعد في منى إلى الليل .
فإذا قعدت إلى الليل ، لزمك أن تقعد إلى اليوم الثالث من أيام التشريق .
فإذا وصلت إلى مكة ، فأقم فيها ما بدا لك ، فطف بالبيت ما بدا لك مما شئت .
وإن شئت أن تدخل الكعبة مرة . فقد قيل بذلك : إن النبي ﷺ دخلها
مرة واحدة ، ومشى على ثوبه ، وصل فيها تطوعاً ما بدا لك ، أو تنام فيها حيث
شئت .

فإذا أردت الانصراف والرجوع إلى أهلك وبلادك ، فتعاهد البيت .

فصل

وإذا أردت الخروج من مكة ، فليكن آخر عهدك بالبيت ، فطف به سبعة
أشواط كما وصفنا لك ، ثم صل ركعتين .

ثم ائت زمزم ، فاشرب من مائها ، وصب على رأسك ، وقل كما وصفنا لك
في العمرة ، وكذلك تفعل عند الزيارة من الدعاء .

ثم قم بين الباب والحجر الأسود ، فاعتمد بيدك اليمنى على أسكفة الباب ،
حيث تبلغ يدك ، ويدك اليسرى قابضة على أستار الكعبة .

ثم الزق بطفك بأستار الكعبة على جدارها فادع ، وإلا وقف حماله ، وادع
بما فتح الله لك ، وقل عند ذلك : اللهم لك حجاجنا ، وبك آمننا ولك أسلمنا ،
وهليك توكلنا ، وبك وثقنا وإياك دعونا ، فتهبلس نسكننا ، وانغفر ذنوبنا ،
واستعملنا بطاعتك .

اللهم إنا نستودعك ديننا وإيماننا وسرأثرنا ، وخواتم أعمالنا . وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم .

اللهم اقلبنا منقلب المدركين رجاءهم ، المحطوبة خطاياهم ، المحاة سيئاتهم ، المطهرة قلوبهم ، منقلب من لا يعصى لك بعدها أمرا ، ولا يعمل وزرا . منقلب من همرت بذكرك لسانه ، وزكيت بزكائك قلبه ونفسه ، ودمعت من مخافتك عيناه .

اللهم إني عبدك وابن عبدك ابن أمتك ، حملتني على دابتك ، وسيرتني في بلادك ، حتى أقدمتني حرمك وأمنك ، فقد رجوت بحسن ظني أن تكون قد غفرت لي . فإن لم يكن قد غفرت لي ، فازدد عني رضى ، وقربني إليك زلفى . وإن كنت لم تغفر لي ، فمن الآن على بمغفرتك ، قبل أن أتباعد عن بيتك . فهذا أو انصرافى ، غير راغب عنك ولا عن بيتك ، ولا مستقبداً بك ولا ببيتك .

اللهم لا تجعل هذا آخر العهد منى ببيتك الحرام ، فاغفر لى وارحمى ؛ إنك أنت أرحم الراحمين . ولا تنزع رحمتك عني .

اللهم فإذا أقدمتني إلى أهلى ، فا كفى مؤنتى ومؤنة أهلى ومؤنة خنك ، فأنت أولى بخلقك منى .

اللهم إنى أعوذ بك من وعشاء السفر ، وكآبة المنقلب فى الأهل والمال والولد ، فإننا تائبون عابدون ، لربنا حامدون ، وإليه راغبون . وإنا إلى ربنا لمنقلبون . واخرج إذا ودعت ، ولا تبع ولا تشتر بعد الوداع . وتمر وأنت محزون على فراق البيت .

فصل

فإذا ودّعت البيت فقل: اللهم اقلبني منقلب المدركين رجاءهم ، المقبول دعاؤهم ،
المرور حجهم ، المغفورة ذنوبهم ، المحطوبة خطاياهم ، المطهرة قلوبهم ، الراشدة
أمورهم ، منقلب من لا يعصى لك بعدها أمرا ، ولا يأتي لك بعدها ماثما ، ولا
يحمل لك بعدها وزرا ، ولا يركب بعدها وزرا وجهلا . منقلب من عمرت بذكرك
لسانه ، وشرحت للإسلام صدره ، وأقررت بدينك قبل الموت عينه ، وخوفت
بطاعتك قلبه ، وأسهرت بكتابك ليله ، وأظلمات بعبادتك نهاره ، وزكيت بزكاتك
قلبه ، وشيبت بهولك رأسه ، وأدمعت من مخافتك عينه ، وأحصنت بتقواك فرجه ،
واستعمت بطاعتك أركانه ، وعصمت من المآثم حياته ، وآمنت في سبيلك نفسه .

وروى^(١) عبد الله بن عمر : أن رسول الله ﷺ كان إذا أقبل من حج أو
عمرة أو نزو ، يكبر على كل شرف من الأرض . ثلاث تكبيرات . ثم يقول :
لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت ، وهو على كل شيء
قدير . آيئون تائبون ، عابدون ساجدون . لربنا حامدون . صدق الله
وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده . سبحانه له ملك السموات والأرض
وما فيهن . وإليه يرجع الأمر كله ، وهو على كل شيء قدير . والله أعلم . وبه
التوفيق .

* * *

(١) أخرجه الربيع عن أبي سعيد الخدري . وأخرجه البخاري ومسلم عن ابن عمر . ورواه
أحمد والبيهقي وأبو داود والترمذي . كلهم عن ابن عمر . ولم يذكرُوا سبحانه الخ . م

القول الحادى عشر

فى وداع البيت والمجاورة بمكة أو غيرها

قال أبو سعيد رحمه الله : اختلف فيمن ودع البيت الحرام ، بعد طواف الزيارة
فنفس وهو قائم ، بعد خروجه من دروب مكة . نقول : لا شيء عليه . وقول :
حتى يعدى بيوت مكة كلها ، من خارج الدرب .

وإن نفس حيث يفسد عليه النوم وهو جالس ، فلا شيء عليه ما لم ينام ، لمعنى
أو غير معنى . وأرجو أن النوم معناه الاضطجاع .

وإن نام ولم ينعس ، فلا شيء عليه ، حتى ينعس وهو نائم .

وإن طاف لوداعه ، ثم نودى للصلاة . فيستحب له أن يصلى ثم يودع . ومن
ودع ثم انتظر للصلاة ، فليرجع لوداعه .

وقيل : طاف وائل لوداعه ، ثم نودى لصلاة العصر ، فانتظر حتى صلى .
فقال له أبو المهاجر : أعد طوافك لوداعك . فقال وائل : صلاتى لا تحدث على
وداعاً ، فلم أدر بأى ذلك أخذ وائل .

ومن ودع البيت ، ثم باع أو اشترى ونام فلا بأس عليه . وإن نام دون ذلك ،
أو اشترى أو باع ، فعليه أن يرجع يودع . فإن لم يفعل وخرج ، فعليه دم .

وقيل : من ودع البيت ، ثم أمر من يشتري له حاجة ، فلا شيء عليه ،

إذا مضى متوجهاً .

ولزوم طواف الوداع بقول النبي ﷺ : من خرج من مكة ، فليمكن آخر
عهده طوافاً بالبيت ، إلا أنه رخص للحائض^(١) إذا عجمت .

وكان الربيع يقول : إذا كانت الحائض أو المريضة لا يقدران على وداع البيت ،
وقد ازدارا البيت ، فلا بأس عليهما . وإن كانا لم يزورا البيت من منى ، فلا ينفران
حتى يطوقا بالبيت . وعلى المسكومي أن يقيم عليهما ، ويحكم عليه بالتمام حتى يزورا .
وعليه بترك الوداع دم .

وقال أبو سعيد رحمه الله : إنه يوجد الترخيمص عن النبي ﷺ في إزام
الوداع للحائض .

ومن لم يودع فما لم يخرج من الحرم ، رجع فودع . إنه قد أدرك الوداع .
وأرجو أنه إذا جاوز حدود الحرم ، خارجاً بغير وداع ، فقد لزمه معنى ترك الوداع .
واختلفوا فيما بين ترك الوداع عامداً . فقول : عليه دم . وقول ، قد أساء ،
ولا دم عليه .

ويعجبنى إذا ترك الوداع عامداً ، أو خرج من حدود مكة ، متعمداً على ترك
الوداع : أن يلزمه الجزاء . وإن تركه ناسياً حتى جاوز ، فقد تركه ، ولزمه معنى
الترك . والقول بالجزاء بحاله على معنى الاختلاف ، لأنه قيل : لا يخرج أحد من
مكة إلا بوداع ، ولا يدخلها أحد إلا بإحرام ، إلا من رخص له في ذلك . ممن كثر
مجيئه وذهابه مثل الجمال والحطاب .

(١) أخرج أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجة عن ابن عباس قال : كان الناس ينصرفون
في كل وجه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ينفر أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت .
وفي رواية للشيخين : أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت ، إلا أنه خفف عن المرأة الحائض .

وفي الأثر : إن الوداع أمر به رسول الله ﷺ . وهو سنة . اجتمع المسلمون على فعله . وهو من السنن اللازمة .

فمن باع أو اشترى ، أو تواني بعد الوداع من غير عذر ، ولم يخرج من حدود مكة ، ليلة أو أكثر ، ثم خرج بعد ذلك . فأما إذا باع أو اشترى ، أو نام فقيل : يعيد الوداع ، ولا يجزيه إذا نام أو نرس .

وأما التواني ، فلا أعلم أنه يفسد ما لم يتناول ذلك . فإن خرج ولم يعد الوداع متعمداً لذلك ، أو جاهلاً بما يلزمه في ذلك . فقيل : إذا لم يودع ، أو فسد وداعه فلم يعده وخرج ، إن عليه دماً يهديه . ويجزيه الثنية من المعز فصاعداً . ولا يجوز الجذع منه . وأما الضأن فيجوز الجذع منه . عن الهدي ، إذا كان سميناً قارحاً . ولا يجوز الوعل ولا الظبي ، عن المعز والضأن في الهدي . ومن ودع ثم التفت ، فلا بأس عليه .

وقيل : إن عمر بن العزيز كتب كتاباً ، بعد أن ودع . فأعاد الوداع . وأما جابر وعطاء ، فقد رخصا للودع أن يشتري الطعام والعلف ، ويقضى الشيء الذي عليه وهو ذفر على طريقه . وقال بذلك ابن أبي مسرة ، ومن أخذ بذلك ، فلا أرى عليه بأساً .

ومن ودع البيت في غير وقت الصلاة ، فلا يخرج من المسجد حتى يصلي . فإن خرج فعليه دم .

وإن احتاج إلى ماء ليشربه أو يتوضأ به ، فلم يجد إلا بشراء ، فليشتر

ولا يتهمل ، وليتقض ما كان عليه من دين وهو مار ، ويوصى بعض أصحابه بخواتمه وما يشتري له .

ومن خرج من مكة ولم يودع . فوصى بعض أصحابه أن يودع عنه ، لم يجز عنه فإن لم يرجع يودع ، فعليه دم .

ومن خرج إلى فنج^(١) ، فلا وداع عليه . وإن خرج إلى بعض الحوائط ، فتعدى الحرم ، فعليه الوداع .

وإن تعدى المواقيت ولم يودع ، فعليه دم . ولم يرخص أحد في ترك الوداع . وعلى من دخل الحرم الوداع إلا الخطابين ، فقد رخص لهم إذا دخلوا ، أن لا يدخلوا بإحرام . وإذا خرجوا لم يخرجوا بوداع .

ومن أزد الخروج إلى منى ولا يعدوها ، فلا وداع عليه . وإن شاء ودع . وإما أرى الوداع على من يخرج خلف الحرم .

ومن ودع ثم خرج إلى بيته فنام فيه ، انتقض وداعه . وإن لم يرجع يودع وخرج ، فعليه دم .

وإن جلس في بيته يشتمل إلى العشي ، وكان وداعه بالغداة ، فعليه الوداع أيضا . وإن كان أخلفه الجمال ، وكان في طلب كرى ، فعليه الوداع . وإن كان في تهيمته راحلته ، إلا أنه لم يجلس إلى العشي أجزاء وداعه .

(١) فنج : واد بمكة . ولإيه يشير بلال رضى الله عنه :

ألا ليت شعري هل أبيت لياة فنج وحول لاخر وجليل
وفي الربيع : بواد بدل قوته : بفتح . م

ومن كان منزله بمرّ ، فأراد الإحرام بالحج ، فله أن يخرج من منزله ، إذا أراد أن يخرج إلى مكة . وإن دخل مكة ، فعليه الوداع ، بطواف للوداع ، ثم يخرج للحج ، ويخرج إلى عرفات .

ومن كان منزله بعرفات ، أجزاء الإحرام من منزله إن شاء ، فإذا خرج إلى مكة ، فعليه الوداع ، يفعل مثلما يفعل الذين منازلهم بمرّ .

وأهل منى ليس عليهم أن يخرجوا بالحج من منى ، ولكن عليهم أن يودعوا البيت ، ثم يحرموا ؛ لأن من كان في الحرم ، فعليه الوداع .

وقال أبو زياد: قالوا: إذا ودع الحاج ، فلا يشتري شيئاً ، ولا يأمر بشرائه ؛ فإنه إذا أمر بشرائه ، فقد اشترى حتى يخرج من حدود مكة .

وأما سليمان بن سعيد فقل عن أبي صفرة: لو أن رجلاً ركب في محله من باب الصفا ، ثم نام فيه وهو خارج ونفس ، ما كان عليه بأس .

وبلغنا أن النبي ﷺ قال : إذا أرد أحدكم أن يرجع إلى أهله ، فليجعل آخر عهده طوافاً بالبيت^(١) أسبوعاً ويودعه . ولا يطلبن بعد الوداع حاجة ، ولا يشتري شيئاً بعد الوداع . فإن فعل فعليه أن يودع مرة أخرى . فإن لم يودع ، فعليه دم يهريقه .

وليس لمن أراد الخروج من مكة ، أن يخرج حتى يكون آخر عهده طوافاً بالبيت ، لما دل في انروايات عنه ﷺ .

(١) أخرج أحمد والثلاثة والضياء عن المارث الثقفى : من حج هذا البيت أو اعتمر ، فليكن آخر عهده الطواف بالبيت . م

وقيل : إن جمال الحائض يحبس لها ؛ لأن تركه لها مما يضر بها ، ولا يبعد أن يثبت معناه في شرطها ، ولو لم يقع في ذلك شرط ؛ لأن ذلك معروف في النساء . وقد ينحو في نفسى أن يحبس لها ؛ لأن لها العذر ؛ لأن الأمر من قبيل الله .

ومن ودع ثم نام بالأبطح . وإذا تعدى الردم ، فهو أهون ، وما دون الردم فهو أشد ، لا يبيع هنالك ولا شراء .

قال أبو سعيد رحمه الله : إن جمال الحائض إذا ثبت عليه الكراء في حملها حبس لها . وليس له أن ينفر ويدعها ، شرطت عليه ذلك أو لم تشرطه ؛ لأن ذلك معروف في النساء . وفي تركها الطواف للزينة ، معنى فساد حجها ، والضرر عليها . وليس له أن ينفر عنها ، ولو دخل عليه الضرر في ذلك ، إذا خرج أهل بلده وتركوه .

وإن خاف الضرر على نفسه ، وأراد أن ينفر ، فلا كراء له عليها ، ولا يكاري غيرها . وإن شاء قعد لها ، وله كراؤه إن كان الكراء كله صفقة .

وفي موضع : إن كان الحائض والمرضى لم يزورا البيت من منى ، فلا ينفران حتى يزورا البيت . وعلى المكاري أن يقيم عايبهما ، ويحكم عليه بالمقام حتى يزورا . والله أعلم وبه التوفيق .

القول الثاني عشر

في زيارة قبر النبي ﷺ

قال أبو الحسن : إذا أتيت المدينة ، وقابلت البنيان ، فقل : أعوذ بالله من
الشیطان الرجیم : « ما كان لِأهلِ المدينةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الأعرابِ أنْ
بَتَخَلَّفُوا عَن رسولِ اللهِ ولا يَرِغَبُوا بِأنفُسِهِمْ عَن نَفْسِهِ » . الآيتين :

فإذا دخلت سكك المدينة ، تلوت : « لقد جاءكم رسولٌ من أنفسكم عزيزٌ
عليه ما عنتم حريصٌ عليكم بالمؤمنين رؤوفٌ رحيمٌ » . إلى قوله : « وَهُوَ رَبُّ
العَرْشِ العَظِيمِ » .

فإذا دخلت المدينة ، توضأت وضوء الصلاة ، ومررت فاصداً نحو المسجد .
فإذا وقفت على باب المسجد ، أعدت تلاوة هذه الآيات ، وأنت فاصد نحو
القبر ، ويكون وجهك تلقاء القبر ، لا تشتمل بشيء عن ذلك ، من تسليم على أحد .
فإذا أتيت إلى القبر ، قف تلقاء وجه رسول الله ﷺ ، وأنت مقبل إليه
مدبر بالقبلة ، فابدأ فاستلم الركن وقبّله ، ثم تتأخر قليلاً ، وتشير بيدك اليمين ،
وأنت تقول :

السلام عليك يا رسول الله . السلام عليك يا نبي الله . السلام عليك يا ولي الله .
السلام عليك يا صفى الله . السلام عليك يا أمين الله . السلام عليك يا صفوة الله .
السلام عليك يا خيرة الله . السلام عليك يا محمد بن عبد الله . السلام عليك يا أبا القاسم .
السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته .

أنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأنتك رسول الله ، وأنتك
قد بلغت الرسالة ، وأديت الأمانة ، ونصحت لأمتك ، وجاهدت في سبيل الله ،
وعبدت ربك حتى أتاك اليقين صلى الله عليك حيا وميتا . وجزاك الله عنا أفضل
ما جزى نبيا عن أمته . وذكرت بأفضل ما يذكر به المذكورون .

ثم تتقدم ، فتجعل يدك على الحائط تلقاء وجهه ، ثم تقول : يا رسول الله أنا
فلان ، من أرض كذا ، من بلد كذا ، جئتك زائرا ومسلما ، مستشفعا بك إلى
الله عز وجل : أن يحط عني أوزاري ، ويفر ذنوبي ، ويستر عيوبى ، ويعصمى
من النار في بقية عمرى ، وأن لا يكانى إلى نفسى ، ولا إلى أحد من خلقه ، طرفه
عين ، ولا أقل ولا أكثر من ذلك . وكن شفيعى . صلى الله عليك وسلم تسليما

ثم تتأخر عن يمينك قليلا مما يلي المشرق ، ثم تقول : السلام عليك يا رسول
الله . السلام عليك ورحمة الله وبركاته . السلام عليك ، وعلى وزيرك وناصريك ،
وصاحبيك ووفدك ، ومشيريك وجميعيك .

ثم تتأخر قليلا عن يمينك . ثم تقول : السلام عليك يا خليفة رسول الله .
السلام عليك يا أبا بكر الصديق . السلام عليك يا عبد الله بن عثمان . السلام عليك
يا عتيق بن أبى قحافة . السلام عليك يا شيخ الافتخار ، ومعدن الوقار ، والصاحب
في العار . السلام عليك أيها الشيخ ورحمة الله وبركاته .

ثم تتأخر قليلا . ثم تقول : السلام عليك يا أمير المؤمنين . السلام عليك
يا أبا حفص . السلام عليك يا عمر بن الخطاب . السلام عليك أيها القزوق ورحمة

الله وبركاته . السلام عليك يا شيخ الإسلام ورحمة الله وبركاته . جزا كما الله عنا
وعن نبيكما والإسلام والمسلمين خيراً .

وإن قال عند قدومه إلى المدينة : اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ، وإليك
يرجع السلام ، فأدخلنا دار السلام .

واغتسل بالماء إن قدرت ، واثت المسجد ، وادخله ، واذكر الله . ثم ابتدئ
بتبر رسول الله ﷺ . وقد ذكرنا ما يستحب له أن يقوله من الكلام والتسليم .

ثم تقول : اللهم صل على محمد عبدك ورسولك ، وصفيك وأمينك على وحيك ،
وخيرتك من خلقك ، كأفضل وأكمل وأحسن ما صليت على أحد من أبيائك
ورسلك ، وأهل كرامتك عليك ؛ إنك حميد مجيد . وسلم على آل محمد ،
كما سلمت على نوح في العالمين . وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على
إبراهيم وعلى آل إبراهيم ؛ إنك حميد مجيد .

واجتهد في الصلاة على محمد ﷺ . ثم تخير لنفسك من الدعاء والمسألة .

ثم تقول : اقض كل حاجة ، سألتكها أو لم أسألكها ، علمتها أو لم أعلمها .
أسألك أن تولى نجاح جميع حوائجي : صغيرها وكبيرها .

ثم تتقدم إلى مقام النبي ﷺ ، فتصلي مافتح الله لك ، وهو خلف الاسطوانة
بالحلقة ، التي هي أوبرهن حلقاً . واجعلها بين يديك وقدام التي تليها من خلفها .
وتسكون بين كمبيك ، ويكون مجلسك حيث تسجد في الصلاة ، وليسكن أسفلها
بين كتفيك ، ويكون منكبك الأيسر خارجاً مما يلي قبر النبي الرسول ﷺ .

فإذا فرغت من الصلاة ، من مقام الرسول ﷺ ، فتم إلى المنبر والزق جنبك الأيمن بالمنبر ، واستقبل القبلة . وخذ الزمانة الداخلية بيدك اليمين^(١) . ثم أثن على ربك واجتهد واسأل حاجتك .

وإذا أردت أن تخرج ، فسلم على النبي ﷺ .
وإن وافقت في المدينة الأربعاء والخميس والجمعة ، يصل كل يوم عند اسطوانة .
فإذا أردت أن تخرج من المدينة ، فاغتسل إن أمكنك ذلك ، ثم ائت القبر فسلم على الرسول ﷺ ، وسلم على أبي بكر . وعمر بن الخطاب رضی الله عنهما ، واصنع كما صنعت حين دخلت .

وقد قيل عن النبي ﷺ^(٢) أنه قال : من زارني ميتاً كمن زارني حياً .
وفي خبر : من زار تبرى وجبت^(٣) له شفاعتي .
وفي خبر : من زارني في المدينة محسباً ، كفت له شفيهماً يوم القيامة .
وفي خبر : من مات^(٤) في أحد الحرمين ، بعث من الأمنين يوم القيامة .
وهذا معى بتوجه معناه لمن يموت مؤمناً هناك .

(١) روى مسلم وأبو داود وابن ماجه عن أبي الطفيل عامر بن وائلة أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يطوف بالبيت ويستلم الحجر بحجن معه ويقبل المحجن وكذلك روى الجماعة عن عمر أنه كان يقبل الحجر الأسود ويقول إنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك وبه استدل من استحب فعل ذلك من الصحابة والتابعين كعمر بن الخطاب وابن عباس وطاوس والشامي وأحمد . وبعضهم يسجد عليه . وأخذوا من ذلك أيضاً جواز تقبيل كل من يستحق التعظيم من آدمي وغيره . ولم ير الإمام أحمد بأساً في تقبيل قبر النبي صلى الله عليه وسلم . م
(٢) أخرجه الطبراني والبيهقي عن ابن عمر . وانظره : من حج فزار قبري بعد وفاتي . كان كمن زارني في حياتي . م

(٣) أخرج معناه ابن عدى والبيهقي في شعب الإيمان عن ابن عمر . م

(٤) رواه البيهقي عن أنس . م

وقال صلى الله عليه وسلم الصلاة في مسجدى هذا تعدل ألف صلاة فيما سواه^(١) من المساجد، إلا ما فضل الله المسجد الحرام . فالصلاة فيه تعدل مائة ألف صلاة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : من حج ولم يزرني فقد جفاني .

قال أبو عبد الله : كره بعض المسلمين أن لم يحج : أن يزر قبر النبي صلى الله عليه وسلم من قبل أن يحج . قال : ولو فعل ذلك ، لم أر عليه بأساً .

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : منبري هذا على ترعة^(٢) من نزع الجنة . وما بين قبري ومنبري ترعة روضة من رياض الجنة .

والترعة بالتاء المقوطة من فوق والراء والهمتلين والتاء ضمومة والراء ساكنة . والترعة في الامة هي الباب . وقيل : الدرجة . وقيل : الروضة . وليست هي روضة من رياض الجنة على التحقيق . وإنما المراد أن الصلاة في هذا الموضع ، والذي فيه يؤدي إلى الجنة . كأنه يكون قطعة منها ؛ إذ هو سبب يتوصل به إليها .

(١) أخرجه أحمد وابن ماجه عن جابر وأخرجه ابن شبة في أخبار المدينة وانديلي عن أبي هريرة وانقله : صلاة في مسجدى هذا ولو وسع إلى صنعاء اليمن بألف صلاة فيما سواه من المساجد ، إلا المسجد الحرام . وفي بعض النسخ اختلاف . م

(٢) أخرجه ابن عدى واندراقطي عن ابن عمر . م

(٣) أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة . وأخرجه أحمد والبيهقي والنسائي عن عبد الله ابن زيد المازني عن علي . قال العلقمي : وفي رواية : ما بين القبر . وانقله عندهم : ما بين بين ومنبري روضة من رياض الجنة . والمراد بأبيت بيت عائشة رضى الله عنها . م

وقال جابر بن عبد الله : خرج علينا رسول الله ﷺ فقال : ارتدوا في رياض الجنة . نقلنا : ابن رباح الجنة برسول الله ؟ قال : مجلس الذكر .
وذهب قوم إلى أن ما بين قبره ومنبره حذاء روضة من رياض الجنة . وإن منبره حذاء ترعة من ترع الحوض . فجعلها من الجنة ، والأول أحسن .
والمس الزهارة قبر النبي ﷺ من مناسك الإسلام ، صلى الله عليه وعلى صاحبيه ورضي الله عنهما .

فصل

عن أبي مليكة : من أحب أن يقوم وجاء النبي ﷺ ، لم يجعل القنديل الذي في القبلة عنده رأس القبر على رأسه .

ومن وقف هناك فليقل : « إِنْ اللهُ وَمَلَائِكَتُهُ يَصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا » صلى الله عليك يا محمد ، ويكررها سبعين مرة ؛ فإنه بخديبه ملك : صلى الله عليك يا فلان ، لم تسقط لك إجابة يا فلان .

وعن وهب أن كعب الأحمبار قال : ما من فجر يطلع إلا نزل سبعون ألفاً من الملائكة حتى يحفوا بالقبر ، ويضربوا بأجنحتهم ، ويصلوا على النبي ﷺ . حتى إذا أمسوا ، عرجوا وهبط غيرهم مثلهم ، وصنعوا ذلك ، حتى إذا انشقت ، خرج في سبعين ألفاً من الملائكة يوقرونه .

وقال سليمان بن سحيم : رأيت النبي ﷺ في النوم فقامت : يا رسول الله هؤلاء الذين يأتونك يسلمون عليك ، أنفقهم سلامهم ؟ قال : نعم ، وأرد عليهم .

وعن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : ما من رجل يزور قبر أخيه ويجلس عنده ، إلا استأنس به ، ويرد عليه حتى يقوم .

وقال أعرابي عند قبر النبي ﷺ : بأبي أنت وأمي ، قد كان فيما حفظناه عنك ، وقبلناه منك ، ما حكيت لنا عن ربك . إنه يقول وقوله الحق المبين : « ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفرَ لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً » . وقد أتيناك مقرين بذنوبنا ، ظالمين لأنفسنا . فاستغفر لنا الله . ونسألك أن تستغفر^(١) لنا والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

(١) رواه العتبي . وأنشد الأعرابي بعد الآية :

يا خير من دنت في التراب أعظمه فطاب من طيبين القاع والأكم
تسى الفداء لقبر أنت ساكنه فيه العفاف ونية الجود والكرم
أنت الشفيع الذي ترجى شفاعته على الصراط إذا ما زلت القدم
وصاحبك فلا أناماً أبداً مني السلام عليكم ما جرى القلم
قال العتبي : ثم غلبتني عيناي رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في النوم . قال : يا عتبي
الحق الأعرابي وبشره بأن الله تعالى قد غفر له . م

القول الثالث عشر

في العمرة والإحرام والمتعة

قال الله تعالى : « وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ » ففي هذه الآية دليل على وجوب العمرة ؛ لأن الله أمر بإتمامها ، كما أمر بإتمام الحج

وكان بعض أصحابنا يقول : إنها فريضة . وبعض يقول : إنها سنة . وبعض يقول : إن العمرة ليست بواجبة . ومعنى قول الله تعالى : « وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ » ذلك لمن دخل فيها . وما لم يدخل في العمرة ، فليست بواجبة عليه .

ومن قال بوجوبها عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وابنه عبد الله بن عمر ، وابن عباس ، وغيرهم من الصحابة والتابعين

وكان مالك والنخعي يقولان : إنها سنة .

واختلفوا في العمرة في السنة مراراً . فقال عمر وابن عباس وعائشة وعلى ابن أبي طالب وأنس : يعتمر ما أمكنه .

وقال عطاء : إن شاء الله اعتمر في كل شهر مرتين .

وقال مالك : إذا ذهبت أيام التشريق فاعتمر ما شئت .

وقال الحسن البصري : لا يعتمر في السنة إلا مرة .

وقال ابن سيرين : تكره العمرة في السنة مرتين .

وقيل : اعتمرت عائشة رضي الله عنها بعلم النبي ﷺ . ولا معنى للمنع من

العمرة .

وقال النبي ﷺ : العمرة إلى العمرة كغفارة لما^(١) بينهما .

وقال أبو سعيد رحمه الله : عند أصحابنا أن العمرة في السنة مرة واحدة وحجة واحدة . ولا أعلم تصريحا في قولهم بغير هذا . ولا أجد مانعا يمنع من العمرة . ولا أعلم إطلاقها في كل وقت من السنة .

وليس لها وقت محدود ، إلا أنها لا تدخل على الحج ما دامت أيام الحج . فلا أعلم مانعا يمنع من العمرة ، لأنها فضل وليس لها حد محدود في وقت معروف . واختلفوا في الوقت الذي يقطع فيه للعمرة التلبية . فقول : إذا دخل في الطواف . وقول : إذا دخل الحرم . وقول : حتى يرى عروش مكة . وقول : متى يستلم الحجر .

وأكثر قول أصحابنا : أن المتمر يقطع التلبية إذا رأى البيت . ولا نعلم وجوب ذلك بمعنى قطع التلبية ، إلا الدخول في الطواف ، فإنه يدخل فيه معنى الاحتلاف ، وهو أن يستلم الحجر ؛ لأن التلبية معنى الإحرام والطواف بالبيت ادخول في معنى الإحلال .

ومن أحرم بعمرة خارج الحرم : أن الإحرام واجب عليه . واختلف فيمن أحرم بالعمرة من مكة . فقول : يخرج من الحرم ، فيلبي بها خارجا من الحرم ، ولا يسمى ولا شيء عليه .

وإن لم يخرج حتى يطوف ثم يرجع إلى البيت ، فيطوف ويسعى ويحل . ففيها قولان : أحدهما أن عليه دما لتركه الميقات وعمرة تامة .

(١) أخرجه أحمد عن عامر بن ربيعة . .

وقول : إنه إن لم يخرج وطاف وسعى ، أن ذلك لا يجزيه حتى يخرج من الحرم ، ثم يطوف ويسعى ، ويقصر أو ينحلق ، ولا شيء عليه .

وفي بعض القول : من أهل بعدة من مكة لاشيء عليه ، وقول : إذا أهل بها لزمته ، ويخرج إلى الميقات ، وإن لم يفعل وطاف وسعى أجزاءه ، وكان عليه دم لتركه الميقات .

وقال أبو سعيد رحمه الله ، في قول لأصحابنا : إن العدة لا تكون إلا من أحد المواقيت التي وقتها رسول الله ﷺ . وهذا على من لزمه أن يخرج إلى الميقات الذي مضى عليه ، وهو يريد العمرة .

وأما من كان دون ذلك . فيموجبني أن لا يلزمه ذلك أن يخرج إلى الميقات ، ويثبت له معنى الإحرام ، باتفاقهم على أن كل من أراد الخروج من مكة شرفها الله إني خارج الحرم : أن يطوف بالبيت .

وعلى كل من أراد دخول مكة من خارج الحرم ، أن لا يدخل إلا محرماً . فإذا ثبت معنى هذا . فإن أحرم من أحد المواقيت ، فهو أفضل . وإن أحرم من الحل دون شيء من المواقيت ، ولم يكن لزمه إحرام من الميقات ، إذا لم يكن من علة ، انعقد عليه معنى الإحرام بالعمرة . وكانت همرته لا دخالة فيها الحرم .

وكذلك إن أحرم من الحرم ، أعجبني أن ينعقد عليه الإحرام ، وعليه أن يخرج لعمرته لسكمال عمرته ، يجمع الحل مع الحرم .

فإن لم يخرج وطاف وسعى وأهل أعجبني قول من قال : عليه دم لتركه جمع الحل والحرم في عمرته .

فصل

واختلف فيمن أهلَّ بعمرتين . وبموجب قول من قال : إنه لا يقع إلا واحدة والأخرى محال . ولا تنعقد عليه إلا واحدة ؛ لأن الشيثين إذا انفقا في وقت واحد لم يثبت إلا أحدهما .

وإذا ذكر المتمر أنه طاف وهو جنب أو سعى ، فإنه يغتسل ، ويرجع يطوف ويسعى ، ويعتمر عمرة أخرى ويهدى . وقول : يعيد الطواف ، وعليه دم .

وقال أبو سعيد رحمه الله: إن الطواف لا يصح إلا بطهارة كاملة بمنزلة الصلاة . فإن كان هذا المتمر طاف وسعى ، وأحل إلى أهله فوطئ النساء ، فقد فسدت عمرته ، وعليه دم لإحلاله وبدنه بوطنه النساء . وعليه العمرة .

وإن لم يكن وطئ النساء ، فعليه أن يرجع فيطوف ويسعى ، وعليه دم لإحلاله إن كان أحل . وأرجو أن يجزيه أن لو كان وطئ النساء . : بدنه للوطئ والإحلال والعمرة .

وإن كان وطئ على حال ، ولا أعلم أن الدم يجزيه ، ولا الطواف عن همرته إذا كان وطئ النساء ؛ لأن الطواف لا يقع . وعليه على كل حال أن يرجع يطوف لعمرته الفاسدة ، ويخرج منها ، ثم يعتمر بدلًا عنها عمرة ثانية .

ومن أهل بعمرة ، ثم قدم مكة في ذي القعدة ، وأراد لما فرغ من الطواف والسعى أن يخرج ويرجع إلى أهله ويحج فله ذلك .

ومن طاف لعمرة ، وهو جنب في رمضان ، وأحل فلما دخل شوال علم . فإنه يعيد طوافه في شوال ، وعليه دم وهو متمتع . وعليه عمرة مكانها .

ولو أن رجلاً أو امرأة اعتمرا في رمضان ، فطافا من طوافهما ثلاثة أشواط أو أربعة ، ثم دخل شوال ولم يتما طوافهما ، فعليه أن يتما طوافهما وهما متمتعان . وعليهما هدى المتمتع ؛ لأنهما دخلا في أشهر الحج .

ولو واقع رجل امرأته ، بعد ما طافا ثلاثة أشواط أو أربعة أشواط : إن عمرته تفسد . وعليه عمرة مكانها . وأحب إذا فعلا أن يستأنف طوافاً آخر وهو متمتع ؛ لأن عمرته لم تتم في شهر رمضان .

ومن أهل عمرة ، ثم دخل مكة يوم عرفة ، فإنه يجزيه طواف واحد لعمرة وحجه . وإن خشى الفتور ، مضى وأحرم بالحج ، ولم يعطف للعمرة ، إلا مع الحج . ومن لم يعطف لعمرة ، حتى يخرج إلى عرفات أجزاء طوافه عن حجه وعمرة ولا دم عليه .

ومن طاف تطوعاً بعد طواف الزيارة ، فقد أخطأ ولا شيء عليه .

ومن زاد على طواف الزيارة قبل أن يسمي ، فقد أخطأ .

وكذلك كل من رجع طاف بالبيت ، وأحرم بالحج .

ومن طاف وسعى ، وأحل في ثوب لا تجوز فيه الصلاة ، فعليه دم ، ويعيد ذلك جميعاً . وإن لم يحل أعاد ، ولا دم عليه .

وقال أبو محمد رحمه الله : من دخل متمتعاً ، فطاف وسعى ، ثم أصاب من

من أهله قبل أن يحل ، فسدت عليه عمرته . ويرجع إلى الميقات وعليه دم .
وروى عن أبي الثؤثر : تلزمه بدنة وإن دخل محرماً بعمرة ، فقام على إحرامه
ولم يطف لعمرته ، حتى أهل بالحج يوم التروية ، وخرج إلى عرفات ، فقد أساء
ولا شئ ، عليه إلا دم التمتع . ويجزيه طواف الزيارة لحجه وهمرته .

ومن دخل لعمره أحل من همرته ، إلى أن يرجع يحرم بالحج . ومن شاء أفرد
الإحرام ، ومن شاء قرن الحج بالعمرة والمستحب الإفراد لفضل الثواب في ذلك ؛
لأن الأعمال كلها كلما كثرت كثرت ثوابها ، وقد روى عن النبي ﷺ : إن من
دخل بحجة أن ينقلها إلى العمرة .

واختلف في الوقت الذي أمرهم بذلك فيه . فقال بعضهم : في غير أشهر الحج .
وعلى هذا القول أكثرهم .

وقال آخرون منهم : لم يرد الخبر بوقت معلوم ، وإذا ورد الخبر بوجوب عمل
في غير وقت مخصوص ، فلواجب إجراؤه على هومه ، وعلى المدعى بتخصيصه
إقامة الدليل .

وقيل : من دخل مكة مهلاً بالحج ، فله أن يجملها همة : يحل ، ثم يرجع يحرم
بالحج من حينه . وكذلك بلغنا أن رسول الله ﷺ ، أهدر أصحابه وقد أهلوا بالحج
أن يجملوها همة .

وكذلك إن دخل في غير أشهر الحج محرماً بعمرة ، فلبث ما شاء الله بمكة ،
ثم رأى الناس يخرمون من مسجد عائشة رضي الله عنها في أشهر الحج ، وظن أن
ذلك من رأى المسلمين ، فإن المتعة لا تلزمه وليس ذلك عمرة .

وإن أخبروه أنه لا ينبغي أن يعتمر ، ثم أراد أن يرفعها ، فليس له ذلك . وقد
وجب عليه الإحرام ، فليطف ويركع . ويسع ويخل . فإن جامع أو حلق رأسه ،
وأتى في هذه العمرة مالا ينبغي للمحرم أن يفعله ، لزمه الجزاء . وإن جامع فسدت
عليه عمرته ، وعليه بدلها من حيث أحرم . والله أعلم .

فصل

وتمسك المحرم بالعمرة عن التلبية ، إذا دخل المسجد الحرام ونظر إلى البيت .
ولو لبى حتى يصل البيت ، لم يضره ذلك .

ومن أهل بحجة ، ثم فاته الحج ، فليل بعمره ، وعليه الحج من قابل .
ومن أهل بعمره ، فلم يدرك الحج ، فأقام إلى سنة ، وأحل من إحرامه ، فله
أن يجامع امرأته ، ولا شيء عليه . وإن لم يكن حج ، فعليه الحج والعمرة .
ويستحب للمعتمر أن يقيم بمكة ثلاثاً ؛ لأن النبي ﷺ أقام ثلاثاً . وإن رجع
قبل ذلك جاز له .

وقيل : يستحب لمن دخل مكة أن لا يخرج منها حتى يقرأ القرآن بها .

وقيل : إن بعض أهل العلم أتى مكة ، فطاف بالبيت أسبوعاً ، ثم قرأ والطور
ثم المثاني ، ثم طاف أسبوعاً ، ثم قرأ الناس ، ثم طاف ، ثم قرأ المثاني ، ثم طاف
أسبوعاً . فقرأ ما بقي . وهذا من الفضل وليس من الواجب .

وفي الحديث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : بلغه أن رجلاً جعل على منزله
باباً ، فأرسل إليه عمر . فقال له : أتتخذ باباً عن حججاج بيت الله ؟ فقال : لا . إنما

جعلته ليحترز متاعهم ، ودو معنى قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سِرَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ » وذلك في تعظيم حرمة قضاء النسك فيه . وحق الله الواجب عليهم فيه .

وقيل : هما سواء في النزول فيه . فليس أحد أحق بالمنزل من الآخر . وحرما بهذه الآية كراء دور مكة .

وقيل : كان الحجاج إذا قدموا مكة ، لم يكن أحد من أهل مكة بأحق بمنزله منهم . فمن وجد سعة نزل فيها ففشا فيهم السرقة من كل ناحية ، فاصطنع رجل باباً ، فنهاه همر عن ذلك . وقال : إن العاكف والبادى سواء في مكة دون البيوت . والقول الأول أكثر .

فصل

واختلف في قطع التلبية في الحج . فقول : إذا رمى جرة العقبة .

وقول : يقطع التلبية في الحج والعمرة إذا دخل الحرم .

وقول : عند أول حصة يرمى بها جرة العقبة يوم النحر .

وقيل : لم ينزل^(١) رسول الله ﷺ يلبى حتى رمى جرة العقبة ثم قطع التلبية .

وقول : يقطع التلبية صلاة الصبح يوم عرفة .

وقول : إذا حصل الوقوف وأفاض من عرفات

وقول : طلوع الفجر يوم النحر .

(١) أخرجه الخمسة عن ابن عباس . م

وقيل : المحرم بالعمرة يتقطع التلبية إذا دخل الحرم .

وقول : إذا دخل مكة شرفها الله .

وقول : إذا نظرت البيت .

وقول : إذا مسح الحجر . وهو قول ابن عباس .

وقال سعيد بن المسيب خرجنا حجاجاً مع عثمان بن عفان ، فلما كنا عند ذى الحليفة ، خطب بنا عثمان ، فحمد الله وأثنى عليه . ثم قال : أيها الناس إن الله جعل هذه الأشهر أشهر الحج ، وليست بأشهر العمرة ، ولا لقيمنا أحداً اعتمر فيها . فقال له علي بن أبي طالب : اتق الله ولا تنه عن شيء صنعه^(١) رسول الله ﷺ . فقال له عثمان : دعنا منك . فقال له علي : والله لا أدعك مني ، ولا أدع كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ .

وعن عطاء قال : من اعتمر في أشهر الحج وساق هدياً ، فنحر هديه ، وحلق رأسه ، ثم أحل ، ثم بدا له أن يحج من عامه ذلك ؛ أو في وجهه ذلك ، فعمله هدى آخر ؛ لأنها متعة ، وقال : من دخل في المشرك فليحج .

وقيل : ما لم يحرم بالحج ، فله أن يرجع إذا لم يكن قارناً ، وكان قد حج حجة الفريضة .

وقال سعيد بن جبير : من اعتمر في أشهر الحج ، ثم أراد أن يرجع إلى أهله ولا يحج ، فهو رجل لاخير فيه ، أو قال : رجل سيء .

(١) لم أجده والوجود في مسلم : عن ابن عباس رضي الله عنهما : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج ، فأمرهم أن يحملوها عمرة . م

وقال عطاء : من قدم معتمراً وقد ساق هدياً . فإن أراد أن ينحر هديه ، فلينحره ثم ليرجع . وإن شاء فليمكث حتى يحج . وقال : اعتمر نبي الله ﷺ في أشهر الحج ، ثم رجع ولم يحج .

وقال في حديث آخر : للمعتمر من ساق معه هدياً ، فلا يحل من عمرته حتى ينحر هديه ، ويحلق رأسه أو يقصر .

وقال إبراهيم : إذا ساق المتمتع هدياً ، فقدم مكة ، فليطف بالبيت ، ويسم بين الصفا والمروة ، ولم يحل منه شيء حتى ينحر هديه .

وقال ابن عمر : الصوم أحب إلى من الشاة .

وقال ابن عباس : ما استيسر من الهدى : من الإبل والبقر والمز والضأن .

وقول : على قدر البصرة والقدرة من الأزواج الثمانية .

وسئل ابن عمر عن المتعة . فقال : بدنة من الإبل والبقر . فإن لم يجد نصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع . ومن كان في ضرورة ولم يحج قط ، فأحب له أن يتمتع بالعمرة إلى الحج .

وقيل : اعتمر رسول الله ﷺ ، عمرتين في ذى القعدة وعمرة في شوال .

وقيل : اعتمر في ذى القعدة ثلاث مرات . كل ذلك يرجع إلى المدينة .

وقيل : اعتمر أربع عمر . قرن إحداهن بحجة .

وقيل : ما اعتمر رسول الله ﷺ إلا في ذى القعدة .

وفي حديث آخر عنه ﷺ : عمرة في رمضان مكان حجة .

وقالت عائشة رضی الله عنها : لا بأس بالعمرة في أى السنة ، ما خلا خمسة أيام من السنة: يوم-ترفة ، ويوم النحر ، وثلاثة أيام التشريق . وعن عطاء نحو ذلك .
وقال إبراهيم : تكره العمرة أن تكون كهيئة اللعب ، ويستحب أن تكون عمرة واحدة في السنة .

وقيل : اعتمر رسول الله ﷺ ، نطاف بالبيت سبعا ، ثم صلى ركعتين عذد المقام ، ثم أتى إلى الصفا والمروة ، فسعى بينهما سبعا ، ثم حلق رأسه ، ثم أحل ، والله أعلم .

وقال الحسن : على أهل البصرة ، إذا أرادوا العمرة من مكة : أن يخرجوا إلى ذات عرق .

وقال ابن سيرين : يخرجون إلى قرن .

وقال عطاء : إذا أراد المتمر من مكة ، يخرج إلى أى المواقيت شاء ، وهذا إذا كان منزله خارجا من المواقيت .

وقال ابن عباس : يحرم من ميقات أرضه .

وعن عطاء في قوله تعالى : « ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَسْكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » هي : عرفة وعرفة والرجع وصحبان ويحليان ، وقال مجاهد : أهل الحرم .

وقال عطاء ، في العمرة التي توجب المتعة : إذا أحرم بالعمرة ، قبل أن يرى هلال شوال ، فليس بمتمتع . فإن رأى هلال شوال ، قبل أن يدخل الحرم فهو متمتع .
وقال قتادة : عمرته في الشهر الذي أهل فيه .

وقال الزهري : لا بأس بالعمرة في أشهر الحج وغيرها .

وقد قيل : عمرته في اليوم الذي يدخل فيه مكة .

وقيل : في اليوم الذي يحل فيه الطواف .

وقيل : في اليوم الذي يتم فيه الطواف .

وقيل : في اليوم الذي يبدأ فيه الطواف للعمرة ، يعني بذلك في المتعة

وما يلزم فيها ، والله أعلم ، وبه التوفيق .

* * *

القول الرابع عشر

في المتعة أيضاً وما يلزم من ذلك

قال الله تعالى : « ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام » قيل : هي المتعة للناس لا لأهل مكة ، هي لمن لم يكن أهله في الحرم .

قيل : وهي لمن لم يكن أهله من مكة .

وقال عطاء : من كان أهله دون المواقيت ، فهو ذأهل مكة لا يتمتع .

وقال الزهري : من كان أهله على يوم أو نحوه يتمتع .

وقيل : مسيرة يوم وليلة .

وقيل : على حد ما يقصر فيه الصلاة ، وهو قول أصحابنا ، إذا كان خلف

فرسخين من مكة ، حيث يكون مسافراً يقصر الصلاة ، فهو عليه المتعة . هذا عن

أبي المؤثر . ومحمد بن الحسن العمانيين .

وقيل : من قدم متمتعاً ، فمات يوم عرفة ، فليس عليه هدى . وإن مات بمنى ،

فعلية ما استيسر من الهدى .

وقال عطاء : إذا مات المتمتع ، وهو محرم ، فعلية استيسر من الهدى .

وقال عمرو بن دينار : إذا مات وقد تمتع ، فعلية الهدى وإن لم يدرك .

وقال مجاهد : من أحرم من أهل مكة بالحج فرض ، فلم يستطع أن يقف ، ولم

يخرج حتى فاته الحج . فإن طوافه بالبيت يحله . وعلمه أن يهرق دمًا .

وقال سعيد بن المسيب : كان أصحاب رسول الله ﷺ ، إذا أهلوا بالعمرة في أشهر الحج ، ثم لم يحجوا من عامهم ذلك ، لم يهدوا .

وقال الحسن : عليه الهدى ، رجع أو لم يرجع .

وقال طاووس : من أهل بالعمرة في أشهر الحج ، فعليه الهدى ، حج أو لم يحج .

وقال عطاء : إذا لم يحج ، فليس عليه هدى .

وقال ابن عمر : إذا أهل بعمرة في أشهر الحج ، ثم أقام إلى أن يحج ، فعليه الهدى . وإن رجع إلى أهله ثم حج ، فليس بمتع ، وبذلك قال مالك ، وبذلك قال ابن عباس وسعيد بن المسيب ، إذا رجع إلى المدينة فهو متمتع ، إذا كان أهله فوق ذلك .

وقال عطاء والشافعي : إذا سافر سافراً بقصر فيه الصلاة ، فلا متعة عليه .

وقول : إذا رجع إلى ميقات من المواقيت ثم حج ، فلا متعة عليه ، وإن كان دون ذلك ، فعليه المتعة .

وقول : إذا رجع إلى بلده أو حياله من البعد ثم حج ، فلا متعة عليه

وقول : من كان غير حاضري المسجد الحرام ، فنخرج إلى موضع يقصر فيه الصلاة ، ثم أحرم منه بعمرة ، فهو متمتع .

وقول : لا يكون متمتعاً حتى يحرم من أحد المواقيت التي وقها رسول الله ﷺ ، أو من حياها من بر أو بحر .

ومن حج عن غيره ، ثم اعتمر عن نفسه بعد ذلك . قال عطاء : يخرج إلى

بعض المواقيت فيحرم ، فإن كان حج عن نفسه ، ثم أراد أن يعتمر ، فيخرج من الحرم ، ثم يحرم ، ومن كان ضرورة ، ولم يحج قط ، فأحلب أن يتمتع بالعمرة .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : لا يعتمر رجل عن رجل في سفر واحد ، ولا يحج عن رجلين في سفر واحد .

وقال : المتمتع من كان بينه وبين مكة ستة أميال ، فهو مسافر إلى مكة شرفها الله . وليس هو من أهل مكة ، ولا من حاضري المسجد الحرام .

ومن قدم من بلده ، فأحرم بعمرة من المواقيت في أشهر الحج ، فهو متمتع ، يطوف بالبيت ، ويركع ، ويسعى بين الصفا والمروة ، ثم يحلق أو يقصر ، ثم هو محل ، كل شيء له حلال ، يجامع النساء ، ويتطيب بالطيب ، ويعطى رأسه حتى يهبل بالحج .

فإذا أهل بالحج ، ورمى جرة العقبة ، وجب عليه هدى المتعة .

وإذا كان من أهل مكة ، أو ممن هو داخل في الفرسخين إليها ، فإن صار إلى حد المواقيت . فأهل بعمرة في أشهر الحج ، فليس هو بمتمتع ، ولا يجب عليه متعة ، ولا فارة عليه ولا هدى عليه .

وأشهر الحج : شوال ، وذو القعدة ، وثلاثة عشر يوماً من ذى الحجة ، وبهن يتم الحج ويصدر الحاج .

فإذا قدم المسكى من سفر ، فبلغ أحد المواقيت التي وقتها رسول الله ﷺ ، لم يجاوزها إلا محرماً بعمرة ، وليست بمتعة ولو كانت في أشهر الحج ، وليس عليه هدى .

ومن قدم من سفر إلى مكة ، ويريد أن يتخذها وطناً ، قبل أن يهبل بعمره في أشهر الحج ، ثم أهل بالعمرة ، ودخل مكة حرسها الله . فإنه يطوف بالبيت ، ويسعى بين الصفا والمروة ، ويحلق أو يقصر ، ويقيم حالا حتى يهبل بالحج ، وليس عليه هدى ، وليس هو بمتع . وإنما جعل الله التمتع والهدى على من لم يكن له بمكة وطن .

وفي بعض القول : إنه يكون متمتعاً ؛ لأنه لم يكن قبل ذلك من حاضري المسجد الحرام . وإنما هو بادي .

وإن هو أهل بالعمرة في أشهر الحج ، وهو ينوي السفر ، ثم حدث له نية حين دخل مكة ، أو قبل أن يوطنها . وهو أن يتخذها وطناً ، وطاف بالبيت ، وركع ، وسعى بين الصفا والمروة ، ثم يحلق أو يقصر . فأراه متمتعاً . فإذا أهل بالحج ورعى جرة العقبة . وعليه أن يذبح لمتعته .

ولو أن رجلاً من أهل مكة ، قدم إلى البصرة أو اليمن ، فر بأحد المواقيت ، فأهل بعمره وحجة معاً في أشهر الحج ، فهو قارن . فإذا قدم مكة فليطف بالبيت ، وليركع ، وليسعى بين الصفا والمروة ، ثم لا يحلق ولا يقصر . ويبقى على ما يتقيه الحرم حتى يرمى جرة العقبة ، ثم ليحلق أو يقصر ، ويقضى تفثه ، ولا هدى عليه وعليه الزيادة للحجة .

قال أبو المؤثر : من أهل بالعمرة في شهر رمضان ، ثم دخل مكة في آخر يوم من شهر رمضان ، وطاف بالبيت ، وركع ، وسعى بين الصفا والمروة ، ولم يحلق

حتى دخل الليل ، ودخل شوال تلك الليلة . فإذا أصبح فليحلق أو يقصر ، ثم يحلق وعليه الهدى ؛ لأنه متمتع .

وإن دخل مكة من آخر يوم من شهر رمضان ، فطاف بالبيت ، وسعى بين الصفا والمروة ، وهو على غير وضوء ، أو جنب ، ثم حلق أو قصر ، ثم كان بالليل دخل شهر شوال ، ثم علم . فإذا كان ناسياً ، فليعد الطواف ، ويركع ، ويسعى بين الصفا والمروة ، وعليه دم ، ولا هدى عليه لمتعته .

وإن فعل ذلك متعمداً ، فلم يرجع يطوف ويركع ، ويسعى حتى أصبح ، فعليه أن يعيد الطواف والركوع والسعى ، وعليه دم .

فإذا حلق قبل الطواف ، فعليه أن يطوف ، وعليه المتعة إذا ترك الطواف عمداً والسعى حتى دخل شهر شوال ، فهو من أشهر الحج .

وإن دخل الرجل في عمارة مكة من عمان ، ولما وصل إلى أحد المواقيت ، أهل بعمره في شوال ، ثم دخل مكة ، فطاف بالبيت ، وركع ، وسعى بين الصفا والمروة ، ثم حلق أو قصر ، وأحل من عمرته ، ورجع إلى عمان إلى أهله ، ثم خرج من سنته إلى مكة ، حتى إذا وصل إلى أحد المواقيت ، فأهل الحج ، فعليه أن يقضى الحج ، ولا متعة عليه فيما كان اعتمر ، ورجع إلى أدله ؛ لأن الله تعالى يقول : « فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحِجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ » وهذا لم يتمتع بالعمره إلى الحج ، فلا هدى عليه .

وإن رجع من عمرته تلك ، فخرج إلى بلد من البلدان . ودو في البعد من مكة كبعده من تلك . فهو غير متمتع .

وإن خرج من عمرته إلى بلد ، هو إلى مكة أقرب من بلده ، ثم رجع للحج ، فعليه المتعة بعمرته ، وإن لم يرجع يحج . ولو كان إلى بلد أقرب من مكة ، فلا متعة عليه .

ومن أهل بعرة في أشهر الحج ، فأفسدها بفشيان النساء ، ثم حج من عامه : إنه لا يكون متهماً ، وعليه بدنة لفشيانه النساء ، قبل أن ينحل من عمرته ، وعليه أن يعيد العمرة .

وإن دخل بعرة في أشهر الحج ، فطاف بالبيت ، وركع ، وسعى بين الصفا والمروة ، ولم يخلق ، فرجع إلى مصره ، فهو على إحرامه .

وإن حلق في مصره ، أو في غيره ، قبل أن يقف الناس في عرفات ، فليس عليه هدى .

وإن حلق وقد وقف الناس بعرفات ، فعليه الهدى يبعث بشاة ، تذبح بمكة أو في منى . وإن أصاب شيئاً قبل أن يخلق ، فعليه ما على المحرم .

وإن رجع إلى مكة قبل وقت الحج ، فأراد أن يحرم بالحج من أحد المواقيت فليحرم بالحج .

وإن كان لم يخلق ولم يقصر ، فأحرم بالحج ، فليمض على حجه ، وعليه الهدى . وإن حلق قبل أن يدخل مكة ، أو دخل مكة فخلق ، ثم رجع فأهل بالحج ، فعليه أن يقضى المناسك ، وعليه الهدى .

ومن أهل بعرة في أشهر الحج ، ثم طاف وركع ، وسعى بين الصفا والمروة ،

وحلق أو قصر . وأحل ، فقد حل له كل شيء إلا صيد الحرم . فإن شاء قعد بمكة باع واشترى ، وإن شاء خرج إلى بعض الحوائط ، وكان فيه حتى يأتي وقت الحج ، ثم يرجع إلى مكة شرفها الله . وأى ذلك فعل فجأز له .

أحسب عن أبي بكر ، فيمن أحرم بعمره ودخل مكة يوم عرفة . فإن كان في الوقت سعة ، كان له أن يحل وعليه المتعة .

وإن كان الوقت قد ضاق عليه ، وحصل بعرفات تم على إحرامه ، ولم يكن له أن يحل إذا حصل في عرفات . والله أعلم .

وإن نوى أن يدخل مكة بعمره ويرجع إلى بلده ، ففعل ذلك في أشهر الحج من بلده ، أحرم بحجته وتم على حجته ، فعليه هدى المتعة .

وإن نوى أن يلبي بعمره ، فجهل ولبي بحج وعمرة جميعاً ، فله نيته في ذلك .

ومن دخل في أشهر الحج بعمره ، ثم رجع إلى بلده أو غيره ، ثم رجع وحج من عامه ، فهو متمتع وعليه ضحية .

ومن كان مجاوراً بمكة سنة ، فخرج في حاجة في أشهر الحج ، فتعدى المواقيت ، فدخل محرماً بعمره ، وكان مسافراً يقصر الصلاة . فعن أبي معاوية رحمه الله : أنه كان يجب أن يوجب عليه المتعة .

فإن خرج إلى ميقات من المواقيت يريد العمرة لا غيرها ، وقد كان دخالاً بعمره ، في غير أشهر الحج ، فعليه المتعة .

ومن دخل في غير أشهر الحج بعمرة ، ثم رجع إلى المدينة ، ثم رجع في أشهر الحج محرماً بعمرة ، فعليه هدى المتعة .

فإن أحرم ولم يسم بعمرة ولا حجة ، فهو محرم بحجة ، إلا أن ينوي هجرة .

وكان جابر بن زيد يقول : ليس العمرة في السنة إلا مرة .

وكان الربيع يقول : لا رجل أن يعتمر في غير أشهر الحج مراراً .

وكان أبو مالك يأمر أن لا يحرم من الميقات إلا بعمرة . وقال : فعل ذلك

أصحاب رسول الله ﷺ ، وأمر به . قال : ومن دخل محرماً في أشهر الحج ، فالهدى لازم له .

وإن دخل محرماً بحجة في أشهر الحج أو غيرها ، فلا هدى عليه . ويكون على

إحرامه إلى أن يرمى جرة العقبة من يوم النحر .

ومن كان في الحل وأراد العمرة ، وهو دون الميقات ، مما يلي الحرم ، أحرم

من حيث هو ، وإن كان في الحرم خرج إلى الحل أحرم ، ولا نعلم في ذلك اختلافاً .

فصل

قال أبو المؤثر رحمه الله : إن المتمتع في أشهر الحج ، إذا لم يكن معه ما يهدى

لمتعة . فإنه يصوم ثلاثة أيام ، من يوم أن يحرم بالمتعة في أشهر الحج ، إلا أن يكون

آخر صيامه يوم عرفه ، فإنه يصوم ثلاثة أيام متتابعات لا يفرق بينهما ، فإن فرق

بينهن ، لم يجز عنه صيامه . وكذلك سبعة الأيام ، إذا رجع يصومهن متتابعات ،

فإن صامهن متفرقات ، لم يجز عنه ، وأعادهن متصلات .

قال : والتمتع إذا صام وهو موسر ، لم يجز عنه الصوم ، وعليه الذبح ، فإن لم يذبح حتى يخلق ، فعليه هدى المتعة ، وهدى لخلق رأسه ، قبل أن يذبح ، فإن لم يكفر حتى أعسر ، فيستام شاتين ، فيعرف قيمتهما ، ثم يقوم عنهما طعاماً ، ثم يصوم لكل نصف صاع يوماً . ويجعل صيام قيمة شاة لخلق رأسه ، صياماً متتابعاً ، ويجعل صيام قيمة شاة لتمتته ، يجعله صياماً متتابعاً .

وإن قدر المحرم المتمتع على الدم ، وأخذ له ، ثم لم يذبح ولم يكفر حتى أفلس ، فليكفر بالصيام كما وصفنا . فتى أيسر قضي ذلك .

وإن رجع صام ثلاثة أيام لتمتته ، ثم قضي الحج ، ورجع إلى أهله ، فلم يصم سبعة الأيام حتى حضره الموت . فإن عليه أن يودي بصيامهن .

وإن احتسب محتسب فصامهن عنه ، أجزاه ذلك ، إن كان قد أودي بصيامهن .

وإن لم يحتسب منه أحد ، فإن على ورثته أن يصوموا عنه ، على قدر مواريتهم منه ، فإن لم يصوموا عنه ، حكم عليهم أن يستأجروا من ماله من يصوم عنه . وليس فيهن إطعام مساكين ، كما أنه ليس في بدل شهر رمضان إطعام مساكين .

وإن أودي بصيامهن ولا مال له ، فليس على ورثته أن يصوموا عنه . فإن احتسب منهم محتسب ، فصام عنه ، أجزاه ذلك . إن شاء الله .

ومن أخذ حجة بحج بها عن غيره ، فليس عليه أن يهتجر عن نفسه .

وإن اعتمر لنفسه في أشهر الحج ، فعليه المتعة إن قدر على ذلك .
فإن كان غنياً في وطنه ، فقيراً في سفره ، فعليه أن يقتصر ويذبح عن همرته .
وقول : ليس عليه ذلك . وإنما هو متعبد بوقته . فإن قدر على ذلك لزمه ،
وإن لم يقدر صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع .

وأحب له أن يصوم إذا رجع ، حين ما يقدم ولا يقصر . وإن أخر ذلك لم أعلم
أنه يلزمه شيء إذا صام بعد حين .

وإن أخذ في صوم سبعة الأيام ، حين خرج من مكة وهو يسير أو أقام بعض
القرى أو الأمصار أجزاه ذلك . وليس عليه غير ذلك .

وقول : إنه يصوم إذا استقر ولا يصوم في السفر ولو لم يرجع إلى وطنه وقول :
إنما يصوم إذا رجع إلى أهله ووطنه . ويجوز له الجماع والطيب وغير ذلك ، قبل
أن يصومهن ولو كان قادراً على صومهن ، إن كان قد ازداد وأنم حجه .

وإذا حج الرجل لنفسه ، وتمتع في أشهر الحج ، فلم يجد ما يذبح ، فليس عليه
أن يقتصر ويذبح هدى المتعة إذا كان فقيراً في سفره ، ولو كان غنياً في وطنه .
ويجوز له أن يأخذ من الزكاة ويذبح عن نفسه ، ويبرأ من إعطاء من الزكاة لذلك .
وكذلك الذي يحج لغيره .

وقيل : من كان متمتعاً فلم يصم ولم يجد ددياً ، فعليه دمان : دم لهدى ودم

للحلق .

وقول : عليه دم واحد للهدى ؛ لأنه معذور .

وقرل : عليه صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع .

فصل

واختلفوا في معنى قوله تعالى : « فمن تمتع بالعمرة إلى الحج » فقال بعضهم :
معناه فمن أحصر حتى فاته الحج ، ثم قدم مسكة ، فخرج من إحرامه لعمل عمرة ،
واستمتع بإحلاله ذلك بتلك العمرة إلى السنة المقبلة ، ثم يحج ويهدى ، ثم يكون
متمتعاً بذلك الإحلال إلى إحرامه الثاني من القابل .

وقول معناه إذا أمنتم وقد أحلتم من إحرامكم بعد الإحصار ، ولم تقضوا هجرة
تخرجون بها من إحرامكم لحجكم ، ولكن أحلتم حين أحصرتم بالهدى ، وأخرتم
العمرة للسنة المقبلة ، أو اعتمرتم في أشهر الحج ، ثم أحلتم ، فاستمتعتم بإحلالكم
إلى حجكم ، فعليكم ما استيسر من الهدى .

وقول : هو الرجل يقدم معتمراً بأفقٍ من الآفاق في أشهر الحج . فإذا قضى
همرته أقام حالاً بمسكة ، حتى حان وقت الحج ، فيحج من عامه ذلك ، فيسكون
متمتعاً بالإحلال إلى إحرامه بالحج . فعنى التمتع الإحلال بالعمرة ، فيقيم حالاً ،
يفعل ما يفعل الحال ، حتى يحرم بالحج ، بعد إحلاله من العمرة ، من غير رجوع
إلى الميقات .

والتمتع : التلذذ . وأصله : التردد . والمتاع : الزاد .

وقال الفقهاء : التمتع الذي يجب به الهدى : هو أن يجتمع فيه أربعة شروط ، وهو أن يحرم في أشهر الحج بعمره ، ويحل من العمرة في أشهر الحج . وأن يحرم بالحج من عامه ذلك من مكة ، ولا يرجع إلى الميقات . وأن يكون من غير أهل الحرم^(١) .

فإن خلت هذه الشروط يستط عنه الدم ، ولا يكون متمتعا . « فمن لم يجد نصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم » أي أنه رجعتم إلى أهلكم ووطنكم .

وقالوا : يصوم يوم التروية ، وقبلها يوماً ، ويوم عرفة . ولا يجاوز بأخرهن يوم عرفة . وقال : إذا صامهن في أشهر الحج أجزاه . والله أعلم .

ومن فسد عليه حجه أو عمرته ، من رجل أو امرأة ، أمر أن يتمه من عامه مع الناس ، ويصنع ما يصنع الناس ، ثم عليه من الدم ما ذكرناه ، وعليه حج وعمرة لكليهما أيهما أفسد ، فعليه قضاؤه من عام قابل ، أو بعد ذلك . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

(١) زاد القطب شرطين : الخامس : أن يكون ذلك قبل الرجوع إلى أئقعه أو مثله في البعد م
السادس : أن تكون العمرة قبل الحج . م

القول الخامس عشر

في هدى المتعة

وقيل : إن المتعة يجب فيها الذبح على من تمتع بالعمرة إلى الحج . وكان غنياً في وطنه ، ولو لم يكن معه في سفره ما يكفيه ، ويحتال ويذبح إذا كان في الأصل غنياً ، فلم يجره فصيham ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجع إلى وطنه ، إذا كان من غير أهل مكة شرفها الله . ومن لم يصم ثلاثة أيام ، فلا بد أن يذبح .

وإذا كان معسراً . فإن لم يجد فليبعث بـشمن شاة من قابل ، تذبح عنه بمنى .

وقول : إذا كان فقيراً في سفره ، ليس معه ما يقوته في سفره ، ويخاف النقص ، فهذا غير واجد . ويجوز له الصوم ولو كان غنياً في وطنه .

وقيل : إن لم يصم ولم يجد الذبح ، فليهد شاتين : دم للمتعة ، ودم للحلق ، قبل أن يذبح أو يصوم . وقول : دم واحد . وقول : يطعم ثلاثة مساكين ، لكل مسكين نصف صاع حنطة . وليصم سبعة أيام .

وقال الحسن : لا يصوم المتمتع الأيام الثلاثة إلا في العشر ، ما بينه وبين عرفة متواليه .

وقال مجاهد وطاوس : يصومهن ، إن شاء في شوال . وإن شاء في ذي القعدة . وإن شاء ، في العشير .

وقول : تكون متواليه . آخرهن يوم عرفة .

ومن صام قبل ذلك أجزاءً ومن لم يصم ثلاثة الأيام قبل يوم النحر ، فعليه دم هدى للمتعة . ولا بد له من ذلك ؛ لأنه لا صوم بعد يوم النحر للمتمتع .
وكان عطاء يقول : لا يصوم المتمتع الأيام السبعة ، إلا في أهله وإن طال سفره ومقامه .

وقال الحسن : يصومهن إن شاء في الطريق . وإن أقام بمكة صامهن .
ومن خرج متمتعاً فرض ، فلينحر هديه حيث جلس . وإن المتمتع : الذي يلذ بالدنيا . والحرم : الذي لا يلذ بالشهوات من النساء والصيد والطيب .
ومن دخل مكة محرماً بالحج وحده حتى حج ، فلا صوم عليه ، ولا هدى .

فصل

والمتمتع بالهجرة هو : أن يدخل مكة معتمراً في أيام الحج ، فيتمتع بالعمرة إلى الحج . فهذا عليه دم للمتمتع . فإن لم يقدر عليه ، كان عليه أن يصوم ثلاثة أيام في الحج في العشر .

وقال بعض : يصوم في أيام التشريق ؛ لأن الدماء هناك وجبت . وإنما يجب الصوم بدلاً من الدم . فإذا عدمه أتى بالصوم .

وإن رجع إلى مكة بعد النفر . فأحبّ صام سبعة الأيام . وإن أخرهن جاز ، من غير تفريط ، وغير مضيق عليه في وقت دون وقت ، إلا أن يجد دمًا ، فعليه الدم ، ويزول عنه حكم الصوم .

وإن لم يقدر على الصوم ولا الدم ، كان عليه ذلك إلى الغزرة على أحدهما . فإن أقام بمكة وهو لا ينوي مقاماً ، جاز له الصوم هنا لك .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : إذا صام المتمتع وهو موسر . فإنه لا يجزى عنه الصيام ، وعاهيه الذبح .

فإن لم يذبح حتى يخلق ، فعليه هدى المتعة ، وهدى لخلق رأسه ، قبل أن يذبح .

فإن لم يكفر حتى أعسر ، فيستام شاتين ويعرف ثمنهما ، ثم يقوم عنهما طعاماً ، ثم يصوم لكل نصف صاع بر يوماً ، يكون صومه متتابعاً .

وإن كان المتمتع قادراً على الدم واجداً له ، فلم يذبح ولم يكفر حتى أفلس ، فليكفر بالصيام .

فإذا أيسر ، فليهد شاتين يذبحان عنه بمكة أو بمنى ، يفرق لهما على الفقراء . وإن كان المتمتع معسراً ، ولم يكن صام حتى خلق يوم النحر . فإنه يصوم تقدر شاتين ، لكل نصف صاع من البر يوماً .

وإن أيسر لم يكن عليه دم . وإن أيسر قبل أن يصوم ، فليهد شاتين على ما وصفنا في المتمتع . فإن لم يجد هدياً ولم يصم . فإنه يسأل الناس ، ويبيع من فضل ثيابه ، أو يقترض ويذبح لمتعته . فإن لم يقدر حتى يخلق . فإذا رجع لبلده ، فليبعث بثمن شاتين ، يذبحان عنه بمنى أو بمكة .

ومن صام في أيام التشريق في كفارة ، أجزاء ذلك إلا كفارة المتعة ، فلا يجزى عنه صيامهن . وأما الثلاث إذا جاوز يوم عرفة ، فقد فاته صيامهن ، ووجب عايه الهدى .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : إذا لم يجد المتمتع ما يهدى ، فيصوم ثلاثة أيام . فإن أيسر يوم النحر ، فليذبح لمتعته .

وإن لم يجد حتى مضى يوم النحر أو يزداد ، ثم وجد ، فلا هدى عليه ، وليصم السبعة الأيام إذا رجع .

وقال غيره : إذا وجد الهدى في اليومين الأولين من أيام التشريق ، فعليه أن يهدى . فإن لم يجد حتى ينفر الناس النفر الأول ، فعليه الصيام .

وقيل : إن رجلاً رفع صوته في الموسم ، يسأل عن رجل أخطأ في نسكه ، فوجب عليه أن يفجر بدنة ، فلم يجد^(١) بدنة ولا شاة ، فلم يجبه أحد ، حتى أجابه الربيع وقال له : امض إلى الجلابين ، فاستم شاة رخيصة الثمن ، فانظر كم يبلغ ثمنها . وامض إلى من يبيع الحنطة ، وانظر كم يبلغ ثمنها من الحنطة ، ثم انظر ثمن الحنطة ، كم يبلغ من مسكين . فإذا علمت ذلك فصم لسكل إطعام مسكين يوماً .

وقال هاشم : ما أحسن ما قال .

وقال أبو محمد : إذا وجب على رجل دم في الحج ، فلم يجد ضأنًا ولا معزًا ،

(١) معناه : لم يجد قيمة بدنه إذ هو فقير . فرخص له في الصوم . م

فإنه يقوم الدم أيضاً ، ثم ينظر كم يكون عليه دراهم ، ثم ينظر كم يكون بتلك الدراهم من بر ، فيصوم بعدد كل نصف صاع يوماً .

فإن قدر على شراء ذلك ، اشتراه بالثمن الذي قومت به الشاة ، فیتصدق به .
فإن لم يجد صام بكل نصف صاع يوماً . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول السادس عشر

في الطواف وصفته

روى عن ^(١) النبي ﷺ أنه قال : من طاف بالبيت أسبوعاً ، وصلى ركعتين
فله من الأجر كثير . ومن ^(٢) طاف بالبيت أسبوعاً ، في يوم صيف حار ، يستلم
الأركان في كل طواف ، ويقل الالتفات . كتب الله له بكل خطوة سبعين حسنة
ومحاه عنه سبعين سيئة ، ورفع له سبعين درجة . فإذا فرغ من أسبوعه ، أعتق الله
عنه عشر رقاب ، قيمة كل رقبة عشرة آلاف . فإذا صلى ركعتين ، أعطى سبعين
شفاعة في أهل بيته . فإن لم يبلغوا شفع في إخوانه من المؤمنين . ولن يتقبل الله
إلا من المتقين .

ومن طاف تطوعاً بعد طواف الزيارة ، فقد أخطأ ، ولا شيء عليه .

ومن زاد على طواف العمرة ، قبل أن يسعى ، فقد أخطأ ولا شيء عليه .

ومن زاد على الطواف ، قبل أن يسعى ، فقد أخطأ ، وكذلك إن رجع ،

طاف بالبيت بعد أن طاف وأحرم بالحج .

ونهى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يطوف رجل مع النساء .

ورأى رجلاً يطوف مع النساء ، فعلاه بالدرة . فقال الرجل : إن كنت محسناً

فقد ظلمتني ، وإن كنت مسيئاً فما علمتني . فقال : أو ما شهدت عرفه ؟ قال : لا .

(١) أخرجه ابن ماجه عن عمر . وتامه : كان كعتق رقبة . م

(٢) أخرج نضيره أحمد والترمذي والحاكم عن عبد الله بن عبيد بن عمير . م

قال : فاستقد . قال : لا . قال : فاعف . فقال : لا أعفو . فانطلق عمر بن الخطاب رضى الله عنه وهو كئيب . فبات كذلك ، فلما أصبح خرج إلى المسجد ، وقد عرفت الكتابة في وجهه ، فلما رآه الرجل ، قال : يا أمير المؤمنين ، لكأنك قد شق عليك الذى كان منك أمس ، قال : أجل ، قال : قد عفوت عنك .

وقيل : فبين كبر حيال الركن في طوافه ، ثم لم يكبر حتى فرغ ، فلا شيء عليه ، وإن لم يكبر حيال الركن ، حتى دخل الطواف ، فليرجع فليكبر ، ثم يرجع يستأنف طوافه .

ومن طاف خلف زمزم أو في ظلة المسجد من غير ازدحام ، فإنه يحزبه ، وفي كتاب : في ظلمة المسجد أجزاء .

ومن طاف خلف حيطان المسجد ، فإنه لا يحزبه .

وقيل : من صر في الحجر في طوافه ، فعليه دم .

ومن طاف بثوب واحد متزراً به ، فلا يجوز له ذلك . وإن كان قد أحل وجامع فسد عليه . وإن اشتمل وطاف به فجأز . وطوافه تام .

وإن طاف رجلان معاً ، فحفظ أحدهما ضوافة ، ولم يحفظ الآخر ، فلا ينتفع الذى لم يحفظ بحفظ صاحبه . وعليه أن يبتدىء الطواف ، إلا أن يكون قد وكاه بذلك .

ومن طاف ولم ينو بطوافه فرضاً ولا تطوعاً ، لم يحزه ذلك ؛ لما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : الأعمال بالنيات ، ولكل امرئ ما نوى ، فكل عمل خلا من النية ، فلا يحتمسب به عامله . والطواف عمل ، فلا يجوز إتيانه إلا بقصد ونية وإرادة .

وقيل : دخل جابر بن زيد رحمه الله المسجد الحرام ، والناس وقوف ، والبيت مهديم ، فقال : إنما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة الذي حرّمها ، فلما رآه الناس طاف طافوا .

وكان ابن عباس يقول : اجتنبوا البيت . فإنه من طاف بالبيت حل . فعاب عليه ذلك الحسن بن علي وقال : لأن يحلوا ثم يحرموا ، ثم يحلوا ثم يحرموا خير من أن يجتنبوا البيت .

وقال أبو سعيد رحمه الله : إن المتمر إذا دخل مكة ، كان عليه طواف الدخول وليس بين الصفا والمروة ، ويحل من إحرامه ، ثم ليس عليه طواف . وأحب أن لا يطوف بعد هذا ، حتى يطوف طواف الصدر للخروج إلى عرفة ، وطواف الزيارة للحج .

ولا يلزم المتمتع المتطوع طوافان ، ولا يسقط عنه طواف العمرة لغير عذر ، إلا أن يطوف للحج ، إلا أنه إن فعل ذلك ، فقد قيل : إن عليه دمًا لترك طواف العمرة وإدخال الحج عليها .

فصل

وإذا دخلت البيت الحرام ، فامض إلى الحجر فاستلمه ، إذا وجدت سبيلًا إلى ذلك ولا تتوان .

وإن كان عليه زحام فقف عن أذى الناس . وقف حياله ، مما يلي مطلع سهيل مما يتوارى عنك باب الكعبة ؛ لأن من الركن الأسود ابتداء الطواف . وإليه ختمه .

ولا تفرق بين أهل العلم : أن حد مدخل الطواف من الركن الأسود وأعماله إليه . ومن لم يصل إليه وحاذاه بجميع بدنه ، وإن استلمه بيديه ، ولم يحاذه بيده لم يحاسب به . إذ الطواف على جميع البدن لا على اليد دون البدن .

وكذلك إذا انتهى فسته يده ولم يحاذه بيديه ، لم يحاسب له حتى يحاذه بيده .
والبيت له أربعة أركان : أولها الذي يبدأ منه بالطواف ركن الحجر .
والثاني الركن العراقي خلف الباب . والثالث وهو الشامي ، وهو خلف الميزاب .
والرابع وهو الذي يقال له : الركن اليماني .

فيستحب للعائف بالبيت إذا وقف عند ركن الحجر : أن يمسح الحجر إن قدر على ذلك ، ولا يؤذى أحداً . وإن لم يتمكن مسحه وتم حياله يكبر الله ، ويهله ويثنى عليه ، ويصلي على النبي ﷺ . ثم يستقبل الطواف فيقف حيث لا يرى الباب ، ثم يأخذ على يمينه على باب الكعبة ، بعد أن يكبر ثلاثاً ، ويدعو بما فتح الله . فإذا بلغ الباب كبر ثلاث تكبيرات ودعا بما فتح الله له .

فإذا أتى الركن العراقي ، كبر ثلاث تكبيرات ، ودعا بما فتح الله له .

فإذا بلغ الميزاب ، كبر ثلاث تكبيرات ، ودعا بما فتح الله له .

فإذا بلغ الركن الشامي ، كبر ثلاث تكبيرات ، ودعا بما فتح الله له ، ثم ينصرف إلى الركن اليماني ، فيكبر ثلاث تكبيرات ، ويدعو بما فتح الله له .

فإذا وصل إلى ركن الحجر ، فعل كما فعل في الأول . كذلك يفعل في الأركان كلها حتى يتم سبعة أشواط .

فصل

ويكره الضحك والافو في كل الطواف . وأشدّه في طواف التريضة . وكذلك في السعى ، ومن فعل ذلك فليستغفر ربه ، ويصنع معروفاً .

ويجوز لمن يطوف أن يستريح إذا عبي ، ويشرب إذا عطش .
وقول : ليس له أن يشرب في طوافه ، إلا إذا كان يخاف على نفسه ؛ لأن الطواف قيل : بمنزلة العمالة .

ويكره الكلام في الطواف إلا لمعنى السؤال عن الطواف .
وبعض رخص في الحديث بالخير . وأما الحديث بأس الدنيا ، فلا يجوز .
ويرخص في رد السلام .

ومن طاف بالبيت لناقلة ، فلا يتكلم إلا بذكر الله . وإن تكلم بغير ذلك ، فطوافه وسعيه تامان ، ولا بدل عليه .

ومن سقط منه شيء في الطواف عند الحجر الأسود ، فرجع إليه فأخذه ، وقد توسط الحجر فلا بأس .

وقيل : إن النبي ﷺ شرب لبناً في الطواف ، وشرب عمر رحمه الله في طوافه ماء .

ومن انتقض وضوؤه ، وهو يطوف بالبيت ، فليخرج يتوضأ . ثم يعود يبتدئ طوافه من أوله .

وإن بنى على طوافه بعد أن انتقض وضوءه متممداً . وإن كان لم يحل ، فليرجع يطوف أيضاً ولا شيء عليه .

ومن طاف بالحجر شرفين أو ثلاثة ، فأعجله الوضوء ثم عاد ، فإنه يبني على ما كان طاف ، إذا كان قد بلغ الركن اليماني أو ركن الحجر .

وقيل : إذا بلغ الركن اليماني بنى عليه . وإن لم يبلغه ابتداءً من ركن الحجر ، وأهمل الشوط الذي لم يبلغ الركن اليماني .

ولا يخرج الذي يطوف لحاجة إلا لشيء يعنيه ، له فيه عذر : من غائط ، أو بول ، أو قيء ، أو رعاف ، أو شيء فيه من شبه هذا . وأما أن يخرج لحاجة أو لجنابة أو عيادة ، رريض أو شيء من أمثال هذا ، فلا يفعل ذلك في فريضة ولا نافلة حتى يتم طوافه .

ومن خرج من الطواف لعذر ، فعليه أن يبتدئ الطواف .

ولا يجوز الطواف إلا بטהارة من البدن والثياب ؛ لأنه بمنزلة الصلاة .

وقال أبو محمد : لا يجوز الطواف إلا بستر العورة ؛ لقول النبي ﷺ (١) :

الطواف صلاة ، وأحل الله فيه المقال .

ومن طاف في ثوب لا يصلح فيه ، فمكروه وعليه إعادة الطواف . ومن حفظ

طوافه بأصابه أو بلسانه أو بمصمبات في يده ، فلا بأس عليه . ولا ينتقض الطواف ما ينقض الصلاة .

(١) أخرجه الترمذي والفاشي عن ابن عباس . م

وقال أبو سعيد رحمه الله : إن الطواف بالبيت لا يجوز إلا بطهارة كاملة كالصلاة .

ومن طاف بغير طهور كمن لم يطف . وإن انتقض وضوءه وهو في الطواف ، توطأ وبني على طوافه .

ومن طاف وقصد بطوافه عن لازمه ، في حجته هذه أو همرته هذه ، أو لمغنى حجة أو عمرة ، ولو لم يعلم أنه فرض ، إن ذلك يجزيه ؛ لأن الناس ليسوا كلهم فقهاء ، إذا عملوا ما يلزمهم عمله مع قصدهم إلى تأديته . ونهى النبي ﷺ أن يطوف أحد بالبيت عرفاناً .

ويكره للرجل أن يرفع صوته باقرآن وهو يطوف . وأما بينه وبين الله ، فلا بأس عليه ، وذكر الله أحب إلينا .

ومن أصاب ثوبه قذر ولم يعلم به ، وطاف به طواف الزيارة ، ورجع إلى بلده ، ثم علم أنه طاف في الثوب القذر ، فعليه دم : وإن كان جامع زوجته ، فعليه الحج من قابل .

ومن دخل في الطواف ، وأقيمت الصلاة ، قطع طوافه ودخل في الصلاة . فإذا فرغ بني على طوافه . وقال أصحابنا : إن كان طوافه تطوعاً بني عليه ، وإن كان فرضاً ابتدأه .

ومن ترك الطواف حتى يرجع إلى بلده ، فعليه دم بفوته .

ومن طاف طواف الصدر في آخر أيام الحج في النفر الأول ، وقد طاف يوم

النحر لحجته على غير وضوء ، فعليه حجة عام مقبل ، ودم لإحلاله ، وعليه طواف الصدر ؛ لأن طواف الحج لا يجوز له . وفي نسخة : لا يجزيه ، وقد بطلت حجته وعليه بدنة ، أو ما استقيم من الهدى .

فإن طاف يوم النحر وهو جنب ، أو امرأة وهي حائض ، أو جنب ثم رجعا إلى مصرهما ، ولم يطوفا طواف الصدر .

فإن أقاما بمصرهما ، وأحلا قبل أن يرجعا ويطوفا ، فعليهما حجة من قابل وبدنة لإحلالهما ، وعليهما شاتان لتركهما الوداع .

ومن طاف يوم النحر وهو جنب ، فطاف ثلاثة أشواط ، أو أقل ، أو أكثر ، ثم خرج ولم يطف لوداع البيت ، ثم رجع إلى مصره ، فعليه أن يرجع فيطوف ما بقى من طواف يوم النحر ، ويطواف طواف الصدر . وذلك إذا كان لم ينحل حتى رجع وفعل هذا . وإن كان أحل ، فعليه حجة من قابل . وعليه لإحلاله بدنة وشاة لتركه طواف الوداع .

ومن طاف أو سعى وأحل في ثوب لا تجوز فيه الصلاة ، فعليه دم ويعيد ذلك . وإن كان لم ينحل أعاد ولا دم عليه .

وإذا أقام الإمام لصلاة الفريضة ، ورجل يطوف ، ولم يتم طوافه ، ودخل الإمام في صلاة الفريضة . فإذا كبر الإمام تكبيرة الإحرام ، قطع الذي يطوف طوافه ، ودخل في صلاة الفريضة مع الإمام .

وإن قطع طوافه ولم يدخل مع الإمام في صلاة الفريضة ، وبقي على حالته حتى

أتم الإمام والجماعة صلاة الفريضة ، وبني على طوافه ، ولم يدخل معهم في الصلاة ،
فذلك يميزه ، وهو مقصر في ترك الصلاة في جماعة ، ولا يسهه ذلك إلا من عذر .

وإن جبره جبار على قطع طوافه ، فله أن يبني على طوافه إذا أمن منه وتركه ؛
لأنه قيل : إذا انتقض وضوءه وهو يطوف : إن له أن ينصرف إلى الماء ويتوضأ ،
ويرجع ويبني على طوافه . وإن تسكلم وهو ذاهب إلى الوضوء ، بذكر الله وأمر
وضوئه الذي لا بد له منه ، فلا بأس عليه . وأما السكلام لغير ذلك فلا يعجبني .

وقد جاء التشديد في الكلام في الطواف ولم أعلم أنهم ذهبوا إلى فساد ولو تناول
تشاغله إذا كان لأجل الوضوء .

وإن قعد يقرأ كتاباً من آثار المسلمين أو يقرأ القرآن ، فلا أعلم جواز ذلك له
أن يبني على طوافه ، إلا ما قالوه من العذر في الوضوء . فإذا أخذ في معنى غير
الوضوء لتمام طوافه . فيعجبني أن يتم طوافه الأول يبني عليه ، ثم يطوف طوافاً
آخر غيره تماماً جديداً لواجبه .

فصل

في طواف القارن

روى أن النبي ﷺ لم يقرن طوافين ، ولم يطف أسبوعاً إلا ركع له ركعتين .
وقيل : لا يقرن في الطواف . ومن فعله فلا فساد عليه .

وقال بعضهم : أحب أن يقرن بعد العصر وبعد الصبح ، ولا يهجر البيت .

ومن طاف طوافين وزكع بعدها أربع ركعات ، فأصحابنا لا يرون إقران الطواف بلا زكوع . وأما غيرهم فرأى ذلك .

وكان ابن عمر يقول : للقارن سعى واحد ، وللمتمتع سعيان .

وقول : للمتمتع سعى . وللقارن سعى .

وقول : للقارن سعيان : سعى لمتعته قبل الحج . وسعى بعد الزيارة .

وقول : ليس على الداخل مكة لحج إلا الطواف والسعى . وقول : عليه

الطواف والسعى ، ويجزيه السعى عن السعى بعد الزيارة .

وقول : لا يجزيه ذلك عن السعى بعد الزيارة .

وقال طاووس : طواف واحد يجزي للحج والعمرة .

وقال سعيد بن جبير : يجزي طواف واحد بعد الحج .

وقال عطاء ، في القارن : يجزيه طواف واحد ؛ لما روى عن النبي ﷺ أنه

قال لعائشة رضي الله عنها . يكفيك طواف واحد لحجك وعمرتك بعد المغرب .

وقال محبوب : إن القارن بالحج والعمرة يطوف بالبيت ، ويسعى بين الصفا

والمروة ، ولا يحل ، فإذا أراد الخروج إلى عرفات ومنى ، طاف وسعى وقضى نسكه

وحجه ، ثم يزور مع من يزور من منى . وقول : يطوف ولا يسعى . وقول : هو

على إحرامه وليس عليه طواف .

قال أبو سعيد رحمه الله : يطوف ويسعى ، ويكون على إحرامه . هكذا حفظنا .

قال أبو صفرة : قدمت مكة شرفها الله ، وأنا محرم فدخلت المسجد الحرام ، وأبو سفيان جالس ، فجلست معه ساعة أحدثه . فقلت له : إني لم أقض نسكي بعد ، فقال : لا بأس اذهب إلى منزلك . فاغتسل وتعال حل .

وقال أبو سعيد رحمه الله : ليس على القارن إلا دم واحد وطواف واحد للزيارة ، ولكنه يطوف لعمرة قبل الوقوف بعرفة .

وقيل : لما نزلت آية الفدية قال رسول الله ﷺ لكمب بن عجرة : اختر أيها شئت ، فقال : اختر لي يا رسول الله ، فقال : تصدق بفوق من طعام على ستة مساكين . والفرق معهم ثلاثة أصواع .

واختلف في القارن إذا أصابه الأذى فافتدى . فقول : عليه فديتان . وإن أصاب شيئاً من الصيد ، فعليه جزاءان . وقول : عليه فدية واحدة وجزاء واحد . وروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : أيها الناس أفردوا الحج في أشهر الحج ، وأفردوا العمرة في غير أشهر الحج .

واختلف الناس في الإحرام بالإنفراد بالحج والعمرة ، أو القران ، فقول : الإفراد بالحج في أشهر الحج أفضل ؛ لأن الحاج إذا كان حججه من أبعده كان أفضل . وليس الحج من مكة كالحج من غيرها .

وقول : الإحرام بالعمرة أفضل ، لقول الله تعالى : « وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ » . وقال النبي ﷺ : تمتع بحلالك ما استطعت ؛ لأنك لا تدري ما يحدث لك . وقال : إن التران أفضل لك إذا اعتمرت من الميقات ولم تحرم بالحج . فإنما ذنك

همل واحد . فإذا جمعت الحج والعمرة ، كان ذلك هملين من الميقات . وكان ذلك أفضل . ولا ينبغي لمن قدم مقرناً بسوق الهدى ، أن يحل حتى يبلغ الهدى محله .

ويجزي القارن عن إحلال الحج والعمرة حلق واحد . والقارن بالحج والمتمتع بالعمرة سواء . فإن خاف القارن أو المتمتع فوت الموقف ، فترك الطواف بالبيت ، وأتى عرفات وقد أحل ، ثم وقف بجمع ، ثم رمى جرة العقبة ، وذبح وحلق وزار البيت ، فذلك يجزيه . ولا دم عليه إلا المتعة .

وكذلك إن خاف فوت الموقف بعرفات ، حاجاً كان أو معتمراً أو قارناً . فإنما عليه لحجه و عمرته إذا أتى البيت طواف واحد وسعى واحد .

وكذلك المرأة الحائض المتمتعة ، إذا دخلت مكة وهي حائض ، ولم تطف لعمرتها حتى خرجت إلى منى ، أجزأها إذا رجعت من عرفة لجمع ، ورمت الجرة وذكت وقصرت قبل أن تزور البيت ، فتطوف طوافاً واحداً ، وسعيًا واحداً بين الصفا والمروة نحيبها وهرتها ، وليس برافضة للحج . حدث بذلك أبو أيوب عن أبي عبيدة .

وإذا أراد المحرم الخروج إلى منى وعرفات ، فعليه أن يطوف بالبيت إذا أراد الخروج إلى منى وعرفات ، فعليه أن يطوف بالبيت إذا أراد الخروج ؛ لأن كل من أراد أن يخرج من الحرم إلى الحل ، عليه أن يطوف ، وهذا الطواف هو الذى يسمى طواف الصدر .

وقال أبو سعيد رحمه الله : أصحابنا يأمرون بالتمتع بالعمرة إلى الحج ، ما رجا الحرم أن يكون له فى ذلك متعة . فإذا لم يرج أن يكون له فى ذلك متعة ، وخاف

أن يضيق عليه في ذلك الخروج من العمرة ، أمره بإفراد الحج . ولا أعلم من قولهم : إنهم يأمرون بالقران للحج والعمرة ، إلا أنه في معاني قولهم : إنه يلزمه أحكام العمرة في ثبوت الطواف لها والمنفعة عليها بالذبح .

ويعجبنى لمن لم يعتمر : أن يدخل بالقران ، ويكون قد اعتمر وحج ؛ لثبوت معنى العمرة في عامه قول أهل العلم .

والمعنى أن القران تجب به العمرة . والذي أحب له أن يعتمر وتمتتع لمعنى التمتع بالإحلال والخروج من الإحرام ، مما يخشى على نفسه من إفساد الإحرام . ومن التعب في نفسه ، فإن لم يمكنه ذلك ، ولم يخش على نفسه في طول الإحرام بالقران ، أعجبنى القران لهذه العلة . فإن فعل فذلك أوجب إلى .

وإن أفرد بالحج جاز ذلك ، وعليه العمرة ، على قول من يقول بذلك . ولا يجزيه الحج عن الحج والعمرة ، ولا تجزيه العمرة عن الحج . والقران يجزيه عن العمرة والحج .

ومن دخل مكة قارناً ، فإنه يطوف ويسعى ، ولا يحل من إحرامه ولا يقصر ، ويرجع يحرم بالحج في آخر سعيه وهو على الروة . ولا يخلق حتى يحل ، فإذا قضى الحج . فإن مضى القران على إحرامه لم يحرم ثانية .

ومن دخل بعمره أحل من همرته إلى أن يرجع يحرم بالحج .

ومن دخل قارناً فإنه يطوف ويسعى ، ولا يحل ولا يقصر ، ويرجع يحرم بالحج من آخر سعيه وهو على الروة ، ولا يخلق حتى يحل إذا قضى الحج .

ومن أفراد الحج ، فعليه طواف واحد ، وسعى واحد يوم الزيارة . وإن طاف أول يوم وأحل وقصر ، فعليه دم . وإن لم يقصر طاف بالبيت وأحل . وكما لبي أحرم . وإن بقي بينه وبين يوم التروية أيام قلائل فلا يطوف ، وإن قدم في مهلة من الوقت فليطف بالبيت ، ولا يهجر البيت ، ويجدد الإحرام ، ويسوق الهدى .

فصل

ومن طاف بالبيت ثمانية أشواط ، فليركع ركعتين . ثم يطوف ستة أشواط ، ثم يركع ركعتين . وهذا في التطوع .

وأما في طواف الزيارة وهو طواف الفريضة . فإنه يعيد الطواف . ولا يخرج الذي يطوف لحاجة ، إلا لشيء يعنيه لا بد له منه ، مثل بول أو غائط أو شبه ذلك كأن يطوف لفريضة أو نافلة ، حتى يتم طوافه .

وإن طاف لفريضة ستة أشواط ، وهو يرى أنها سبعة . فلما أحل ذكر أنها ستة أشواط . فإنه يتم طوافه السابع ، ويركع ركعتين لطوافه ذلك ، وعليه دم . قال غيره : يعيد ما نقص ، وعليه دم لخطئه ، إذا أحل ولم يطف سبعة أشواط .

وقيل : من نسي شوطاً حتى ركع . فإنه يتم ذلك الشوط ، ويركع ركعتين . وإن كان يطوف لفريضة ، فليعد حتى يستيقن على سبعة أشواط ثم يركع .

ومن شك في طوافه ، فليصرف على زيادة ، أفضل من أن ينصرف على شك في النقصان .

ومن طاف بالبيت وسمى للوداع ، ثم شك أنه طاف سبعة أو ستة ، فزاد

طوافاً حتى استيقن على السبعة . وكان في شك من الثمانية . وخاف أن يفوته أصحابه ، فركع وانصرف : إن ذلك مجزله . وخرج من مكة وعدى المواقيت ، فنحى أن يجزيه ذلك في الوداع ، إذا كان قد خرج . وإن لم يكن قد خرج ، فنحى له أن يجزيه ذلك في الوداع ، إذا كان قد خرج . وإن لم يكن قد خرج ، فنحى له أن يعيد وداعاً صحيحاً .

ومن طاف بالبيت ستة أشواط نسياناً منه ، ثم ركع وسمى بين الصفا والروة ثم ذكر ولو من الغد ، فليطاف تمام الطواف ، ثم يركع ثم يعيد الطواف .
وقول : يطوف ثمانية أشواط ، ثم يركع ، ثم يطوف طوافاً جديداً لحجه أو لعمرته .

وقول : يطوف تمام أربعة عشر شوطاً ، ثم يأتي بطواف جديد .

وقول : قد وجب عليه أن يتم ذلك الطواف ويركع ، ثم يطوف ثمانية أشواط ، ثم يركع ، ثم يأتي بطواف جديد .

وإن طاف ثمانية أشواط ناسياً فإنه يركع ثم يطوف ستة أشواط ، ثم يركع ثم يبتدىء الطواف سبعة أشواط بلا زيادة ولا نقصان ، ثم يركع . فإن لم يفعل حتى ينفر ، فعليه دم يمهث به .

وأما إذا طاف نافلة ثمانية أشواط نسياناً . فإنه يركع ثم يطوف ستة أشواط ثم يركع وقد اجتزى . فإن لم يطف الستة ويركع ومضى من طوافه الأول ، فأرى عليه أن يرجع فإن يرجع حتى ينفر فعليه دم .

وإن طاف طواف فريضة ، فطاف ثمانية أشواط ناسياً ، ثم ذكر فركع ،
ومضى وسعى وحلق ، فعليه أن يعيد الطواف ، على ما وصفنا في طواف الفريضة ،
وعليه دم لحلقه .

وقيل : من شك في طواف الفريضة وهو فيه ، فإنه يأخذ بالأقل ، ويبنى عليه
حتى يتم السبعة ، ثم يركع ، ثم يطوف ، ثم يرجع فيطوف سبعة تامة .
وقول : يتم أربعة عشر شوطاً ، ثم يركع ، ثم يبتدىء طوافاً تاماً .
ومن خرج من الطواف على يقين ، فلا يرجع إلى الشك .

وقال الربيع : من استيقن على شيء من طوافه ، فليبن عليه بقية طوافه ، فإن
شك أنه طاف ثلاثة ، أو أربعة ، أو أقل أو أكثر ، فليتم ما استيقن عليه ويركع
ويستأنف طوافاً جديداً صحيحاً .

وإن طاف ستة ، ثم ركع ، ثم زاد عليها . وطاف ثمانية ، ثم ركع ، ثم
يستأنف طوافاً صحيحاً بلا زيادة ولا نقصان .

ومن نفر قبل أن يطوف طوافاً تاماً ، لم يتم حجه ، وعليه الحج من قابل .
ومن زاد في الطواف ركع ركعتين ، ثم طاف طوافاً جديداً سبعة وركع
ركعتين .

ومن زاد في السعي بين الصفا والمروة إذا ختم بالمروة ، فلا بأس .

ومن طاف ثمانية أشواط ناسياً ، ثم ذكر ، فليركع ركعتين ثم يرجع يطوف
سنة أشواط ، ثم يركع ركعتين ، ثم يطوف سبعة ، ثم يركع ركعتين ، ثم يسعى
بين الصفا والمروة .

فصل

ومن اعتمر وطاف ، وسعى لعمرة وأحل ، ثم أحرم بالحج بعد ذلك ، وحج وطاف لحجه ، ثم ذكر أنه طاف أحد الطوافين على غير طهارة ، فلاحتمياط إن كان الطواف الفاسد من عمرته ، فلما أحل على غير طواف ، فذلك غير إحلال ، وعليه دم لإحلاله على غير طهارة . فلما أحرم بالحج كان متمتعاً . وذلك إذا كان في أشهر الحج . فلما حج وطاف لطواف الزيارة ، كان ذلك مجزئاً عن الطواف الأول وعليه في هذا الوقت أن يطوف ويسعى ، ويجري الموسى على رأسه ويحل ، وعليه دم لازم لاحتياطه ، ودم احتياط .

وكذلك من علم أنه طاف أحد الطوافين فاتمها ، ولم يعرف أبعها . فهذا مالم يطأ النساء .

فصل

ومن طاف طواف الفريضة بعد صلاة العصر ، وركع وقصر ، ثم جامع امرأته قبل أن يسعى قبل غروب الشمس . فإنه يعيد الركعتين إذا غربت الشمس ، وعليه للجماع قبل السعى دم ، وعليه للتقصير دم قبل السعى .

وقول : يجزيه دم واحد للتقصير والجماع . وإن لم يجمع ، ولكنه ركع بعد العصر ، ثم سعى وقصر . فإنه يعيد الركعتين إذا غربت الشمس ، وعليه دم .

وإن قصر قبل الطواف ثم جامع بعد التقصير أو قبل التقصير قبل طواف الفريضة ، رجع إلى الميقات ، فيهل لعمرة ، ويقضى عمرته التي جامع فيها إن كانت في غير أشهر الحج .

فصل

وحدث الربيع أن معاوية بن أبي سفيان استلم الأركان . وابن عباس قريب منه . فقال : يا معاوية إن هذه الأركان لم تسكن تستلم . فقال : امض عنا يا ابن عباس ، فليس شيء من بيت الله مهجوراً . فأخبر أبا عبيدة بذلك . فأعجبه . ويقال : إن بعضهم كان يقول في طوافه : لا إله إلا الله ، له الملك وله الحمد ، يحيي ويميت ، وهو على كل شيء قدير .

وإذا مر على الركن اليماني قال : ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار . وكان يقرؤها في الموقف .

وكان أبو عبيدة يضع يديه وذراعيه وظهره على البيت . وكان يقول إذا كان الزحام ، وأردت أن تستلم الحجر ، فائته من قبل الباب . وأجمعت الأمة على أن من ترك الاستلام للركن ، وترك الرمل مع القدرة ، لم يفسد طوافه . وأوجب قوم على تارك الرمل دماً .

وروي أن النبي ﷺ قال لعمر : يا عمر^(١) إنك رجل قوى ، فلا تراحم الناس على الركبتين ، فتؤذي الضعيف . ولكن إن وجدت خلوة فاستلم ، وإلا فكأبّر وامض .

وقال ابن عمر : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدع أن يستلم الركن اليماني والحجر في طوافه . وكان ابن عمر يقبّله .

(١) أخرجه أحمد عن عمر . م

ومن لم يصل إلى الركنين إلا بأذى الطواف أشار إليه وكبر ومضى .

وروى جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ أنه قال : لا تقوم الساعة حتى يرفع الركن والمقام .

وقيل : إن أبا عبيدة كان إذا صر بالحجر في طوافه ، كبر وفتح كفيه وهما مسدولتان ، وقصر في مشيته ، وأعرض بوجهه إلى الحجر .

وقيل : يستحب أن يدخل من باب العراق ، ثم يأتي من بين المقام وزمزم ، حتى يأتي ركن الحجر .

وروى أبو محمد رحمه الله أن همر بن الخطاب^(١) رضى الله عنه ، لما حج في خلافته ، جاء إلى الحجر فمسحه وقبله ، ثم قال : أما إني أعلم أنك حجر لا تنضر ولا تنفع ، ولكن رأيت رسول الله ﷺ يقبلك . فقال علي : بلى يا أمير المؤمنين . إنه يضر وينفع . فقال له عمر : أوجدني وإلا عاقبتك وأدبتك ، فقال : يشهد يوم القيامة لمن حضره .

ومن طاف لحجه وعمرته ، ولم يستلم الركن والحجر الأسود ، فلا شيء ، وقد أساء إن لم يكن منه الزحام من ذلك ، أو كان بها طلب .
ومن آخر طواف الزيارة يوم النحر لعله ، فلا بأس عليه .

(١) أخرجه الحاكم من حديث أبي سعيد . وأخرجه أحمد وابن ماجه والترمذى عن

فصل

- وقيل : من نسي طواف الوداع حتى رجع إلى أهله ، فعليه دم .
وإن نسي طواف الزيارة ، فعليه الحج من قابل ، وينحر بدنة .
وإن ترك طواف الوداع حتى رجع إلى مصره ، فعليه شاة ، يبعث بها فتذبح عنه . وإن ذكره بمكة تضاء ، وإن لم يقضه حتى رجع إلى منزله ، فعليه دم .
ومن طاف بغير وضوء يوم النحر ، وكان قارناً أو مفرداً بالحج ، ولم يطف طواف الصدر حتى رجع إلى أهله .
فإن كان غشى النساء وأحل ، فعليه بدنة ، والحج من قابل ؛ لإحلاله قبل أن يطوف بالبيت ؛ لأن من لم يطف بالبيت بعد رجوعه من عرفات ، وهو حاج أو قارن حتى يحل ، فعليه الحج من قابل ؛ لأنه لم يطف الطواف الواجب للحج ، وعليه لترك الوداع دم .
ومن قدم أيام منى إلى مكة في حاجة ، أو حصل متاعاً فلا يطوف بالبيت . كذلك يؤمر . وإن طاف لم أعلم أنه يلزمه شيء . والله أعلم وبه التوفيق .

* * *

القول السابع عشر

في ركعتي الطواف والصلاة في الكعبة وزمزم

وقيل : ركعتا الطواف فريضة واجبة^(١) ، ولا يتم الطواف إلا بهما . ومن تركهما فعليه دم ، ويعيد طوافه وسعيه وتقديره .

قال أبو سفيان : إن كانت عمرة ، فعليه دم ، وإن كانت حجة ، فعليه الحج من قابل ، ولا دم عليه ، ولا إعادة عليه في الطواف .
وقيل : يعيد الطواف والركوع والسعي ، وعليه دم .

وقول : عليه بدنة ، إن كان وطىء النساء ، وحجه قيل : تام . وقيل : فاسد . وعليه الحج من قابل . وإن ركعها بعد العصر لطوافه وقصر ، فعليه إعادة الطواف وهو قول أبي عبيدة .

وقول : من ركع في منى الركعتين بعد العصر ، من بعد ماسعى ، ثم خرج إلى بلده . فأرجو أن يكون حجه تاماً ، وليس عليه إعادة سعى ولا ركوع . وأقل ما يلزمه بدنة . وكان عليه أن يرجع ويركع خلف المقام ، مقام النبي إبراهيم عليه السلام من الله تعالى . أو حيث أمكنه من المسجد ، ثم يعيد السعى ، ولا شيء عليه بعد ذلك .

(١) روى أحمد ومسلم والنسائي عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما انتهى إلى مقام إبراهيم قرأ : « واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى » فصلى ركعتين . فقرأ فاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد . ثم عاد إلى الركن فاستلمه ثم خرج إلى الصفا . قيل للزهري : إن عطاء يقول : تجزى المكتوبة عن ركعتي الطواف ، فقال السنة أفضل . لم يظن النبي صلى الله عليه وسلم أسبوعاً إلا صلى ركعتين أخرجه البخاري . م

فإن خرج ولم يرجع ، فلا بد من رجوعه حتى يركع في الحرم ، فإن كان قد وطئ النساء قبل رجوعه وركوعه ، فيعيد حجه .

فصل

قال أبو سعيد رحمه الله، في قول أصحابنا: إن دخول البيت ليس من الواجب، ولا من المأمور به في المناسك ، وقد جاء الحديث: أن النبي ﷺ دخله مرة واحدة، وأنه خرج منه ، وكان عليه شبه الكأبة والنم ، فدخل عليه بعض أزواجه في حاله تلك ، فسألته عن ذلك ، فقال: إني فعلت شيئاً أخشى على أمتي أن يتعبوا أنفسهم فيه ، فقالت له: وما ذلك يا رسول الله ؟ قال : دخلت الكعبة ، وأما الصلاة منه فيها ، فلا أعلم ذلك مما يتفق عليه .

وليس لمن يطوف أن يدخل الكعبة . قبل أن يتم طوافه .
ويكره للمحرم أن يدخلها ، وأما المحل فيجوز له أن يدخلها في عمره مرة واحدة ، وإن دخلها مراراً ، فلا بأس ، إن شاء الله .

وكان بعض الفقهاء يستحبون دخولها ، كما دخل النبي ﷺ مرة ، ولا يكثر دخولها .

ويستحب لمن دخل الكعبة : أن لا ينصرف حتى يطوف أسبوعاً ويركع .
وقيل : تجوز الصلاة في الكعبة تطوعاً ؛ لأن النبي ﷺ قيل صلى فيها تطوعاً ركعتين^(١) ، فيجوز أن فعل ذلك تاسياً برسول الله ﷺ .

(١) أخرجه الربيع عن أبي عبيد بن رافع . ورواه أبو داود عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

وضمف بعض أصحابنا خبر صلته في الكعبة ، وقالوا : إنه دعًا وخرج .
وقيل : إذا ظفر المسلمون بمكة أنهم يكسون البيت من الصوافي^(١) .

فصل

والمحرم إذا دخل زمزم ، ليصب من مائها على رأسه ، ويشرب منه ، فلا بأس
عليه أن يطرح رداءه إن شاء ، وإن صب على نفسه ، ولم يطرح رداءه ، فلا بأس
عليه .

ويستحب للحاج أن يكثر من شرب ماء زمزم ، حتى يروى ويتظلم ؛ لما روى
عن النبي ﷺ أنه قال : ماء زمزم شفاء لما شرب له^(٢) ، والله أعلم وبه التوفيق .

* * *

(١) يعني من يدت المال . م

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة وأحمد وابن ماجة والبيهقي عن جابر وابن عمرو وابن عباس

بألفاظ مختلفة . م

القول الثامن عشر

في السعى بين الصفا والمروة وصفته

والسعى بين الصفا والمروة سنة واجبة معمول بها ، وقيل فريضة .

وقيل : الحاج إذا خرج إلى الصفا ، فصعد عليه حيث يرى البيت ، ثم يكبر سبع تكبيرات ، ويثنى على الله تعالى ، ويصلى على النبي ﷺ ، ويستغفر لذنبه ، وللمؤمنين والمؤمنات ، ويسأل الله حاجته في أمر دنياه وآخرته ، ثم يفحدر من الصفا إلى المروة .

فإذا بلغ المسيل سعى فيه ، ويقول : رب اغفر وارحم ، وتجاوز عما تعلم ، واهدني الطريق الأقوم ؛ إنك أنت الأعز الأكرم ، وأنت الرب ، وأنت الحكم .
فإذا بلغ العلم الأخضر ، مشى رويداً رويداً .

فإذا بلغ المروة صعد عليها ، حيث يرى البيت ، فيستقبله . كثر سبع تكبيرات ، ثم يذكر الله كمثل ما فعل على الصفا ، فيطوف بها أسبوعاً ، يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ، ثم يحل من إحرامه ، فيحلق أو يقصر .

ومن بدأ بالمروة وسعى ، نخم بالصفا وقصر . فإن كان قد انصرف عن الصفا على سعيه ، فعليه أن يثم ما بقي من سعيه ، ويذبح شاة لتقصيره ، إن كان قد أحل ، ولا يأكل منها ، وإن ذكر قبل أن يحل ، فبتم سعيه ، ولا شيء عليه .

والتقصير : هو أخذ الشعر من أصله بالمتص .

وإن ذكر عند الصفا أنه قد سعى ثمانية ، فليرجع إلى المروة ، فينصرف عنها ،
ويقصر ، وليس عليه فيما زاد شيء .

ومن بدأ بالمروة وختم بالصفا وقصر ، فعليه دم ، ويعيد سعيه ، وإن لم يكن
قصر ، فعليه إعادة السعى ، ولا دم عليه ، ويعيد سعيًا واحدًا ، يبدأ بالصفا ويختم
بالمروة .

ومن زار ورجع إلى منى ، قبل أن يسعى ، فعليه أن يرجع يسعى ، ثم يرجع
إلى منى ، وليس عليه شيء إن زار .

وإن زار ونسى أن يصلي ركعتين حتى فرغ من سعيه ، فليصلهما ولا شيء عليه .
وإن ذكرهما في سعيه ، قطع السعى وصلهما ، وأتم ما بقي من سعيه .
فإن لم يذكرهما حتى وصل منى ، فليصلهما بتنى ، وقيل : لا شيء عليه .
ومن دخل في السعى وهو متوضئ ، ثم انتقض وضوؤه ، أتم سعيه ، وكذلك
رمى الجمار .

ومن زاد على السبعة في سعيه ، ثم ذكر ذلك على الصفا فإنه يرجع إلى المروة ،
فيختم بها ، ولا شيء عليه .

وإن جاوز العلم الأخضر ، ورمل ، بلغ الصفا . ثم يرجع إلى المروة ، وإن
لم يكن رمل ، فلينصرف من حيث ذكر .

ومن لم يقدر أن يصعد على الصفا والمروة ، قام في أصلهما ، ومن أعجب بين
الصفا والمروة : استراح أو ذهب إلى منزله ، ثم رجع فيبني على ما سعى .

ومن سعى ثم غطى رأسه ، قبل أن يخلق ، فيصنع معروفاً .
ومن ترك السعى بين الصفا والمروة ، وخرج إلى بلده ، فوطىء النساء ، فحججه
تام ، وعليه بدنة ، وقيل : عليه دم .
ومن طاف ولم يركع للعمرة طواف الزيارة ، ووطىء النساء ، فعليه دم ،
وإعادة الركعتين .
وإذا سعى من الصفا إلى المروة ، فذلك واحد ، وإذا رجع من المروة إلى الصفا ،
فذلك اثنان ، حتى يتم كذلك على سعيه .
ولا يذهب قبل تمام سعيه إلا الحاجة لا بد له منها ، فإن ذهب ، فإذا رجع بنى
على سعيه ، وقبل الملتزم : بين الباب والحجر .
ومن بدأ في سعيه بالمروة واستأنف طوافه ، وختم بالصفا ، فعليه ذبيحة ،
ويرجع يختم بالمروة ، فيسكون قد ختم حينئذ بالمروة ، ولا يمتد بالذى بدأ به .
ومن بدأ بالسعى ، ثم تركه وذهب عنه ، فإنه يرجع يبتدىء به من أوله .
وإن ذهب لحاجة ، ولم يقطع نية السعى ، فإنه إذا قضى حاجته ورجع ، بنى
على سعيه .

ولا يدخل في السعى بين الصفا والمروة إلا طاهراً .

وإن انتقض وضوؤه في سعيه ، مضى على ذلك ، ويكره له أن يخرج من سعيه
لحاجة من حوائج الدنيا ، أو يناجى رجلاً ، أو يجلس لطعام أو شراب أو لهو ،

إلا أن يعنيه ما لا بد له منه ، فيذهب إلى ذلك ، ويرجع إلى سعيه ، ويكره له البيع والشراء .

ويستحب رفع الصوت بالدعاء ، لمن يسعى إذا علا الصفا والمروة .

وقيل : كان جابر بن زيد زحمة الله إذا علا الصفا ، رفع صوته كالأعرابي الجاني .

ومن منعه من الصعود على الصفا والمروة كثرة الناس ، أجزاءه أن يقف حيث حبسوه قربهما ، إن شاء الله ، وكذلك المريض الذي يحمل ، وقيل : يصعد عليهما إلى حيث يرى البيت .

ومن زاد على السعى ، فلا يضره ، ولكن يختم بالمروة .

وكان الربيع يقول : إن سعى سبعة أو أكثر ، وختم حتى يفرغ ، أعاد شوطاً آخر من الصفا إلى المروة .

وإن بدأ بالمروة أجزأ عنه ذلك بعد سعيه ، ويترك ما بقي .

ومن ترك السعى بين الصفا والمروة ناسياً ، في حجته وعمرته ، فعليه دمان : دم للحج ، ودم للعمره .

وكان الربيع يقول : من ترك السعى بين الصفا والمروة متمعداً ، حتى نفر ، فعليه الحج من قابل .

وإن سعى بين الصفا والمروة ، وهو جنب ، أو على غير وضوء أجزاءه ؛ لأن المرأة الحائض تسعى بين الصفا والمروة ، وإن كان بمكة أمرناه بالإعادة .

وكان الربيع لا يبتدىء السعى إلا متروضاً ، فإن جاءه حدث تم على سعيه .
ومن سعى بين الصفا والمروة ، قبل أن يطوف ، فهو بمنزلة من لم يسع ، وكان
بمكة ، فعليه أن يعيد ، وإن كان قد أتى بلده ، فعليه دم يهريقه بمكة .
ويكره للرجل أن يقوم قربيهما ، فإن بلغ أصلهما ، فلا أرى عليه بأساً ؛ لأن
صاحب الدابة لا يستطيع أن يصعد عليهما . ويجزيه إذا انتهى إلى أصلهما .
ويكره أن يسعى بين الصفا والمروة راكباً إلا من ضرورة . ولا إعادة عليه
وإن كان بمكة ، ولا دم ولا شيء ، إلا أنه قد أساء ، وترك الفضل .

فصل

وإذا سعى الرجل بين الصفا والمروة ، وكانت عنده امرأة ينظرها ، ويمشى على
مشيها ، أو يمشى هو على مشيتها ، وتمشى هي على هيئتها ، فلا بأس أن تمشى على
هيئتها ، وإن تمسكت به ، فلا بأس ، إلا أن تشغله عن الهرولة بين العليلين .
فإن أشغلته ، فليسع هو وحده ، وهي وحدها ، ولا ينظرها عند العلم .
وعلى من لم يرمل في شيء من طوافه دم ، ويميد سعيه ، وإن لم يقصر ، فليعد
ولادم عليه .

ومن ترك الرمل في شوط أو شوطين ، فليعد ذلك وحده بالرمل .

وإن قصر قبل أن يعيد ، وكان قد ترك الأكثر من الهرولة ، أربعة أشواط
أو أكثر ، فعليه دم ، وإن كان إنما ترك ثلاثة أو أقل ، فإنما عليه لكل واحد
إطعام مسكين .

ومن نسي أن يرمل حتى جاوز ، فليرجع إلى موضع الرمل فليرمل ، إلا أن يجاوز بقدر خطوة أو خطوتين أو ثلاث ، فليمض ولا شيء عليه .

وقال بعض : ولو لم يرمل بين الصفا والمروة ، فهو مسيء في ترك السنة ، ولا شيء عليه ، وإن كان مريضاً فلا بأس .

ومن رمل في سمنه كاه ، فقد أخطأ ، ولا يلزمه شيء ، والرمل في الجيئة^(١) والذهب .

ومن نسي الرمل بين الصفا والمروة ، فلا دم عليه ، ولا شيء ، وقد ترك الفضل ، وهو على الرجال دون النساء .

ومن لم يسع في بطن الوادي ، ومشى مشياً ، فإنه يجزيه إن سها وقد أساء .
وقال أبو أيوب : ما نرى على من ترك السعى متعمداً إلا دماً .
ومن بدأ بالسعى قبل الطواف وقصر ، فعليه دم ، ويميد السعى والطواف والتقصير على السنة .

ومن لم يقدر على السعى بين الصفا والمروة ماشياً ، جازله السعى راكباً .

وجائز لمن يسعى بين الصفا والمروة : أن يشرب إذا عطش ، ولا يبيع ولا يشتري ، وهو يسعى ، وإن لم يجد الماء إلا بالشراء ، اشترى وشرب .

وقال الربيع : لو أن رجلاً ترك السعى بين الصفا والمروة متعمداً ، لرأيت عليه

(١) الحجى . م .

الحج من قابل ؛ لأنه من المشاعر ، وقد فعله رسول الله ﷺ وأصحابه ، وفيما بلغنا أن جبريل عليه السلام علمه النبي ﷺ من المناسك .

ويستحب أن يخرج إلى الصفا من باب الصفا .

وإن سعى بين الصفا والمروة راكباً ، من غير عذر ، فإن كان بمكة فليعد السعى ، وإن كان قد تباعد ، من حيث لا يمكنه أن يرجع ، فإرى أن يهذى بدنة . ولا بأس على من يطوف ويسعى مشتتاً ، كان لغريضة أو نافلة .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : من سعى قبل أن يطوف . فإذا طاف ، فليعد السعى ، فإن لم يعد السعى حتى يرجع إلى بلده ، فليهد بدنة أو دمًا ، ولا يقدم نسكاً قبل نسك .

ومن قدم نسكاً قبل نسك ، فعليه دم ، وإن أعاد النسك ، فلا شيء عليه . وقد قالوا : إذا طاف بالبيت ، ونسى أن يركع ، حتى سعى بين الصفا والمروة ، ثم ذكر فليركع ، وليس عليه إعادة السعى .

وأقول إنه يعيد السعى ، فإن لم يعده حتى يرجع إلى بلده ، فليهرق دمًا ؛ لأنه قدم نسكاً قبل نسك ، فعليه دم . وأقول إن أعاد النسك ، فلا شيء عليه .

وإن طاف بالبيت ، ونسى أن يركع حتى سعى بين الصفا والمروة ، ثم ذكر ، فليركع وليس عليه إعادة النسك ، وأحب أن يعيد السعى ، فإن لم يعد السعى حتى يخرج ، فليهرق دمًا ؛ لأنه قدم نسكاً قبل نسك .

وإذا سعى بين الصفا والمروة ، ولم يطف بالبيت ، فلا ينتفع بذلك السعى لعبرة ولازيارة ، وهو على إحرامه ما لم يطف بالبيت ، وكذلك في الزيارة إلا أنه لا يأتي النساء ، ولا يأكل الصيد حتى بطوف بالبيت .

فصل

قال أبو المؤثر رحمه الله : الطواف فريضة ، وسبعة أشواط .

ومن ترك الرمل أربعة أشواط فصاعداً ، فعليه دم ، وقد تم سعيه ، كان متعمداً أو ناسياً ، إلا أنه إذا ذكر وهو يمكنه أن يعيد ، فإنه يؤمر أن يعيد السعى ، فإن لم يعد السعى حتى خرج من مكة ، فليبعث بدم .

وإن ترك أربعة أشواط فصاعداً في السعى متعمداً ، فإنه يؤمر أن يعيد السعى ، فإن لم يفعل حتى يخرج من مكة ، فليبعث بدم .

وإن سعى بين الصفا والمروة ، فرمل أربعة أشواط ، وترك ثلاثة لم يرمل فيهن ، ناسياً أو متعمداً ، فإنه يضم ثلاثة مساكين .

ويستحب لمن يسعى بين الصفا والمروة : أن لا يتكلم إلا بذكر الله ؛ لأنه في عبادة ، إلا أن يعنيه حاجة لا بد له منها ، ولا يجوز فيه اللغو ، لما روى عن النبي ﷺ قال (١) : اسعوا فإن الله كتب عليكم السعى .

ومن تكلم في سعيه ، لم يبلغ به إلى فساد سعيه .

(١) أخرجه أحمد . م

بمن سعى بثوب نجس ، فلا إعادة عليه ، وسعيه تام إن شاء الله تعالى .
والله أعلم .

فصل

وقبل السبب في السعى أن إسماعيل لما حصل هناك مع أمه هاجر عطش ،
فقامت هاجر تطلب الماء بين ناحية الصفا والمروة مترددة هناك ، إلى أن نبع له
نهر زمزم .

ولا رمل على أحد من كتاب الله إذا طاف بالبيت في حج ولا عمرة ، ومن
رمل فلا يلزمه شيء ، ونحب أن لا يفعل .

وحدث أبو أيوب ، عن أبي عبيدة ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس :
أنه أتاه رجل فقال : يا ابن عباس^(١) ، إن الناس يرملون حول الكعبة، ويذمهمون
أنه واجب ، وأن النبي ﷺ فعله ، فقال ابن عباس : صدقوا وكذبوا . فقيل له:
كيف ؟ فقال : صدقوا أن رسول الله ﷺ ، قد رمل في عمرة اعتمرها، والمشركون
يومئذ بمكة ، وقد بلغهم أن النبي ﷺ وأصحابه ، قد أصابهم جهد شديد وجوع ،
وتحدثوا بذلك ، وقعدوا عند باب دار الندوة ، فقال رسول الله ﷺ لأصحابه :
أروهم أن بكم قوة ، وأن الذي بلغهم كذب ، فلما أتى المسلمون الحجر الأسود قال:
احسروا عن مناكبكم ، وغطوا بطونكم ، وارملوا حتى تستتروا منهم بالركن
اليماني ، حتى إذا رأيتموهم فأرملوا ، فصنعوا ذلك ، فقد صدقوا إن ذلك قد كان ،

(١) أخرجه مسلم . م

وليس على الناس اليوم رمل ، قد ظهر الإسلام على الشرك ، وقد كذبوا إذا زعموا أنه واجب ، ثم قال : طاف النبي ﷺ بعد ذلك على ناقته ، وكان يستلم بمحجنه ويقبله .

وقال جعفر بن محمد : نزل النبي آدم ﷺ على الصفا وحواء على المروة ، فسمى الصفا باسم آدم المصطفى ، وسميت المروة باسم المرأة .

فصل

وقيل الصفا جمع صفاة ، وهي الصخرة الصلبة للمساء ، والمروة : من الحجارة ما لان وصغر ، وإنما عني بهما الجبلين المعروفين بمكة دون سائر الصفا ، وقال الله تعالى : « إِنْ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ » أى أعلام دينه ، وأراد بالشعائر ما هنا مناسك الحج ، التي جعلها الله عز وجل أعلاماً لطلاعته .

وتقدير الآية : أن الطواف بالصفا والمروة من شعائر الله ، فترك ذكر الطواف إذ كان معلوماً عند المخاطبين ، فن حجب البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما .

قيل : قال رسول الله ﷺ : تابعوا^(١) بين الحج والعمرة ، فإنهما يزيدان في العمر والرزق لمن تابع بينهما ، وينفيان الذنوب كما ينفي الكبر خبث الحديد .

وقال أنس : وكان سبب نزول الآيتين أن المسلمين من الأنصار كانوا بكرهون الطواف بين الصفا والمروة ؛ لأنهما كانا من مشاعر قريش في الجاهلية ، فتركناه

(١) أخرجه أحمد والترمذى والنسائى عن ابن مسعود . م

في الإسلام، فأنزل الله تعالى : « إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما » .

وقال ابن عباس : كان على الصفا صنم على صورة رجل ، يقال له : إساف .
وعلى المروة صنم على صورة امرأة ، تدعى نائلة . فأثنت المروة لتأذنت نائلة . وذاكروا الصفا لتذكير إساف .

والطواف بالصفا والمروة تطوع . وإن فعله فاعل فهو محسن . وإن تركه تارك ، لم يلزمه بتركه شيء .

وقيل : تطوع النبي ﷺ بالطواف بينهما ، فكان من السنن . وقيل : من تطوع خيراً ، فزاد في الطواف وغيره عن الواجب ، فهو خير له من جميع الطاعات . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول التاسع عشر

في ذكر طواف الزيارة والحلق والتقشير

قال محمد بن جعفر : ومن طاف تطوعاً بعد طواف الزيارة ، فقد أخطأ ولا شيء عليه . ومن طاف للزيارة ، فله أن يشتري الطعام ، قبل أن يسعى وبعده . ولا أحب له أن يطوف نافلة ، بعد أن طاف للزيارة .

وإن أقام بمكة بعد أن طاف للزيارة ، فعليه دم . وطواف الزيارة واجب وإن تركه تارك فأحل بطلت حجته . وإن وطئ النساء فعليه الحج ، ويفجر بدنة . وإن أخرج الزيارة حتى مضت أيام التشريق ، فقد أساء وترك الفضل ، ولا بأس عليه .

ومن رمل في طواف الفريضة ، ناسياً أو متعمداً ، فلا شيء عليه . والشئ فيه أفضل .

قال أبو سعيد رحمه الله : عند أصحابنا : أن من ترك طواف الزيارة حتى رجع إلى بلده أن عليه بدنة . وقول : عليه دم . وله أن يرجع متى أراد ما لم يبطأ النساء ، أو يكون منه ما أشبه ذلك قبل الحول ، رجع معتمراً أو بغير عمرة . فإن حال عليه الحول ، فعليه بدنة . وقيل : دم .

ونو رجع إلى بلده يعني أنه إن لم يرجع إلى الطواف حتى حال عليه الحول أن عليه بدنة . ولعله نجب عليه الحج من قابل .

فصل

قال أبو سعيد رحمه الله : من حلق رأسه أو قصر ، قبل أن تموت ذبيحته ،
فليس له ذلك ، ولم يبلغ الهدى محله . ويلزمه لحاقه دم . وذبيحته تامة . ويجرى
الموسى على رأسه ، بعد أن تموت ذبيحته . ويحل حينئذٍ . وإن لم يجز الموسى على
رأسه ولم يفعل ذلك ، فما لم يحل بعد إباحة الإحلال لم تنفعه إباحتيه .

وقد قيل : إنه بحاله ما لم يحل . فما أحدث من حدث يلزمه فيه الجزاء ، فهو
بحكم الإحرام وعليه الجزاء .

وقيل : إنه إذا وجب الإحلال ، لم يجب إلا بعد الخروج من الإحرام ، بمنزلة
التسليم عند الفراغ من الصلاة . فإن سلم فقد أتى بالمأمور به ، وإن لم يسلم فإنما
التسليم إذن وإباحة وخروج من حد الصلاة . ويحل في نفسى هذا القول للحرم :
أنه إذا جاوز الحلق للإحلال ، كان مباحاً له جميع ما يباح للحل ، كما أبيع له
الحلق وقد كان محجوراً عليه في إحرامه .

وكذلك قيل : من حلق رأسه قبل أن يذبح ، فإنه يلزمه دم ، فإذا ذبح
أجرى الموسى على رأسه بعد الذبح للدم . وقد أحل بعد ذلك إلا النساء والصيد ،
فإنه لا يجامع النساء ، ولا يأكل الصيد حتى يزداد .

وإن لم يجز الموسى على رأسه ، فهو على إحرامه في بعض الأقول ، وفي بعض
القول : إنه لا يلزمه إلا الدم الأول .

ومن أحل من إحرامه ، فينبغى له أن يقصر له من قد أحل من إحرامه ،
ولا يقصر لنفسه . ومن قصر لنفسه ، فلا شيء عليه .

وإن حلق المحرم محلاً فلا شيء عليه ، وإن حلق محرماً بأمره ، فعلى المحرم الفدية ، وإن حلقه بغير أمره ، فقول : على الخالق الفدية . وقول : على الخلق ، ويرجع بها إلى الخالق .

ومن تدم من عرفات إلى منى ، ولم يقدر على شاة ليذبحها ، فرمى جرة العقبة ، وحلق ، وزار البيت ثم جامع النساء . فإذا لم يقدر على الذبح ولم يجد ما يشتري ، كان ذلك ديناً عليه ، يبعث بثمن شاة ، تذبح عنه بمنى ، إن كان متمتاً ، وقد يجوز ذلك بمكة شرفها الله .

وإن حلق قبل أن يرمى ، فعليه دم خلطه ودم لإتيانه النساء ، قبل أن يقضى نسكه .

ومن كان عليه شاة امتعته ، فلا يزور البيت ، وينظر إلى اليوم الثانى أو الثالث ، فإن قدر ذبح ، وإن لم يقدر زار البيت ، وعليه أن يبعث بثمن شاة ، تذبح عنه بمكة أو بمنى ، وإن قدر على شاة يذبحها بمكة شرفها الله ، فقد أجزى ذلك عنه .

والمحرم يقصر الأصبع من الشعر والأصبعين والثلاث والأربع ، كل ذلك جائز على قدر الشعر .

والمرأة تقصر في العمرة عرض ثلاث أصابع ، وفي الحج أربع أصابع .
وقول : تجمع شعرها كله . ثم تأخذ أطرافه .

وقول : تقصر في حجها أكثر من العمرة عرض ثلاث أصابع ، أو أربع أصابع .

وقول : إن التقصير دون الحلق . والخلق أفضل . والمرأة تقصر من شعرها
عرض ثلاث أصابع أو أصبعين .

فصل

جمرة المتبئة يوم النحر ، ترمى إلى أى وقت . ترمى من يوم النحر من الشروق
إلى الغروب .

ومن آخر الرمي يوم النحر ، ولم يرم إلا بالعشى ، فلا ينحر حتى يرمى ، ولا
يخلق حتى يرمى .

فإذ ارمى فإن ذبح وحلق يوم النحر ، فهو أحب إلى . وإن أخر ذلك إلى
الغد ويوم ثانى من يوم النحر ، فلا بأس عليه .

وقول : له أن ينحر يوم ثالث فى أيام التشريق .

وقول : فى يومين من أيام التشريق .

قال أبو المؤثر رحمه الله : سمعنا أن الحرم إذا أحل من إحرامه ، وأخذ من
رأسه ، وأخذ من عفا عن لحيته . والذي معنا أن يأخذ من عرضها أكثر مما يأخذ
من طولها .

قال أبو المؤثر رحمه الله : من أحل من إحرامه . فإن بدأ فأخذ شاربته ، وقلم
أظافره ، وأخذ من عفا لحيته ، وتنف إبطه ، وحلق رأسه قبل أن يخلق أو
يقصر ، كان عليه دم .

وإن بدأ فحلق أو قصر شاربته ، وقلم أظافره فحسب . وإن لم يفعل ، فلا شئ .
عليه .

وقيل : إن النبي ﷺ قال : رحم الله المحلقين ثلاثاً . ثم قال (١) : والمقصرين .
وقال الله تعالى : « محلقين رؤوسكم ومقصرين » .

وقيل : كان النبي ﷺ إذا حلق رأسه من الإحرام ، استقبل القبلة ، وأعطى الحلاق شق رأسه الأيمن ثم الأيسر ، وأعطى شعره أبا طلحة ، قسمة (٢) بين الناس يتبركون به .

وقيل : التقصير أن يقص الشعر من أصله بالقص . ولا بأس أن يتصر المحرم للحرم إذا أحلا جميعاً .

وإن قصر أحد من شعره ، ولم يأخذ من لحيته أجزاء . ويستحب له ويؤمر أن يأخذ من لحيته وشاربه وأظافر يديه ورجليه ، قبل أن يجمع وليس عليه كفارة في ترك ذلك ، إذا كان قد حلق أو قصر .

وإن أخذ من لحيته وشاربه وأظفاره ، ولم يأخذ من شعر رأسه ، وجامع أهله فقد خالف السنة . ولو ذبح لكان ذلك أوثق في نفسى .

ومن حلق رأسه لا عمرة ، ولم يكن به شعر يأخذه للحج . فإنه يجزى المومنين على رأسه .

والتقصير من الاحمية ليس بواجب ومن لبد رأسه فعليه الحلق . ومن حلق رأسه بالفوزة أجزاء .

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة . م

(٢) أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود عن أنس ، ولم يذكر فيه استقبال القبلة

ولا أبا طلحة . م

وإن قصر المتمر رأسه ، ثم وقع على امرأته ، قبل أن يقصر ، فليذبح بدنة .
وقد تم حجه .

ومن أحل من إحرامه ، فقصر لنفسه فأحب له أن يقصر له من قد أحل ، فإن
قصر لنفسه ، فلا شيء عليه .

وأوجب النبي ﷺ على المحرم يوم النحر : أن يقصر من رأسه ، أو يحلق .
وأجمعوا على أن من كان على أذنيه شعر كثير ، فأخذ منه لم يكن محلاً بذلك .
وأجمعوا أنه لو حلق رأسه كله ، وترك الشعر الذي على أذنيه ، يسمى حالقاً
رأسه ، ولم يقل أحد فيما علمنا أنه ترك بعض شعر رأسه .

ومن دخل مكة متمتعاً ، فطاف وسعى ، ثم أصاب أهله ، من قبل أن يحل .
فمن أبي محمد أن عمرته تفسد ، ويرجع إلى الميقات ، وعليه دم . وعن أبي المؤثر :
أنه تلزمه بدنة .

وإذا حلق المحرم رأسه قبل أن يذبح نسكه ، فعقره الحجام جرحاً أو جرحين
أو ثلاثة ، فضى إلى ما أكثر ، فعليه دم بما جنى على نفسه .

وإن حلق محرم أو قصر لمحرم مثله أو غير محرم ، فعلى كل واحد منهما دم على
العمد والخطأ . وإن كان المقصر له نائماً ، فعليه دم أيضاً .

وقال آخر : ليس عليه في النوم شيء ، ولا على من قصر له ؛ لأنه لم يبق عليه
شيء سوى التقصير ، سواء قصر له المحرم أو غير المحرم .

وعن أبي سعيد رحمه الله : أن من لبد أو ظفر أو عتص : أن هذا كاه يخلق .
ويجب عايه الخلق .

وقيل : يلزمه الخلق ، إلا أن يعنى ثبوت الخلق عليه . ولا يتعدى إلى ما يضاف
إلى أصحاب الرأي أنه يلبد رأسه بصمغ أو يظفره .

وأما الأصلع فيمر على رأسه الموسى وقت الخلق .

وقال أبو سعيد رحمه الله ، في الذي يقصر : إنه يقصر شعره كاه .

وقول : إذا قصر الأكثر من شعره أجزاءه .

وقول : إن قصر بعضه أجزاءه . والبعض يأتي على النصف ، والأقل والأكثر

حتى قيل : إنه إذا قصر من ثلاث شعرات فصاعداً ، مما يكون فيه الفداء دم .

وأما الأصلع فيمر الموسى على رأسه ، بمعنى ثبوت الخلق عليه .

ويستحب الخلق يوم النحر للفرد والمتمتع

ومن قصر من شعره ولم يخلق أجزاءه .

والحرمون بالحج أو العمرة . كان ابن المهاجر يكره أن يقصر بعضهم لبعض .

وأما نحن فنقول : لا بأس بذلك لأنهم قد قضوا حجهم .

قال ابن عباس : خلق رجل يوم الحديبية ، وقصر آخرون . فقال النبي ^(١) ﷺ :

يرحم الله الخلقين قالوا : والمقصرين يا رسول الله . قال : يرحم الله الخلقين والمقصرين .

وسئل أبو الحسن : عن أقل ما يجزى الرجل من تقصير رأسه ؟

(١) أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود عن ابن عمر . م .

قال : أ أكثر رأسه .

قيل له : وإن قصر الأقل من أ أكثر رأسه ؟

قال : أ أكثر ما يلزم من لم يقصر دم ، إذا لم يقصر يبعث به إلى منى يذبح عنه . وهذا أ أكثر ما أرى يلزمه إذا لم يقصر .

قيل له : فإننا قد عنانا ذلك ، وأخذنا من رءوسنا أخذات بالعقسين ، من هاهنا أخذة ، ومن هاهنا أخذة .

قال : قد مضى ذلك . ولم ير عليهم شيئاً .

وقد قيل : إذا أخذ الرجل من رأسه ثلاث شعرات ، فقد أحل ، كما أنه إذا أخذ في إحرامه ثلاث شعرات ، لزمه الفداء دم . ولو حلق رأسه كله لزمه الفداء دم . فالثلاث يقمن مقام الرأس كله .

قال أبو المؤثر رحمه الله : من رمى جرة العقبة يوم النحر ، ثم ذبح ، ثم حلق ، فقد حل له لباس القميص والعمامة والخفين والطيب ، وكل الحلال ، إلا النساء والصيد . فإنهما لا يحلان للحاج ، حتى يطوف بالبيت طواف الزيارة ، ويركع ، ويسعى بين الصفا والمروة ، ثم قد حل له الحلال كله ، إلا صيد الحرم وشجره .

فإن اصطاد قبل الزيارة ، فعليه الجزاء . وإن وطئ قبل الزيارة ، فعليه أن يقضى زيارته ، وعليه بدنة . وعليه الحج من قابل ، وعلى زوجته مثل ما عليه ، إن كانت محرمة مثله .

وإن رمى جرة العقبة ، ثم ازدار . فإن ذبح وحلق بمكة ، قبل أن يطوف بالبيت أجزاءه عنه .

وإن طاف بالبيت ، وسعى بين الصفا والمروة إن لم يكن سعى ، وقد تم حجه وقضى تنه ؛ لأن عليه دمًا إذا قدم الطواف قبل الذبح والحلق ؛ لأن من السنة أن يذبح ، ثم يحلق . فإن حلق قبل الذبح ، فعليه دم .

وقيل في معنى قوله تعالى : « ثُمَّ لِيَعْلَمُوا فَتَاهُمْ » حلق رؤوسهم ، وقص شواربهم ، وقلم أظافرهم .

ومن كانت عليه جمعة ، وأراد أن يقصر . فإنه يقصر الجمعة ، حتى يصير مضمومة وإن حلق فهو أحب .

وقيل : إن كان عليه شعر طويل ، وقصر منه إلى أن يتعدى شحمة أذنيه ، فقد قصر ؛ لأن يؤمر إلى شحمة أنه ، ولا يعدو ذلك . وأقل ما يقصر بعد شحمة أذنه ثلاث أصابع . والله أعلم .

والمرأة إذا كان شعرها يجاوز شحمة أذنيها ، فإنها تقصر منه إذا كانت محرمة أصبعا . وإن كان شعرها يبلغ أكثر من ذلك ، قصرت أصبعين . وإن كان طويلًا ، قصرت ثلاث أصابع .

وإن كان شعرها لا يبلغ شحمة أذنيها ، فلا تقصير عليها . فإذا ذبحت من بعد رمي جمرة العقبة ، فقد أحلت ولا تقصير عليها .

والأمة إذا أحرمت بإذن سيدها ، ولم يكن عليها شعر يجاوز شحمة أذنيها ، لم يكن عليها تقصير .

والحلق أفضل من التقصير للضرورة وغيرها ، إلا أنه من دخل مكة متمتعًا ،

فإنه الحج ، فليقصر لمتعته ، وليحلق لحجته ، وكذلك ذكر لنا عن النبي ﷺ .
ويستحب للمرأة إذا قصرت : أن تبدأ بشق رأسها الأيمن ، ثم الأيسر ،
ويوجد أنه يجوز للحرم : أن يأخذ من لحيته عند إحلاله ، بعد قبضتين من
لحيته . وأما النساء فيوجد : أنه ليس عليهن حلق . ويميزهن التقصير . والله أعلم
وبه التوفيق .

* * *

القول العشرون

في الذبح وما يباج للحاج بعد ذلك

روى^(١) عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ حج ثلاث حجج : حجتين قبل أن يهاجر ، وحجة بعدما هاجر ، فساق ثلاثاً وستين بدنة ، وجاء على بتمامها من اليمن ، فيها جبل أبي سفيان ، في أنفه برة من فضة ، فنحروا ﷺ ، وأمر أن يؤخذ منها من كل بدنة بضعة ، فطبخ وشرب من مرقها .

وكان الهدى الذي جاء به رسول الله ﷺ ، وجاء به على من اليمن مائة بدنة وضربت له قبة من شعر . وقال الناس في الأراك وغيران الجبل . يقال : قد وقفت هاهنا . وعرفة كلها موقف . ثم وقف بالزدلفة يقال : قد وقفت هاهنا ، فنحروا بيده ثلاثاً وستين بدنة بالحربة ، وأعطى علياً بقيتها فنحروها بالحربة .

وفي خبر : نحررت هاهنا . ومنى كلها منحر . ووقفت هاهنا ، وعرفة كلها موقف . ثم وقف بالزدلفة يقال : قد وقفت هاهنا . ومزدلفة كلها موقف . وقال أبو سعيد رحمه الله : إنما كان من الذبح من هدى المتعة ، أو هدى بسبب الحج ، أو ضحية واجبة في الحج أو في معناه . فلا يجوز^(٢) ذبحها إلا بعد

(١) أخرجه الترمذي عن جابر . م

(٢) قال القطب في تفسيره : مذهبتنا تأخير ذبح هدى المتعة إلى يوم النحر ، على الراجح .

وقد حكى الخلاف في ذلك ، وفي جواز أكل لهم الهدى . وأن المختار الجواز . م

(١٥ - منهج الطالبين - ج ٧)

رمى الجرة : جرة العقبة بعد شروق الشمس ؛ لأن رمى جرة العقبة بعد شروق الشمس والنحر بعدها . وهذا بمنى في هذه الأشياء .

وأما ما كان من الجزاء والتطوع ، من غير ثبوت معاني هذه الأشياء أو مثلها فلا أعلم فيه حلاً في ليل أو نهار ، ولا أعلم في هذه الأشياء مع أصحابنا ترخيصاً قبل هذا الوقت . وبه جنى أنه بعد رمى جرة العقبة ، يجوز الذبح ليلاً أو نهاراً ، إذا كان ذلك لمعنى .

وقال في الذي يسوق الهدى لمتعته ، وإلى ذلك قصد نيته ، فهو هدى لمتعته ؛ ولا يذبحه إلا يوم النحر . وإن ذبحه كان عليه بدله لمتعته .

وإن ساق الهدى على غير نية ، ثم تمتع بالعمرة بعد ذلك ، أعجبني أن يكون الهدى تقلاً ، وله أن ينحره إذا طاف وسمى لعمرة ، وعليه دم لمتعته .

وقيل : إن ساق معه هدياً قد فرضه : إنه هدى لمتعته ، أو قلده ، فقدم في شوال أو في ذى القعدة ، فإنه لا يزال محرماً إلى يوم النحر ثم يرجع . وقيل : ينحره ما لم يقدم في العشر .

وقيل : قال النبي ﷺ : أحلوا إلا من كان معه هدى ، فحله محل هديه .

وقيل : إن النبي ﷺ ساق هديه في عمرته وحيجته .

وقيل : من كان معه هدى فحله محل الهدى .

وإن ساق معتمر هدياً ، وهو لا يريد أن يمكث إلى الحج ، فإنه لا يجبس هديه

إذا قضى من عمرته ، فينحر وينصرف إلى أهله .

وقال ابن عمر : ما أنفق الناس نفقة أعظم أجراً من دم مسفوح في هذا اليوم .
والهدى الذى يساق كله ، إلى مكة من البدن ، ينحر بمكة ما لم تدخل العشر .
فإن دخلت العشر ، فالهدى موقوف حتى ينحر بمنى يوم النحر . قال الله تعالى :
« وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ » ومحله أرض الحرم إلا هدى قد عطب .
فإنه ينحر بمكة شرفها الله تعالى ، أو في الحرم . فإنه يجزى .

والهدى إذا بلغ مكة ، وفرق على الفقراء فقد أجزاه .

والإطعام لا يكون إلا بمكة إلا هدى المتمة . فإنه لا يكون إلا بمنى .

وما كان من هدى كفارة ، أو جزاء صيداً ، أو فدية ، أو صدقة ، فهى
لفقراء المسلمين . فإما منى ، أو ضل قبل أن يصل ، فعلى صاحبه بدله . فإن
عطب في الطريق ، فنحره قبل أن يصل ، فإيا كل منه ويطعم . فإن عليه بدله ،
وإن نحره في الحرم قبل أن يبلغ البيت ، فقد أجزاه فيها ، فليطعمه لفقراء الحرم .
والحرم كله بمكة .

وإن قدم في شوال أو في ذى القعدة ، فلينحر بمكة قبل يوم النحر ، ثم يتصدق
به على المساكين ، ولا يأكل منه شيئاً .

وإن قدم هدياً في العشر من ذى الحجة ، فلا ينحر حتى يكون يوم النحر ،
ينحر بمنى . ثم ليتصدق به على الفقراء والمساكين .

وما كان من هدى تقرب به لله تعالى ، ولم يسم للمساكين ، فهو التطوع .

وكل هدى تطوع ، وضل أو عطب في الطريق ، قبل أن يصل الحرم ،

فلينحره وليغمس خفه في دمه أو نعله . ثم يضرب بها صفحة وجهه اليمنى ، حتى يعلم أنه هدى ، ولا يأكل منه هو ولا أحد من رفقته ، ولا يأمر بأكله ، ولا يأكل من جاء من بعدهم وليس عليه بدله . فإن أكله فعليه بدله .

وهدى التمتع لا يجزى حتى ينحر يوم النحر .

وهدى التطوع إذا دخل الحرم ، أجزى كما فعل النبي ﷺ ، في نحر الهدى

عام الحديبية .

وقيل : إنه بعث بالهدى عند علي بن أبي طالب . وقال له : إن عطب عليها

منها شيء ، فأنحره في الطريق ، واضرب صفحته بدمه ، ليعلم أنه هدى . ولأنه كل منه أنت ، ولا أحد من أهل رفقته .

ومن ذبح هدى التمتع ، قبل طلوع الفجر من يوم النحر لم يجزه . ويتصدق

بجلاله وخطاه .

ومن ساق هدياً ، قلده عند إحرامه ، ثم أمسك عن الإحلال بمكة ، وطاف

وسعى بين الصفا والمروة ، حتى ينحر بمنى . ولا يحل دون يوم النحر ؛ لأن إحلاله

حيث ينحر هديه ، إلا أن يكون محرماً بعمره . ولا يريد حجاً ، وإنما يقضى عمرته

فإنه يطوف ويسعى ، وينحر بمكة ويحل ، ثم إن شاء رجع ، وإن شاء أقام مقام

من أراد الحج ، وتمتع بالعمرة ، فهو على إحرامه ، بعد طوافه بالبيت ، وسعيه بين

الصفا والمروة . ولا يحل لأن هديه مقلد . ومتى ما قلده الهدى فقد أحرم .

ولو أن رجلاً جاء إلى مكة يسوق هدياً معه فنلده ، وجب عليه الإحرام حين

قلده هديه .

وإن كان الهدى بين اثنين ، وذبحه أحدهما يوم النحر أجزاها ذلك . وكذلك إن كانوا جماعة .

وإذا كان الهدى من البقر والبدن ، من ذوات اللبن . فإن صاحبها ينضح ضرعها بالماء البارد ، لينقص لبنها ، ويذهب لبنها . وإذا نحرها يستحب أن يقول :
بسم الله ، الله أكبر . اللهم تقبل من فلان . والبقر والغنم لا تقبل عند الذبح كالإبل .
ويستحب للرجل أن ينحر هديه بيده . وإن ذبحه غيره أجزاه .

وإذا حلق الحاج أو قصر ، ثم أصاب صيداً في غير الحرم ، فلا جزاء عليه .
وقد بقي عاميه رمى الجمار ؛ لأنه قد حل له كل شيء إلا النساء .

قال الربيع : والصيد لا يحل لأحد مادام محرماً . وقال : لا يحل للرجل المحرم النساء ، ولا الصيد ، حتى يطوف طواف الزهارة ، ويسمى بين الصفا والمروة .
وقال أبو سعيد رحمه الله : إن الرجل المحرم إذا رمى جرة العقبة ، وذبح وحلق أو قصر ، حل له الحلال كله ، إلا النساء والصيد والطيب .

وإن رمى جرة العقبة ، فلا يحل له شيء من الحلال ، حتى يحلق أو يقصر .
فإذا حلق أو قصر حل له الحلال إلا النساء والصيد والطيب .

ومن دخل محرماً بحجة أو عمرة ، فلما وصل إلى مكة شرفها الله ، طاف بالبيت وسمى بين الصفا والمروة ، وأحل جهلاً منه ، فلبس عمامته وقمصه وسراويله ، مرة بعد مرة . وثنف شعراً كثيراً ، فعليه حلق الشعر دم ، ولكل لبسة لبسها من ثيابه ، التي لا يجوز له لبسها ، وهو محرم دم . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الحادى والعشرون

فى تقليد الهدى وإشعاره ومحلّه

قال الله تعالى : « والبُذْنُ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ » يعنى من أمر المناسك .

وسميت البدن لأنها تقلد وتشعر ، وتساق إلى مكة ، فهى البدن .

والهدى قيل : تجزى شاة ، والبقرة أفضل ، والبدن من الإبل ، والهدى تنحرف بمكة ولم تقلد ولم تشعر ، وإشعار الهدى هو العلامة تجعل فيه ليعرف بها أن ذلك لله عز وجل ، وكل شىء علمته بعلامة ، فقد أشعرته .

ثم قال : « لكم فيها خير » إلى النفع فى الدنيا والأجر فى الآخرة ، فاذكروا اسم الله عليها عند نحرها ، وهو أن يقول : بسم الله ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر . اللهم منك ولك صواف . أى قياماً على ثلاث قوائم ، قد صفت رجلاها وإحدى يديها ، وهى اليسرى ، فتنحرف كذلك .

وقول : تعقل رجلمها اليسرى^(١) وتنحرف وهى قائمة على ثلاث .

(١) أخرج أبو داود عن عرفة بن الحارث الكندى قال : شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع ، وأتى بالبدن فقال : ادع لى أبا الحسن : فدعى له على فقال : خذ أسفل الحربة . ففعل وأخذ صلى الله عليه وسلم بأعلاها . ثم طعننا بها البدن ، وهى معقولة اليد اليسرى ، قائمة على ما بقى من قوائمها . فلما نحر البدن ، ووجبت جنوبها قال : من شاء اقتطع . وذلك يوم النحر بمضى . م

وقال بعض أصحابنا : تفخر بركة لثلاث تؤذي الناس بدمها ، والذبح والنحر
للإبل كل جائز .

وقول : صواف أى خالصة لوجهه ، أى لا شريك له فيها لا كما كان يفعل
المشركون .

فإذا وجبت جنوبها « أى سقطت على الأرض بعد النحر وماتت ، فكلوا
منها ، وهو أمر إباحة وترخيص ، لا أمر وجوب ولزوم .

«وأَطْعِمُوا الْقَانِعَ» وهو الذى يرضى بما أُعْطِيَ ويقنع به، ولا يسأل الناس.

وقيل : القانع : المتعفف الجالس فى بيته .

وقيل : القانع المسكين الذى يطوف ويسأل .

وقيل القانع : الراجى والطامع .

وقيل : القانع : أهل مكة . والمعتر : الذى يأتىك فيسألك .

وقيل : الذى يعتربك ويسألك . وقيل : الذى يتعرض لك ويريك نفسه

ولا يسألك .

وقيل : المعتر الذى يعتر يديه من فقر وغنى . والبائس : الباسط يده .

وقرأ الحسن المعترى بكسر الراء . وهو الذى يعترى غيره ، ويطلب معروفه .

يقال : اعتراه وعراه .

« كَذَلِكَ سَخَّرْنَاَهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ » ربكم على هذه النعمة .

« لَنْ يَنَالَ اللهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَائُهَا ». وذلك أن الجاهلية كانوا إذا نَحَرُوا
البدن ، لَطَخُوا حَيْطَانَ الكَعْبَةِ بِدِمَائِهَا .
« وَلَئِنْ يَنَالَهُ التَّمَوِيُّ مِنْكُمْ » بحسن النية وإخلاص الإرادة لله وحده
لا شريك له ، سبحانه وتعالى .

ويختلف في مقدار الطعام من البدنة . وقولنا : إنه بما أطمع منها أجزاء .
وفي بعض الحديث : كنا لا نأكل من الضحايا إلا ثلثاً ، حتى قال رسول الله ﷺ :
كُلُوا^(١) وتزودوا وادخروا . وهذا يدل على أن الطعام غير محدود .

فصل

فمن أراد الحج وتمتع بالعمرة ، فهو على إحرامه ، بعد طوافه بالبيت ، وسعيه
بين الصفا والمروة . ولا يحل لأن هديه مقلد ، ومتى ما قلد الهدى ، فقد أحرم .
ومن أراد إشعار بدنة أدمى شيئاً منها ، حتى يسيل حتى جنبها من الشق
الأيمن .

فإن جللها بجلالها أو قادها بزمام ، فأبما صنع من ذلك فجائز .
فإذا نحرها تصدق بجلالها وجلدها ، ولو أشعرها على الجانب الأيسر ذلك .
وإنما ذلك لتعرف أنها بدنة .

(١) أخرجه أحمد والحاكم عن أبي سعيد وقتادة بن النعمان . وهو في مسند الربيع عن

وإن بعث رجل بهدى ، ولم يرد أن يحج ولا يعتمر ، فقلد ذلك الهدى ، لم يكن على صاحبه إحرام إلى صاحب الهدى .

فإن عطب الهدى مع الذى بعث منه ، نحره وصبغ خفه بدمه ، وضرب بها صفحته ، وتركه لمن أكله من المسلمين ، ولا يأكل هو منه شيئاً ، فإن أكل منه شيئاً غرمه كله ، كذلك بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه أمر بمثل هذا^(١) .

فإن قلد حاج أو معتمر هديه ، فاحتاج إلى حمل شيء وركوب عليه ، فإن كان شيء لا يضر به ، مثل الخفيف .

قال الله تعالى : « لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ » قيل : فى ظهورها تركبوها . وفى ألبانها لتشربوها .

وقيل : إن ذلك قبل أن يقلد ، أو يسمى هدياً ، أو يشعر ، ولا يركبها إلا مضطراً . ويركبها بالمعروف ، ويشرب فضل ولدها من اللبن ، ولا يجهدا بالحلب ، « ثم محلباً » من حيث تقلد إلى البيت العتيق ، يعنى منحراها فى أرض الحرم .

وقيل : كان نافع بن عبد الله بن عمر إذا أهدى هدياً من المدينة ، قلده وأشعره

(١) يعنى صبغ خفه بدمه ، وضرب بها صفحته ، ليعلم أنه هدى . قال الترمذى : والعمل على هذا فى هدى الطوع إذا عطب . والحديث أخرجه الخمسة إلا النسائى . أما إذا باغ الهدى محله ، وهو تطوع فقد قال النووى : أجمع العلماء على أن الأكل منه ومن الأضحية سنة . وقال بعض العلماء : لا يرق بين ما كان تطوعاً وما كان نرضاً فى الأكل منه ، عملاً بعبارة الآية : فكلوا منها . م

من ذى الحليفة ، ويقلده قبل أن يشعره ، ويساق معه حتى يقف به عرفة ، ثم ينحره
بني ، ويقول عند إشعاره : الله أكبر .

واختلف العلماء في الإبل التي لا أسنمة لها ، والبقر التي لها الأسنمة: هل تقلد؟
أم تشعر؟

ومن ساق هدياً ، ولم يقلده ولم يشعره ، فله أن يعود فيه ، أو يبدله ما لم يتكلم
بلسانه أنه هدى ، وله أن يحمل عليه ، وينتفع به وبألبانه ، ما لم يقلد أو يشعر ، فإذا
قلد أو أشعر ، فلا ينتفع به إلا مضطراً . والله أعلم .

وقال أبو سعيد رحمه الله : من ساق هدياً للحج والعمرة ، فقد وجب عليه
الإحرام ، وقيل : يابى ويهل ، وإن ساقه نفلاً لغير معنى الحج والعمرة ، فلا أعلم
وجوب الإحرام عليه ؛ لأن هذا لغير معنى الحج والعمرة ، فلا أعلم وجوب الإحرام
عليه ؛ لأن هذا ليس من أسباب الإحرام .

وقيل : إن الهدى على ثلاثة أقسام : هدى تطوع ، وهدى تمتع ، وهدى جزاء .
والأفضل في جميع ذلك أن يقف به في عرفة ، وينحر يوم النحر أو بعدها .

وإن عطب هدى التطوع قبل بلوغ محله ، فإنه ينحر ويفس نعله أو خفه في دمه ،
ويضرب به صفحته ، ليعلم أنه هدى ، ولا يأكل هو منه ، ولا رفيقه شيئاً .

وإن عطب هدى التطوع في النحر ، قبل يوم النحر ، نحره وأصلى به على
الفقراء ، وإن أطعم منه غنياً فعليه قيمة ذلك .

وإن نحره قبل يوم النحر ، من غير عطب وتصدق به ، أجزاء أيضاً ، لكن
يذبحى له أن لا يفعل ذلك ، حتى يقف به في عرفات ، ثم ينحر يوم النحر بمنى .

ومن ساق هدى تطوع أو غيره . فتلف بعد ماسماه واشترى هدياً مكانه وقلده ،
ثم وجد هديه الأول ، فنحره وباع الآخر منهما : إن ذلك يجزيه في قول الربيع .
وقال : إن نحر الأخير منها وباع الأول ، فإن اتفقا وكانا سواء في القيمة ،
أجزاء ذلك .

وإن كان الأول أكثر قيمة ، نظر إلى فضل ما بينهما ، وتصدق به .

وإن كان الأخير أكثر قيمة ، فلا شيء عليه .

وأما هدى للمتعة والجزاء ، إذا عطب في الطريق . فقال الربيع : ينحره ويبيعه ،
ويأكل ثمنه ، ويبذل مكانه ؛ لأنه ليس بهدى تطوع ، وبه قالت عائشة رضي الله
عنها .

وأما إن وصل الهدى الواجب إلى الحرم ، فانكسرت يده أو رجله ، فإنه
لا يجزيه ولو تصدق به ؛ لأنه ناقص .

وأما إن نحره هنالك وهو صحيح ، وتصدق به أجزاء ، وهذا في غير هدى
المتعة ، فلا يجزى هدى المتعة إلا يوم النحر ، في قول أبي الحسن .

وهدى التطوع يجزى إذا بلغ الحرم .

ومن ساق هدياً للعمرة وهو لا يريد أن يمكث إلى الحج ، فإنه ينحر بمكة

ولا يجسه ، وينصرف إلى أهله ، وكل هدى أهدي إلى مكة فهو ينحصر بمكة ،
ما لم تدخل العشر : فإذا دخلت العشر ، فهو موقوف إلى يوم النحر . قال الله تعالى :
« وَالْهَدْيَ مَعْكُونَ أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ » .

وروى أن النبي ﷺ نحر الهدى في الحرم ، حين^(١) صدته المشركون زمان
الحديبية . وقال : مكة حرم .

وما شربه من لبن الهدى ، أو استنفع به من غير ضرورة ، تصدق به على
المساكين .

وكذلك خطام الهدى وجلاله ، يتصدق به أيضاً ، وأولاد الهدى تحمل عليه
حتى ينحصر بمكة .

ومن ساق معه الهدى وهو يريد البيت ، فقلده أو أشعره ، فقد لزمه الإحرام
عند بعض أصحابنا .

وقال بعضهم : لا شيء عليه ، وهو قول ابن بركة ، والأول قول الربيع ،
وسواء عنده نوى حجة أو عمرة . وإن قلد الغنم لا يلزمه ؛ لأن الغنم لا تقلد .

فصل

وأما الذي يلزم المتمتع إلى الحج بالعمرة ، فما استقصر من الهدى ، هو الذي

(١) أخرج رزين عن ناجية بن جندب قال : أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين
صد الهدى . فقلت : يا رسول الله ابعث معي الهدى لأنحره بالحرم . قال : كيف تصنع به ؟ قلت :
أخذ به في مواضع وأودية لا يقدرون عليه . فانطلقت به حتى نحرته بالحرم . وكان قد بعث به
لينحرف في الحرم فصدوه . م

يحرم بالعمرة في أشهر الحج ، ويحل من عمرته ، ثم يحرم بعد ذلك بالحج ، ولا تمتع على مكى .

والتمتع الذى يجب عليه الهدى : هو الذى يجتمع فيه ستة شروط : هو أن يحرم في أشهر الحج ، ويحل في أشهر الحج ، وأن يحرم بالحج في عامه ذلك ، وأن يكون ذلك قبل ازجوع إلى بلده أو مثله في البعد ، وأن تكون العمرة قبل الحج ، وأن لا يسكون من أهل مكة ، ولا من ذى طوى .

وإن عدم شيء من هذه الشروط سقط الدم عنه .

ومعنى قوله تعالى : « فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ » أى انتفع . مأخوذ من المتاع . وهى المنفعة لسبب اعتماره .

وقوله تعالى : « ثلاثة أيام في الحج » أى في وقت الحج ، آخرها يوم عرفة ، « وسبعة إذا رجعتُمْ » إلى أهلكم « تلك عشرةٌ كاملةٌ » فى الثواب . وقيل : فى البذل عن الهدى .

والهدى الذى يساق كاه ، ويهدى إلى مكة من البدن ، ينحر بمكة ما لم يدخل عشر الحج ، فإذا دخلت فالهدى موقوف حتى ينحر بمنى يوم النحر . ومحله أرض الحرم ، إلا هدياً قد عطب ، فإنه ينحر بمكة أو فى الحرم . فسكل ذلك مجزئ إن شاء الله تعالى .

والإطعام لا يكون إلا بمكة إلا هدى المتمة ، فلا يكون إلا بمنى ، وما كان من هدى كفارة أو جزاء صيد أو فدية أو صدقة ، فهى لفقراء المسلمين ، ففامات منها أو ضل قبل أن يصل ، فعلى صاحبه بدله .

وإن عطب في الطريق فنحره قبل أن يصل، فيأكل منه ويطعم، وعليه بدله،
وإن نحره في الحرم قبل أن يصل إلى البيت، فقد أجزى عنه، فليعط الفقراء .
وإن قدم في شوال أو ذى القعدة، فلينحر بمكة قبل يوم النحر، إن شاء،
ثم يتصدق به على المساكين، ولا يأكل منه شيئاً .
وإن قدم بالهدى في عشر ذى الحجة، فلا ينحر إلا يوم النحر بمنى، ويتصدق
به على الفقراء والمساكين .
وما كان من هدى يتقرب به إلى الله تعالى ولم يسم للمساكين فهو للتطوع .
وكل هدى تطوع ضل أو عطب في الطريق، قبل أن يصل الحرم، فلينحر
وليفس بخفه في دمه، ثم يضرب به صفحته اليمنى، ليعلم أنه هدى، ولا يأكل
منه، ولا أحد من أهل رفقته، ولا يأمر بأكله .
ومن جاء من بعدهم، نجأزله الأكل منه، وليس عليه بدله، وإن أكل
منه، فعليه بدله .

فصل

وقال الربيع رحمه الله : من نحر هديه في اليوم الثاني، بعد يوم النحر أو
الثالث أجزاه .

وإن نحر هدى صيد، أو هدى كفارة يوم عرفة أجزاه .
والسنة في الإبل : النحر، وفي البقرة والغنم : الذبح، وإن ذبح ما ينحر
أو نحر ما يذبح فقولان .

ومن أذن لعبدته في الحج ، ولزمه الدم ، قوّم الصيد عليه طعاماً ، فيصوم لكل صاع يوماً ، فإن جامع أهله ، فإنه يمضى على مناسكته ، وعليه الحج إذا أعتق ، والهدى أيضا ، وإن فاته الحج أحل بعد السعى ، ورجع إلى أهله ، وعليه الحج إذا أعتق .

فصل

كان ابن عباس يقول: المنخر بمكة، ولكنها نزهت عن الدماء، ومنى من مكة.
وقيل: إن النبي ﷺ ساق هديه في حجته وعرف له ، وقال: من كان معه هدى فحمله محل هديه .

ولا يذبح نسك المسلم يهودى ولا نصرانى ولا مجوسى ولا أقلف ، وكذلك لا تؤكل ذبائح نصارى العرب ، إلا من كان يقرأ الإنجيل ، والله أعلم ، وبه التوفيق .

* * *

القول الثانی والعشرون

فيمين جعل نفسه أو غيره نحيرة أو هدياً

ومن جعل نفسه هدياً إلى بيت الله ، فعليه بدنة ، وإن جعل نفسه أو ولده
نحيرة ، فتيل : يمتق نسمة ، ويهدى بدنة .

وإن قال لشيء لا يملكه : هو على هدى إلى بيت الله ، فعليه أن يهدى بدنة .
وإن قال لشيء من ماله : هو على هدى إلى بيت الله ، أهدى قيمته ، إلا أن
تكون قيمته تبلغ أكثر من ثلث ماله ، فيخرج العشر منه ويهديه ، وإن كان
كالثلث ، أو أقل منه ، أهدى قيمته كله .

ومن قال : امرأته هزى ، فأنه أعلم بما يجب عليه .

وإن قال : هي على هدى ، أهدى بدنة ، ويعتق نسمة .

وقال أبو عبد الله : إنما عليه بدنة .

وإن قال : هي على نحيرة ، فيهدى بدنة ، ويعتق نسمة .

ومن قال : فلان هدى ، أو فلان على هدى ، أو أهدى فلاناً إلى بيت الله ،
أو هذا الثوب على هدى ، أو هذه الدراهم هدى إلى بيت الله ، أو هذه الدراهم
في أستار بيت الله ، فليس هذا بشيء ، إلا أن يقول : على هدى ، أو أنا أهديه .
فإذا قال ذلك ، لزمه أن يهدى ذلك بعينه أو قيمته ، إن كانت له قيمة .

وإن قال لحر أو لحره : هم على هدى ، أو قال : أنا أهديك ، فعليه أن يهدى

بدنة ، أو يمتق نسمة .

فإن قال لعبد لا يملكه : هو على هدى ، أو هو يفديه ، فعليه أن يهدي بدنة ،
ولا عتق عليه .

وإن قال لغلام : هو هدى ، أو هو على هدى ، أهده ، أو أهدي قيمته ،
ولا شيء عليه .

وقال محبوب : ما كان من الهدى يبلغ ثمن بدنة ، يجزيه بدنة ، أو بقرة ،
أو شاة ، وما كان لا يبلغ ثمن شاة ، فإن طيب به الكعبة ، فجائز ، وإن تصدق
به على الفقراء بمكة فجائز .

وقال غيره : من قال : غلامه هدى ، فهديه ليخدم البيت ، أو يشتري بثمنه
بدناً والبدن أحب إليّ ، وينحر ويقسم على الفقراء بمكة .
ومن قال : على الهدى فليهد بدنة .

وإن قال : عليه الهدى والمشى حافياً ، فعليه الهدى بدنة ، أو بقرة ، أو شاة ،
وهو أدنى الهدى . ومن مشى حافياً ، فلا شيء عليه . وإن لم يقدر على المشى ،
فلينتقل أو يلبس خفيه ما لم يحرم ، وليهرق دماً . وإن لم يقدر على المشى أحج راكبين
من ماله ونفقته . فإن أحب أن يحج هو مرتين ، وحج مرتين أجزاء ذلك .

وإن قال : غلامه هدى إن فعل كذا وكذا ، وغلامه حر ، فحنت ، لزمه
العتق ، ويهدي مثل قيمة عبده .

وإن قال : ابنه نحيرة ، أو أولاده نحيرة ، أو ابنته نحيرة . فأى ذلك قال لزمه ،
فليعتق عن كل واحد حلف عبه ، ذكر أو أنثى نسمة . وينحر عن كل واحد
منهم بدنة .

وإن جعل نفسه هدياً إلى البيت ، فعليه بدنة .

وإن جعل نفسه صدقة على المساكين ، فلا شيء عليه ، ويستغفر ربه . وكذلك

إن قال : جسده صدقة ، فلا شيء عليه .

وإن قال : غلامه هدى ، فن شدد قال : يهدى ثمنه . وقال بعض : تجزيه بدنة

يهدىها .

وحفظ الواضح بن عقبة عن مسبح عن أبي بكر الموصلي ، في رجل قال : هذه

الدار على هدى ، إن لم أفعل كذا وكذا ، ثم حنث : إنه يبعث ثمنها إلى مكة ،

يشترى به بدنة ، وتنجر عنه بمكة .

وإن قال : على أن أهدى ناقتي هذه إلى بيت الله ، لم يجز له أن يهدى غيرها

وإن ماتت فلا شيء عليه .

ومن قال لثانفة له : إن جاء زمان الحج فهي هدية ، فله أن يصيب منها ، من

ولد أو ابن ، كما يصيب من سائر ماله ، ولكنه لا يبيعها ، حتى إذا جاء الأجل

الذي أجل إليه ، فهي حينئذ بمنزلة هديه ، يشتريها من السوق ، ليس له لبئها

ولا وئدها إن وئدت .

ومن غضب على غلامه فقال : إن أعتقته فعلى هدى . فإن أعتقه فهو كفرارة له .

وإذا جرح رجل رجلاً ، أو أصابه بشيء . فقال المصاب : إن عفوت عنه فعلى

هدى . فإن تصدق به ، فهو كفرارة له . وإن عفا وأهدى ، فهو أفضل .

وإن نذر أن كل عبده هدى إن عفا عنه . فإن عفا عنه ، فهو كفرارة له .
وإن عفا وأهدى طائفة من ماله ، فهو أفضل .
ومن قال : على بدنة فلا بأس إن أكل منها . والشاة المشقوقة أذنها لا بأس
أن تكون هدياً .

فصل

ومحل الهدى مكة أين شاء منها . ومن سمى مكاناً لهديه . فعن الربيع : أنه
من حيث سمى .

ومن حلف بالهدى ولم يسم ، فهو للبيت العتيق .
ومن لزمه شيء من الهدى ، من قبل الصيد ، أو شجر الحرم ، من الفداء .
ومن حلف بالهدى ، فلا يحب له أن يخصّ به أهل الدعوة ، من أهل عمان ، ويفرقه
على من حضره من فقراء مكة وغيرهم . وقول : يفرقه على فقراء المسلمين ، وفقراء
مكة وغيرهم .

وقول : يفرقه على فقراء المسلمين وفقراء أهل الدعوة . فإن قبلوه ، فهم أحقّ به .
وإن استغنوا عنه ولم يقبلوه ، فرقه على من حضر من الفقراء . كذلك
جاء الأثر .

وإن كان هدى بين شركاء ، فبات أحدهم ، فرضى ورثته أن يذبحوا الهدى
عن أنفسهم أو عن الميت ، أجزأهم ذلك . والله أعلم . وبه التوفيق :

القول الثالث والعشرون

في ليالى منى والإقامة والمبيت بمزدلفة

روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : أفاض رسول الله ﷺ من آخر ليالى التشريق .

والسنة أن يقيم الناس بمنى ليالى أيام التشريق ، إلا من نفر النفر الأول . فإنه يسقط عنه خروجه من منى . المقام بمنى النفر الكبير ، إلا أهل السقاية^(١) من أهل بيت رسول الله ﷺ . فإنه أذن لهم أن يبيتوا بمكة ليالى منى وللرعاة^(٢) .

واختلف فيمن بات عن منى ليلة من ليالى منى . فقول : عليه درهم . وقول : يطعم شيئاً ، وليس عليه فيه وقت . وإن بات ليلتين تصدق بدرهمين وفى ثلاث ليالى دم .

وقول : يطعم مسكيناً إذا بات حتى أصبح . وإن بات ليالى منى كلها ، فعليه دم .

وقال بعض : لاشيء على من بات بمكة أيام منى ، إذا كان قد رمى الجمار وقد أساء .

ويروى عن ابن عباس أنه قال : إذا رميت الجمره ، فبت حيث شئت .

(١) أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه عن ابن عمر . م

(٢) أخرج حديث الرعاة الخمسة ومالك . وهو مرسل عند الربيع . م

وكان الحسن البصرى لا يبالي إذا زار البيت ، أن يبيت بمكة ، إذا كان قد رمى الجمار .

وقال أبو سعيد رحمه الله : إن الحاج يؤمر بالبيت من أيام التشريق ، أن يبيت بمنى ، إلا الخائف والراعى ، فيرخص لهما في غير منى .

وقال في قول أصحابنا : من بات بمكة بعد الزيارة ، أو نام بها مطمئناً إن عليه دمًا .

وأما إن نام بمكة ، بعد ما خرج منها تلك الليلة بعد الزيارة ، ففيه تشديد أن أن يبيت دون منى .

ويختلف في معاني وجوب الجزاء فبعض يرى عليه الجزاء . وبعض لا يرى عليه جزاء .

وأما ليالي منى غير ليلة الزيارة . فبعض يرى في ذلك الكفارة ، لكل ليلة دم . وبعض لا يرى في ذلك كفارة . ولا يأمر بذلك .

وفي كتاب الضياء : ومن كان بمكة أيام التشريق ، ورجع إلى منى يرمى الجمار ويبيت بمكة ، فلا بأس .

وإن بات بمكة ليالي منى كلها . فقول : عليه لكل ليلة دم . وأحب أن يصنع لكل ليلة بات بمكة معروفًا ، مثل أن يتصدق بدرهم وأشباه ذلك .

وقال أبو معاوية رحمه الله : من نام بمكة بعد الزيارة أو قبلها ، فعليه دم .

وقيل : لا يشرب الرجل الماء وهو في الطريق ، إلا أن يجهد العطش ، فله أن يشرب . وله أن يشتري ما يعيش به ، وله أن يبيع ويشترى بمنى ما أراد إذا رجع إليها .

وإن أصبح بمكة لحاجة لا بد له منها فلا بأس . وإن لم تكن له حاجة وأصبح بمكة ، فعليه دم يذبحه ، ويفرقه على الفقراء .

وإن نام بمكة قبل الزيارة أو بعدها فعليه دم .

وإن نرس وهو جالس ، فلا بأس حتى ينفس وهو موطى جنبه .

وإن نام في المحمل والجل يسير ، فلا بأس عليه .

وقيل : إن نرس وهو منتظر لأصحابه بمكة في الزيارة أو في المحمل ، غير متمعد للنوم : فلا بأس عليه .

وإن سار في بعض الطريق ، ثم انقطع عنه بعض أصحابه ، فنام وهو ينتظرهم . فإن كان قد تعدى عمار مكة ، لم يلزمه دم في نومه .

وقال بعضهم : يصنع معروفًا .

وقال بعض : لا شيء عليه غير التوبة .

وقال بعض : إن بات بمكة في أيام التشريق ، ويرجع إلى منى يرمى الجمار ، ويبيت بمكة فلا بأس .

ومن نسي أو جهل ونس بمكة في ليالي منى . فأما في الجهل فأخاف أن لا يعذر وأما من طريق النسيان ، فأرجو أن يعذر . وأرجو أن لا كفارة عليه .

وإن اضطجع ولم ينمس فلا شيء عليه ، كان جاهلاً أو ناسياً أو متعمداً .
ومن نَم في مكة ليالى منى ، من كل ليلة ثلثاً أو نصفاً أو رباعاً . وينمس ولا
ينام الليلة كلها ، ويرجع إلى منى في ليلته فإذا لم يبت ليلة كلها ، فلا يبيت .
وعليه المبيت ، فإن بات أكثر ليلته ، خفت أن يكون بائناً في بعض القول .
وإن نام في النهار حتى نفس . فأما في الزيارة فهو مثل الليل ، وأما في سائر
ذلك فلم أر ذلك مثل النهار .

والنوم بعد الزيارة بمكة مكروه . والله أعلم بتحريمه .
والنوم بمكة بعد الوداع وبعد الزيارة سواء . والنوم قبل الزيارة وبعده سواء .
وإما جاء الأثر في الدم بعد الزيارة . وقيل : كذلك قبل الزيارة .
ومن نام بمكة وأراد القيام ، فلما اتقه من نومه في الليل ، قام ومضى وأدرك
الصبح ، قبل أن يصل إلى منى ، فعليه دم .

فصل

والواجب في الإفاضة أن يفيض من جمع قبل طلوع الشمس ؛ لأن النبي ﷺ (١)
أمر بذلك خلافاً للشركين ؛ لأنهم كانوا يقولون : أشرق ثبير كما نغير . فأفاض
رسول الله ﷺ قبل طلوع الشمس .

ومن بقي واقفاً يجمع حتى تطلع الشمس ، فعليه دم . في قول أبي المؤثر رحمه
الله . وبعض لا يوجب عليه شيئاً ، إلا أنه مسمى بمخالفته لاسنة .

(١) أخرجه الجماعة لإسلام . م

وأما الإفضة من عرفات ، فإنها بعد غروب الشمس من يوم عرفة . وقد طلع
الليل .

ومن لم يلحق الوقوف بالمزدلفة ، ولم يصل مع الإمام صلاة الصبح ، فتحجه تام
إن شاء الله .

ومن قدم إلى منى ليلة جمع ، فعليه أن يمضي فيقف بجمع . فإن أصبح بمنى ،
فعليه دم . ولا بأس على الخائف أن يصبح بالمزدلفة ، ويقف ولو بعد طلوع الشمس
حتى يدبر عنه الناس .

ومن بات بجمع إلى نصف الليل أجزاه . وقال النبي ﷺ : جمع كلها موقف
إلا بطن محسر^(١) . وأوجب المبيت في هذه المواضع .

ومن قدر على إحياء ليلته بها فليفعل . فإنها ليلة شريفة تقضى فيها الحوائج .
وينجاب فيها الدعاء .

ومن أدرك الناس في المزدلفة غداة الفجر ، وفاته الوقوف بعرفة ، فقد فاتته الحج .

ومن ترك المزدلفة ولم يقف بها ، فعليه دم ، وهو مسمى بذلك .

ومن وقف بالمزدلفة بعد طلوع الفجر ، وأفاض قبل الإمام ، فلا ينبغي له ذلك ،

ولا شيء عليه .

قال أبو المؤثر رحمه الله : من أفاض من مزدلفة قبل أن يصلي صلاة الفجر ،

(١) أخرج معناه أبو داود ومالك بألفاظ مختلفة . م

فعلية دم . وإن رجع إليها فعلى بها صلاة الفجر قبل أن ينفذ الوقت ، فلا شيء عليه .

وقال : من أفاض من عرفات ، فخط رحله يجمع ، ثم خرج منها . فقد قالوا : لا شيء عليه .

وأكثر القول : أن من أفاض من عرفة ، فجاوز جمعاً إلى بطن محسر ، قبل صلاة الفجر ، فعليه دم ، وحجه تام . وإن رجع فصلى في جمع صلاة الفجر ، ثم أفاض منها ، فلا شيء عليه .

وقيل : خطب النبي ﷺ بالناس . فقال : إن أهل الشرك وعباد الأوثان ، كانوا يدفعون عند المشعر الحرام بعد طلوع الشمس ، وأنا دافع من جمع قبل طلوع الشمس .

وقال جابر بن زيد رحمه الله : الدفعة من جمع ، حين ينظر الناس والدواب مواضع قوائمهم .

ويروى عن أبي عثمان أنه قال : من مر بالمشعر الحرام ، ولم يحط بها رحله ، فعليه دم . وإن حط بها رحله ثم مضى ، فلا بأس عليه .

فصل

ومن أصابته الجنابة في جمع ليلة النحر ، أجزأه غسله للجنابة عن غسل الإفاضة . وإن عاد نام بعد ما غسل من الجنابة . فإنه يعود يفسل إذا جف ذلك . والفسل يجمع يستحب وليس بواجب .

ومن صلى صلاة الغداة ، عند المشعر الحرام ، ثم انصرف من صلاته فغنى ،
فلا دم عليه .

وإن وقف عند المشعر الحرام بعد الصلاة ، ولم يذكر الله ، فعليه دم .

ومن وقف فذكر الله ، فقد أجزاه . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الرابع والعشرون

في الشهادة على الهلال قبل الوقوف بعرفة والإفاضة منها

قال أبو المؤثر رحمه : من رأى هلال ذى الحجة ولم يره غيره من الناس ، فعليه أن يحج ، ويقف في عرفات يوم عرفة ، ويقضى الحج وحده . فإن لم يفعل ، فلا حج له . وإن خاف فعليه أن يفعل ذلك مستتراً .

وإن شهد قوم أنهم رأوا الهلال ، ثم حج الناس ، ووقف الإمام بعرفات ، ووقف الناس . فلما وقفوا بعرفات قال الشهود : شبه لنا . فإن الناس والإمام يقفون بعرفات ، ويفيضون إذا غابت الشمس إلى مزدلفة .

فإذا صلوا صلاة الفجر ، ذكروا الله عند الشعر الحرام ، ودفنوا إلى منى يرمون جرة العقبة إذا طلعت الشمس ، ثم يرجعون إلى عرفات ، فيقفون بها وهم على إحرامهم ، ثم يفيضون من عرفات إذا غابت الشمس إلى مزدلفة .

فإذا صلوا صلاة الفجر ذكروا الله عند الشعر الحرام ، ثم يدفنون إلى منى ، فيرمون جرة العقبة إذا طلعت الشمس .

« ثم ليوفوا نذورهم » يذبحون ذبائحهم « ثم ليقضوا قفصهم » يحلقون رؤوسهم ، يأخذون من عفا لحام وقص شواربهم وقلم أظافرهم .

فإذا زالت الشمس ، فليرموا الجمار ، ويزداروا ثم ليرجعوا إلى منى ، ثم يقضوا حجهم ، ويرموا الجمار ثلاثة أيام ، غير اليوم الذي ذبحوا فيه ، وقد تم حجهم ، وأخذوا بالاحتياط .

وقال أبو الحسن رحمه الله : من رأى الهلال وحده ، فعليه أن يحج وحده ، فإن لم يحج للهلال الذي رآه ، فعليه الحج من قابل .

وإن شهد شاهدان زوراً على هلال ذى الحجة ، فحج الناس بشهادتهم ، ثم أرادوا التوبة ، فما أرى عليهما أن يظهر ذلك للناس ؛ لأنه ليس على الناس قبول ذلك منهما بعد قضاء الحج ، ولهم تصديقهما ما لم ينتقض الحج للوقوف بعرفات .

وقيل : من دعا الناس للهلال ، فعليه أن يعرفهم خطأ ما دعاهم إليه .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله : لو أن قوماً اختلفوا في هلال ذى الحجة ، فرأى هؤلاء الهلال ، فعملوا عرفة يوم النحر . فإن لكل قوم هلالهم .

وقيل : من رأى هلال ذى الحجة وحده ، ولم ير غيره ، ولم يخرج الأمير ولا الناس . فينبغي لهذا الرجل أن يتهم نفسه ، ويكون مع الناس ؛ فإن لكل قوم هلالهم .

ومن سمع مخبراً يخبر : أن منادى السلطان ينادى عنه : أن اليوم الفطر أو النحر ، فإنه يقبل ذلك إذا كان شائماً في الناس ، والله أعلم .

فصل

قال أبو المؤثر رحمه الله : إذا وقف الواقف بعرفات ، فذكر الله فيقول : الحمد لله ، وسبحان الله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، وسبح الله ثلاث مرات ، وروى^(١) أن النبي ﷺ قال : أفضل ما تلتته وقالته الأنبياء من قبلي :

(١) أخرجه أحمد والترمذي . م

لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، يحيي ويميت ، وهو حي لا يموت ،
بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير .

ومن وقف بعرفة فذكر الله ، ثم أفاض منها قبل أن تغيب الشمس ، فلم يرجع
حتى غابت الشمس ، فإن حجه تام ، وعليه دم الإفاضة قبل مغيب الشمس ، وحجه
تام .

فإن رجع فوقف ، فلم يدرك الوقوف من قبل غروب الشمس ، فهو كمن
لم يرجع ، وعليه دم .

فإن رجع فوقف وأدرك الوقوف ، وذكر الله قبل أن تغرب الشمس ، فقد
أدرك ولا شيء عليه .

وإن رجع فلم يدرك من الوقوف شيئاً قبل أن تغيب الشمس ، فعليه دم
ويعضى حجه .

وقول : إذا أفاض من عرفات قبل غروب الشمس ، من غير عذر ولا علة ،
فلا حج له . وذلك يروى عن ابن عباس .

وروى^(١) أن النبي ﷺ قال : أيها الناس ليس البر من سنابك الخيل ،
ولا تحت أخفاف الإبل ، ولكن البر في السكينة والوقار .

(١) أخرج الحمزة إلا الترمذي عن ابن عباس قال : دنع رسول الله صلى الله عليه وسلم
من عرفة فسمع وراءه زجراً شديداً وضرباً للابل . فأشار إليهم بسوطه فقال : « أيها الناس
عليكم بالسكينة ؛ فإن البر ليس بالإيضاع » الإيضاع : الإسراع .

ويكره أن تتعب الرحلة في الإفاضة من عرفات ، ولا بأس على من احتبس بعرفات ، حتى إن أن يأمن من تراحم الناس .

وقال : من مرّ بعرفات فصلى بها العصر ، أو صلى العصر قبل أن يأتيها ، ثم ذكر الله فيها ، ومر فيها ماراً لم يقف ، فبئسما صنع ، ويرجع إليها فيقف ، ويذكر الله فيها حتى تغيب الشمس ، ويفيض إذا أفاض الناس ، وإن لم يرجع حتى تغيب الشمس ، فحججه تام وعليه دم .

وإن غربت الشمس قبل أن يقف بعرفات ، ثم وقف بها ، فقد فاته الحج .

وإن دخل أول عرفات ، وقد غاب قرن من الشمس ، فقد فاته الحج . ويؤمر أن يأتي البيت ، فيطوف به ويركع ، ويسعى بين الصفا والمروة ، ويحلق أو يقصر ويحل ، وعليه الحج من قابل .

وإن دخل أول عرفات، قبل أن يغيب قرن من الشمس، فإنه يؤمر أن يذكر الله ، ويسير إلى جماعة الناس .

وإن غابت الشمس قبل أن يصل إلى الناس ، فحججه تام؛ لأن عرفة كلها موقف إلا عرنة والأراك .

وإن خشى أن يفوته الموقف بعرفات وهو على دابته ، فلا بأس عليه إن نصحها على المسير ، أو ركضها ما يقدر . وإن طمع أن يدرك الموقف بعرفات قبل الليل ، فذلك جائز له .

وكذلك إن كان يمشى ، وخاف أن يفوته الموقف ، فسمى ليقف عند الناس ،
قبل أن تغيب الشمس ، فلا بأس عليه . وإن وقف بعرفات جنباً أجزاه ذلك .
وأحب أن يفتسل ويتوضأ ، ثم يقف بعرفات . ولا يقف بعرفات وهو جنب
وإن وقف بها وهو جنب أجزاه ذلك .

قال أبو المؤثر رحمه الله : من أهل بحجة ثم فاته الوقوف عشية عرفة ، فلا
ينفعه الوقوف بعرفة بالليل ، وقد فاته الوقوف بعرفة والحج ، فليطف بالبيت ،
وليترك . ويسمى بين الصفا والمروة ، ثم لينفر إن شاء . وعليه الحج من قابل ،
كانت حجته فريضة أو تطوعاً فإن خاف الموت فليوص بها ؛ لأنها قد وجبت عليه ،
كانت فريضة أو تطوعاً .

وإن فاته الوقوف بعرفة ، ومعه هدى ، فإنه ينحر هديه ثم يطوف بالبيت ،
ثم يركع ويسعى بين الصفا والمروة ، ثم يملق ، ثم يرجع إلى بلده حالاً ، وعليه
الحج من قابل ؛ لأنه قد فرض على نفسه الحج ، وقد وجب عليه إتمامه .

فصل

وأما الإفاضة من عرفات ، فهي بعد غروب الشمس إذا طلع الليل . فمن أفاض
من عرفات قبل غروب الشمس . فقيل : يفسد حجه إذا كان ذلك من غير عذر
متعمداً لذلك .

وقيل : يتم حجه ، وعليه دم إذا وقف بعد زوال الشمس من يوم عرفة .
ويعبني أن لا يفيض قبل غروب الشمس ، إلا من عذر .

وأقل الوقوف بعرفة بقدر ما يسبح ثلاث تسبيحات . فإذا وقف كذلك ثم
عناه أمر ، يكون له فيه العذر ، فأفاض قبل غروب الشمس ، أن يكون له الرخصة ،
ويتم حجه ، وعليه دم .

وإن أفاض بلا عذر ، أحببت أن يكون عليه الحج من قابل ، ويتم بقية حجه
الذي هو فيه ، وعليه دم بترك الإفاضة . والجاهل كالمتمعد في ذلك . وأما الناسي
فلا إثم عليه .

وقول : إن حجه فاسد . وعلى قول : تام . ويلزمه دم . ومن السنة والإجماع :
الإفاضة من عرفة بعد غروب الشمس ، إلا من عذر .

ومن لم يقف بعرفة بعد الزوال من يوم عرفة ، حتى غابت الشمس ، فلا حج
له . والوقوف بعرفة عشية عرفة فرض ، أكدته السنة والإجماع .

فصل

ومن نام بعرفة حتى أفاض الناس منها ، ثم قام من نومه من بعد المغرب ، فإنه
يقبض ويتوضأ ويصلي المغرب ، إن كان قد صلى الظهر والعصر ، ثم يقف مكانه
يدعو الله تعالى ، ويتضرع إليه ، ويلجئ ، ويطلب إلى الله حاجة دنياه وآخرته ،
ويستغفر الله مما ضيع من أمر الوقوف إلى العتمة ، ثم يلحق الناس إلى المشعر الحرام
لأن عرفة كلها موقف . وعليه شاة سميئة للفقراء ؛ لأن النائم كاليقظان وهو مغلوب .

وقول : عليه الحج من قابل ؛ لأنه نام حتى دخل الليل ، ولم يقف مع الناس ،
فعليه أن يتم ما بقي عليه من المناسك ، ويهرق دماً لنومه ، والحج من قابل .

وإن مات الحاج بعد ما وقف بعرفة ، قبل أن يقضى مناسكه . فإن وليه يقضى عنه نسكه .

وإن مات قبل أن يقف بعرفة ، فلا يجزى عنه فعل وليه .

ومن مرض ولم يقدر أن يطوف بالبيت ، فإنه يكون على إحرامه حتى يطوف .
وإن مات طاف عنه وليه أو رفيقه . وأما رمى الجمار فيجوز أن ترمى عنه .

ومن أغشى عليه قبل أن يقف بعرفات . فإن ضحى وأدرك من الوقوف شيئاً أجزى عنه ، وإن كان أحرم وهو يعقل ، ثم أغشى عليه في الموقف ، ، فقد أجزى عنه . وإن كان عند إحرامه لم يعقل يجز عنه .

وإن وقف بعرفات وهو سكران لم يعقل . فإن لم يصح من سكره فيعلم ما يقول حتى تغيب الشمس ، فلا حج له ، وعليه الحج من قابل ، ويقضى ما عليه من مناسك الحج . وقد قيل : إن حجه تام لأنه يجب طلاقه وعتاقه ، وثبت عليه الحدود .

ولا يجوز الوقوف بعرفة إلا بقصد ونية ، وإرادة لأداء ما افترض الله عليه من تأدية الحج . فمن وقف غير قاصد بوقوفة القرية إلى الله عز وجل ، لم يستحق ثواباً على ذلك ، ولم يصح فعله ؛ إذ الأعمال لا تحصل إلا بتقدم النية والإرادة .

ومن نام بمكة ليلة عرفة حتى أصبح ، ثم غدا من يوم عرفة ، حتى مر بمنى ووقف مع الناس بها ، فقد أساء ، ولا بأس عليه .

فصل

قال النبي ﷺ : عرفة كلها موقف إلا بطن عرفة^(١) ، وجمع كلها موقف إلا محسر ، ومنى كلها منحر .

وقيل : إن أسامة بن زيد قال للنبي ﷺ ، حين أفاض من عرفات : الصلاة يارسول الله . قال : الصلاة^(٢) أمامك . فصلاة المغرب والعشاء الآخرة بجمع أفضل ، إلا أن يخاف أن لا يصل إلى جمع ، حتى يذهب من الليل نصفه . فإنه ينزل ويصلى . والإحرام والخروج إلى عرفة يوم التروية إلى منى .

ويؤمر أن يقتسل بالماء إن أمكنه ، ثم يلبس ثوبه لإحرامه ، ويطوف ويركع فإن أراد أن يحرم من المسجد ركع لإحرامه ركعتين عند الميزاب ، أو حيث أمكن ثم أحرم ولبي بالحج ، وخرج إلى منى .

وقيل : يستحب أن يحرم من مسجد الجن ، ويخرج عند صلاة الأولى ، ليجمع بمنى ويصلى فيها خمس صلوات ، ويبعث فيها .

فإذا أصبح صلى الفجر وسار إلى عرفات يوم عرفة ، اقتداءً بالنبي ﷺ ؛ لأنه قيل : إن رسول الله ﷺ خرج إلى منى يوم التروية ، مهجراً بها هو وأصحابه الذين كانوا معه ، حين وجهوا صدور الرواحل إلى منى مهلين بالحج .

وأمر من لم يكن معه هدى أن يصوم . فصلى الظهر^(٣) والمصر ، والمغرب

(١) أخرجه مالك . م

(٢) أخرجه الستة عن أسامة بن زيد ، وهو في الربيع عن أبي عبيدة بلاغا عن أسامة . م

(٣) أخرجه مسلم عن جابر بن عبد الله مطولا ، في صفة حجه صلى الله عليه وسلم . م

والعشاء الآخرة والفجر ، ثم غدا إلى عرفات ، ثم نزل بها حتى زالت الشمس ، ثم خطب الناس فرغبتهم ، ثم جمع بين الظهر والعصر في مصلاه ، ثم ركب حتى وقف على عرفة ، فأرى الناس مناسكهم . وهذا هو الموقف . وكل عرفة موقف ، يدعو ويرغب للمسلمين .

فينبغى الاقتداء برسول الله ﷺ ، فيصلى بمنى خمس صلوات . فإذا كان عرفة غدا بعد الصلاة من منى إلى عرفات . ولا يجاوز حدود منى حتى تطلع الشمس ويراهما على رؤوس الجبال .

فإذا وصل إلى عرفات وزالت الشمس ، جمع الأولى والعصر في وقت واحد ، ثم يقف مع الناس ، ويكثر من ذكر الله والاستغفار ، والصلاة على النبي ﷺ ويدعو حتى تغرب الشمس . كذلك فعل رسول الله ﷺ .

وقيل : أفضل المواقف بعرفة عن يمين الإمام ، ثم عن يساره ثم خلفه . وكل عرفة موقف ، إلا عرنة وموضع الأراك .

ومن وافى عرفة قبل غروب الشمس ، فقد وافى الحج . ولكن السنة أن يأتي منى ، فينام ليلة عرفة فيها ، ثم يذود منها إذا أشرقت الشمس . وإن غدا قبل أن تشرق الشمس ، أو أشرقت عليه الشمس فيها فلا بأس ، إلا أنه يكره أن يخرج منها قبل شروق الشمس . وإذا خرج من منى إلى عرفة ، فنزل بها حيث يشاء ، وهو يلبى محرماً ، فيأتيها للموقف ، فيغتسل إن أمكنه أو يتوضأ ، ثم يجمع الصلاتين إذا زالت الشمس ، ثم يقف مستقبلاً القبلة ، عن يمين الإمام ، أو عن يساره ، أو خلفه ،

أو حيث ما وقف منها، أجزاه إن شاء الله. ويرتفع عن مسجد إبراهيم وعن عرفة فإن بطن عرفة يلمى بعرفة من غربها إلى حنين. ومن ثبير في ريس بعرفة بين هدام والأراك نحو عرفة منها. وعرفة أوسع من ذلك إن شاء الله.

وليس للحاج أن يمدوها. فمن وقف في غير عرفة حتى غربت الشمس، فلا حج له ولو كان قد دخل عرفة. كذلك بلغنا عن جابر بن زيد رحمه الله. وخالفنا في ذلك ناس.

وليكثر الواقف بعرفة من التهليل والتسكير والثناء على الله تعالى، ويسأله حاجته، كان قائماً أو قاعداً، أو نائماً أو راكباً والقيام أفضل.

وقيل: إن هر بن الخطاب رضى الله عنه لا يضرب ناقته إذا أفاض. وكان أكثر ما يقول: حاجتى حاجتى حاجتى، حتى إذا نزلت يدها من محسر، استحشها حتى يرمى الجرة.

والوقوف بعرفة بغير طهارة جائز. ويستحب أن يكون بها على طهارة ووضوء إذا قدر على ذلك.

ومن وقف بعرفة وكبر بها ثلاث تكبيرات ثم غربت الشمس، فقد أدرك الوقوف وأجزاه ذلك.

وقيل: اسم جبل عرفة دبلك، واسم جبل المزدلفة قزح. ومن أصبح بمكة يوم عرفة، فعليه دم، إلا أن يكون دخل مكة تلك الغداة. ومن غدا من منى إلى عرفات، فحيث أحب النزول من عرفات نزل.

ومن وقف بعرفة قبل زوال الشمس ، وأفاض منها قبل زوال الشمس ، فلا يجزيه ذلك ، وهو بمنزلة من لم يقف .

فصل

والقارن للحج والتمتع بالعمرة سواء . فإن خاف القارن والتمتع فوت الموقف ، فترك طواف البيت ، فأتى عرفات ثم وقف يجمع ، ثم رمى الجمرتين ، وذبح وحلق وزار البيت ، فذلك يجزيه ، ودم عليه للتمتع .

وكذلك إن خاف فوت الموقف بعرفات ، حاجاً كان أو معتمراً أو قارناً ، فإنما عليه لحجه وعمرته ، إذا أتى البيت ، طواف واحد وسعى واحد .

وكذلك المرأة الحائض المتمتع ، إذا دخلت مكة وهي حائض ، فلم تطف لعمرتها حتى خرحت إلى منى ، أجزأها إذا رجعت من عرفة ورمت الجمرتين . وذكت وقصرت ، قبل أن تزور البيت ، فتطوف طوافاً واحداً وسعيًا واحداً بين الصفا والمروة ، لحجها وعمرتها ، وليست برافضة للحج . حدث بذلك أبو أيوب عن أبي عبيدة .

وقيل : يستحب إيفطار يوم عرفة ، لما روت^(١) أم الفضل قالت : كنا جماعة من النساء ، فاختلفنا في صوم النبي ﷺ يوم عرفة . فقال بعضنا : هو صائم . وقال بعضنا : هو مفطر . وجهنا إليه بقعب فيه لبن ، فشربه . وجاء الحديث : إن الإفطار يوم عرفة أفضل من صومه .

(١) أخرجه الربيع عن أبي سعيد الخدري وأخرج أحمد وابن ماجه عن أبي هريرة قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم عرفة بعرفات . م

قال المؤلف : يخرج فيما تنهى إلينا من الآثار أن الإفطار يوم عرفة بعرفة أفضل ، لما يرجى من الاستظهار بالأكل والشرب ، على القدرة على الدعاء والتضرع والقيام في ذلك الموقف الماء ور فيه في ذلك الموقف . وأما في غير عرفة فالصوم لها أفضل .

وقد قيل : إن صوم يوم عرفة يعدل صوم سنة وقيل : أكثر . وهذا معنى الغير الواقف بالحج في عرفة . هكذا يوجد والله أعلم .

فصل

ومن وقف بعرفة وقد غاب قرن من الشمس ، فسبح ثلاث تسبيحات ، قبل أن يغيب قرن من الشمس كله ، واصفرار الشمس باق على رؤوس الجبال ، فإنه يتم له الوقوف ما دام حكم النهار لم ينتقض .

وإن طلع الليل وذهب حكم النهار ، فقد فات الوقوف بعرفة . ولا يفوت الوقوف بعرفة بما تفوت به صلاة العصر . ووقت الوقوف بعرفة أوسع من وقت صلاة العصر .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : من أقاض من عرفات فلا يصلي في عرفات صلاة المغرب ، ولكن يجمع المغرب والعشاء بجمع ، كما فعل رسول الله ﷺ .

وإن شغله شيء ، وخاف أن لا يصل إلى جمع ، قبل أن يذهب ثلث الليل ، فليصل إذا هبط من بطن عرنة صلاة المغرب ، ويؤخر العشاء حتى يصلها بجمع قبل نصف الليل .

وإن خاف أن ينتصف الليل قبل أن يصل إلى جمع ، فليجمع بين المغرب والعشاء إذا هبط من بطن عرنة أو حيث شاء من الطريق . وإن جمع بعرفة ثم أفاض فهو مكروه ، ولا نرى عليه إعادة . وقد مضت صلاته .

وقيل : أمر النبي ﷺ عتاب بن أسيد على الناس في الحج ، وكان من أهل مكة ، فقصر وصلى بالناس قصرأ .

وإنما أتم الصلاة بعرفات ومكة عثمان بن عفان^(١) ، ثم من بعده معاوية ، ثم بنو مروان ، حتى قامت خلافة بني العباس ، فردوها قصرأ كما فعل النبي ﷺ وكان ينزل ببطحاء مكة سبع عشرة ليلة ، فإذا سلم أمر المنادي ينادى : يا أهل مكة أتموا صلاتكم ، فإننا قوم سفر .

وكذلك فعل أبو بكر وعمر بن الخطاب رحمهما الله .

فصل

قيل : سميت عرفة لقول جبرائيل لإبراهيم عليهما السلام : أعرفت ؟ فقال : نعم . وذلك أن إبراهيم طلب الجبل الذي أمر أن يقف عليه فضل عنه . فلما وجدته قال : عرفت هذا الجبل .

وقد سميت جمع لاجتماع آدم وحواء بها .

وسميت منى لما تمنى فيها من الشعور والدماء . وقيل : لما من الله تعالى بها على إسماعيل بالهدى . وقيل : لما يعطى الله تعالى فيها الناس مناهم .

(١) أخرجه البخارى ومسلم والنسائى وأبو داود عن ابن مسعود مختصراً ومطولاً . م

وسميت الجرة جرة لارتفاعها . وكل مرتفع جرة .
وقيل : اسم جبل عرفة الذي فيه الموقف دلبك . واسم جبل المزدلفة قزح .
وسميت زمزم لزممة الماء وهو صوته . وقيل : لما نبع الماء قال : زم زم .
وقيل : إن أبا الدرداء قال : يا رسول الله إن أمر منى لعجيب هي ضيقة .
فإذا نزلها الناس اتسعت . فقال رسول الله ﷺ : إنما منى مثل الرحم هي ضيقة
فإذا كان فيها الولد اتسعت .
وقيل : إذا أسلم المشرك ، وبلغ الصبي ، وأعتق العبد في عشية عرفة ، والنهار
باقى منه بقدر ما يجرمون ويذكرون الله بثلاث تسيحات ، قبل غروب الشمس ،
فحجهم تام ، إن شاء الله . والله أعلم وبه التوفيق .

* * *

القول الخامس والعشرون

في الإحلال ورمى الجمار وصفة ذلك

روى عن رسول الله ﷺ قال : إذا رميت الجمر قد أحلت مما أحرمتم منه إلا النساء . فقال رجل : ومن الطيب . فقال الحسن^(١) : أما أنا فقد رأيت رسول الله ﷺ يضح رأسه بالنسك . وفي بعض الآثار : إذا رميت قد أحلت إلا من النساء والصيد .

ويوجد عن الربيع رحمه الله أنه قال : إذا أتيت الجمره القصوى ، فائتها من مسيل الوادي ، ثم ارمها بسبع حصيات . وكلما رميت بحصاة ، فهلل الله وكبره ، ثم ادع الله بما فتح الله لك ، في دبر كل حصاة ، ثم ارجع إلى رحلك .

وأول حصاة ترميها تحل بها . وحل لك الإحلال كله إلا النساء والصيد . وكذلك كلما رميت بحصاة فكبر ، واتق أن تصيب برميك أحداً من الناس .

وينبغي لمن أراد أن يرمي الجمار : أن يكون مستقبل القبلة . فإذا رمى الجمار جعلها خلف ظهره ، واستقبل القبلة ، ودعا بما فتح الله له من الدعاء ، ثم يأتي التي

(١) كذا في الأصل . والحديث أخرجه النسائي عن ابن عباس . ولفظه : إذا رمى الجمره يعني جمره العقبة ، فقد حل له كل شيء حرم عليه إلا النساء . قيل : فالطيب ؟ قال : أما أنا فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتضح بالنسك أو طيب هو . وأخرج مالك عن ابن عمر أن عمر قال : من رمى الجمره ثم حلق أو قمر ونحر هدياً إن كان معه ، فقد حل ما جرم عليه ، إلا النساء والطيب حتى يطوف بالبيت . م

تليه فيفعل مثل ذلك . فإذا جاوزها بعد الرمي ، فإنه يقف ويستقبل القبلة ، ويدعو بما فتح الله له من الدعاء ، ويحمد الله ويثني عليه ، ويصلى على النبي محمد ﷺ ، ثم يأتي الجرة القصوى ، وهي جرة العقبة ، ويرميها بسبع من بطن الوادي وهي على اليمين .

وإن أتاها من غير ذلك ، فلا نعلم عليه كفارة . فإذا رماها رجع من حيث جاء . وإن لم يمكنه ومر طريقها في العقبة ، فلا بأس عليه ، ويفعل ذلك في يوم النحر . وأما في غير يوم النحر ، فلا نعلم فيه شيئاً محدوداً ، ولكن لا يرميها إلا من بطن الوادي .

وأما رمي الجمار في أيام التشريق ، فيأتيها من حيث شاء . وإذا رماها من موضع الرمي ، ويرجع من حيث شاء إذا رمى جرة العقبة . وهي آخر ما يرمى من الجمار في أيام التشريق .

وأما من رمى جرة العقبة من فوقها يوم النحر ، فليعد رميها من بطن الوادي . وإن ذبح وحلق من قبل أن يميده فليعد الرمي وعليه دم . وإن كان في غير يوم النحر ، فليعد ما كان بمنى ، ولا شيء عليه .

وإن لم يذك حتى دخل مكة ، فعليه دم .

ومن أتى جرة العقبة من العقبة ثم انحدر إلى المسيل ، ورماها من المسيل لما دنا منها ، ثم رجع فصعد وأخذ طريق العقبة ، فلا بأس عليه .

ومن ترك التكبير كله يوم النحر عند الرمي ، فليعد رميه ويكبر ويذبح .

فإن ذبح وحلق قبل ذلك ، فعليه دم . وإن لم يذكر حتى مضى يوم النحر .
فالمستحب أن يهدى شاة .

ومن نعى تكبيرة أو تكبيرتين ، فليعد رمى حصاة أو حصاتين ، ويكبر
معها أو معها إن كان من ساعته ، وإلا فليصنع معروفاً لترك التكبيرة
والتكبيرتين .

وليس في زيادة الرمي شيء . والجواز كلها يرميها من حيث شاء ، إلا جرة
العقبة ، فلا يأتيها إلا من مسيل الوادي . وينصرف إذا رمى من حيث شاء .

ومن تعدد لترك رمى حصاة من رمى جرة العقبة ، يوم النحر حتى ذبح ، فعليه
دم . ويرميها . فإن نسيها أيضاً ، فليرميها وعليه إطعام مسكين . وقيل : أيضاً عليه
دم ، في نسيان الحصى من رمى جرة العقبة .

ومن نسي حصاة من جرة العقبة ، يوم النحر حتى أصبح رماها ويكبر ، وعليه
دم وإطعام مسكين . فإن نسي رمى جرة العقبة كله ، حتى أصبح ، رماها وعليه دم .

وإن ترك حصاة من رمى جرة العقبة ، يوم النحر متعمداً ، فقد أساء ، وعليه
دم . وإن ترك رميها في اليوم الثاني حتى أصبح . فقول : عليه دم لكل جرة ترك
رميها . وقول : عليه إطعام مسكين لكل جرة ، ويرميها بالقداء .

وإن رمى الجمار بخمس حصيات رمية واحدة بهن جميعاً ، فعليه دم إن فاته
الوقت . وإن لم يفته ، فليعد الرمي على السنه ، ولا شيء عليه . وكذلك قبل غروب
الشمس ، من اليوم الثالث بيوم النحر .

ومن رمى الجمره الوسطى يوم النحر ، وحسبها جمره العقبة ، فذبح وحلق ، ثم علم بعد ذلك كاه ، أنه كان أخطأ من الغد ، فعليه دم . وقيل : دمان ، ويعيد الرمي .

وإن رماها والتي دونها ، ويحسبها جمره العقبة ، وذبح وحلق وأفاض وطاف بالبيت ، وسعى بين الصفا والمروة ، ثم أتى أهله ، ثم علم أنه كان أخطأ ، فعليه بدنة والحج من قابل .

ومن رمى جمره العقبة يوم النحر ، وغطى رأسه وبتف شعره أو قلم أظفاره قبل أن يذبح بعد ما رمى فإن كان متممًا ، فعليه جزاء ما فعل ، ويكشف الغطاء ولا يبلي ؛ لأنه إذا رمى جمره العقبة ، فقد انتقضت عنه التلبية وإن كان غير متمتع ، فلا شيء عليه .

ومن نسي أن يرمي جمره العقبة يوم النحر ، فله أن يرميها إلى أن تغيب الشمس ما لم يذبح أو يحاق رأسه .

وقيل : إن ابن مسعود رجه الله رمى جمره العقبة من بعان الوادي . وقال : والله هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة^(١) .

ومن أخذ حصاهُ الذي يرمى به في ليلة جمع فحسن ، وإلا فإذا جاء إلى منى فيعمله ويرمي به . ويستحب له أن يفسله وإن رمى به كما هو أجزاءه ، إن شاء الله .

(١) أخرجه أبو داود وابن ماجه عن غير ابن مسعود موصولا . وحديث الباب أخرجه لمسة عن عبد الرحمن بن زيد . م

فإذا رمى الجمرة ، فلا يقف ويرجع من حيث شاء ، ولا يكون الحصى الذى يرمى به إلا من حصى الحرم .

ومن انتظر برميه إلى أن يخف الناس فجاؤز له ذلك ، ولكن لا يكون ذلك قبل أن تغيب الشمس من ذلك اليوم ، حتى يرمى جمره العقبة . فإذا رماها رجع إلى رحله ، فذبح متمتعاً ، وحلق أو قصر ، والحلق أفضل . هذا إذا كان يقدر على الضحية ، وإن كان لا يقدر عليها ، وقد تمتع بالعمرة في أشهر الحج ، فليصم ثلاثة أيام ، آخرهن يوم عرفة ، وكذلك السنة لو صام قبل ذلك أجزاءه ، بعد قضاء عمرته وطوافه وسعيه ، إذا رجع إلى وطنه .

وإن صام سبعة الأيام في سفره أجزاءه ، وإن لم يكن صام ثلاثة أيام قبل يوم النحر ، فمليه هدى المتعة ، لا بد له منه ، لأنه لا صوم بعد يوم النحر المتمتع .

ومن لم يذبح بعد رميه جمره العقبة ، فعليه دم الهدى ، ودم لحقه أو تقصيره قبل الذبح ، وهو رأينا ورأى بعض أهل العراق ؛ لما روى عن ابن عباس أنه قال : من قدم نسكاً قبل نسك فمليه دم . وخالفنا في ذلك ناس منهم .

وروى عن النبي ﷺ^(١) أنه قال : لا حرج ونحن نقول : لا حرج إن شاء الله ، وحجه تام وعليه كفارة ما فعل . وفي ذلك حجج كثيرة . وإن كان قد صام الثلاث آخرهن يوم عرفة ، فإذا رمى جمره العقبة حلق ، وليس عليه غير ذلك ، وسبع إذا رجع إلى وطنه ، أو حيث شاء .

(١) أخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه وأبو داود عن عبد الله عمرو بن العاص وهو فى مسند الربيع بلاغا . وقال على اثره : عن أبى عبيدة هذه رخصة من النبي صلى الله عليه وسلم ذلك اليوم .

وأما من كان ذا يسار في بلد ، ولم يكن معه بكفة شيء ، فإن عليه أن يذبح هدياً ، قبل أن يخلق أو يقصر إذا رمى جرة العقبة ولو باع ثيابه .
ومن رمى جرة العقبة قطع التلبية ، وإن لم يرمها حتى تغرب الشمس ، فلا يلبى وعليه رميها من الغد ودم .

وإذا دخل الليل خرج وقت الرمي . وإذا زالت الشمس في أيام التشريق ، وقد دخل وقت الرمي . واختلف في الرمي قبل الزوال .

فصل

والحصى الذى ترمى به الجمار ، لا يكون إلا من حصى الحرم ، كان من جمع أو غيرها .

ومن رمى الجمار بجمارة كبار ، فقد خالف السنة ، وتجزى عنه .
ومن لم يحمل حصاه من مزدلفة ، وأخذه من بطن المسيل ، من الموضع الذى ترمى منه جرة العقبة أجزاءه .

ومن أخذ حصاة من غير الحرم ، فرمى به ، فعليه أن يعيد . وإن لم يعد حتى نفر ، فهو كمن لم يرم ، وعليه لكل جمره لم يرمها دم ، يبعث به إلى مكة .

ومن لم يكن معه حصى ، وجاء إلى جمره العقبة ، وأخذ من الحصى الذى قد رمها الناس به ، ورجع إلى الموضع الذى ررمى منه ، فرماها بذلك الحصى ، فإن ذلك الرمي لا يجزيه ، وهو بمنزلة الذى لم يرم .

ولا يرمى بحصى فيه نجاسة حتى ينسله . وإن غسله وهو طاهر ، فهو أنقض .
ولا يجوز رمى الجمار بلزؤ ولا بدر ، ولا بنظم ، ولا بنحش ، ولا بخص ،
ولا بآجر ، ولا بطين ، ولا بتدر ، ولا ببندق ، ولا شيء غير حصى الحرم

وقال ابن عباس رحمه الله : كنت أقود برسول الله ﷺ غداة العقبة ،
حتى^(١) إذا كان ببطن الوادي قال : التتطلى سبع حصيات ، مثل حصى الخذف .
فالتقطت له ، فوضعن في يده ﷺ . وقال : بأمثال هؤلاء فارموا . . وإياكم
والغُلُو في الدين . فرمى بهن وانصرف ﷺ .

والحصى الذي يرمى به مثل الجوزة والبندقية .

ومن نقص عليه شيء من الحصى ، وأخذ من الحصى الذي عند الجرة ، فرمى
به أجزاءه . وأحب أن يكون من غير الحصى الذي رميت به الجرة ؛ لأنه قيل :
إن الحصى الذي قدرمى به بمنزلة الماء للستعمل .

وروى عن النبي ﷺ^(٢) قال عند جرة العقبة : أيها الناس لا يقتل بعضهم
بعضاً . من رمى فليرم بمثل حصى الخذف .

وكل ما وقع عليه اسم حجر ، فبجائز أن يرمى به ، كان مكسراً أو صغيراً
من أصله . والصنير من أصله أحسن .

(١) أخرجه النسائي . م

(٢) أخرجه أبو داود وابن ماجه عن سليمان بن عمرو بن الأحوس عن أمه . م

فصل

وقيل : لا بأس على من رمى الجمار ، راكباً في المحمل أو على دابة . ورمى
للماشي أفضل .

ومن رمى بأكثر من سبع حصيات . فقول : لا بأس عليه ، ولا يعتمد لذلك
وقول : يفسد رميه . والقول الآخر .

ومن رمى الحصيات كلها برمية واحدة ، فإنه يعيد الرمي . وإن أعاد في مقامه
ذلك ، حسبت تلك الرمية واحدة . وزاد شيئاً غيرها .

وإن لم يعد حتى ينصرف ، فليعد سبع حصيات . وحصى الجمار كله سبعون
حصاة .

ومن نسي أن يكبر على إثر كل حصاة إذا رمى الجمار ، فإن كان ذكر وهو
في مقامه أو قريباً منه ، فليكبّر سبع مرات . وليس عليه إعادة الرمي . وإن
لم يرجع فلا شيء عليه . وقد تم رميه . وإن كان قد تباعد ، فلا إعادة عليه في
التكبير .

والذي يرمى الجمار يرمى قائماً ، ولا يرمى قاعداً ، إلا من عذر ، كان رجلاً
أو امرأة . والخنثى يكون حيث تسكون النساء عند رمي الجمار .

ومن أصاب عند رميه إنساناً ، فأدماه ، أو أثر فيه ، أو آلمه ، فعليه الأرش
خطأ .

ومن رمى الجمره فوقعت رميته على شيء دون الجمره . فإن طارت فوقعت على

الجمرة أجزاء ذلك . وإن لم يجر شيء دون الجمرة ، ووقعت قبل أن تصل إلى الجمرة لم يجزه .

وقيل : إن أصل رمي الجمار أن النبي إبراهيم عليه السلام ، لما سأل الله تعالى : أن يريه مناسك الحج ، أتاه جبرائيل ، فانطلق به إلى عرفة يوم عرفة ، فعرفه بعرفة ثم رده إلى منى ، فتصدى له إبليس لعنه الله في موضع الجمار . فأمره جبريل عليه السلام أن يرميه بسبع حصيات ، مع كل حصاة تكبيرة ، وكان ذلك سبب رمي الجمار .

وقيل : إن ذلك على معنى التفاضل لرمي الذنوب وإلقاء المعاصي وطرحها .

قال أبو المؤثر رحمه الله : إذا رمى الرامي الجمار فوق قريباً منها ولم يبلغ إليها لم يجز . فإن بلغ إليها أجزاء ، وإن قصدتها بالرمي فتعدّها أجزاء ، إلا أن تكون إرادته منه أن يتعدّها ، وإن وقع رمية عليها أجزاء ، وإن لم يقع عليها لم يجزه ، وليعد الرمي .

وإن وقف عند الجمرة ، وطرح عليها الحصى طرحاً من يده ، فسقط عليها أجزاء ، وإن دنا من الجمرة ، ووضع الحصى عليها وضماً من يده لم يجزه ، وليعد الرمي .

وقال : يجوز رمي جمرة العقبة يوم النحر راكباً ، وأما بعد يوم النحر ، فلا يرمي الجمار راكباً ، إلا من عذر .

ويستحب لمن يرمي الجمار : أن يتنسل كل يوم إذا أراد الرمي ، وليتوضأ ثم يرمي . وإن رمى بلا غسل ، فلا بأس عليه ، ورميه تام .

وإن أراد الصلاة تَوْضُأً وصلى .

والحائض والنفساء يرميان الجمار على هياتهما ، ولا غسل عليهما ، ورميهما تام .
ويستحب لمن يرمى جمرة العقبة يوم النحر ، أن يأتي مسجد الخيف ، فيصلي
فيه ركعتين ، وإن لم يمكنه صلى ركعتين في رحله ، ثم يذبح ثم يقضى تفثه ،
ولا يكبر في الركعتين تكبيرة صلاة العيد ، وكان النبي ﷺ يزدار البيت بنسائه ..
وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه نهى الناس أن يلبثوا من وراء العقبة
مما يلي مكة ، حتى تنقضى أيام التشريق .

ومن رمى الجمار ونسى جمرة العقبة حتى غربت الشمس ، فليبدل برميها من
الغد ، ثم يرمى الجمار كلها . وإن صار إلى مكة قبل أن يرميها ، فعليه دم .
وإن رمى جمرة العقبة ثم الوسطى ثم الأولى فقد أخطأ ، وليس عليه شيء .
وإن أعاد الرمي ، فهو أوثق .

ومن لم يرم الجمار في اليوم الأول والثاني ، رماها في اليوم الثالث بحصى الأيام
جميعاً ، ولا شيء عليه . وذلك في غير يوم النحر .

قال أبو عيسى : ويرمى الأولى بسبع ، والوسطى بسبع ، وجمرة العقبة بسبع
ثم يعود .

ولا يرمى كل واحدة بأربع عشرة حصاة في مقام واحد . ولا يلزمه أن يرجع .
وإن خلت الثلاث ولم يرم فيها ، فعليه لكل جمرة في كل يوم شاة .
ومن أزدار قبل أن يرمى جمرة العقبة ، فليرجع يرمى ثم يذبح ثم يخلق ثم
يزدار ، ويعيد الرمي ولا شيء عليه .

وإن رمى ثم ازداد قبل أن يذبح ويحلق ، فيذبح ويحلق ، ثم يعود ويطوف
ويسعى . وإن لم يفعل فعليه دم .

وإن حلق من قبل أن يرمى ، فعليه شاة .

وكل شيء أخطأه الإنسان ، من التقديم والتأخير ، ثم رجع فيه أجزى عنه ،
مالم يقصر أو يحلق . ويجب عليه دم .

والجمار كلها يرميها من حيث شاء ، إلا جمرة العقبة ، فلا يأتيها إلا من
الوادي ، ويرميها وينصرف من حيث شاء .

وقال ابن عباس ، في الحصى الذي يرمى به الجمار : تقبل منه رفع . ولولا ذلك
لكان مثل ثبير ، وهو جبل بمنى .

فصل

ورمى الجمار والذبح والنفر ، لا يكون إلا بالنهار . ولا يجوز في الليل إلا
لخائف أو راع . وإن فات وقت ذلك ، فجأز بدله بالليل والنهار .

ومن لم يرم حتى حضر وقت صلاة الظهر ، ويخاف إن بدأ بالرمي فاتته صلاة
الظهر ، فإنه يصلي ثم يرمى ولا شيء عليه .

ومن انصرف عن الرمي وهو شكٌّ أو كبرٌ أم لا ، فلا شيء عليه .

وإن رمى ثم شك بعد الرمي أنه رمى سبعمائة أو أقل أجزاء ذلك ، إذا كان قد
حفظ عدده قبل الرمي .

فإن علم أنه رمى جيرة العقبة بأقل من سبع حصيات ، ثم ترك ذلك عامداً ،
حتى انقضت أيام الرمي ، فعليه دم .

وإن ترك ذلك يوم النحر ، ثم في يوم الثالث أو الثاني ، أبدله ما دامت أيام
الرمي . فإذا انقضت ، فلا شيء عليه .

والمريض إذا رمى عنه وليه ، ثم أفاق وقدر على الرمي . فإن أعاده في يومه ،
فذلك جائز . وإن مضى ذلك اليوم فقد أجزاه - والصبي الذي لا يستطيع أن يرمي
رمى عنه أبوه إذا حج معه .

وقال ابن عمر : لا يصلي على شيء من الجمار ، ولا على الصفا ولا على اللروة .
ولا تنقل حجارتها .

ومن رمى بحصاة ولم يدر أين وقعت أعادها ، ليكون على يقين من الرمي
وإصابة الموضع .

وإن رمى بحجارة ، فجاوزت الجمرة أو قصرت لم يجزه ولا يرمى الجمار
إلا بعد زوال الشمس إلا جيرة العقبة يوم النحر . فإنها ترمى قبل الزوال وبعده .
ومن ترك حصاة من سائر الجمار ، فعليه إطعام مسكين . وفي الحصاتين مسكينان
وفي الثلاث ثلاثة مساكين .

وإن ترك أربع حصيات إلى ما أكثر ، فعليه دم ، كان تركه لذلك عامداً
أو ناسياً .

ومن ترك رمي الجمار كلها ، حتى انقضت أيام منى ، فعليه لكل جمرة في كل

يوم دم . فذلك عشرة دماء . ولكل حصاة لم يرمها من الجمار إطعام مسكين .
وفي السبع الحصيات من كل جمرة في يوم دم .
وقيل : إن ترك رمى الجمرة في يوم النحر أو غيره ، متعمداً أو ناسياً ، فعليه
لكل جمرة دم .

والخطأ والعمد في الحج سواء في السكفارة . وأما الإثم فهو في العمد .

ورمى الجمار هو من السنة في الحج .

ومن شك أنه ترك من الرمي شيئاً ، فلا شيء عليه حتى يستيقن .

وإن استيقن أنه ترك شيئاً ، بعد أن ينفر وتنقضي أيام التشريق ، فعليه لكل
حصاة مسكين إلى ثلاث حصيات .

وإن شك أنه ترك أربع حصيات ، ولم يستيقن حتى نفر أو اقتضت أيام
التشريق ، فإنه يلزمه أن يبعث بدم بنحر عنه بمكة .

ومن رمى بثماني حصيات أو عشر حصيات ، فقد تم رميه .

وقيل : من لم يرم الجمار الثلاث ، في ثلاثة أيام حتى ينفر ، فإنه يبعث بتسع
شياه ، يذبحن عنه ويفرقن عنه ، بمكة أو بمنى . وإن هو نفر في يومين ، فليبعث
بست شياه .

وإن رمى جمرة العقبة يوم النحر ، ثم ذبح وحلق ، وأراد أن ينفر . فإنه
يبعث بست شياه ، يذبحن عنه ويفرقن عنه ، بمكة أو بمنى على الفقراء . وقيل :
سبع شياه .

ومن رمى بخمس حصيات ، متعمداً أو ناسياً ، فعليه أن يعيد رمى الحصانين ، فإن لم يفعل حتى يفتر أو تنقضى أيام هني ، فعليه لكل حصاة تركها إطعام مسكين .

فصل

ومن رمى جمرة العقبة يوم النفر الأول ، وشك في زوال الشمس ، وكان ذلك على خوف منه على نفسه وماله ، وقد رأى الناس برمون ، فتوهم أن يكونوا أبصر منه بالزوال ، فإن رمى وعنده أن ذلك الوقت هو وقت الرمي ، فانصرف عن ذلك ، وعارضه الشك من بعد ، لم يلزمه شيء .

وإن كان رمى وهو يشك في الوقت ، وقلد غيره معرفة الوقت ، مع ظهور الأدلة على معرفة النهار . فإنه غير مؤد لما وجب عليه .

وعن أبي الحواري رحمه الله ، فيمن أخذ إحدى وعشرين حصاةً ، فرمى الجمار وبقيت في يده واحدة ، ولم يدر من أبهن ، فإنه يرمى بها الأولى ، ويهيد على الباقيتين سبعمائة .

وقال أهل مكة : يجزيه أن يرمى كل واحدة بحصاة . وكذلك إن بقي حصانان أو ثلاث . وإن بقي في يده أربع ، أعاد الرمي ، لكل جمرة سبعمائة . وكذلك في الخمس والست والسبع .

وقيل : جاء رجل لمحجوب بنى ، يوم النفر الأول ، وقد غربت الشمس ، يريد أن يرمى الجمار وينفر ، فقال له محبوب : لا يجوز إذا غربت الشمس ، ولكن أقم إلى غدٍ حتى ترمى الجمار وتنفر ، قال له : إن الجبال لا ينظرنى . قال له : اذبح لكل جمرة شاة . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول السادس والعشرون

في النفر وفي الصلاة بعرفة

قال الله تعالى: « وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ » أى لا ذنب . « وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ » .

أجمع المسلمون أن النفر الأول يوم الثالث من النحر . وهذا يدل على أن الأيام المعدودات هي الأيام الثلاثة التي هي بعد يوم النحر .

ومن نفر في اليومين قبل يوم الثالث ، فلا إثم عليه . وإنما ينفر بعد ما يرمى الجمار ، بعد الزوال فإن قعد إلى الليل ، لزمه القعود حتى يرمى في اليوم الثالث . ومن مرض ولم يرم الجمار ؛ رمى عنه وليه .

ومن أراد النفر ، وجب أن لا ينفر حتى يطوف بالبيت ، ويودع ويخرج . والنفر الأول يوم الثانى من أيام التشريق بعد الهاجرة . والنفر الثانى يوم الثالث من أيام التشريق .

وقيل : من نفر في النفر الأول قبل الزوال ، فعليه ثلاثة دماء . وقال قوم : دم . وقيل : دمان .

وإذا لم ينفر في اليوم الأول حتى دخل الليل ، فلا ينفر حتى يبيت وينفر غداً . فإن لم يفعل وخرج من ليلته ، فبيعت بثلاثة دماء ، ويجزيه ذلك . والنفر والذبيح .

ورمى الجمار كله بالنهار ، ولا يكون بالليل . ويوم النحر ليس هو من أيام التشرىق .

وأيام التشرىق ثلاثة أيام بعد يوم النحر . فمن أراد أن ينفر في اليوم الثانى ، حتى غربت الشمس ، فلا ينفر إلى اليوم الثالث بعد الزوال إذا رمى الجمار .

فإن نفر بعد مغيب الشمس في اليوم الثانى ، فعليه ثلاثة دماء - وكل جرة ترك رميها ، فعليه دم . ومن تعجل في يومين فجازز ويدفن بقية الحصى في أصل العقبة .

فصل

قال أبو المؤثر رحمه الله : إذا صلى الإمام المسكى بعرفات أو بمنى تماماً ، فلا يصلى خلفه ؛ لأن المسكى مسافر إلى عرفات ، والعراقى مسافر إلى مكة . فمن صلى خلفه الصلاة في وقتها . فإن لم يعدها حتى فات وقتها ، فليعدّها وعليه الكفارة ، إلا أن يكون المسكى قد رجع من منى إلى مكة فإذا ازداد ورجع من مكة إلى منى ، فأقام فيها يرمى الجمار ، إنه يصلى فيها تماماً ؛ لأن الذى بين مكة ومنى أقل من فرسخين .

وإن كان بين مكة ومنى فرسخان ، فرجع المسكى إلى منى بعد الزيارة . فإنه يقصر الصلاة في منى . وقد قيل : إن بين مكة ومنى أربعة أميال ، وهو أقل من فرسخين ، وهو فرسخ وثلاث .

وعرفة من حدود مكة أحد عشر ميلاً ، ومن منى خمسة أميال .

فعلى هذا القول من قول أصحابنا : أن أهل مكة إذا خرجوا من منى يريدون عرفة ، قصروا الصلاة ، من حيث يخرجون من هجران مكة ، وهو في منى ليلة عرفة وطريقهم إلى عرفة ، وبعرفة رجعتهم إلى منى أن يزداروا ويقصروا الصلاة .

فإذا ازداروا ورجعوا إلى منى انحل عنهم حكم القصر ، ورجعوا إلى تمام أيام منى بمنى ، لأنهم لا يريدون مجاوزة الفرسخين ، ولا يجاوزوها لأن خمسة أميال فرسخ وثلثان .

وأما قصر النبي ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، فقد كانوا مسافرين على ما شهر من أمرهم ، ولكنه لو كان القصر ممنوعاً لأهل مكة في الحج ، لما كان هجر بن الخطاب رضي الله عنه ، يؤم أهل مكة بصلاتهم في صلاته بمكة ، إذا صلى بهم قصرأ . فيقول : يا أهل مكة ، إنا قوم سفر فأتوا صلاتكم .

وكان هذا هو الشاهر من فعل النبي ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، يؤمون بالناس قصرأ ؛ لأنهم الأئمة في ذلك الوقت ، ولا يقدمهم أحد في الصلاة ، كانوا مسافرين أو مقيمين .

وقيل : إن الإمام يصعد المنبر يوم عرفة ، ويؤذن المؤذن بالظهر ، والإمام على المنبر فإذا فرغ المؤذن ، قام الإمام فخطب ، فحمد الله وأثنى عليه ، وصلى على النبي ﷺ ووعظ الناس ، وأمرهم بما يحق عليهم ، ونهاهم عما نهاهم الله عنه ، ثم ينزل فيقيم المؤذن ، فيصلى الإمام الظهر . فإذا فرغ منها وسلم ، قام المؤذن فأقام العصر ، ويصلى الإمام العصر ، فهو أذان وإقامتان .

ومن أدرك مع الإمام العصر ، وقد صلى الظهر والعصر ، فإنه يجزيه ، ولكن للإمام أن يتطوع بينهما .

ومن أدرك مع الإمام العصر ، وقد صلى الظهر والعصر . فإنها تجزيه . ومن شاء صلاحها يومئذ مع الإمام ومن شاء صلى في منزله . والجمع يومئذ أفضل للجماة .
وإن أدرك مع الإمام العصر ولم يصل الظهر ، فهذا لا يجوز . وليصل الظهر ثم العصر بعد ذلك ، وتمجيلها أفضل حتى يتمجمل الموقف .

فإن أدرك مع الإمام بعض الظهر ، فقام بقضى فلم يفرغ منها ، حتى صلى الإمام العصر وفرغ منها .

فإذا أحرم الإمام لصلاة العصر ، وقد بقي على هذا شيء من قضاء صلاة الظهر فقد انتقضت عليه صلاة الظهر ، فليرجع ليقضى الظهر والعصر ، بعد فراغ الإمام من صلاة العصر ، وليجمع الصلاتين ، فإنه أفضل .

ويروى عن أبي عبيدة رحمه الله أنه قال : كل من كان في عرفة مسافراً من مكة وغيرها ، يصلى ركعتين ، ويجمع في عرفة بأذان وإقامتين ، لسكل صلاة إقامة لأن عرفة أكثر من سعة أميال . حدث بذلك أبو أيوب عن أبي عبيدة ، عن جابر بن زيد رحمه الله .

وحدث أبو أيوب عن بعض أصحابه : أنه حدثه عمر رضى الله عنه ، ورفع الحديث إلى بعض الصحابة : أنه خرج من المدينة إلى قباء ، فصلى ركعتين ، حتى رجع إلى المدينة وعباء ستة أميال إلى المدينة .

وإن أحدث الإمام بعرفات ، أمر رجلا يصلى مكانه، ويصلى الصلّانين جمعاً ؛ لأن الإمام قدمه . وأحب أن يحدث أن يستأنف ولا يبني على ما صلى ، إلا في الرعاف والقيء إذا لم يتكلم .

وأما في حدث البول والغائط ، فأحب أن يستأنف ، ويخطب الإمام قائماً ، ولا يجهر بالقراءة في الظهر والمصر ، ولكن يخفيها .

ولا ينبغي له أن يخطب في عرفة قبل زوال الشمس . فإن فعل ذلك جاهلاً وصلى في الوقت ، وقدم الخطبة قبل زوال الشمس ، فلا بأس وقد أساء .

وإن صلى في يوم غيم وسحاب ، ثم نظر بعد ذلك ، فإذا هو قد صلى الظهر قبل الوقت والمصر بعد الزوال . فأحب أن يعيدهما .

ومن صلى مع الإمام المصبر ، ويحسب أنها الظهر ، ولم يسأل أنها الظهر ، فليصل الظهر والمصر ؛ فإنه لا ينبغي أن يصلى الظهر بعد المصبر . ولا يجوز لأحد يؤم بهم إلا بإذن الإمام ، إذا شغل الإمام بشاغل .

وإن فرغ الإمام من خطبته ثم أحدث ، فأمر رجلا يصلى بهم ، وهو لم يحضر الخطبة فإن ذلك جائز قياساً على صلاة الجمعة .

وإن صلى بهم مكي فآتم الصلاة ، فأحب أن يعيدوا ؛ لأنه قد أخطأ السنة ؛ لأن عليه صلاة المسافر ركعتان . والله أعلم وبه التوفيق .

القول السابع والعشرون

في المحصر وفوات الحج ومن يموت قبل تمام الحج

قال الله تعالى: « فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ » قيل: إن ذلك في المحرم الذي يعرض له المرض أو الخوف، فلا يقدر أن يؤدي. فإن كان أحرم بعمره، ذهب حيث شاء وهو على إحرامه، ويرسل الهدى إلى مكة، ويعاهد الذي أرسل معه الهدى: أن ينحره في ساعة معروفة، من يوم كذا. فإذا انقضى ذلك وقصر، أو حلق، وأحل من حيث ما كان، إلا النساء والصيد. فمضى يقضى حرة مكانها.

وإن أحرم بالحج، أو بالحج والعمرة قارناً، ثم أحصر، ذهب حيث أراد وهو على إحرامه. فإن أفرد بالحج بعث هدياً واحداً.

وإن قرن قول: يبعث هديين، ويأمر الذي بعث معه أن ينحره عنه يوم الفجر بمنى وإذا انقضى الوقت الذي عاهده إليه أحل، إلا النساء والصيد، وعليه الحج أو الحج والعمرة، إن كان قارناً. فإن أصابه مرض، فبدا له فرجع قبل أن يحرم، فليس عليه شيء.

وقال جابر بن زيد رحمه الله: من أصابه في رأسه أذى فحلقه، أو مرض في جسده فداواه، فكفارة ذلك إحدى هذه الخصال التي ذكرها الله تعالى: « فَعِدَّةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ».

فالصيام ثلاثة أيام إلى ستة أيام .

والصدقة ستة مساكين إلى عشرة مساكين .

والنسك شاة . فالذبح والإطعام بمكة . والصوم حيث كان أجزاءه .

والإحصار من طريق اللغة : هو المنع المحرم ، وحبسه عن العمل الذي فرضه الله عليه في إحرامه ، ولم يقدر على الوصول إلى البيت الحرام من أجل مرض أو جرح أو كسر أو خوف عدو أو لدغ أو ذهاب . زاد : أو إضلال راحلة أو غير ذلك من العذر . فإنه يقيم مقامه على إحرامه ، ويبعث بهديه أو ثمن الهدى فإذا نحر الهدى أحل من إحرامه .

وقال أهل العلم بلغة العرب : ما كان من مرض وذهاب نفقة قيل فيه : أحصر فهو محصر . وما كان من شجر أو خشية عدو قيل فيه : حصر فهو محصور .

وإن أحصر الحاج ومعه هدى قد قلده ، فإنه لا يجزى عنه ، ولينحر آخر معه ؛ لأن الأول قد كان وجب لله ووجب عليه . ويجب عليه للإحصار آخر .

وإن بعث المحصور بهديه ، فهلك ولم يعلم ، وحلق للموعد ، فهو حلال ويبعث بهدى غيره .

والذى لا يجد من يبعث معه الهدى فليصم . فإنه بمنزلة من لم يجد . وإن كان غنياً فيهدى بعد ذلك ما شاء .

وقيل : نزلت آية الرخصة قوله تعالى : « فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ

أَذَى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ « في كعب بن (١) عجرة
مرعاه النبي ﷺ والهوامّ تتناثر من أعلى رأسه . فقال له : أبؤذيك هذا يا كعب ؟
قال : نعم . قال : فاحلق وانتد بنسك شاة ، أو فأطعم ستة مساكين ثلاثة أصواع
حنطة ، أو صم ثلاثة أيام .

والأخبار تختلف في معنى هذا الحديث وألفاظه . فمن أصابه وجع في رأسه
وهو محرم ، أو به أذى من هوام أو قمل ، فحلق وفدى كما ذكر الله وأمر رسوله .
وينبغي للمحصور أن يمك عن الحلق بعد الأجل ، حتى لا يشك أنه
ذبح عنه .

وإن بعث بهديه فهلك ، ولم يعلم أنه لم يحلق للوعد . فإنه حلال ، ويبعث
بهدي معه .

والذي لا يجد هدياً يصوم ، بمنزلة من لم يجد وإن كان غنياً ، فيهدى بعد
ذلك ما شاء .

والمتمتع يصوم الثلاث في العشر ، والسبع إذا رجع . وإن صامهن في أهله
أو بمكة أو في طريقه ، جاز ذلك .

وقيل : تجب البدنة على الذي يفوته الحج . وتجزى الشاة عن المحصور .
وقال أبو سعيد رحمه الله : إن المحصور بعمره إذا حيل بينه وبين البيت ،

(١) أخرجه الربيع عن ابن عباس . وهو عند الشيخين وأحمد ومالك عن كعب نفسه . م

وخاف أن لا يصله بمعنى ، وقد يؤس من الوصول منه في حالة ذلك ، أنه إن شاء أن ينتظر حتى يرسل معه من أرسل ، ثم يخرج إلى البيت ، يطوف ويسعى ويحل من إحرامه . وإن شاء بعث بدنة تنحر عنه ، ويواعد صاحبه لوقت معروف .

وإن رجع من موضعه الذي أحصر فيه ، لم يبين لى منعه من ذلك . ومتى ما جاء أحل حيث كان ، إذا خاف الذي واعد فيه صاحبه ، إلا أن يرجع محرماً إلى الوقت .

وإن كان محرماً بحجة ، فلا يحل ولا يجوز أن ينحر عنه هديه ، إلا يوم النحر بمنزلة الحاج ، ويقم على إحرامه إلى يوم النحر ، ثم يحل .

وقول : يحل له كل شيء إلا ما يحرم على أهل منى من النساء والصيد ، حتى يطوف بالبيت .

وفي بعض القول : أنه ليس عليه ذلك ، وأنه حلال ؛ لأنه ممنوع من الطواف بالبيت .

وقال أبو سعيد رحمه الله : المحصور يهت بهديه ، فينحر عنه في الحرم ، ويكون إحلاله في موضعه ، إذا كان ممنوعاً من البلوغ إلى البيت .

ومن استؤجر أن يحج عن ميت ، ثم أحصر ، فعليه إتمام الحج ، إذا كان لم يشترط على الأجير أن يحج في سنة معروفة . وعليه ما على المحصر في الحج ، من أمر ما تقلد هو من الإحرام . وعليه في معنى الحج التمام ، والقيام على ما استؤجر عليه .

وإن شرط عليه الحج في سنة معروفة ، فلا حصر فيها عن البلوغ إلى الحج .
فتأمل : له أجرها بلغ إليه من الطريق ، وليس عليه حجة ، ولا له فيما بقي . وعلى
الموصى إتمام الحجة من حيث بلغ .

واختلف في المحصر إذا أحل ورجع . فقول : عليه الحج من قابل . وقول :
إن شاء جاء بعمرة ، وإن شاء جاء بحجة . وقول : لا قضاء عليه ، إلا أن يكون لم
يحج حجة الفريضة فيحجها ؛ لأنه قد عذر ، فلا يجب عليه إلا الحج الواجب إذا
قدر عليه .

فصل

وعن ابن عباس في المحصور الذي يجسه عن حجه أو همرته كسر أو مرض
أو عذر « فما استيسر من الهدى » . ويقم على إحرامه في مكانه . وليبعث إلى
مكة ما استيسر من الهدى : بعير أو بقرة أو شاة ، أو ثمن الهدى ، فيشتري من
مكة ، ويقم على إحرامه . ولا يخلق رأسه . ويتقى كل شيء يتقيه المحرم ، « حتى
يبلغ الهدى محله » أي منخره بمكة .

فإن كان محرماً بحجة . فإذا كان يوم النحر ، نحر عنه الهدى بمكة ، ويحل
المحصر مكانه من إحرامه . وعليه الحج من قابل . وهو بمنزلة أهل منى ، لا يقرب
النساء ولا الصيد .

وإن كان المحصور محرماً بعمرة . جعل بينه وبين الذي يبعث معه الهدى أجلا
مسمى . فإذا بلغ الهدى مكة ، نحره البعوث معه في الحرم ، يوم يقدم . ويحل المحصر
من إحرامه مكانه .

وإن لم يجد المحصور الهدى ولا ثمنه ، ولا من يبعث معه ، فيصوم ثلاثة أيام متتابعات ، في عشر الأضحي . وإن شاء قبل المشر مكانه ، ثم يحل من إحرامه ، وسبعة أيام بعد أيام التشريق ، وهو بمنزلة أهل منى .

ومن كان برأسه قرح فيحلقه ويهدى دماً .

ومن أصابه في رأسه أو بعض جسده ، من منابت الشعر والقمل الكثير ، فكثرت في رأسه أو إبطه ، أو يصيبه أذى ، فحلق أو قصر ، فعليه هدى الكفارات .

ومن وقف بعرفة ثم أحصر ، وبقي عليه الطواف والزيارة ، لزمه لترك الطواف والوقوف بمزدلفة دم ، ولتأخير الحلق دم ، ولكل جمة تركها دم .

وأما تأخير الزيارة ، فلا بأس إذا قضاها ، إلا أن يحدث حدثاً ، وأحب إلى الفقهاء تعجيل الزيارة . وإن مات قضيت الزيارة عنه .

ومن كتب أهل المغرب : وأما من أحصر بعد أن أحرم ، فإنه يحل وينحر هدياً إن كان معه ، ويحلق رأسه حيث منع ، وليس عليه قضاء عند بعض العلماء ؛ لما روى أن النبي ﷺ أحل هو وأصحابه بالحديبية ، فنجروا الهدى ، وحلقوا رؤوسهم ، وحلوا من كل شيء ، قبل أن يطوفوا بالبيت . ولم يذكر أن رسول الله ﷺ أمر أحداً بإعادة الحج .

(١) وأخرجه البخارى عن مالك بهذا اللفظ . م

وأما من أحصر بمرض^(١) بعد إحرامه ، فلا يخلو أن يكون معه هدى يبعث به ، أن ينحر عنه بمكة، وبوأعد صاحبه الذي معه الهدى أن ينحره في يوم معلوم .
فإذا بلغ ذلك اليوم ، أحل من إحرامه ، في الوقت الذي وقت له . وحل له الحلال كله ، إلا النساء والصيد . ويحج من قابل أو بعده .
فإن لم يكن معه هدى ، فلا يحل حتى يفوت وقت الحج . وكذلك في الأول أيضاً . وعند بعض العلماء : أنه لا يحل المريض من حجه حتى يصح ويحج . والله أعلم .

فصل

. وعن أبي سعيد رحمه الله ، في المحرم بالحج إذا فاته الوقوف بعرفة، فإنه ينسك بقية ما أدرك من المناسك، ويحل ويطوف . ويسعى ويخرج من حال حجه وإحرامه وعليه دم لفواته الحج ، وعليه الحج من قابل إن كان أحرم بحجة الفريضة .
وإن كان ذلك الحج نافلة ، فيعجبنى أن لا يكون عليه قضاء ؛ لأنه عذر .
ولا يبعد عندي صواب قول من قال : إنه يحل بعمره ، إذا كان فاته الحج مع ثبوت الحج عليه من قابل ؛ لأنه لا يستطيع أن يدرك الحج بعد فواته ، ولا ألزمه ذلك بمعنى الاتفاق .
فإن طاف وسعى ، وأحل من شبه ما يحل من العمرة ، حسن معنى ذلك عندي .

(١) أخرجه رزين عن ابن مسعود . م

وأما إذا أقام محرماً ولم يحل ، فعنى الحج منعقد عليه ، إذا ترك ذلك من غير عذر . ولا يحل له دون أن يحج من قابل ، أو يطوف ويسعى بين الصفا والمروة ، ويخرج بمعنى عمرة ، قبل أن يدخل أشهر الحج وهو محرم . أعجبنى أن يعتقد عليه الإحرام . ولا يحل دون إتمام الحج .

ويعجبنى أنه ما لم يحدد الإحرام بالحج بعد دخول أشهر الحج ، أن يكون له إن شاء أحل بعمرة ، وإن شاء أقام على إحرامه ، وقضى حجه . ويجزيه ذلك عن حجاج الفريضة .

وأما القارن إذا فاته الحج ، فعليه أن ينسك ما أدرك من الناسك فيذبح عن عمرته ويشبهه أن يكون عليه الحج من قابل .

وأما العمرة فتتحل عنه بالطواف بالبيت ، والسعى بين الصفا والمروة . ويشبهه أن يكون عليه طوافان للعمرة والزيارة ، وقول : يجزيه طواف واحد .

فصل

وقيل فيمن لزمه الحج ، ثم يدركه الموت في الطريق ، قبل أن يحج ، أنه يوصى بتمام الحج ؛ لأنه قد لزمه .

وإن كان حين وقع في يده ماله ، خرج ولم يفرط ، فمات في الطريق فأرجو أن لا تلزمه الوصية بالحج ، وإن أوصى بتمامه فهو أفضل .

وقيل : من خرج حاجاً ، فلما كان في بعض الطريق هلك فإنه لا يلزمه .

وإن دخل في حدود الحج ولم يوص ، إنه يتم عنه حجه ؛ لأنه قد دخل فيه ،
ولزمه إتمامه .

وإن مات المحرم ، إنه يتم عنه حجه ؛ لأنه ما بقى عليه من مناسك الحج .
وتقضى حجته من حيث مات .

وإن مات وقد وقف بعرفات ، فقد أدرك ، ويقضى عنه ما بقى من نسكه في
الفريضة والنافلة .

واختلف فيمن مات في طريق مكة ، فقول : يحج عنه . وقول : لا يحج عنه
وقول : لا يحج عنه حتى يوصى بالحج .

وعن محمد بن محبوب رحمه الله ، فيمن من مات بعرفات ، قبل أن تغرب
الشمس ، أو بعد غروبها ، أو بالمزدلفة ، أو بمنى بعد رمى الجمار أو قبله ، أو قبل
طواف الزيارة . فإنه يؤدي عنه ما بقى من مناسكه ، في ذلك العام أو بعده ، حيث
مات يستؤجر له .

وقول : إذا مات الحاج ، بعد أن وقف بعرفات ، فإن وليه يقضى عنه نسكه ،
ويرمى عنه الجمار ، ويذبح عنه ، ويזור عنه البيت .

وإن مات قبل أن يقف بعرفات ، فلا بد له أن يستأجر له من يقضى عنه ،
من اللوضع الذي مات فيه . وهذا القول أحب إلينا .

والذي يموت بعد أن وقف بعرفات ، بعد زوال الشمس من يوم عرفة ، وأراد

وليه أو رقيقه أن يقضى عنه ما بقى من مناسكه . فإن رمى الجمار عنه وعن نفسه ،
في موقف واحد ، كل جمرة وقف عليها ، فجائز له ذلك .

والأحب أنه إذا فرغ من الزيارة ، رجع إلى منى ، ثم خرج عنه من منى ،
وطاف وركع وسعى ، وإن فعل عنه ذلك ، ولم يرجع إلى منى أجزاه ذلك .
وإن لم يفعل عنه ذلك ولية ، ولا رقيقه ، فأحب لورثته أن يستأجروا له من
يقضى عنه ما بقى من مناسكه .

وإن لم يوص هو بذلك ، ولم ينفذ عنه ورثته ذلك ، رجوت أنه قد أجزى
عنه ، إن شاء الله . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثامن والعشرون

في حج المريض والمعنى عليه والمراد

وقيل : إن المريض الذي لا يستطيع الحج ، فإنه يوصى به . فإن عوفي وقدر حج . وإن مات استؤجر له من يحج عنه ، إلا أن يكون مريضاً مرضاً ، يراه الناس في عاداتهم أنه لا يقوم منه ، ولا يستطيع الخروج له . فإن له أن يستأجر من يحج عنه وهو حي .

وإن مرض المعتذر ولم يقدر أن يقضى عمرته إذا أحرم بالحج ، وحمل حتى يقضى حجه ، أجزاه طواف واحد لعمرته وحجه ويفعل ذلك بمنى ، مثل الحاج في رمى الجمار وغيره .

ويستحب له أن يتوضأ لرمي الجمار ، إلا أن يرمى له غيره ؛ لأنه يستحب لمن يرمى الجمار أن يكون متوضئاً ، وإن لم يتوضأ فلا بأس عليه .

وإن لم يقدر على رمي الجمار ، فليأمر صاحبه أو رفيقه أو وليه أن يرمى عنه . وأولاهم الولي بذلك . فإن لم يجده أمر من يرمى عنه ، ويعلم أنه قد رمى عنه .

وكذلك المرأة إن شاء الذي يرمى رمي في مقام واحد له ولبن أمره ، وإن شاء رمي لنفسه ، فإذا فرغ رمي للذي أجزه ، ويكبر مع كل حصاة تكبيرة .

وإن تعافى المريض قبل أن يخرج من منى ، في اليوم الذي قد رمى عنه غيره فنحبه له أن يعيد الرمي بنفسه ، وأما ما مضى من الأيام فقد أجزاه .

ويحمل المريض بالحفة ، ويطاف به ويسعى فإن لم يقدر ، فعل عنه وليه رمى الجمار والذبح .

وأما الطواف والسعى فإذا صح طاف وسعى لعمرتيه وحجته .

وإن وجد المريض رجلاً يرمى عنه ، فهو أحب إلينا . وإن لم يجد جاز له أن ترمى عنه امرأته .

ومن أحرم بالحج فحبسه عن الحج مرض ، فلم يقيم مكانه الذي مرض فيه محرماً أو ليرجع إلى أهله ، وليبعث لمكة بما ينخر عنه ، إن أحب ذلك وهو محرم ، حتى يكون يوم النحر .

فإذا علم أن أهل منى ، قد نحرروا أو ذبحوا هديهم ، فقد حل له ما دون ذلك ، إلا النساء والصيد ، بمنزلة من كان حلق وذبح بمنى ، فقد أوجب عليه حجه من عام قابل .

وإن وقف المريض بعرفات ، ورجا الخفة من الألم ، إلا أنه يخاف فوت الحج تلك السنة ، فجأز أن يقضى عنه وليه أو رفيقه ما بقي من مناسكه ، إذا لم يقدر أن يحمل نفسه .

فإن حمل نفسه وطاف وركع قائماً أو قاعداً أو نائماً . وإن لم يقدر كبر خمساً وإن حمل على دابة في السعى فأراد حشها ، حرك الدابة بما يمكنه .

وترمى عنه الجمار وهو محمول ، إذا لم يقدر أن يرمى . وإن جهل أصحابه ذلك ولم يرموا عنه ، فعليه تسعة دماء ، لسكل يوم ثلاثة ، وعليه لجمرة العقبة دم .

والزَّيْنِ الذِّي لَا يَقْدِرُ عَلَى الرِّكُوبِ وَلَا عَلَى الْمَشْيِ . فِقَوْلِ : يَحِجُّ عَنْهُ ، فَإِنْ اسْتِطَاعَ مِنْ بَعْدِ ، فَعَلِيهِ الْحِجُّ .

وَقَوْلِ : إِذَا أَقَامَ مَرِيضًا حَتَّى أَدَى عَنْهُ الْحِجُّ ، فَقَدْ أَجْزَاهُ .

وَقَوْلِ : إِنَّهُ مَا دَامَ حَيًّا ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَحِجَّ عَنْهُ غَيْرَهُ ، إِلَّا مَا قَدْ ذَكَرْنَا .
مِنْ جَوَازِ مَا يَجُوزُ أَنْ يَقْضِيَهُ عَنْهُ غَيْرُهُ مِنَ الْمَنَاسِكِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل

وَمِنْ أَعْمَى عَلَيْهِ وَهُوَ يَرِيدُ الْبَيْتَ ، فَقِيلَ : يَهْدِي عَنْهُ أَصْحَابُهُ ، وَقَوْلِ : لَا يَجْزِيهِ حَتَّى يَفْعَلَ هُوَ ذَلِكَ .

وَمَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ وَاحْتَجَزَ ، أَوْ أَعْمَى عَلَيْهِ حَتَّى ذَهَبَتْ أَهْلَامُ الْمَنَاسِكِ ، فَخَبَّهَ تَامًا وَلَا يَخْرُجُونَ بِهِ مِنْ مَكَّةَ حَتَّى يَزُورَ الْبَيْتَ .

وَقَالَ الرَّبِيعُ : مِنْ أُمَّ الْبَيْتِ فَأَعْمَى عَلَيْهِ ، فَأَهْلًا عَنْهُ أَصْحَابُهُ بِالْحِجِّ ، ثُمَّ وَقَفُوا بِهِ لِلْمَنَاسِكِ كُلِّهَا إِنَّهُ يَجْزِيهِ عَنْ حِجَّةِ الْإِسْلَامِ ، إِنْ عَافَاهُ اللَّهُ .

وَمَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ وَهُوَ سَكْرَانٌ ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا الْمَجْنُونُ وَالْمَعْتَوَى ، فَإِنْ وَقَفَا عَلَى تِلْكَ الْحَالِ ، فَلَا حِجَّ لَهُمَا .

وَإِنْ أَفَاقَ الْمَجْنُونُ ، وَوَقَفَ بِعَرَفَةَ فَخَبَّهَ تَامًا .

فصل

وَمِنْ أَحْرَمٍ بِالْحِجِّ وَهُوَ مُسْلِمٌ ، ثُمَّ ارْتَدَّ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى إِحْرَامِهِ .

وإن حج المسلم حجة الإسلام ، ثم ارتد بعد ذلك ، ثم رجع إلى الإسلام بعد ارتداده ، فقد أجزته الحجة الأولى .

وإن ارتد قبل غروب الشمس ، لم ينفعه وقوفه بعرفة . ولو ارتد بعد غروبها كان فيه اختلاف .

وتقول : إنه إذا لم يطف بالبيت طواف الزيارة ، فحجه غير تام . والله أعلم .
وبه التوفيق .

* * *

القول التاسع والعشرون

في حج المرأة والصبي والعبد

وقيل : لا يجوز للمرأة الخروج إلى مكة ولا إلى غيرها ، وليس معها ولي ، إلا أن تكون لم تحج قط ، ولا تقدر على ولي يخرج بها ، فقد أجاز لها الفقهاء الخروج إلى الحج في جماعة ثقات من المسلمين ، معهم نساء .

وإن كان معها مال ، وليس لها ولي ، لم يجب عليها الحج ، إذا لم تقدر على الخروج إلا بولي ، وتؤمر أن تطلب وليا ، ويجب عليها أن توصى بالحج .

وإن كان للمرأة زوج ، ولها مال بقيمة ألفي درهم أو ألف درهم وسبعمائة درهم ومتاع ، ولا شيء لزوجها .

وإن لم يكن لها ذو محرم يحميها ويحملها ، فلا حج عليها .

وإن كان لها محرم ولا مال لها فلا حج عليها أيضا ، حتى يجتمع لها المال . ومن يسافر معها من زوج أو ذو رحم محرم .

وإن كان للمرأة مال ، فلم تحج حتى ذهب مالها ، وكان لها أولاد بلغ ، ولهم مال ، فإنهم يؤمرون أن يحجوا بأهمهم ، ولا يجبرون على ذلك .

وإن كان أولادها صغاراً ، فليس لها أن تحج من مالهم .

وإن كان لها مال فذهب ولم يبق لها إلا منزل تسكنه ، أو خادم يخدمها . فإنها تباع خادمها وتحج .

واختلف في منع الرجل زوجته عن الخروج إلى الحج . فقول : له منعها عن الخروج لحج النفل دون الفرض .

وقول : له منعها عن النفل والفرض ، ولا نحب أن لا يكون له منعها ؛ لأنه لا يجب عليها طاعته في معصية الله .

فصل

وإحرام المرأة في وجهها ، وإحرام الرجل في رأسه ، إلا أن للمرأة أن تلبس الخف ، ولا تلبس الحرير ، ولا الطيب ، ولا الحلى ، ولا الزينة ، ولا يكون في عنقها خيط قد عقده إلا أخرجته . فإن تركت شيئاً من ذلك افتدت .

ويكره لها أن تعقد شعرها ، أو تعقد عليها خيطاً . وقيل : تستر وجهها بالروحة أو شيء يجعله بينها وبين الرجال إذا رأتهم ، من غير أن يمس وجهها ذلك الستر .

وروى عن عائشة رضى الله^(١) عنها أنها قالت : كان يمر بنا الراكب ونحن محرمات ، فتسدل إحدانا الثوب على وجهها ، من غير أن يمس الثوب وجهها .

ولا تلبس المحرمة الحرير ، ولا القز ، ولا الإبريسم ، ولا الذهب ، ولا الفضة ولا النقاب ، ولا البرقع ، ولا ثوبا مصبوغاً بورد ولا زعفران ولا مشبع بالشوران إلا ما غسل وذهب عرفه ، ولا الحلى ولا الخاتم يختلف فيه .

ولا يجوز للمرأة كشف رأسها مع الإمكان له . وتلبس الدرع والسراويل والخمار واللقنعة والخفين والتفازين : وهو شيء يلبس في اليدين عن البرد ، ويحمل عليه البازي .

(١) أخرجه ابن ماجه وأبو داود عن عائشة رضى الله عنها . م

وليس على المرأة أن ترفع صوتها بالتلبية ، إلا بقدر ما تسمع أذنيها . ولا تعقد
خمارها على رأسها ، وإنما تفرزه غرزاً . وكذلك إن كان خراج أو جرح في الرجل
والمرأة ، فلا يلوى عليه خرقة وإنما يفرزه غرزاً ، ولا يعقده عقداً .

وكذلك لا تعقد للمرأة جلبابها على رأسها ، ولا يعقد الرجل إزاره ولا طرفي
ردائه ، وإنما يفرز ذلك غرزاً .

ولا تحلق المرأة رأسها إلا أن تقصر منه قدر مالا يثنيها .

وقال الواضح : تقصر طول راجبة . وقيل : قدر أصبعين إلى ثلاثة . وقيل :
إلى ثلث شعرها . والذي تقصره من شعرها يستحب لها أن تدفنه ، وإن ألقته
فلا بأس .

وإن كان بالمرأة حلى لا تستطيع نزعها إلا بكسره . فإن أحرمت وهو عليها ،
فلتنزعه من ساعتها ، وعليها دم ، ولا تحرم حتى تخرج الحلى جميعاً حتى القرطين .

وروى عن أبي المهاجر : أنه لم ير بلبس الحلى للمرأة بأساً . وأما وائل وغيره
فأروا عليها دماً .

ولا تخضب المرأة وهي محرمة ، ولا يخضب المحرم رأسه ، ومن فعل ذلك
فعلية دم .

والمرأة المحرمة إذا كابرها رجل ، فوطئها وهي كارهة ، فسد حجها ، فيلزمها
الحج من قابل ، وعليها دم هدى .

وإن قضت المرأة للناسك كلها ، ونسيت طواف الزيارة ، فجامعها زوجها وهو محل ، ولا يعلم ذلك ، فذكرت المرأة لما انتهت إلى بلدها ، فإن أكرهها على ذلك وهو يعلم ، فعليه نفقتها ، وإن طاوعته ، فلا شيء عليه من نفقتها .

ولا حلق على النساء ، ولا هرولة بين الصفا والمروة .

وليس على النساء رمل بين العلمين ، ويؤمرن أن يسرعن في المشي ، حيث يرمل الرجال ويسعون .

وتلبس المرأة في إحرامها ثياب القطن والكتان والصوف ، ولا تسكتحل المرأة المحرمة ، إلا أن تشتكى عينها ، بما يلائمها من صبر وأنزروت ، أو أشباه ذلك مما لا طيب فيه ، فإن الطيب يكره .

ويحرم على المحرمة ما يحرم على المحرم من الرجال ، إلا أنها يجوز لها لبس سراويل والخفين ، ولا تلبس القفازين كما ذكرنا^(١)

وإن نسيت المرأة أو جهلت ، فأحرمت وعليها حلى فإنه ينزع منها . ولا تدفن به إذا ماتت .

وإن مست المحرمة طيباً ، أو اكتحلت بكحل فيه طيب ، فعليها دم .

وإن تبرقت المحرمة يوماً أو ليلة ، فعليها دم . وقيل : يوماً وليلة . وإن تعمدت فعليها دم .

ويكره للمحرمة أن تشم ريحاناً وقيل : ليس هو من الطيب ، ولا بأس به .

(١) وفي بعض النسخ سقوط لا الناهية ، من لا تلبس . والصواب ما هنا . م

وإن قصت للمرأة المناسك كلها ولم تقصر . فإن ذكرت ذلك وهي بنتى ، فلتفتد بشاة ولتقصر . وإن لم تذكر ذلك إلا بعد ما خرجت ، فالتقصر حين تذكر ، وعليها بدنة فإن لم تجد بدنة فشاة .

وإن قصت ظفرها بيدها ، فلتطعم مسكيناً أو نحو ذلك وبمكة أفضل . وإن أطعمته في غير مكة أجزى عنها .

وإن نسيت أن تقصر حتى بلغت قرناً أو ذات عرق ، ثم لم تقصر حتى بلغت منزلها . فلو قصرت حين ذكرت ، كان خيراً لها ، فلتقصر . وتهدى بدنة إن قدرت ، وإلا فشاة .

وإن لزم المرأة دم في حجها أو عمرتها ، فلزوجها أن يأكل منه إن كان فقيراً ، ولم تسكن مفوضة له في مالها .

وأما إن لزم الزوج دم ، فلا تأكل امرأته منه ؛ لأن نفقتها عليه .

وإذا لم ترم المرأة جمره أو جمرتين في اليوم الثاني من أيام منى ، فذكرت ذلك في بقية أيام منى ، فلترم ما تركت في يومها ذلك ، لأن عليها قضاء ما نسيت . ولا ترم الجمار ليلاً . وإن مضت أيام الرمي ، فعليها بترك كل جمره لم ترمها دم .

وإن أصاب المرأة مرض حبسها عن البيت ، بعد ما أحرمت بشيء من الثياب التي كره لها لبسها ، أو تداوت بدواء فيه طيب ، فتفعل كما يفعل الرجل ، إذا أصاب مثل ذلك .

ولا يلبس المحرم ولا المحرمة شيئاً ينزع عنهما إذا ماتا .

وإن ماتت امرأة بعد ما أحرمت ، فليتمض عنها وليها .
وإذا لم تقدر المرأة أن تصعد المروة ، فلتقم في أصلها . والرجل والمرأة يصعدان
المروة من حيث أرادا .

والرجل والمرأة سواء في الأكل من الهدى والصدقة بها ، وفي القران
والإفراد .

وقال حاجب ومسلم ، في امرأة طافت بثوب فيه جنابة ، غلطاً منها في الثوب
إن عليها هدبا شاة .

وقال محبوب : وتعيد طوافها وسميها في ثياب طاهرة .

ويستحب للنساء أن يظفن ليلاً ؛ لأن النبي ﷺ أمرهن بذلك ، ولا رمان
عليهن في السعي بين الصفا والمروة .

فصل

وأما الحائض فإنها إن لم تطهر ، فإنها تحرم وتقيم على إحرامها ، وينبغي لها أن
لا تحرم إلا من الميقات .

وتفعل الحائض كما يفعل الحاج ، إلا الطواف بالبيت ، فلا تطوف حتى تطهر
فإذا طهرت غسلت ، وطافت طوافاً واحداً لحجها وعمرتها . كذلك روى أن
النبي ﷺ قال لعائشة^(١) رضي الله عنها : طوافك يحجك وعمرتك .

(١) أخرجه أحمد ومسلم عن طاوس عن عائشة . .

وتؤمر الحائض والنفساء أن تغتسل إذا بلغت الميقات ، وأرادت أن تحرم ؛
لما روى ^(١) أن النبي ﷺ أمر أسماء بنت عميس ، لما نفست بمحمد بن أبي بكر
بذى الحليفة : أن تغتسل وتستنفر بثوب .

وتحرم من الميقات لأول حجها ، وتحرم بالحج أيضا ، ويجزيها طواف واحد .
وقول عليها طوافان .

والسنة جاءت بأن طوافها يجزيها . ولا تدخل المسجد ، وإن وقفت بباب
المسجد ، ودعت الله فحسن ، وتفعل جميع ما يفعل الحاج ، من جميع مناسك
الحج كلها .

وإن أحلت من إحرامها ولم تطهر ، فلا تخرج حتى تطوف لحجها وهمرتها
ثم تخرج .

وإن حجت وزارت البيت ، وقضت جميع المناسك وحاضت ، فلا تخرج حتى
تودع البيت ، لما روى أن النبي ﷺ أمر الحائض أن لا تخرج حتى يكون آخر
عهدا بالبيت .

وإن طهرت من الحيض وهي محرمة ، غسلت بالماء دون غيرها ، ولا تقطع
الشعر ، ولا تترك طواف الصدر ، ولا طواف الوداع .

وإن خرجت إلى بلادها ، ولم تطف طواف الوداع .

وإن خرجت إلى بلادها ولم تطف طواف الصدر ، ولا طواف الوداع ،
فعلينا دم تبعث به إلى مكة .

(١) أخرجه الربيع عن عائشة . ورواه مسلم وأبو داود وابن ماجه . وكلهم عن عائشة .
ورواه مالك بإسنادين . م

وإن طافت طواف الزمارة ، ثم حاضت قبل أن تركع فإنها ترجع إلى منى ،
وتفعل ما يفعله الناس فإذا طهرت فلتركع وإن نفر الناس فلا ترجع إلى بلادها .
وبجوز للحائض السعى بين الصفا والمروة .

وأما المستحاضة فإنها تنسل ، وتطوف بالبيت ، وتركع ، وتسمى بين الصفا
والمروة ، وهي بمنزلة الطاهرة في جميع ما يجب على الحاج .

وأما الحبلى فإذا رأت الدم فإنها تصنع كما تصنع المستحاضة .
وأما النفساء فسبيلها سبيل الحائض ، لافرق بينهما في جميع ما ذكرنا من
أحكام الحائض في أحكام الحج .

وقد أجمع أصحابنا : أن الحائض والنفساء لا ينفرن حتى يظفن بالبيت طواف
الزمارة وطواف الصدر وإن نفرن ولم يظفن طواف الوداع ، فعليهن دم .

وروى بعض مخالفينا أن النبي ﷺ رخص لمن أن ينفرن مع الناس، وإن لم
يظفن طواف الصدر (١) .

وقال بعض أصحابنا : إن خافت الحائض والنفساء التخلف عن أصحابها ،
نسكت بشاة ، وخرجت ، ولم يعذروها عن ذلك . وقول النبي ﷺ : لا ينفرا أحد

(١) هو طواف الوداع . والحديث أخرجه الربيع عن عائشة والبخارى ومسلم وأحمد وانظره
في الربيع : عن عائشة قلت : يا رسول الله صلى الله عليه وسلم إن صفة بنت حبي قد حاضت .
قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : لعلها حابستنا . ألم تكن قد طالت معكن بالبيت ؟
قلت : بلى . قال : فأخرجن اه قال شيخنا السالمى رضى الله عنه : واستدل به على أنه لا يلزم
الحائض طواف الوداع . وهو ظاهر ، وعليه عامة فقهاء الأمصار . وهو قول ابن عباس . وأما
عمر وابنه وزيد بن ثابت ، فقد أمروها بانقاص إذا كانت حائضا - لطواف الوداع .

حتى يكون^(١) آخر عهده بالبيت ، وهذا خبر متفق عليه ، ثم ادعى مخالفونا أنه رخص للحائض والنفساء ؛ لخبر ذكره ، ولم يصح مع أصحابنا .

والرواية عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وغيره من الصحابة ، عن النبي ﷺ أنه لم يجز للحائض ، ومن كان في معناها : أن تنفر حتى تطوف طواف الصدر ، ولم يخص حائضاً من غيرها ، واعتمدنا في ذلك على الرواية التي اتفق عليها أصحابنا ، مع نقل مخالفهم من أهل الحديث ، عن النبي ﷺ ، من طريق الحارث بن عبد الله بن أوس : أنه نهى الحائض أن تنفر حتى يكون آخر عهدها بالبيت وتطوف .

وقيل : إن بقي عليها طواف الوداع ، فإنها تقف على باب المسجد ، وتودع البيت ، وتدعو بما فتح الله ، مما أمكنها . وتساfer مع أصحابها ، ولا شئ ، عليها . وإن أتاها الحيض قبل أن تفعل شيئاً من المناسك ، أو بعد ما فعلت بعضها . فإنها تفعل جميع ما يفعله الحج ، إلا الطواف بالبيت فإنها لا تطوف بالبيت حتى تطهر ؛ لأن النبي ﷺ منع أم المؤمنين رضى الله عنها حين حاضت من الطواف بالبيت .

فإذا طهرت واغتسلت ، أجزاها أن تطوف طوافاً واحداً ، لحجها وعمرتها .
وقول : عليها طوافان .

(١) رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه عن ابن عباس . وهذا في حق غير الحائض . حتى لمنهم رخصوا للريض أن يخرج بغير وداع قياساً على الحائض والنفساء . واختلفوا : هل على من خرج مضطراً بغير وداع دم أم لا ؟ بعد اتفاقهم على الدم على من خرج بغير اضطرار . م

وإن أتاها الحيض، وقد بقي عليها من الطواف شوط واحد أو شوطان .
فإنها تقطع طوافها . فإذا طهرت استأنفت، وعند بعض العلماء : أنها تبنى على
طوافها .

وإن طافت سبعة أشواط طواف الزيارة، ثم حاضت قبل أن تصلى الركعتين
فانصرفت إلى بلدها . فلما جاوزت الحرم طهرت، فلها أن ترجع وتصلى الركعتين
في الحرم، إن قدرت على الرجوع، وإن لم تقدر تصلى حيث شاءت، وعليها دم
وإن حاضت بعد أن طافت بعض الطواف، فإن استأنفت بعد طهرها، فهو
أحب إلينا وإن بنت عليها أجزاءها .

وقيل : إن بلغت الركن اليماني، أو ركن الحجر، بنت عليه إن شاءت وإن لم
تبلغ أحدهما، ابتدأت من ركن الحجر .

وقال أبو سعيد رحمه الله في المرأة إذا حاضت قبل أن تطوف للزيارة، فإن
قعدت إلى أن تطهر وتمسك وتطوف فلا شيء عليها .

وإن وطئها زوجها قبل أن تزور البيت فسد حجها، كانت قد خرجت
أو قعدت .

وإن خرجت قبل أن تزور البيت إلى بلدها، فعليها بدنة . وقول : دم، ولا
يطأها زوجها حتى تزور البيت، ومتى ازدارت من قابل أو قبل ذلك، فلها ذلك
ولا فساد عليها في حجها، ما لم يطأها زوجها .

وإن أحرمت المرأة ثم حاضت ثم طهرت، فلا تنقض ذواتها إذا اغتسلت،
وتدل كها دللاً رفيقاً .

وأما المرأة القارئة والمتمتعة ، إذا حاضت فلم تطهر . فإنها تقيم على إحرامها ، إلى أن تحرم بالحج . ولا بد لها أن تحرم من الميقات في أول أمرها .

فإن اغتسلت فلا بأس ، وتفعل كما تفعل المحرمة في كل شيء ، إلا الطواف ، فلا تدخل المسجد ولا تطوف به .

وإن وقفت بباب المسجد ، وذكرت الله ، ورغبت إليه ، فحسن جميل . وتحرم بالحج وتغتسل إن شامت ، وتخرج إلى منى ، وتقف بعرفة والمزدلفة وترى الجمار ، وتتصر ، وتفعل كما يفعل الحاج ، حتى تحل مثلهم ، إلا الطواف للزيارة والسعى .

فإذا طهرت طافت طوافاً واحداً ، لحجها وعمرتها . وقد أجزى ذلك عنها . ولا بد لها من ذلك الطواف متى طهرت .

والحائض لا تخل من إحرامها حتى تطوف طواف الزيارة .

وإن حاضت الحائض بعدما طافت للزيارة ، قبل أن تر كع ، فلا تنفر حتى تطهر ثم تر كع ، وتسعى بين الصفا والمروة .

وإن طافت للوداع ، ثم حاضت قبل أن تر كع . فإنها تنفر . ومتى طهرت وغسلت ، ركعت ركعتين ، ولا شيء عليها في ذلك .

وإن قدمت بعمرة ، فطافت ثم حاضت قبل أن تر كع . قال عطاء : تسعى بين الصفا والمروة ، وتخرج إلى مصرها . فإذا طهرت صلت الركعتين .

وقال الربيع : يستحب أن تركع في الحرم . فإن لم تقدر على ذلك ، فلتركع حيث طهرت ، وتهرق دمًا .

والحائض لا تهل حتى تبلغ الميقات . وإن أهلت قبل الميقات ، فقد وجب الإهلال عليها . ونحب أن لا تحرم حتى تبلغ الميقات .

والمحل إذا أجرى ذكره على فرج زوجته المحرمة ، أنسد ذلك حجها ، ولو لم يولج .

وإن ولدت المحرمة قبل أن تزور البيت ، ووصف لها دواء ، إن استعملته المرأة لم تر دمًا ، فزارت ونفرت ، وراجمها الدم في غير عدد وقتها ووقت أمهاتها ، فعليها أن ترجع فتزور البيت .

وإن أهات امرأة بعمره ، فحاضت قبل أن تطوف بالبيت . فإذا أدركتها عرفة قبل أن تنفر مع الناس ، فلتودع البيت من خارج ، ولا تدخل المسجد ، وتنفر مع الناس .

وقال آخرون : إن خرجت ولم تصبر حتى تطهر وتودع ، فعليها شاة .

وإن دخلت امرأة قارئة بحج وهجرة فطافت طوافين وسعيين ، لحجها وعمرتها وهي حائض فلا يجزيها ذلك ، وعليها إعادة طوافين وسعيين لحجها وعمرتها ، بعد أن ترجع من عرفات .

ولو لم تكن طافت حين قدمت ، طوافين وسعيين ، لأجزاها طواف واحد وسعى واحد ، لحجها وعمرتها بعد يوم النحر .

وإن طافت امرأة بالبيت ، ثم أدركها الحيض ، قبل أن تسعى بين الصفا والمروة . فإن السعى يجزيها وهي حائض .

وإن دخلت المرأة الحائض البيت ، فعليها دم . وقول: لا شيء عليها ، وتستغفر ربها . ولا ينبغي للحائض أن تفرق بين الطواف والركعتين .

وإن حاضت قبل أن تركرم . فإذا طهرت ركعت ركعتي الطواف ، ما لم يخرج من الحرم . فإن خرجت ولم تركرم في الحرم ، فعليها دم . ولا تفرق بين الركعتين والسعى .

وإن طهرت الحائض قبل وقتها . فإنها تفسل وتصلى ، وتطوف بالبيت ، وتنفر إلى أهلها ، ويكف عنها زوجها حتى تنقضي أيام حيضها .

وإن طافت طواف الوداع ، ثم حاضت قبل أن تركرم . فإن طهرت وغسلت وركعت ، قبل أن يطأها زوجها ، فلا بأس عليها . وإن وضئها قبل أن تركرم فعليها دم .

وإذا لم تجد الحائض والجنب ماء ، تيمما وأحرما .

وإن أحرمت امرأة بعمرة ، فلما دخلت مكة حاضت ، ولم يمكنها الطواف بالبيت ، فلما جاء وقت الحج يوم التروية ، أحرمت وقضت حجها ، وأجزأها طواف واحد وسعى واحد ، لحجها وهرتها إذا طهرت .

فصل

ومن كان عليه لزوجته صداق ألف درهم ، أو أقل أو أكثر . فقالت له :
حجج بي وأنا أترك لك الألف ، أو هي بدل خروجك بي إلى مكة أو بعنائك .
فإذا حجج بها إلى بيت الله الحرام ، ثبت عليها ما شرطت له على نفسها . وإن
تركت له صداقها على ذلك ، ففعل ثبت له على الشرط . والله أعلم . وبه التوفيق .

فصل

قال أبو سفيان: قال الربيع: إذا كان الصبي أو الصبية يدخلان مكة ، فيجرمان
ويفعلان ما يفعل البالغ ، فقد أجزى عنهما حجة الإسلام .
وإن جنيا جنابة فعلى الوالدين ، أو من أمرهما بالإحرام الكفارة ، فإذا قضى
الصبي حجه ، وهو يعقله أجزاه . وإن قدر أن يعيده بعد بلوغه ، فهو أحسن ،
وإن كان الصبي لا يحسن أن يقضى مناسكه ، قضى عنه وليه ، من طواف .
وسعى ورمى .

وقول : إذا حجج الصبي في حال طفولته ، والعبد في حال عبوديته ، لم يجز
ذلك عن الفرض ؛ لأنهما غير مخاطبين به في تلك الحال ، ولا يسقط عنهما فرض
الحج عند القدرة عليه .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله وغيره من الفقهاء : يجزى عنهما ذلك .
وإن أعتق العبد وقد جاوز للميقات ، أحرم من مكانه ؛ لأن الفرض لزمه
هنالك . وكذلك الصبي إذا بلغ .

وإن كانا أحرمًا من الميقات ، لم يجزها ؛ لأن الفرض لم يكن يلزمها ؛ لأن العبيد والصبيان لا حج عليهم . وإن حج الصبي فجائز .

وروى أن امرأة رفعت إلى النبي ﷺ صبيًا فقالت : يا رسول الله^(١) ألهذا حج ؟ قال : نعم . ولكل أجر .

وأما إذا بلغ الصبي قبل الوقوف بعرفات ، أجزأ عنه لحجة الإسلام . وكذلك العبد إن حج برأى سيده ، ثم عتق قبل الوقوف ، أو يوم عرفة ، وأدرك الموقف وهو حر ، أجزى عنه عن حجة الإسلام .

وإن حج برأى سيده ، ثم عتق من بعد . فقول : يجزيه . وقول : لا يجزيه . وقال جابر : خرجنا مهلين مع رسول الله ﷺ بالحج بالصبيان^(٢) والنساء . وقد أهلنا عنهم ، ولبينا عنهم ، حتى قدمنا مكة ، وطفنا بالبيت ، وسمعنا بين الصفا والنروة ، وطفنا بالصبيان ، وسمعنا لهم . فهذا كله يدل على أن الحج جائز للصبي . كما أن له الصلاة والصوم ، إذا قدر .

وقال بعض الأشياخ المتأخرين : لا يجوز أن يحج العبد عن أحد ولو رضى سيده . وكذلك الصبي لا يجوز أن يحج عن غيره ولو رضى أبوه .

ومن أعان صبيًا على حج أدخل نفسه فيه كأنه مجوراً ؛ لما رواه ابن عباس : أن امرأة كانت تسير في محفة ، ومضى النبي ﷺ . وقيل لها : هذا النبي ﷺ ،

(١) أخرجه مسلم والنسائي وأحمد وأبو داود عن ابن عباس . م

(٢) أخرجه الترمذي عن جابر ، ورواه أحمد وابن ماجه . وفيه : ورمينا عنهم . م

فأخذت بعضد صبي معها ، فرفعته إليه . فقالت : يا رسول الله ألهذا حج ؟ قال :
نعم . ولك أجر .

واختلف أصحابنا في سقوط فرض الحج عن الصبي ، إذا حج قبل بلوغه ، إذا
بلغ الحلم .

والعبد والأمة لا حج عليهما . وإن حجاً بأمر مولاهما أجزى عنهما . ويؤمر
أن يحجوا إذا أعتقا ، إن قدرا على ذلك . وإن أحدثا في حجهمما فالزمهما ، فهو على
سيدهما .

ومن أذن لعبد أن يحج ، فأصاب العبد صيداً . فإن الصيد يقوم ثم يكون
على العبد الصيام .

وإن جامع العبد ، فليتم حجته تلك بجميع مناسكها . وإن أعتق فعليه حجة
مكانها .

وإن تطيب أو أصاب شيئاً يلزمه فيه دم ، فذلك عليه في ماله إذا أعتق .
وإن حلق رأسه من أذى أو تداوى بدواء فيه طيب ، فعليه الصيام . وكل
شيء من ذلك واجب عليه الصيام فيه . فإن أطعم عنه مولاه ، لم يجزه .

وإن أحصر فعلى مولاه أن يبعث عنه بهدى ، فيحل به . وعليه إذا عتق
حجة وعمره .

وفي بعض القول : أن السيد إذا أمر عبده بالإحرام ، فما لزم العبد من شيء
قل أو أكثر ، فهو على السيد .

ومن خرج بفلام له وأعتقه بعرفة ، وهو محرم ، أجزاءه عن حجة الإسلام .
وإن قدر حج أيضاً . وإن أعتق وهو محرم ، قبل يوم عرفة ، تمّ حجه ، وعليه
دم إذا كان إحرامه من مكة ، وقد دخلها مع مواليه بغير إحرام ، إلا أن يرجع
إلى المواقيت فيحرم .

وكذلك الصبي إذا بلغ بعد الميقات وقبل دخول الحرم . فإن عليه أن يرجع ،
وإلا فعليه دم .

وقال بعض أصحابنا : إن العبد إذا حج ثم عتق لم يجز عنه حجة الإسلام ،
وعليه الحج إذا قدر بعد العتق .

وكذلك الصبي إذا حج قبل بلوغه ؛ لما روى عن ابن عباس عن النبي ﷺ
أنه قال : أيما صبي حج ، ولم يبلغ الحلم ، فعليه حجة أخرى . وأيما عبد حج ثم أعتق
فعليه حجة أخرى .

وقال بعضهم : إذا بلغ الصبي ، أو أعتق العبد ، قبل الوقوف بعرفة ، قبل
غروب الشمس : إن ذلك يجزيهما .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : إذا أعتق العبد وقد جاوز الميقات ، أحرم من مقامه ؛
لأن القرض لزمه هنالك . وكذلك الصبي إذا بلغ .

ولا يجوز أن يحج العبد عن حر مسلم ، إلا أن لا يقدر على حر مسلم ، فيجوز
أن يحج عنه المملوك المسلم بإذن مولاه .

وقال أبو المؤثر : لا يحج العبد عن سيده ولا غيره . والمرأة أحب من العبد
في هذا .

ولو حج العبد عن حرّ بإذن مولاه ، لم أر في ذلك إعادة ولو وجد الحر المسلم .
ومن جواب الأزهر بن محمد بن جعفر ، في رجل علم عبده أبواب المناسك ،
ويأخذ لهم الحجج من الناس ، ويحج هو وعبده : إنه لا ينبغي له ذلك ، ولا يحج
العبد عن رجل ولا امرأة .

وقد رأيت في بعض الآثار : أنه إذا لم يوجد حرا اكتفى بالعبد . والله أعلم
بصحة ذلك . والله أعلم . وبه التوفيق . .

* * *

القول الثلاثون

في الحج عن الغير وما يجوز من ذلك وما لا يجوز

روى ابن عباس عن النبي ^(١) ﷺ ، أنه قال : إن الله تعالى ليدخل بالحجة الواحدة الجنة ثلاثة : الحاج ، والمججوع عنه ، والمنفذ لها ، إذا كانوا مسلمين .
واختلف في حج الرجل عن لا يتولاه . فأجاز ذلك بعض ، وقالوا : لا يدعو له . وبعض لم يجز ذلك .

وقال هاشم رحمه الله : إذا لم يدع له فقد خانته .

وأجاز الشافعي الحج عن الرجل في الحياة ، ولم يجز ذلك أبو حنيفة ، في فرض ولا نفل ، وأجاز الوصية بعد الموت ، بها في فريضة أو نافلة .
ومن عقد الحج عن رجل ، لم يجز صرفه إلى غيره .

وإذا أخذ رجل من أهل نزوى حجة عن رجل ، من أهل نخل ، فتجزي أن يخرج بها من نزوى ، لأن نزوى أبعد .

وإن خرج بحجة عن رجل ميت ، ولم يشترطوا عليه شيئاً ، وهو فقير ، فأذهب دراهم الحجة ، وضعف عن الذبيحة ، وصام الأيام التي تصام ، وحلق ولم يذبح ، فحجته تامة ، إن شاء الله ، وعليه شاة يذبحها عن صاحبه بمنى ، وشاة أخرى لتمته .

(١) رواه ابن عدى والبيهق عن جابر . م

وإن نذر رجل من أهل الجوف : أن يخرج إلى صحار ، أو إلى البصرة ،
وقد لزمته حجة الفريضة ، فضى من هناك إلى الحج ، فعليه أن يجعل بقدر مؤنته
وكرائه ، من داره إلى ذلك الموضع في سبيل الحج ، وحجه تام ؛ لأن الحج واجب
عليه من داره .

وعن ابن عباس أن النبي ﷺ سمع رجلا يلبي عن شبرمة فقال عليه السلام :
ومن شبرمة ؟ قال : أخ لي . فقال له : أحججت أنت ؟ قال : لا . قال : حج عن
نفسك ، ثم عن ^(١) شبرمة .

وقيل : إن إحرامه لغيره يصح لنفسه ، فيبطل لغيره .

ولا تحج المرأة عن الرجل ^(٢) ، ويحج الرجل عن المرأة والرجل . وتحج المرأة
عن المرأة .

ومن أراد الإحرام عن غيره فليقل : لبيك عن فلان بعمرة أو بحجة ، تماما
وبلاغها عليك .

وإن كان قارنا قال : لبيك بعمرة وحجة عن فلان . وفي المواقيت يقول :
اللهم تقبل من فلان إن كان من المؤمنين ، وسائر أعمال الحج والدعاء فهو للحاج .
وعن أبي معاوية : من أخذ حجة من قوم ، وشرط عليهم إن أراد أن يعطيها

(١) أخرجه أبو داود وابن ماجه عن ابن عباس والدارقطني . وفيه : قال : هذه عنك .

وحج عن شبرمة . م

(٢) أخرج الجماعة عن ابن عباس أن امرأة من خثعم قالت : يا رسول الله : إن أبي أدركته

فريضة الله في الحج شيئا كبيرا ، لا يستطيع أن يستوى على ظهر بيته . قال : فعجى عنه . فنى

هذا ما يدل على جواز حج المرأة عن الرجل . م

غيره يحج بها عن صاحبها ، فله ذلك ، إذا اشترط عليهم ، ورضوا بشرطه ، وله أن يعطيها إذا بلغ المواقيت ، ويحرم هو لنفسه ، وتجزئ عنه تلك الحجة التي حجها لنفسه . .

وقيل : يعطى الذى أعطاه بقية ما بقى من الحجة ، غير ما أذهب هو إلى ذلك الموضع .

ومن أحج رجلا من ماله ، اجتزى الحجوج بتلك الدراهم لحجة الإسلام . ولو أصاب مالا بعد ذلك .

وقال محمد بن محبوب رحمهما الله : إن كان له عمل صالح ، توليته إذا مات ، ولم يحج غيرها .

ومن لزمه أن يحج رجلا من ماله حيث لزمه ، فقد قالوا : إنها تجزيه ؛ لأن الحجة للحجوج لا لمن أحججه .

ولا تحج المرأة عن الرجال ، إلا أن تحج امرأتان عن رجل . ويجوز أن تحج المرأة عن الرجل فى النسيء ، إذا حلف بالمشى إلى بيت الله الحرام فى شىء حنث فيه . فيجوز أن تحج المرأة عنه ، وإن حج الرجل عن المرأة كان أفضل .

وتحج الأم عن ابنتها ، والابنة عن أمها ، أو ذو رحم عن رحمه . وتحج المرأة عن الرجل فى الكفارات .

ومن حج عن ميت أوصى بحجة ، فالعمرة والحج جميعاً عن الميت ، إلا أن

يشترط على من أعطاه أن له العمرة . وإنما يحج عن صاحبهم حجاً ، ولا أحب أن يحج عنه جمال ؛ لأن الجمال لا بد أن يصحبه .

ومن حج عن رجل ، فأحرم عن نفسه بالعمرة ، فلما وصل مكة وأحل قيل له : ليس لك ذلك ، إلا أن يكون اشترط ، فإنه يرجع إلى ذات عرق ، فيحرم منها عن الرجل ، وليس فعله ذلك بشيء . ولا أحب لأحد أن يحج عن لا يتولاه .

وقيل : يجوز أن يعطى حجة رجل من أهل الولاية رجلاً لا يمدل ، ولا يطلع عليه بعمل سوء ولا تعطى جاهلاً ظاهراً جهله ومعاصيه .

ويجوز للرجل أن يحج عن لا يعرف منه إلا خير . فإذا دعا له قال : اللهم إن كان فلان لك ولياً ، وعلمت منه خيراً فارحمه .

وإن أعطى رجلاً يعرف منه المعاصي حجة وحج بها ، فقد تمت عن الذي أوصى بها ، إن شاء الله . ويجوز قبول قوله : إنه أداها . وهذا إذا علم الذي أعطاه أنه قد أحرم من الميقات ، وأما من لا يعلم منه خير ولا شر ، فيقبل قوله مع يمينه : أنه حج .

والفقير الذي لا يجب عليه الحج ، أجاز له أصحابنا أن يحج عن غيره ، إن كان قد وجب عليه الحج ولم يحج ، لم يجز أن يحج عن غيره .

ومن حج عن غيره ، ونسى اسم من له الحجة عند إحرامه ، فلا بأس عليه ، ويدعو له في المشاهد كلها . والله أولى بالذر .

وإن لم يذكره في شيء من الناسك كلها عمداً ، فهو مسمى إلى البيت المحجوج

عنه ، وترك قول الفقهاء وظلم نفسه ؛ لأنهم قالوا : من حج عن أخيه المسلم ، فليذكر اسمه عند إحرامه ، ويدعوه في المشاهد كلها .

وحفظ محمد بن محبوب عن موسى بن علي رحمهم الله : أن الذي يؤجر بحجة أو يسير إلى بلد بأجر ، ثم يعود فيقول : إني قد حججت ، وبلغت الموضع الذي استؤجرت له ، إنه أمين مصدق ، وليس عليه يمين .

قال محمد بن محبوب رحمه الله : إلا أن يشترطوا عليه أن يشهد إذا أحرم . وإذا وقف بمرفة ، فعليه ما ضمن به .

وان حج رجل عن رجل بأمر القاضي أو الوصي أو الولي ، فلما انطلق الحاج تبين أن على الرجل المحجوج عنه دين يحيط به ، واحتج على الحاج قبل أن يدخل في التلبية . فإنه يرجع ويأخذ ما فضل في يده من النفقة .

وان فرض على نفسه الحج ومضى ، وقد احتج عليه فإنه تلزمه النفقة ، من يوم احتج عليه ، والحج له .

وإن حج بأمر القاضي أو الوصي ، ثم وجد على الرجل دين كثير ، فلا ضمان على أحدهما ، وليس للفرماء إلا ما فضل .

ومن حج عن رجل ميت أوصى بحجة ، فالعمرة والحج جميعاً عن الميت ، إلا أن يشترط على من أعطاه : أزيله العمرة والحجة لصاحبهم . فإن فعل فإنه يرجع فيحرم من الميقات عن الرجل وليس فعله ذلك بشيء .

ومن أخذ حجتين فحج عن واحد ، وأقام إلى الحول ليحج عن الآخر ، فلا يجوز ذلك ، وعليه أن يخرج من بلاد من له الحجة .

ومن أخذ حجة لرجل ، ثم أصاب مالا قبل أن يحج له ، فعليه أن يرد ما أخذ .

وإن أصاب مالا بعد ما خرج من بلده ، فليخرج بحجة الرجل ، ثم يرجع إلى بلده فيخرج بحجة نفسه .

وقول : عليه أن يحج عن نفسه قبل .

وعن أبي عبد الله رحمه الله ، فيمن أوصى بحجة ، وصى دراهم معلومة ، فأعطاهما الوصى رجلاً ، على أن له ما فضل من الحجة ، وعليه ما نقص ، فذلك جائز كما كان بينهما .

وإن لم يسم دراهم معلومة ، فأعطى الوصى دراهم اتفقا عليها ، على أنه ما فضل فللحاج ، وما نقص فعليه ، فجائز على ما تعاقدوا عليه .

وإن مات الخارج ، فعليهم - أعنى الورثة - أن يخرجوا من مال الموصى ، حتى يؤدوا حجته من ثلث ماله . فإذا جاوز الثلث ، فليس عليهم بعد ذلك شيء .

وإن رجع الحاج وقال : إنه قد أصيب فذهب ما معه في بر أو بحر ، فهو أمين ويستخلف .

وإن صرف الحاج الدراهم ، واشترى بها متاعاً ، فوقع عليه اللصوص ، فأخذوا ما عنده ، فهو غير ضامن للدراهم .

و ينبغي لمن أخذ حجة تامة أن لا يمشى ويركب إبله ، ولا يضيق على نفسه في زياد ولا غيره .

ورخص أبو سفيان لمن أخذ حجة في فضلها . وقال أبو أيوب : أحب أن يعلم الورثة كم فضل ، فإن تركوه له وإلا رده عليهم . وإن اشترط عليهم أن له فضلها ، فيكره الشرط في ذلك .

وقال أبو الحواري رحمه الله : يستحب لمن خرج أجيراً بنحجة أن يأخذ منها شيئاً ولو قل . وإن لم يأخذ شيئاً حتى قضى الحج ، جاز له أخذ ما فرضوا له . والله أعلم .

فصل

وقد بينا أن الميت جائز أن يحج عنه غيره . وأما الحي فإن كان لا يستطيع الحج فلا يحج عنه أحد .

وإن كان عاجزاً لمرض لا يرجو برأه ، أو كان مقعداً أو أعمى أو شيخاً هرمًا ، فيجوز أن يحج عنهم غيرهم ؛ لخبر الخنعمية التي سألت رسول الله ^(١) ﷺ فقالت : إن أبي شيخ كبير . وقد أدكته فريضة الحج ، أفأحج عنه ؟ قال : نعم . واقوله عليه السلام ، للرجل الذي سأله أن يحج عن أبيه ، لسكونه لا يستطيع الحج . فقال له : حج عن أبيك .

وأما إن منعه عن الخروج إلى الحج خوف الطريق . فقول : لا شيء عليه . وقول : يبعث بحجة من غير إيجاب . وبه قال الربيع بن حبيب . وأفتى به الإمام عبد الوهاب المغربي . وإن كان من عدم الزاد . فمن قال : إن الاستطاعة زاد وراحلة ، فلا شيء عليه . قال : الاستطاعة صحة البدن فعليه أن يحج بنفسه .

(١) تقدم . م

واختلف أصحابنا : هل يأخذ الرجل الوصية بالحج ، قبل أن يخرج عن نفسه ؟
فأجاز بعضهم ذلك ، ولم يجزه الأكثر منهم . واستدلوا على ذلك : بأن النبي ﷺ (١)
سمع ملبياً يلبي عن غيره . فقال : إن كنت حججت عن نفسك ، وإلا فحج عن
نفسك ، ثم حج عن غيرك .

فصل

ومن أخذ الأجرة للحج عن ميت ، فأتى قبل أن يقضيها . فقول : له من
الأجرة بقدر ما بلغ . وقول : له الأجرة إذا خرج من بلد الميت . وإن لم يخرج ،
فلا شيء له حتى يتم المناسك كلها . والقول الأول أعدل .

وقيل : من أخذ حجة بأجرة إلى مكة ، فليست له الأجرة إلا بتامها . وإن
أخذها بضمان ، فقد لزمه في نفسه وماله . فإن أدركه الموت أو عسى بها . وإن أخذها
على أنه محتسب ، فذلك جائز ، وعليه رد ما فضل من الدراهم .

واختلفوا : هل تعطى لغير الثقة أم لا ؟ فأجاز ذلك بعضهم . وقال : لا بد من
الإشهاد على الإحرام والوقوف والزحارة ، وأما الثقة فقوله مقبول ويقول من
يخرج عن غيره : لبيك عن فلان ، وفي سائر المواضع : اللهم تقبل عن فلان .

فصل

ومن خرج بحجة لغيره ، فليس له أن يعمل في القرى بأجر للناس . ويجوز له
أن يعمل لنفسه .

(١) أخرجه ابن ماجه وأبو داود عن ابن عباس : وفيه بعض اختلاف في الألفاظ . م

وقيل : من خرج حاجاً عن غيره في رجب ، فليس له أن يبيع ويشترى في مكة للتجارة ، وليس له أن يخرج من وراء الميقات .

والحاج لغيره بحجة الحنث ، لا يجب عليه القيام بأفعال الحج إذا بلغ المواقيت ، إلا أن يشارط المستأجره على إيجاب ذلك عليه والقيام به .

فإن لم يشارطه على القيام بالناسك ، وكان عقد الإجارة على المشى فقط ، فوجب ما لزمه قد زال عنه بذلك ؛ لأنه لم يوجب على نفسه فرضاً في يمينه ، سوى وجوب المشى عليه .

فإذا أدى فقد سقط عنه ما لزمه له ، إلا أنهم قالوا : إنه يتولى هو فعل ذلك بنفسه ، ويقوم بالناسك ، فكأنه تعلق عليه وجوب ذلك ، بسبب فعله وإدخاله لنفسه .

والأجير يعمل عند خروجه في طريقه ، كما يفعل الحاج لنفسه .

وفي أثر : والخارج ماشياً لغيره عن حجة الحنث ، إذا وجب عليه . فإذا بلغ المواقيت التي يحرم منها الحاج ، فقد سقط عندما تضمنه المستأجر من المشى ، ويلزمه الإحرام من هنالك ؛ لأنه لو لم يكن قد تقدم وجوب الحج عليه قبل ذلك ، فقد وجب هنالك ؛ لأنه مستطيع للحج لبلوغه إلى المواقيت .

ولا يلزم المستأجر للأجير زاده راجعاً ، إلا أن يشارطه على التزام ذلك ؛ لأنه حلف بالمشى ذاهباً ، ولم يحلف ذاهباً وراجعاً ، ولزمه مؤنته ذاهباً وراجعاً .

واتفق أصحابنا على جواز إخراج الحجة عن الميت وهو أن يضمن الخارج بها بأدائها ، أو يكون أميناً فيها أو يستأجر لها من يحج بها .

قال أبو سعيد رحمه الله : وبعض كره الأجرة على الحج وبعض أجازها .
ومن وجب عليه الحج ، ولم يحج حتى انتقر . فبعض يجيز له أن يأخذ حجة ،
ويحج بها لغيره قبل حجه لنفسه . وبعض لا يجيز ذلك ، ويرى أن يحج لنفسه قبل .
ومن حج لغيره ، فشرط عليه أصحاب الحجة : أن يذبح عن صاحبهم ، ثم
دخل محرماً بعمرة في غير أشهر الحج ، لم يكن عليه غير ذبيحة واحدة عن المحجوج
عنه ، وهي المشترطة عليه . وإن دخل في أشهر الحج ، فعليه ذبيحتان .

والوارث إن حج عن هالكه بغير أمر الوصي ، وليس للهالك والوارث
غيرها . فإنفاذ الحجة وقيامه بها جائز وكذلك الوصية . وكذلك إذا كان الورثة
بالغين وحج برأيهم وإذنتهم فيجأز .

وإن فعل ذلك ، وأتم له الورثة من بعد ذلك ، جاز ذلك إذا كان هو الوارث
وإتمام الورثة مع ثبوت الفعل يجزى عن الهالك ، ولو خرج بالحجة أحد من الناس
لكان ذلك يجزى عن الهالك ، ويكون الخارج بها متطوعاً في فعله .

واختلف في الرجل يموت وعليه حجة الإسلام . فقول : لا يجزئه أن يحج عنه
غيره بعد موته ، كانت حجة الفريضة أو تدرأ أو أيماناً ؛ لقول الله تعالى : « وَأَنْ
لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى » أوصى به أو لم يوص به .

وقول : إذا لزمه شيء من حقوق الله من واجب نذر أو يمين . وأوصى به ،
إنه واجب إنفاذه .

وقال الحسن بن أحمد رحمه الله : من أخذ حجة لغيره يحج بها عنه بأجرة ،
فروض الأجير بعدما أحرم ، فلا جبر أن يستأجر من يتم عنه الحجة .

ومن مرض قبل الإحرام ، فليس له ذلك ، إلا أن يجعل له أصحاب الحجّة .
وكذلك إن شغل عن المضي للحجج ببعض الأسباب ، فليعط الحجّة من يحج
بها ، من ذلك الموضع عن الميت ، وهو جائز .
والضرورة قول جائز أن يحج عن غيره ؛ لأنه غير مخاطب بالحج في سنة
دون سنة .

وقول : يجوز أن يحج عن غيره ، إذا لم يجب عليه الحج . وهو قول الربيع
وأبي يزيد الخوارزمي .
وأما الذي يحج عنه فيجزيه ذلك .

ويكره للمسلم أن يحج عن قومنا ، وبعض رخص له إذا لم يجد حجة عن المسلم ،
أن يحج عن رجل من قومنا ، وهو رأى فقهاءنا من أهل خراسان .

فصل

ومن أراد أن يأخذ حجة مضمونة ، فيقول : قد أخذت هذه الحجّة ، على أن
أحج بها إلى بيت الله الحرام ، واقفاً بها في مواقيت الحج ، بكذا وكذا ديناراً
مضمونة إن نقصت فعلى ، وإن زادت فعلى .

وأما الأمانة فيقول : قد أخذت هذه الحجّة على أن أحج بها أمانة ، على أنني
فيها أمين ، فإن زادت فلکم ، وإن نقصت فعليكم .

وقال أبو الحسن رحمه الله : من أخذ حجته من رجل ، فليس له أن يستأجر

لها غيره يحجج بها عنه ، وليس هو كالذى يعمل بيده من أهل الصناعات ، إلا أن يتم له الورثة .

وإن فعل ولم يتم له الورثة ، فعليه هو أن يحجج بالحجة التى أخذها ، وعليه للأجير الذى استأجره أجرته ، وله ثواب ذلك إن شاء الله .

وإن أخذها على أن يستأجر لهم ، فاستأجر بأقل مما أخذها .

فإن كان أعمان الأجير بشيء مثل كراء أو زاد ، أو بشيء يدخله معه ، وإنما أخذها على أنه هو الأجير ، فالفضل له .

وإن لم يُمن الأجير الثانى بشيء مما فضل ، كان فى سبيل الحج ، لا للأجير ولا للورثة ، هكذا عن أبى الحوارى رحمه الله .

وقال فى ضرورة أخذ حجة نخرج بها ، ثم وجد مالاً فى الطريق ، فليس له أن يعطيها غيره إلا برأيهم . وعليه رد ما أخذ ، إلا أن يشترط عليهم أن يعطيها غيره ، فله ذلك ، ومحسب له من الكراء إلى ذلك الموضع .

وقول : إذا تم الأجير الأول والوصى والورثة للأجير الأخير ، أجزى ذلك .

وقال فى رجل أخذ حجة لغيره ، وخرج بها ، فلما صار حيث يحرم الفاس ، أحرم بعمرة . فلما سعى وطاف بالبيت ، دخل المدومكة ، قبل أن يحرم بحجة ، فعليه إتمام الحجة .

فإن اتفق هو وأصحاب الحجة ، على أن يحجج بها من حيث وصل ، فله ذلك . إن شاء خرج هو بنفسه ، وإن شاء بعث من يستأجر له ، من حيث وصل إلى أن يقضى هذه الحجة .

وإن قالوا : لانتم لك ذلك ، إلا أن تخرج بها أنت ، أو يرد عليهم ما أخذ منهم ، فلم ذلك ، إلا أن يكون شرط عليهم شرطاً ، فله ذلك .

فإن أخذ حجة بضمان وترك بعضها مع الورثة ، ثم هلك في بعض الطريق أن لورثة الأجير الخيار ، إن شاءوا أتموها من حيث مات صاحبهم ويخرجون بها من هنالك ، ما شاءوا من قليل أو كثير ، ولهم ما بقي من الأجرة .

وإن شاءوا ردوا ما أخذ صاحبهم من ماله ، فإن ردوا أخرجت الحجة من بلد المالك ، إلا أن يتفق ورثة صاحب الحجة وورثة الأجير ، على أن يقوم صاحب الحجة بالحجة ، ويخرجوا بها من حيث مات الأجير المالك .

ومن أخذ حجة ولم يشترط عليه في تلك السنة ، فلما بلغ موضعاً من الطريق ، حول نيته أن يحج عن نفسه ، أو أخذ حجة أخرى ، ثم اعتقد الحج من قابل للقوم من حيث كان اعتقد لنفسه ، فهذا بمنزلة من قعد في ذلك الموضع حتى حج سنة ثانية .

وإن شرط عليه الحج تلك السنة ، فيرد ما أخذ ؛ لأنه خالف أمرهم .

وقول إنه إذا حج بغير هذه الحجة ، فعليه أن يرجع إلى البلد الذي شخص منه بالحجة الأولى ؛ لأنه قد أضع ذلك الحج ، لما اعتقد غيره . وليس له أن يرجع إلى الموضع الذي اعتقد بالحجة منه ، فيشخص منه بالأولى .

وقال محمد بن روح رحمه الله ، فيمن يحج بحجة ، فحج لنفسه ، ثم أقام إلى الحول بالحجة التي حج بها : إنه خائن لأمانته ، وحججه لنفسه تام . إذا تاب من ذنوبه .

وقول : لا يؤخذ منهم أجر ، إلا عن تراض عن علمهم ولو لم يعطوه لسكان أهلا لأنه خالف .

وقيل لمحبوب فيمن حج عن غيره ، فدخل في شهر رمضان بعمرة لصاحب الحجة قال : ذلك حسن .

قيل له : فمخالفونا يقولون : فسدت الحجة ، ويرد ما أخذ لأنه دخل بعمرة .
قال : ليس كما يقولون .

وقيل : إذا كان صاحب الحجة غنيا ، فلا يجوز للأجير الصوم ، وعليه الذبح في هدى المتعة ، إذا تمتع بالعمرة إلى الحج .

وقال أبو عبد الله رحمه الله : من خرج حاجا ، فلما بلغ موضع الإحرام ، أحرم بعمرة عن نفسه . فلما جاء وقت الحج حج عن الرجل : إن له وعليه أن يرجع ، فيؤدى ما شرط عليه من تلك الحجة من قابل .

فإن اعتمر وحج عن نفسه ، ولم يعتمر ، ولم يحج عن المالك ، فعليه الحج عن الذى خرج حاجا عنه ، إلا أن يكونوا شرطوا عليه في عامه ذلك ، فأراه قد خانهم ولهم أن يرجعوا عليه بما دفعوا له من تلك الحجة .

وقال أبو الخوارى رحمه الله : إذا شرط الوصى على الأجير بالحجة ، أن يكون عنده حتى يحرم ، ويقف بالمواقف فلم يفعل ، وغاب عنه ، فلا شيء له ، إلا أن يأتى بيينة عادلة على الإحرام والوقوف والمناسك كلها في تلك المشاهد . فإن حكم عليه حاكم المسلمين ، فقد برىء إذا سلم إليه .

وان قال الحاج بالحجة: إنه قد أدى الحجة عن فلان ابن فلان الذي أمره هذا أن يحج عنه بها . فقوله مقبول ، وليس عليه بيعة ، إلا أن يشترطوا عليه أن يشهد على الإحرام والوقوف والمشاهد .

وقول : إن القول قوله مع يمينه . وقول : عايمه البيعة .

وعن أبي سعيد رحمه الله ، فيمن أخذ حجة ليحج بها عن غيره ، فسمى اسمه ، قال : يعحرم بالنية عنه ، ويجزيه ذلك فيما بينه وبين الله .

وأما في الحكم ، فحتى يأتي بالبيعة . فإن كان يعرف اسمه ، فتركه وأحرم على النية ، فذلك يجزيه عن حجة الفريضة ، إن كان عليه شيء بعد ذلك ، على قول من يقول . ولو ترك بعض حقه أجزاء ذلك .

ومن خرج بحجة لغيره ، ثم قعد في مكة حتى حج لنفسه ، أجزاء ذلك ؛ لأنه مخاطب بالحج ، من حيث يجب عليه ولا معنى لبلده .

وبعض يقول : إنه لا يجزيه الاحتمال في الحج ، وحجه ذلك يخرج مخرج النفل .

ومن أخذ حجة بضمان فلزمه شيء من الكفارات ، من قبل الصيد أو الشجر ، أو تقديم نسك على نسك ، فذلك عليه .

وإن أخذها بغير ضمان ، فما لزمه من ذلك ، فهو في ثلث مال الهالك الذي يحج عنه .

وإن فعل ذلك على التعمد ، فذلك عليه هو ، إلا أن يفعله متعمداً ، على ظن أنه يجوز له ، فهو في ثلث مال الهالك .

ومن خرج بحجة لغيره بالأجرة ، ثم رجع من الطريق ، قبل أن يؤديها ، فعليه رد الدراهم كلها ، وليس له عناه .

وإن هو رجع وحج من قابل ، ولم يكن للحجة مدة تقوت ، فقد أدى ما استؤجر عليه .

وإن كان أخذ الحجة على وجه التطوع ، فما فضل منه بعد قضاء الحجة يرد على أربابه ، إلا أن يتموا له ذلك ، ويتركوه له بطيب أنفسهم .

وإن كان أخذ الحجة على وجه الضمان ، ورجع من الطريق قبل القضاء ، فعليه أن يخرج ويقضى الحجة .

ومن خرج بحجة عن غيره ، ففرض قبل أن يقضيها . فإن كان شرط عليه أن يحج من عامه فإنه يعطى الحجة من يحج بها عنه .

وإن لم يشرط لها وقت محدود ، فله أن يحبس الحجة حتى يصح ، ثم يخرج يحج من بعده .

فصل

قيل في رجل أخذ حجة من قوم على أن يحج لهم بها في سنته ، وأخذ منها شيئاً ، فلما صار باليمن أو البحرين ، أخذ حجة أخرى ، فحج بالأجرة ، فالحجة الآخرة تامة ، ويرد دراهم الحجة الأولى .

وإن حج لهما جميعاً ، بطل حججه ، ويرد الدراهم كلها والحجة له .

وإن كانت له مدة أكثر من سنة ، وحج بالحجة الأخيرة ، جاز له أن يحج بالأولى ، في المدة من بلد الموصى .

وإن حج بالأخيرة من مكة فقد سقطت ، وينفذ ما لزمه من المؤنة والكرام من بلد الموصى إلى مكة ، ينفذه في سبيل الحج .

وإن خرج بها من غير مكة ، فإلى ذلك الموضع ينظر الكرام والمؤنة من بلد الموصى .

وقال الشيخ أحمد بن مفرج رحمه الله ، في رجل عقد حجتين أو ثلاثاً ، وخرج المقود عليه بتلك الحجج ليحج بهن ، وجاور بمكة أو المدينة ، وهن فرضيات أن الحجة يخرج بها الأجير من بلد الموصى ؛ لأنها من هنالك وجبت عليه ، إلا أن يصح أجير يخرج بها من بلد الموصى ، فجأز للوصى أو الورثة أن يتفقوا هم والأجير أن يخرج بها من موضع أقرب إلى مكة من بلد الموصى . والله أعلم .

ومن أخذ حجة من عند رجل ، وهو جاهل بفرائض الحج وسننه ، وحج ولم يعلم أنه قصر في ذلك أم لا ، ثم بعد ذلك بسنين كثيرة قال في نفسه : أنا حججت لفلان ، وأنا جاهل بفرائض الحج وسننه . ولم أدر أتيت بالحجة على وجهها وما يجب فيها ، أو قصرت فيها ، وغاب عنه معرفة ذلك ، ولكنه لم يدرك أنه أتى بكل الواجب فيها ، أم قصر في ذلك ، واشتبه عليه الأمر بعد ذلك . وقال : إنه حج مثل ما يحج الناس ، وفعل ما يفعلونه : أنه لا شيء ، عليه حتى يستيقن أنه ضيع منها فريضة .

وفرائض الحج معلومة . وهي الإحرام ، والوقوف بعرفة ، وزيارة البيت ، وما بقي فهو سنن .

ولا يلزم هذا الرجل الخروج بهذه الحجة على الشك ، إذا لم يستيقن ترك شيء من اللوازم . والله أعلم .

فصل

ومن أراد أن يكتب الإشهاد بحجة غيره ، فإنه يكتب بعد ما أثبت أسماء الشهود : أن فلاناً هذا قد أحرم بالحج لفلان هذا ، ووقف في الموقف ، وزار البيت ، وأتم المناسك عن فلان هذا ، وقضى عنه جميع المناسك اللازمة .

وإن دفعت الحجة إلى ثقة أمين ، فلا يحتاج إلى الإشهاد ، وهو مصدق . وإن شرطوا عليه شرطاً ، فعليه أن يشهد بما اشترط عليه .

وقيل : من خرج حاجاً عن رجل ، فلا بأس عليه أن يبيع ويشترى للتجارة بمكة ، وليس له أن يخرج من وراء الميقات .

وقول : لا تجوز له التجارة ، حتى يتم ما عليه من الأجرة .

ومن أخذ حجة بضمانة ، فهي مضمونة عليه في نفسه وماله . فإن أداها سقطت عنه .

وإن حدث عليه حدث الموت ، وقد أدى بمضها ، أوصى بتمام ما بقي . ونحب

أن لا تدفع الحجة إلا إلى ثقة ؛ لأنها أمانة والوصى في الحجة هو أمين فيها .

ونحب أن تجعل للحاج مدة معلومة يؤديها فيها بدراهم . سماعة يتفقان عليها .

وليس للأجير إلا أن يخرج من بلاد الموصى ، ولا يخرج من أقرب منها .
وإن خرج من أقرب منها ، كان عليه رد ما يلزمه من قدر كراء المسافة ، من ذلك
الموضع إلى بلد الموصى . وينفذ ذلك في سبيل الحج .

وإن خرج من موضع أبعد من بلد الموصى ، وإن أمر أن يمر على بلد الموصى
ثم يخرج منها ، والأجير يعمل عند خروجه وفي طريقه ، كما يعمل الحاج لنفسه .

فصل

وقيل : من أخذ حجة فيها شرط الزمارة إلى قبر نبينا محمد ﷺ ، فالأمر به
أن يحج ثم يردار مخافة الحدث .

وإن زار قبل الحج جاز له ، وسقط عنه إلا أن يكون في الوصية يحج ثم يردار
فليس له أن يتعمد ما شرط عليه في الأجرة .

ومن أخذ حجة لغيره ، وشرط عليه أصحاب الحجة أن يذبح عن صاحبهم ،
ثم دخل محرماً بعمرة في غير أشهر الحج ، لم يكن عليه غير ذبيحة واحدة عن المحجوج
عنه ، وهي المشروطة عليه .

وإن لم يشترط عليه أصحاب الحجة الذبيحة ، ودخل محرماً بعمرة في غير أشهر
الحج ، فلا هدى عليه .

وإن دخل محرماً في أشهر الحج ، وقد شرط عليه أصحاب الحجة ذبيحة . كان
عليه ذبيحتان : إحداهما عن نسكه . والأخرى عن المحجوج عنه ، وهي
المشروطة عليه .

وإن دخل بعورة في أشهر الحج ، ولم يشترط عليه أصحاب الحجّة ذبيحة ، لم يكن عليه إلا ذبيحة واحدة عن نسكه ، وله أن يأكل منها إلى الثلث .

ومن حج عن غيره ، فعدم الدم ، فليس له أن يصوم ويهدى الدم ، وذلك إذا تمتع بالعمرة إلى الحج .

ومن أخذ حجة ولم يذبح فإنه يوجه بدنة تذبح عنه .

ومن أخذ حجة لرجل من قوم ، وحجة أخرى لغيره . وقال للقوم : إني قد أخذت حجة ، ولكن أكثرى بها رجلا غيرى ، وهو فلان بما شئت ، وما فضل فهو لى ، وأما ضامن بها حتى تؤدي إن شاء الله تعالى . فقالوا : نعم . فقال بعض : إنه يجوز ؛ لأنه يضمن بها .

قال أبو الحواري : لا يجوز حتى يكون الخروج إلى الحج بجملة الدراهم .

والأجير إذا جاوز الميقات بغير إحرام ، فعليه أن يرجع فيحرم منه . فإن مضى فأحرم بعد ما جاوز الميقات ، لم يستحق الأجرة .

وإن استأجر رجل رجلا ليحج له عن أبيه ، فأحرم للولد ، إن إحرامه فاسد . ولا يجزى ذلك عن الوالد ولا الولد ولا عن الحاج .

ويكره للحاج بالأجرة أن يتجر بتجارة حتى يقضى الحج . وإن فعل لم ينتقض حجّه . وأما العمل لنفسه ولغيره ، فلا بأس به . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الحادى والثلاثون

فى الوصية بالحج وإنفاذ ذلك والشروط فى ذلك

اختلف العلماء فى جواز الحج عن الميت ، فأجازوه أكثرهم ، وقالوا : له ثوابه إذا أوصى به أن تؤجر عنه من ماله بعد موته .

وقال بعضهم : له ثواب الدرهم وثواب الحجفة للحاج .

وقال بعضهم : يجزى عن الموصى بها ، وله ثواب الحجفة إن كان مؤمناً مقبول العمل . وللأجير مثل ذلك إذا أدى الحجفة على وجهها . وقام باللازم فيها . وكذلك المنفذ لها ؛ لما روى عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال : إن الله تعالى يدخل بالحجفة الواحدة ثلاثة نفر (١) الجنة : الحاج ، والمهجوج عنه ، والمنفذ لها .

وقال النبي ﷺ (٢) : من جهز حاجاً أو غازياً ، كان له مثل أجره ، ولم ينقص من أجر الآخر شىء .

وقال بعضهم : إن الحج من عمل الأبدان ، وعمل الأبدان لا ينتقل عن الغير ، كالصلاة والصوم والحج وأشباه ذلك ؛ لأن النبي ﷺ أخبر عن المعين على عمل المعروف : أن له من الأجر مثل صاحبه ، من غير نقصان من أجر صاحبه .

وقيل : من أوصى إلى ولده أن يبيع بعض ماله ، ويخرج ثمنه حجة عنه إلى

(١) أخرجه ابن عدى والبيهقى عن جابر . م

(٢) روى الخمسة عن عمر : من جهز غازياً حتى يستقل ، كان له مثل أجره حتى يعوت

أو يرجع . ولم يذكر الحاج فى هذه الرواية . م

مكة ، فأتى الموصى إليه قبل إنفاذ ما أوصى إليه أبوه ، ولم يوص إلى أحد شيئاً
فلا يجوز أن يقدم المال ، إلا بعد إنفاذ الوصية كما أوصى الموصى .

وكذلك إن أوصى أن يباع غلامه الفلاني ، ويخرج بثمنه حجة ، ثم تلف
المال ، وبقي الغلام .

فإن كان الغلام قد صار في ملك الورثة وقبضوه ، ثم تلف من أيديهم ، فلا
سبيل لهم على الغلام ولا ثمنه .

وإن كان لم يصر في قبضتهم ، حتى تلف ، ثم وجدوا الغلام الموصى فيه أو ثمنه
فلمهم أن يرجعوا في ذلك بالثلثين ، ويبقى الثلث للحججة .

وإن قال : قد جعلت نخلي هذه حجتي ، فالنخل كلها في حجته .

وإن قال : قد جعلت حجتي في هذه النخل ، أو في هذه الدراهم ، أخرج الوصي
منها حجة وسطة في بلد الموصى .

وإن أوصى بحججة ، وفيها زيارة ، وهي أربعمائة ، ولم يبين كم للزيارة ، وحج
بها رجل ولم يمكنه الزيارة ، فإذا لم يؤد الزيارة ، لم يسلم له من الدراهم شيء .

وإن كان له عذر نظر إلى أن يؤدي الزيارة إلى عام قابل .

ويوجد في بعض القول : إن كانت الحججة عاينة ، ومشروط منها زيارة قبر

النبي ﷺ بمدينة يثرب . فأجرة الزيارة الربع ، وأجرة الحج ثلاثة الأرباع . وفي

بعض القول أقل . وفي بعض القول أكثر . وقد سمعنا أن بعض القضاة حكم بالربع

للزيارة . والله أعلم .

ومن سلم دراهم إلى رجل أوصى بها في حجة ، وأمره أن يسلمها إلى وصى
أوصى إياه في إنفاذها ، ولم يقبل الوصى الوصاية . فإن كانت هذه الدراهم ، قد
جعلها الهالك وصية منه في حجة يخرج بها عنه ، فله أن ينفذها هو ، ولا يردّها
إلى الورثة

ومن قال على حجة يخرج بها عنى فلان فقال فلان : نعم . ومات الموصى ، فلا
يلزم الرجل ذلك ، إنما هو وعد وعده إياه فهو بالخيار .

والوصى لا يخرج بالحجة ، فإن كان وارثاً أو ورث منه شيئاً . فقال : أخرج
عنى حجة من مالى بكذا ، ولم يكن له وصى ، فله أن يخرج بها .

فإن أوصى إلى رجل ببلد الزنج : أن يخرج عنه حجة من عمان .

فإن حملاً من بلد الزنج إلى عمان فضاعت ، فلا ضمان على الوصى ولا الأمين .
وإن لم يحمل له أن ينفذها مع أحد ، ولم يمكن الوصى الخروج إلى عمان .
فلو وصى أن يستعين بمن يعينه على إنفاذ تلك الوصية .

وإن ضاعت من يد من استعين به ، وكان ثقة فلا ضمان عليه .

وإن أخذ من الوصية شيئاً ثم رد مثله ، فأنفذ الحجة فتلفت ، لزمه الضمان .
وليس رده ذلك ردّاً .

وإن قال : دراهمى هذه في حجتي فأنفذوها عنى فمات . فأنفق أولاده الدراهم ،
ودفعوا في الحجة طعاماً ، أو دراهم ، أو مالا غيرها ، فإذا أتلفوا ذلك ، لزمهم
إخراج الحجة من أموالهم بقدر ذلك .

فإذا أنفذوا ذلك إلى من حجج عنه بالأجرة ، وأعطوه بهد أن استوجب ،
فكان الواجب أن لا يفعلوا ذلك .

وقيل في امرأة أوصت بأربعمائة درهم في حجتها ، فلما اعتلت أخذت منها ،
وجعلت عوض ذلك في حلها ، فأقرارها ثابت عليها في مالها . فإن أراد وريثها أن
يدفعوا دراهم في الحجة ، ويأخذوا حصتهم من الحلى فلهم ، فإن أبوا فمالها في دينها .
وان ادعى الأجير المعجز عن قضاء الحجة ورد الدراهم ، فلو وصى قبضها وإبرأه
منها ، ولا شيء عليه .

وإن مات الأجير في الطريق ، قبل أن يقضى الحجة ، فلو ورثة أن يأخذوا
الأجرة ، ويتموا الحجة من حيث مات الحاج بها .

وقيل : لهم الخيار إن شاءوا قاموا بتمام الحجة ولهم بقية الأجرة . وإن شاءوا
تركوا ذلك ، وردوا ما أخذوا الكهم ، ولا شيء لهم ولا عليهم .

وإن كان في ورثة الأجير يقيم ، فوصيه أو وليه : الناظر له في ذلك .

والزائر لقبر النبي ﷺ عن غيره يقول : جئتك زائراً عن فلان ابن فلان .
وإن لم يقل ذلك ، فلا بأس عليه .

ومن أوصى بحجة ، ولم يترك وصياً . فمن ابن محبوب : يستحب لورثته أن
يأمروا من يخرج عنه .

قال أبو سعيد رحمه الله ، في الأجير إذا كانت الحجة في يده أمانة ، فلم يأت
بجميع الواجب فيها : أن عليه رد ما أتلف منها .

وإن أخذها بالأجرة ، ولم يشترط عليه في سنة معروفة ، فعليه أن يؤديها مضمون عليه ذلك .

وإن اشترط عليه الحج في سنة ، وأبطل حججه في تلك السنة ، أن حججه يبطل ولا يجزى عنه ولا عن الهالك .

وقال : إذا ترك الأجير شيئاً مما تلزم فيه الكفارة ، ولا يفسد به الحج ، فحججه تام ، والكفارة ضمان عليه في ذمته .

واختلف في الرجاءين يستأجران رجلاً واحداً ، ليعتمر عن ميتة . والآخر ليحج عن ميتة . فجمع الإحرام عنهما معاً ، ونوى أن تكون الحجة عن صاحبها والعمرة عن صاحبها . فقول : إن ذلك جائز ، لأنه جاء بالعملين جميعاً ؛ ولأن الحجة والعمرة إذا قرنتا كانتا مؤديتين .

وقول : لا يجزى ذلك وعلى الأجير أن يرد الأجرة .

فصل

ومس وجب عليه الحج والعمرة ، فعليه أن يوصى بهما ، ويجتهد في أدائهما في حياته ، وإن مات وام يحج ولم يوص بهما مات هالكا .

وقيل : إن من ضيع الحج من غير عذر ، فهو هالك ، وإنما ينبغى له أن يتول أوصيت بكذا وكذا للحج .

وإن قال : أوصيت بالحج أو بحج عليّ ، فذلك جائز . وكذلك العمرة .

وقيل : إنهما من رأس المال ، وقول : إنهما من الثلث . وتدفع وصية الميت
لسكل من كان بالفا عاقلاً مسلماً حراً .

وفي الذكورية والحرية اختلاف فقول : لا يجوز الأجير للحجبة إلا حراً ذكراً
عن ذكر أو أنثى . وقول : يجوز الأنثى عن الذكر . وقول : لا يجوز . وتجاوز الأنثى
عن الأنثى والذكر ، والذكر عن الذكر والأنثى . والمملوك أكثر القول : يجوز أن
يؤجر للحجبة من سيده .

وإن أوصى الرجل بعمرة ، اعتمروا عنه ، ولا حج عليهم . وإن أوصى بحجبة
حجوا عنه ، ولا عمرة عليهم .

وإن أوصى بكذا وكذا ديناراً لاحتياط الحج ، فليحجوا عنه بذلك .

وإن أوصى بكذا وكذا لطريق مكة ، فليحجوا عنه بذلك . وقيل : يصلح
بها ماتوعر من طريق مكة .

وإن أوصى بالحج ، استأجروا من يحج عنه بما وجدوا .

وإن أوصى بكذا وكذا ديناراً لمن يحج عنه ، فوجدوا من يحج عنه بأقل من
ذلك ، فإنهم يستأجرون بالبقية في عام مقبل ، ويحجون عنه بها . وكذلك في الثالث
والرابع . فإن لم يجدوا ، استأجروا مما دون الميقات . فإن لم يجدوا ، اشتركوا مع
غيرهم . فإن لم يجدوا ، أعانوا بذلك من أراد الحج والعمرة . وكذلك إن عين
الوصية ، ولم يجدوا لها من يحج بها على هذا الحال . وإن أوصاهم وقال : حجوا عني .
أو حجوا على ذلك جائز . وإن قال : حجوا فلا شيء عليهم . وإن أوصى بالدينارين

أو الدراهم ، دفعوها بأعيانها لمن يحج عنه . وأما غير الدينار والدراهم فإنه يباع ويدفع للوصى يسلمه في الأجرة . وقول : يدفع ذلك بعينه للأجير ، كان أصلاً أو غيره .

وتسكون الحجة الموصى بها من جامع البلد أو بيته أو قبره . وقول : من مصلاه وإن فعلوا غير ذلك ، فلا شيء عليهم ، إذا كان ذلك من دون المواقيت . ولا يشارك بحجة الرجل مع حجة المرأة والخنتى أو العبد . وقيل : يشارك في الحجة الواحدة من الثلاثة إلى ما دون السبعة .

وينبغى للرجل أن يحج حجته وبوصى بالثالثة .

ومن كان له مال فلم يحج حتى مات ، ولم يوص ، وكان تركه للحج في حياته ، من غير قلة وعلة ، فلا شيء على ورثته .

وإن أوصى أن يحج عنه ، فأبى ورثته أن يبعثوا بالحجة من بلده ، فلا نرى لهم ذلك .

ومن أوصى أن لا تعطى حجته إلا ثقة قد حج عن نفسه . فعن ابن محبوب أنه لا يجاوز بوصيته ما قد حده . ومتى ما صح ذلك أخرج عنه .

ومن أوصى بحجج كثيرة . فأحب أن يخرج عنه كل سنة حجة ، إلا أن يخاف الوصى الفوت ، فعسى يجوز له أن يعطيها في سنة واحدة ، كذا عن أبي علي والأزهر بن علي .

ومن أوصى بثلاث ماله يحج به عنه . وثلاث ماله خمسون درهماً . قال أبو علي : قال أبو أيوب : يحج به عنه من مكة . وإن أعين به رجل يريد الحج فجاز .

ومن أوصى أن يحج عنه من مكة . والموصى له مال . فأحب أن يحج عنه من بلاده ، ويحرم عنه من حيث يحرم الناس إن لم يحج عنه من بلاده .

وإن أوصى بألف درهم يحج بها عنه ، فوُجد رجلان يحجان بألف درهم . فنرى أن يعطى في حجتي .

وإن أوصى بألف درهم في حج . فإن كان البلد الذي فيه الموصى لا يقيم الحجة منه إلا بألف درهم ، سلمت إلى رجل واحد . وإن كان فيها فضل على الحجة ، أعطى رجل آخر لحجة أخرى من حيث ما فضل . وقول : تعطى كلها في حجة واحدة كما أوصى الموصى .

وإن أعطى رجل دراهم معروفة لحجة وقبلها ، زادت النفقة على الدراهم أو نقصت ، فأداؤها عليه فنقصت عن كفايته . فعن محمد بن محبوب رحمه الله : إن ذلك شرط لا يثبت ، ويخرج عنه حجة تامة . وإن أوصى بدراهم مسماة يحج بها عنه وفضلت عن حجته ، فإنه يمان بها في الحج ، ولا ينتقض الممان من حجته بفضله . الدراهم التي دفعت إليه .

وإن أوصى صبي بحجة عند موته فبجائز .

ومن أوصى بحجة في شيء معين من ماله ، فتلف ذلك الشيء ، فالحجة لا ترجع في بقية ماله .

وأما إن أوصى بدين عليه في شيء معين من ماله ، فتلف ذلك الشيء ، فإن الدين يرجع في بقية ماله ؛ لأن الدين أولى بالمال من الوارث .

والأجير إذا أفسد حجه بجماع أو غيره مما يفسد الحج فلا أجر له ، وما لزمه من هدى أو كفارة صيد أو غيره ذلك ففي ماله .

ومن أوصى إلى ولده أن يبيع بعض ماله وعرفه إياه ، ويخرج ثمنه حجة إلى مكة ، فمات الولد قبل إنفاذ وصية والده ، ولم يوص بها إلى أحد ، فلا يجوز أن يقسم المال إلا بعد إنفاذ الوصية ، كما أوصى بها الوالد . وليس للموصى أن يخرج بالحجة إذا كان وصياً في إنفاذها ، إلا أن يقول له الموصى حج أنت بها .
وأما الوارث إذا قال له الموصى : أخرج عنى حجة من مالى بكذا ، ولم يكن له وصى ، فله أن يخرج بها إن شاء .

وفى بعض الآثار : أنه لا يجوز لو وصى المالك أن يخرج لحجته مثل ما يخرج بها غيره . والأجبر يخرج بحجة المالك من بلده الذى مات فيه^(١) . وإن خرج بها من بلد آخر ، أعطى مثل كراء رجل من الموضع الذى مات فيه الموصى ، أو حيث أوصى أن يخرج بها ، وإن كان من بلده فن بلده ، وينظر قدر كرائه ومؤنته إلى ذلك الموضع الذى مات فيه الموصى ، أو حيث أوصى أن يخرج بها . وإن كان من بلده فن بلده ، وينظر قدر كرائه ومؤنته إلى ذلك الموضع الذى خرج منه ، ويجعل الكراء فى دم إن بلغ دماً . وإن كان أقل فرقه على الفقراء ، ويكون ذلك جميعاً فى مكة ، ويتم الحج .

وكذلك إن لزمه أداء الحج من بلد فحج من بلد أقرب ، فعليه بقدر الكراء والثؤنة ينفذه فى سبيل الحج . إما دم أو فقير . ويعطى حاج قد تقصت حجته عليه ، ولا يعطى حاجاً بأجرة والفقراء بمكة .

وإن استأجر الوصى رجلاً يحج عن المالك بغير أمر القاضى ، ثم تبين على

(١) فى نسخة: أوصى بها فيه . م

المالك دين يحيط بماله ، فاحتج على الحاج من قبل أن يدخل في التلبية ، فإنه يرجع ويؤخذ بما فضل في يده من النفقة . فإن فرض على نفسه الحج ومضى وقد احتج عليه ، فإنه يلزمه من النفقة من يوم احتج عليه من ذلك المكان والحج له .

وإن حج بأمر القاضى أو الوصى ، ثم وجد على المالك دين كثير ، فلا ضمان عليه ولا على الوصى ولا القاضى . وليس للغرماء إلا ما فضل .

وإذا استأجر الوصى رجلاً يخرج بحجة المالك ، فعجز الأجير عن قضائها ، ورد الدراهم على الوصى ، فلا وصى قبضها ويستأجر بها غيره .

وقيل في رجل أوصى على ولده بحجة فلم ينفذها الولد ، وأوصى بها على ولده في نخل معلومة . وكانت النخل في الأمام السالفة تخرج لحجة ، فتوانى ولد الولد في إخراجها . والحجة تخرج من ثلث مال المالك الأول الذى أوصى بها ، فإن كان الولد الوصى في الحجة ، قد أتلف مال والده ، ولم ينفذ الحجة ، كان ثلث ماله الذى يجب في الوصية ديناً عليه في ماله ، يخرجها الوصى الثانى من مال من أوصى إليه . وإن لم يكن إلا تلك النخل ، أنفذ ثمنها في الحجة حيث بلغ . فإن كان لهم مال كان ما بقى من الحجة في ثلث ما لهم . والله أعلم .

فصل

عن أبى المؤثر رحمه الله ، فيمين أوصى بحجة ولم يفرضها ، فإن كان الوصى بالحجة ولياً للمسلمين ، نظر له رجل من المسلمين بما عز وهان إلى أن يستفرغ ثلث ماله أو بدون ذلك . وإن كان من سائر الناس ، فما اتفق عليه الورثة والحاج من قليل أو كثير ، فليس لهم فى الوصايا أكثر من الثلث ، وتكون الحجة مع الوصايا .

وقال الشافعي: من وجب عليه الحج فلم يحج حتى مات ، وجب أن يقضى عنه ،
أوصى به أو لم يوص به .

وقال أبو حنيفة : إن أوصى به قضى عنه ، وإن لم يوص به لم يقض عنه .
ومن سمي دراهم عنده في حجة ، ثم انتقر واحتاج إليها ، فواسع له ذلك ، وتجعل
حجته في ماله ما لم يقل : هذه الدراهم هذه لله صدقة ، يحج بها إلى بيت الله الحرام .

فصل

ومن أخذ حجة فأخرجها الورثة ، فلما صار الحاج بها إلى بعض الطريق مات ،
فالورثة يخرجونها من البلد الذي أوصى به الموصى ، إلا أن يكونوا جعلوا للأجير
أن يوصى بإنفاذها إن حضره الموت ، فأوصى جاز ذلك ، إذا كان الأجير قد دخل
في العمل بالحجة ، أحرم أو عمل بعض الحج ، فأوصى بإتمامه يتم عنه أو كان قد
أخذ الحجة بضمان ، فذلك في نفسه وماله ، وله الوصية فيها وإنفاذها ، دخل في
العمل فيها أو لم يدخل .

فإن لم يوص المتضمن بها في ماله ، وقد قبض الدراهم ، وكان أحد الورثة
حاضراً عند موت الأجير بعدما دخل في العمل ، ولم يوص بالتمام عنه ، ففعل الوارث
ذلك ، وأخذ من أتم الحج بالأجرة فجائز .

ومن أخذ ممن أوصى بها ، فخرج بها ثم مات في الطريق ، فلورثته أجر مسافر
مع إتمام الحج ، ويكون لهم حصتهم من جميع الأجرة ، ويخرج الحج ؛ حيث
مات الحاج بها .

وقول : إن للورثة الخيار ، إن شاءوا ذاموا بتمام الحجّة ، وكان لهم بقية الأجرة ، وإن شاءوا تركوا ذلك ، وكان عليهم رد ما أخذ صاحبهم . وإن تركوا ذلك أخرجت من بلد الهالك الوصى ، ولا شيء لورثة الأجير ، ولا شيء عليهم .

وإن كان في ورثة الأجير يقيم ، نظر له ونيه ما هو أصلح له ، فإن رأى القيام بالحجّة وإتمامها بالأجرة أوفر لليقيم فعل ذلك .

وإن رأى ترك ذلك أوفر على اليقيم ، أخرج ورثة الوصى حجة الهالك من بلده .

وإن احتسب ورثة الهالك الأول لليقيم ، فرأوا إخراجها من حيث مات الأجير وكان لليقيم ما فضل من الأجرة .

وفي بعض القول : لا خيار للورثة لا إلى هؤلاء ، ولا إلى هؤلاء ، ويكون للورثة أجر ما يستحقه صاحبهم من المسافة على ورثة الهالك الأول ، وحجتهم تخرج من حيث بلغ الأجير ، ومات ، وهو خارج بها ، إذا كانت الأجرة بالحج .

وإن كانت الأجرة على أن يحج ثم مات فلا أجرة إلا بتمام الحجّة . وإن قوطع على أن يحج بها ، ولم يتم الحجّة بتمامها الذي لا يختلف فيه ، فليس لهم من الأجرة شيء .

ومن مات في طريق الحج وأوصى أن يحج عنه من حيث وجد الأجير ، فلم يجز الوصى من يحج عنه ، إلا مثل جمال أو من لا يثق به في ذلك الموضع ، فإذا

لم يجد هنالك ، فمن حيث وجد ، ويسأل ويجتهد في طلب الأجير ، والله أعلم وأولى
بقبول عذر عبده ، بعد أن اجتهد في طلب أداء ما أوتمن عليه .

فصل

وأما لفظ عقد الأجرة بالحجة ، يقول الأجير للوصى : إنك قد دفعت إلى
وقبضت منك كذا وكذا درهما ، على أن أحج بها إلى بيت الله الحرام الذى بمكة
بجميع مناسكها وإحرامها ، واقفاً بها في موافقها حجة الإسلام ، وأقوم بها بما يلزم
الحاج في حجه ، من فرض وسنة وواجب ، عن فلان ابن فلان ، وعلى القيام في
إنفاذها حتى أفضيها ؛ إذ أنت ولى الأمر فيها . وإنك ضمنتى إياها ، ضماناً فى نفسي
ومالى وفى حياتى وبعد وفاتى ، لا يرثنى من خصومتك فيها لى إلا أداؤها عن فلان
ابن فلان ، بما دفعته إلى ، وقبضته منك من الدراهم المذكورة فى هذا الكتاب .
وهى كذا وكذا . وقد كفل وضمن فلان ابن فلان ، عن فلان بهذه الدراهم
المذكورة فى هذا الكتاب ، إلى سنة كذا ، أو دون ذلك من السنين .

لفظ آخر : أشهدنا فلان ابن فلان على نفسه ، أنه قبض من فلان ابن فلان ،
وصى فلان ابن فلان كذا وكذا درهما ، على أن يخرج من بلد كذا حاجاً عن
فلان ابن فلان أو فلامه بنت فلان ، حجة الإسلام إلى بيت الله الحرام الذى بمكة .
ويشهد المشاهد كلها ، وينسك المناسك كلها ، ناوياً بذلك كله عن فلان ابن فلان .
ويقوم بجميع فرائض الحج وسننه وما فيه ، ويזור عنه قبر نبينا محمد ﷺ ، ويسلم
له عليه ، وعلى صاحبيه وضجيعيه : أبى بكر وهر بن الخطاب رضى الله عنهما ،
فإذا أتم الحجة بما فيها ، والزطارة ، وأداها عن فلان استحق قبض كذا وكذا .

لفظ آخر : أشهدنا فلان ابن فلان ، وصى فلان الميت ، أو وارثه : أن فلاناً أوصى أن يحج عنه من ماله حجة الإسلام إلى بيت الله الحرام ، وفرضها كذا وكذا ، وإني قد أعطيتها فلاناً هذا ، ليحج بها عن فلان الميت في سنة كذا . ومن شرطى عليه فيها أن يحرم من الميقات ، ويتمتع بالعمرة إلى الحج ويذبح ، فإذا أدى العمرة عنه أحرم بالحج ، ووقف في جميع مواضع الحج ، وشهد مشاهد المناسك من الوقوف بعرفات والمزدلفة ، والرعى والزبارة ، وكل ما يلزم في الحج فهو من الشروط عليه . وعلى ذلك أعطيته هذه الحجة ، وعلى أنه إنما يقبض من هذه الدراهم ، وهي كذا وكذا ، ينفق بها من ماله . فإن أدى الحجة على الشروط عليه فله باقيها ، وهو كذا وكذا . وإن لم يؤدها كان الذي وثقه من ماله بما قبض من الحجة على أداء هذه الحجة ، حتى تؤدي عن صاحبها . وأشهدنا فلاناً الآخذ لهذه الحجة : أنه قد أخذها من فلان على ما أعطاه ، ليحج بها عن فلان في سنة كذا وكذا . وقد قبل بكل ما شرط عليه فيها ، وعلى ذلك أخذها ، وقد قبض منه كذا وكذا من هذه الدراهم التي للحجة . وقد رهن في يده من ماله كذا وكذا رهناً مقبوضاً ، ويصفه بصفته . وقد جعل فلاناً هذا وكيله في هذا الرهن ، فإن سلمه الله وأدى هذه الحجة على هذا الشرط ، فله ما بقي من دراهم هذه الحجة ، وهو كذا . وإن غاب أمره ولم يعرف حاله عند رجوع الحاج من هذه السنة ، ففلان هذا وكيله في رهنه هذا ، يبيعه بما رأى من الثمن ، ويستوفي هذا الذي صار إلى

فلان هذا من هذه الحجة . ويكون في حجة الميت . وعلى هذا الشرط فلان هذا ،
وهما جميعاً عارفان بهذه الحجة وجميع هذه الشروط لبعضهم بعض ، وذلك في شهر
كذا في سنة كذا ، وحلى الله على رسوله محمد النبي وآله وسلم تسليماً كثيراً .
والله أعلم وبه التوفيق .



القول الثانى والثلاثون

فى تخكيم الحكيم فى الصيد والشجر

قال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ بِحَسَبِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ » . فما كان الشجر والصيد الذى جاء فيه النص ، فإنه يخكم به ذوا عدل منكم . ولا يجوز فيه إلا حكم عدلين ، كما قال الله تعالى . ولا يجزى عدل واحد .

وأما غير الصيد والشجر ، فما كان فيه سنة . وذلك مثل قلم الأظفار وحلق الشعر وتغطية الرأس ونحو ذلك ، مثل أمر النبي ﷺ لسكعب قال : احلق وتصدق . ومن أصاب شيئاً من هذه ، وهو محرم أو فى الحرم ، حكم عليه عدلان رجلان مسلمان فقيهان « هَدْيًا بِالْعِزَّةِ » يعنى مكة . والحرم كله مكة « أو كفاة طعام مساكين » من أرض الحرم ، فيشتري بقيمة الصيد طعاماً بصحر مكة ، فيتصدق به على المساكين ، لكل مسكين نصف صاع حنطة ، أو عدل ذلك الطعام صياماً ، يصوم لكل نصف صاع يوماً على عدة المساكين ، ولا يطعم إن شاء صام بمكة أو غيرها . والذبح والإطعام بمكة ، والصيام حيث شاء أجزاءه .

والهدى إذا بلغ مكة وفرق على الفقراء أجزى ، إلا هدى المتعة ، فلا يجزى إلا بمنى . ومن جرح نظر فى ذلك ذوا عدل .

وحكم المدلين عبادة تعبد الله بها عباده ، ولو أنهما حكماً يحكم يخالف الشرع ،

لم يثبت على من حكماء عليه ، وكان مردوداً ، ولا يكون العدلان من غير أصحابنا ،
ومن لم يجد فتى ما وجد .

وإن قال العدلان : إنما يحفظان ويجدان في هذا أن الجزاء كذا ، فليس هذا
بحكم ، وهو خبر وفتوى .

والحكم هو أن يقولوا : قد حكمنا عليك بكذا وكذا ، أو قد أئزمناك كذا ،
وإن قال ذلك أحدهما لم يمز حتى يقولوا جميعاً فإن قال : قد حكمنا عليك بكذا .
وقال الآخر : نعم كذا . وكذلك ونحو هذا ، مما يدل أنه يقول كما قال صاحبه ،
فحتى يحكما عليه جميعاً .

والحكمان إنما يحكمان في الشجر والصيد ، فينظران ثمن الصيد ، فيشتري
به من النعم . فينحر يوم النحر أو متى يشاء .

وإن لم يكن معه ما يشتري به هدياً ، أو لا يبلغ ثمن هدى تصدق بذلك على
المساكين ، وإلا صام مكان كل مسكين يوماً . فإن بلغ ثمن الهدى بدنة ، وإلا
بقرة ، وإلا اشترى به غنماً وتذبح ويتصدق بها .

ومن حكم عليه العدلان في قتل صيد ، فكان لكل مسكين نصف صاع حب
حنطة ، فأعطى لكل مسكين صاعاً من تمر أو شعير أو قيمة ذلك . أو دعا المساكين
فغدهم وعشاهم ، أجزى ذلك ، ويفديهم عند الشروق ، ويمشيهم بعد صلاة العصر .

وذكر أن رجلاً في الطواف ينادى : يا معشر النخفاء ، ما تقولون في رجل
عليه دم ، ولا يمكنه بمكة دم؟ فقال له الربيع: اذهب إلى الجلابة ، فاشتر شاة لاشططاً

في الثمن ولا دون ، ثم اذهب إلى الحنطة ، وانظر قيمة الشاة من الدراهم ، كما يقع لها من الحنطة ، وسم لكل نصف صاع يوماً .

ومن حكم عليه فلم يبلغ طعام خمسة مساكين ، فإنه يطعم كل مسكين نصف صاع ، ويطعم الخامس مداً .

وإن حكم عليه بالصوم فلا يتم خمسة أيام ، فإنه يصوم أربعة أيام ، ويكون عليه مد يتصدق به .

ومن أطعم بعض المساكين ثم عجز ، أجزاءه أن يصوم بقدر ما بقي .

وقال أبو سعيد رحمه الله : من لزمه شيء من جزاء الصيد ، حكم به العذلان ، فإن لم يجد الهري نظر قيمته دراهم طعاماً ، فيتصدق به ، فإن لم يجد طعاماً ، صام لكل نصف صاع بر يوماً . وهذا على من يثبت عليه فيه الجزاء من الصيد والشجر .

وأما ظاهر الكتاب فيوجب التخيير . ومعنى التخيير : أن يحكم به العذلان هدياً ، ثم ينظر قيمة الهدى دراهم ، ثم قيمة الدراهم طعاماً ، ثم إن شاء أهدي ، وإن شاء تصدق بالطعام ، وإن شاء صام .

وقال ابن عباس في قوله تعالى : « أَوْ عَدْلٌ ذُكِّ صِيَامًا » : إنه جزاؤه من النعم دراهم ، ثم تقوم الدراهم طعاماً ، ثم يصوم عن كل نصف صاع بر يوماً .
وقول : إن الصيام ثلاثة أيام إلى عشرة أيام . وقول : أكثره إحدى وعشرون يوماً .

وقال ابن عباس : من قتل ظبياً فعليه أن يذبح بمكة كبشاً أو شاة ، فإن لم يجد فإطعام ستة مساكين ، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام . وإن قتل أياً أو نحوه ، فعليه بقرة ، فإن لم يجد أطعم عشرين مسكيناً ، وإن لم يجد صام عشرين يوماً . وإن قتل نعامة أو حمار وحش ، فعليه بدنة من الإبل ، فإن لم يجد أطعم ثلاثين مسكيناً ، فإن لم يجد صام ثلاثين يوماً .

وقال أبو سعيد رحمه الله : يحكم في الصيد بمثله من النعم ، كما قال الله تعالى ، وينظر قيمة المثل دراهم ، وقيمة الدراهم طاماً ، ثم يكون على غير معنى التخيير : أن يكون عليه المثل من النعم ، فينحره ويتصدق بلحمه ؛ لأن الله تعالى قد سماه هدياً بالغ الكعبة . فإن لم يجد فالإطعام على نحو ما مضى من ذكر ذلك . وعلى معنى التخيير مضى ذكره . وهذان القولان أشبه ما عندي .

ويحسن عندي قول من قال : إذا كان المثل من الصيد هدياً بمنزلة هدى الفدية ، كان الصوم فيه . والإطعام على معنى ثبوت ذلك في الفدية .

ولا أعلم في الصيد أنه يجوز فيه الفتيا ، ولا أن يحكم الجاني على نفسه ، ولو عرف الحكم فيه من الكتاب والسنة والإجماع ، إلا أن يحكم عليه ذوا عدل من المسلمين ، بمن له الولاية . ويكون الحاكم وليين لبعضهما بعض . ولو سئل هما يلزمهما في الحكم بما يجب على الجاني ، فكانا غير قهين بما يجب به في الحكم ، ولو أفتاهما الجاني على وجه الفتوى ، ولا يكون إلا بالحكم . ولا يجوز معهم أن يحكم فيه النساء ، ولا يجوز الحكم من غير أصحابنا . وكل ما لم يأت فيه شيء معروف

إلا باجتهاد الرأى ، فيثبت فيه معنى من فقيه واحد ، فبجائز فيه الحكم من ذوى عدل من المسلمين ، ولو كانا غير فقيهين ممن يجوز له الرأى .
وإن حكم فى الصيد رجل وامرأتان ، فأجازه بمض فى الاضطرار . ولا يجوز أن يحكم امرأتان ولا مملوكان .

ومن قتل صيداً فى الحرم وهو محرم ، وعنده حكمان ، فحكما فى ذلك بحكم بغير علم ، لم يكن حكمهما حجة له ولا عليه ، ويحكم غيرهما فوا عدل . ويجوز له أن يعرفهما مما يجب عليه على سبيل الفتوى . وليس الأمر مردوداً على العدلين فى الحكم ، لأنهما لو أوجبا ما ليس بواجب ، فحكهما مردود بإجماع .

ومن أكلت دابته من عشب الحرم وهو يقودها ويسوقها ، فعليه فى ذلك الجزاء ، يقومه المدلان من المسلمين ، ويهدى قيمته إلى مكة بفرقتها على الفقراء .

وأما سائر الفتوى فى الحج من الفروع ، إذا لم يجد من يفتيه من المسلمين ، فاستفتى فيه أحداً من قومنا ، فعليه أن يجتهد فيه رأيه ، ويأخذ بما يراه عدلاً ، لم يكن فيه نص من كتاب ولا سنة ولا إجماع . والذى لم يكن فيه أثر ، نظر المدلان إلى شبه ذلك من الأشياء التى فيها الآثار ، فيقومان المدلان على قدار ذلك لا على ما يسوى فى الأسواق . وكلما كان من جميع الصيد والطير فقيه الحكومة ، فما حكم فيه الحكمان من شيء ، فهو جزاء وليس فيه شيء مؤقت إلا اجتهاد الحكامين .

وقد بلغنا عن مسلم وحاجب ، حكما فى الحمامة بصاع من طعام ، وفى بيضة الحمام نصف صاع .

وقال أبو الحواري رحمه الله : من كسر بيضة من بيض حمام الحرم ، أو فرخاً من أفراخه ، وأصاب ما فيه الجزاء ، وهو يعلم الأثر فيه ، فلا يجوز أن يعطيه حتى يحكم فيه الحكمان . فإن حكما عليه بخلاف الأثر وهو يعلمه ، فيعلمهما ويقول لهما فيه : يلزم في الأثر كذا وكذا ، فاحكما بذلك .

وقيل : في الحمار جزور . وكذلك في النعامة وفي البقرة بقرة . وفي الظبي شاة . وفي الوعل بقرة . وفي الأرنب جذعة من الغنم أو الضأن . وفي اليربوع جفرة . وهي السنخلة العظيمة . وفي الحمامة شاة . وقول : درهمان . وفي ولد حمار الوحش وولد النعامة ولد بعير مثله . وفي ولد الوعل ولد بقرة . وفي فروخ الحمام ولد شاة مثله . وفي الظب جدى وقيل : صاع من طعام .

وقال ابن عباس : إذا كان في بيضة النعام فرخ فدرهم ، وإن لم يكن فيها فرخ فنصف درهم . وكل ذى كرش شاة . والقملة ما أطمع عنها خير منها . وقيل تمر أو حبة بر وهو خير منها . وفي الذبابة والحلقة قبضة من طعام . وفي الرخمة والنسر والصقر حكومة .

وقول أبي معاوية رحمه الله : يحفظ في الرخمة دانتان . والنسر أكبر منها . والصقر خير من النسر وحكومته أكثر .

واختلف في قتل الصيد خطأ . وأكثر قول أصحابنا فيه الجزاء على العمد وأما الإثم فلا إثم فيه كالعمد . وبعض يسقط الجزاء بالخطأ لقول الله تعالى : « وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا » .

ومن دل على صيد أو أشار إليه ، فعليه الجزاء عند أصحابنا وإن قتل جماعة صيداً ، فليس عليهم إلا جزاء واحد .

وقيل : إن النبي ﷺ ^(١) جعل في الضبع كبشاً . وقال : هو الصيد . وحكم في الضب بمجدي ، وفي الأرنب بعناق ، وفي اليربوع شاة ، وفي الورل وكل ما هدر من الطير شاة . وفي أولادها ولد شاة . وكذلك الحبارى والسكركى والبارح والأوز البرى وفي الجرادة قبضة من طعام .

وقال أبو هريرة ^(٢) : إن رسول الله ﷺ قال : إن الجراد من صيد البحر ، ولا شيء على قاتله . وقول : في الجراد تمرة . وقول : لعة . وفي الذرة قبضة من طعام . وفي التراد لعة .

ومن دخل الحرم بصيد أطلقه . وإن دخله بلحم صيد دفنه ، وإن أطعمه غيره فعلى آكله الجزاء . وما ذبح المحرم من الصيد فلا يؤكل . وإذا اضطر المحرم فوجد الصيد والميتة ، فإنه يأكل الميتة .

ومن جرح الصيد نظر في ذلك ذوا عدل يقومان ذلك .

ومن قتل الباز المعلم فعليه كفارة غير معلم . ويكره لمن يأخذ صيداً ويدخله الحرم لأنه إذا دخل الحرم صار من صيد الحرم .

ومن أخذ صيداً وهو محل فأحرم فذبحه ، فعليه الجزاء .

(١) رواه أبو داود وابن ماجه عن جابر . قال في « نيل الأوطار » : والحديث أخرجه أيضا بقية أهل السنن وابن حبان والحاكم وأحمد . قال الترمذي : سألت عنه البخارى فصححه اهـ . م .
(٢) أخرجه أبو داود . م

وقيل : إذا قتل المحرم صيداً في الحل خطأ ، فلا شيء عليه ، وإن تعمد لزمه الجزاء ، وإن قتله في الحرم خطأ أو عمداً ، فعليه الجزاء . وما قتل المحرم من الصيد فلا يأكل منه المحل . وقيل : لا شيء في قتل الغراب والحدأة .

ويروى عن النبي ﷺ ، أنه قال : يقتل كل مؤذٍ في الحل والحرم .

ومن أخذ من حمام الحرم فنتف ريشها ، فلم تستطع أن تطير ، فعليه أن يملفها حتى ينبت ريشها وتنهض . وإن ماتت قبل ذلك ، حكم عليه فيها بشاة . وكل طير نزل فامتنع في السماء فلا يؤكل ، فإن أكل هو أو بيضه حكم فيه .

ومن قرن الحج والعمرة فأصاب صيداً ، فذلك إلى المدلين من المسلمين ، يحكمان عليه ويُلظ عليه .

ومن قتل صيداً في الحرم فعليه دم . وإن كسر بيضة حمام كان فيها فرخ حتى فأت ، فعليه جفرة أو عناق قد فطمت . وإن لم يكن فيها فرخ فنصف درهم ، وإن كان فرخاً ميتاً وهو باقٍ ، فلا شيء عليه .

ومن دخل الحرم وصاد صيداً ، أرسله وخلي سبيله ولا شيء عليه . وإن باعه فعليه الجزاء ، والبيع مردود إن كان الصيد قائماً بعينه ، ويرسل الصيد كان البيع من محرم لمحرم أو لحل ، أو من محل لمحرم أو محل . فالبيع كله فاسد . وإن أرسله فقتل حماماً من حمام الحرم أو غير الحمام . فعن الربيع أن عليه الجزاء إذا رآه كذلك .

وإذا حكم على المحرم بجزاء الصيد فأطعم المساكين ، وهو يجد هدياً ، كل

مسكين نصف صاع ، أو صام لكل نصف صاع يوماً وهو يجد الإطعام ، فإن ذلك يجزيه ، ولا يأكل من جزاء الصيد شيئاً ولا من كفارته ولا من نذره .

وإن أصاب المحل بيضة النعام أو بيض الصيد ، فأعطاه محرماً فشواه له ، وأكاه المحل فعليه الجزاء ؛ لأنه أتلّف نسكه بالنار ، وهو بمنزلة صيد صاده محل وذبحه محرّم فعليه الجزاء .

وإن شواه فوجب عليه الجزاء ؛ فإنه لا يكره للمحل ولا للمحرّم أن يأكله ، وليس هذا بمنزلة الصيد الذي يذبح .

ومن قتل الصيد في الحرم خطأ أو عمداً فعليه الكفارة . وإن قتله وهو محرّم في غير الحرم خطأ لم يكن عليه كفارة . وإن عمد لقتله فعليه الكفارة . وإن حلق الحاج أو قصر ، ثم أصاب صيداً في غير الحرم فلا جزاء عليه ؛ لأنه قد حل له كل شيء إلا النساء .

وقال الربيع : لا يجل الصيد لأحد ما دام محرماً .

وعن أبي محمد رحمه الله ، في الحرم إذا قتل صيداً في الحرم ، خطأ أو عمداً فعليه الجزاء ، ولا شيء عليه في الخطأ ، وإن قتله وهو محل والصيد في الحرم ، فعليه الجزاء في الخطأ والعمد .

وبعض مخالفيها أسقط عنه الجزاء في الخطأ وأثبتته في العمد . واحتج أن الإنسان لا يعاقب على الخطأ .

وإن أشار المحل للمحرّم بصيد في الحل فقتله المحرم ، فلا شيء على المحل إذا كان الصيد في الحل ، ولا يؤكل إذا قتله المحرم .

فصل

وقيل : لا يرمى المحرم الغراب ، إلا أن يريد أن يخزق في وءاء ، أو يجرح ظهر راحلته ، فلا شيء على من زماه وقتله . وأما من غير علة فعليه الفداء .

وقيل : يجوز أكل الجراد بمكة لغير قاتله ، وألفداء على من قتله ، وللحرم أن يخرج دواب الدقيق من الدقيق والقراد من البعير .

ومن أطلع قوما لحم صيد وهو محرم ولا يشعرون ثم استبان لهم بعد أكلهم فعليه الجزاء والإثم ، ولا شيء عليهم .

وقيل : يأكل المحرم من الميتة إذا اضطر ، ولا يأكل من الصيد . وقيل : أكله من الصيد أحب من الميتة .

ومن حلب ظبية من ظباء الحرم فمات ولدها لأجل ذلك ، فتتظر قيمة ذلك اللبن فيتغذى به .

والحرمان إذا دخل عليهما طائر في بيت ، فخرج أحدهما فأغلق عليه الباب ، فجاء الآخر من خارج ، وقد دخل الطير البيت فأغلق عليه ولا يعلم فمات ، فالجزاء على الأول منهما .

ومن مات وفي يده صيد ، وترك ولدين : أحدهما محرم والآخر محل ، فليس لهما أخذ ذلك الصيد . فإن كان في أيديهما فعلى المحرم إرساله ، ويضمن لأخيه نصف قيمته ، كالشريكين إذا أعتق أحدهما عبداً لهما أو دبره .

ومن كسر صيداً فليجبره ويطعمه ويحسن إليه ، فإن مات حكم عليه .

ومن أكل سنوُزه طيراً بمكة فالجزاء على صاحبه .

وقيل : في الضفدع قبضة من تمر أو حب أو دقيق .

وقيل : في الثعلب شاة .

وقيل : حكم حاجب ورجل من المسلمين ، في زوج حمام وبيضتين ، أغلق عليهما

بابا ، فمات الحمام فحسبها بصاعين ، لكل حمامة صاع .

وفي البيضتين نصف صاع .

ومن كسر بيضة دجاج ، فيها فرخ حي فمات ، فعليه جفرة أو عناق قد فطمت .

وإن لم يكن فيها فرخ ، فنصف درهم .

ومن اشترى صيداً حياً وهو محرم ، لم يأكله ولم يأكل منه أحد ، وعليه

الفداء . فإن ذبحه غير محرم أكل ولا يأكل ، منه محرم . وعلى من اشتراه حين ذبح

من المحرمين الفداء .

وإذا اشترى الصيد محل فذبحه في الحرم ، حكم عليه فيه ذوا عدل .

ومن أخرج طيراً من الحرم إلى الحل فعليه رده . وإن لم يقدر عليه رد مثله .

وقيل : إن صاد طيراً من الحل ، وصار ملكاً له ، ثم دخل به الحرم ، فليس

عليه دم .

وقول : إذا دخل به الحرم فقد حرم ، وله أخذه من الحل .

وقال أبو عبيدة : في بيض النعام صوم يوم .

وقال أبو سعيد رحمه الله : إن كان في البيض فرخ حي فمات ، ففيه ولد من الإبل ، ولو حوارا مولودا . وإن لم يكن فيه فرخ فشاة ، أو كبش .

وفي اليربوع جفرة ، وهي الفطيمة من ولد الغنم ، والسخلة التي لم تقطم . واليربوع ليس من السباع .

وفي الثعلب جدى من المعز أو مثله من الضأن .

وقال : في الضب جدى ، وإن قيل : فيه شيء من الطعام موافق للقيمة ، فحسن إن شاء الله .

وقال : في حمام الحرم شاة ، وحمام الحل فيه اختلاف : قول : شاة . وقول : درم .

وبيض حمام مكة فيه درم ، وبيض حمام الحل إذا كسره محرم . قول : نصف درم . وقول : دانتان . وقيل أيضاً : بنصف درم ولو كان في الحرم .

وإن كان في البيض فرخ ، فكسره فمات ، وكان من حمام الحرم ، ففيه عناق . وكذلك في فرخ الحمام . وقال بعض : قيمة البيضة درم أو نصف درم .

وقال أبو بكر : في الحجلة والقطا والحبارى والكروان والكركى وابن الماء ودجاجة الكسر واليعقوب والقمرى والریشى شاة .

وقال أبو سعيد رحمه الله ، في هذا ، كالتقول في هذا ، كالتقول في الحمامة ؛ لأننى لا أعلم في الطير فوق الحمامة أكثر من شاة إلا النعامة .

والمحل إذا أرسل كلبه في الحل فأدرك الصيد في الحرم ، وهو يريد أن يصيد في الحل ، فأرجو أن لا يلزمه شيء

وإن كان الصيد في الحرم وأرسل كلبه من الحل ، فلا يجوز له ذلك ، وذلك صيد من الحرم .

وأما من رمى صيداً من الحل فدخل سهمه في الحرم ، فأصاب صيداً ، فعليه الجزاء لا من قتل صيداً في الحرم ، فعليه الجزاء كان خطأً أو عمداً ، كان ذلك من محل أو محرم .

ومن قتل صيداً في الحل ، فلا جزاء عليه ولو كان محرماً إذا كان خطأ .
واختلف في الطير ، يكون في شجرة بعض أغصانها في الحل ، وبعضها في الحرم . وعندنا إذا كان الصيد في الحل ، فهو صيد ، ولا ينظر في افتراق الشجر .
ومن رمى صيداً بهضه في الحل وبهضه في الحرم . فإن فيه الجزاء ، وإن كانت قوائمه كلها في الحل ورأسه في الحرم ، فيشبه عندي أن يكون فيه الجزاء . وحرمة حرم المدينة كحرمة حرم مكة عند أصحابنا في هذا كله .

وقيل : من أخذ صيداً من الحل فأدخله الحرم ثم ذبحه ، فلا بأس بذلك للمحل . وكره ابن عباس ذلك .

وأخبرني العباس بن الوضاح أن أبا زيد نظر في ذلك ، ثم أمره فاشترى له وذبحه وأكاه .

ومن أخذ صيداً وهو محل ، ثم أحرم وذبحه فعليه الجزاء . وقيل في الصيد :
ما كان أصله صيداً فهو صيد ولو أنسه الناس ، وما لم يكن صيداً ولو أنسه الناس ،
فليس بصيد .

ومن أخذ معه سنوراً في الحرم ، فأكل من طير الحرم . فعن أبي مالك
رحمته الله : أن على رب السنور الجزاء .

وكذلك إن أخذ أحد من أهل مكة سنوراً ، فأكل طيراً ، فالجزاء على
صاحبه .

ومن اصطاد صيداً وهو محرم ، فذبحه محرم غيره . فقول : على كل واحد منهما
جزاء . وقول : عليهما جزاء واحد . وكذلك إن كانوا أكثر . وقول : إن
جاءوا جميعاً ، حكم عليهم بجزاء واحد . وإن جاءوا متفرقين ، حكم على واحد منهم
بجزاء تام .

وقيل : إن المحرم لا يروح ثوبه بالشمس ليقتل قلبه ، ولا يفسله بماء ساخن
ليقتل قلبه ، ولا يصب على رأسه ماء ساخناً ليقتل قلبه .
وقال أبو المؤثر : إذا ذبح المحرم الدجاج فلا بأس بذلك . وكذلك إن
أكل بيضه .

والذي أحبه للمحرم أن لا يذبح الدجاج ولا الديكة ، ولا يأكل بيض الدجاج
حتى يعلم أنه أهلي ، وإن ذبح دجاجة من الصيد فعليه شاة .

ومن مات وفي يده صيد ، وترك ولدين أحدهما محرم والآخر محل ، فليس لما
أخذ ذلك . وعلى المحل إرساله ، ويضمن لأخيه نصف قيمته كالشريكين في العبد
إذا أعتقه أحدهما أو دبره . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثالث والثلاثون

في شجر الحرم والجزاء فيه

روى ابن عباس رضى الله عنه : أن النبي (صلى الله عليه وسلم) ^(١) قال يوم فتح مكة : إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض ، فهو حرام بحرمه الله إياه إلى يوم القيامة ، لا يحل لأحد من قبلى ، ولا يحل لأحد من بعدى . وإنما أحلت لى ساعة من نهار ، لا يختلى خلاها ، ولا يمضد شجرها ، ولا ينخضد شوآها ، ولا ينفرسيدها ولا تحل لقطتها إلا لمنشدتها . قيل : قال العباس : بأمر رسول الله إلا الإذخر لسقاف منازلنا ولموتانا ، نضعه فى قبورهم . فقال (صلى الله عليه وسلم) : إلا الإذخر .

وقال عليه السلام : إن إبراهيم عليه السلام حرم مكة وأنا حرمت المدينة ، وهى ما بين عير إلى ثور . فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين .

واختلف أصحابنا : هل يلزم الجزاء من قتل الصيد أو عضد الشجر فى حرم المدينة؟ فقال بعضهم : عليه الجزاء . وذهب آخرون إلى أنه لا شيء عليه . والصحيح هو الأول .

(١) أخرجه الربيع عن أنس بن مالك ، وهو عند الشيخين من حديث ابن عباس . قال بعض العلماء : يجوز قطع الشوك المؤذى من شجر الحرم . وبعض منع الكل . كما اختلفوا فى قطع ما أنبتة الآدى . وحكى فى المسند الإجماع على جواز قطعه . كما اختلفوا فى جزاءه ، قطع من شجر الحرم . فأصحابنا والشانمى على ثبوت الجزاء فى قطعه ، وهو مروى عن ابن عباس . وقال مالك : لاجزاء فيه . وقال عطاء : يستغفر الله . وقال أبو حنيفة : يأخذ بقيته هديماً . والأصل فى الجزاء قياسه على الصيد ، ومن عذر من الجزاء قال : الأصل براءة الذمة . م

ومن قطع شجرة من الحرم وهي كبيرة ، فعليه بدنة . وإن كانت صغيرة فشاة .
وحكوا في مسواك بدرهم . وفي كمر العود بدرهم . وأقل الحكم في الشجر
مسكين ، وأكثره بقرة .

وقال ابن محبوب في عود صغير : بإطعام مسكين .

وقال ابن عباس : في الدوحة ، وهي الشجرة الكبيرة بقرة ، وفي الجزلة ،
وهي الوسطى شاة . وفي القضيبي درهم .

واختلفوا فيما أكلت الدابة من شجر الحرم . فقال بعضهم : يلزم الدم بجميع
ذلك .

وقال بعضهم : لا شيء عليه .

وقال بعضهم : إذا أهدى دابته إلى الشجرة فعليه الجزاء . وإن أرسلها ترعى
وأكلت فلا شيء عليه .

وقيل : في الشظي والمسواك طعام مسكين . وقيل : لا بأس به ما لم يكن للنجارة .
وقال أبو سعيد في معنى قوله عليه السلام : في شجر الحرم لا يمتلي خلاه :
لا يقطع شجره . والشجر من جميع الأشجار التي هي خارجة بمعنى الخلاء . ولا يجوز
مفاهة مسواك ولا غيره . وأما احتشاش الراعي فداخل في النهي .

واختلفوا فيما يرسل دابته ترعى . وأكثر القول أنه لاجزاء فيه ، إلا أن
يكون المرسل دابته ، قصده أن تأكل ما هو محجور عليه فيلزمه الجزاء .

وقيل : لا بأس بما أخرجه الحرم من الحطب اليابس الميت من الحرم ،

ولا بأس بما سقط من الشجر من الورق والثمر ، وما نبت مما يأكل الناس من الشجر في الحرم ، وقد رخص فيه بعض .

ومن زرع زرعاً فله نزعته . ورخص بعض . وفي الضفائيس والحماض . ومن قطع شيئاً من الشجر فعليه حكومة .

ومن حكم عليه في شجرة قطعها ، فلا ينتفع بها ولا يبيعها .

وقيل : حكم على من قطع ورقة من شجرة ، نبتت فيها ورقتان بدرهم ، وحكم على من قطع مسواكاً بدرهم ، وقال : أقل الحكم في الشجر مسكين وأكثره بقرة ، وهو على ما يرى الحكمان .

ومن حكم عليه بدرهم ، اشترى به طعاماً وفرقه على الفقراء .

وروى أن رجلاً حاس عوداً ، فحكم عليه بدرهم .

والشجرة يكون أصلها في الحرم وأغصانها في الحل . فإن قطعت الأغصان ، ففيها الجزاء .

وإن رمى طيراً على الأغصان وهو في الحل فله أكله . وإن كان أصلها في الحل وأغصانها في الحرم ، وقطعت الأغصان ، فلا شيء عليه . وإن قتل شيئاً على أغصانها ، والأغصان في الحرم ، لزمه الجزاء .

وإن أرسل الرجل ببيره أو دابته فأكلت فلا بأس عليه ، وإن أوقفها على شجر الحرم وأهداها إليه ، فعليه الجزاء . وقول : إن أرسلها فكأنه أهداها ويلزمه ما يحكم به المدلان .

ومن رعى شجر الحرم ، محلاً كان أو محرماً ، فليصنع معروفًا ، وليس في ذلك شيء موقت . وقيل : من نزع من الحرم ما يؤكل من العثري والحماض والضفايس .

والعثري النبات الذي لا يستقيه إلا المطر . والحماض : نبت له ورق غليظ حامض الطعم . والضفايس : صفار البقل . وبه يشبه الرجل الضعيف . وما يشبه ذلك فلا بأس به ، ولا ينزعه للتجارة .

وأجاز بعض السنا ، وأخذ ورق السنبل ، ولا يقطع من أصله .

ومن قطع من شجر الحرم عصا أو مسواكًا ، أطمع مسكينًا .

ومن نبت على حوض ماشيته شجر فلا يقطعه . وقال قوم : يقطعه . وما نبت على غير مائك فلا يقطعه .

وقال غزوان بدماء : كنت بمحضر من موسى ، فأخرج شجرة صغيرة فيها ورقتان فتشها ، فحكمت عليه همر بن المفضل والأسود بدرهم ، واشترينا به تمراً برأيهما ، وفرقناه على الفقراء .

وقيل : إن محمد بن هاشم رحمه الله حاس عوداً من شجرة في الحرم ، فدعا محبوب بن أخيه رحيلاً ، فحكما عليه بدرهم .

وعن محمد بن محبوب رحمه الله ، في الذي يرسل بعيره ، فيأكل من شجر الحرم ، ولا يدري قدر ما أكل . فإنه يلزمه ما أكل بعيره ، لأنه أرسله . ويقوم عليه المدلان ذلك .

ويجوز لمن يخرف النبق من سدر الحرم ولا ينفسه . فإن نفسه فوقع منه ورق فعليه في الورق ما يحكم به العدلان .

وثمار شجر الحرم من نبق وغيره لا بأس بهما .

ومن أخذ من البقل الذي يميز فجأز جزءه - وقال قوم : من لم يزرعه فلا يجره وإن جزه فعليه ما يحكم عليه به الحكماء العدلان . وأما الثمار فلا بأس بما سقط منها .

وإن نبتت نخلة في الحرم فحملت ، فجأز جداد الثمرة إذا أدركت . والخصص إذا يبس . ويكره قطع الخوص الرطب وتسجيله . ومن فعل ذلك فعليه فيه الحكومة على قول من قال : بالفداء على من أصاب شيئاً من ذلك .

ومن وقع في بيته شيء من الحبوب التي يقات منها ، أو من نوى التمر الذي يسقط منه ، في متوضاً به ففقهه ، فعليه الفداء بما يحكم به العدلان .

واختلف فيه إذا لم يكن هو زرعه . وأرى إذا خرج سنبله ففقهها إطعام مسكين .

وإن نبت على متوضاً أحد حشيش كاسنبل فحبس الماء ، فلا يقعه صاحب الجرى ، ويحول مجراه عن ذلك الموضع . وإن قعه حكم عليه .

ولا بأس بأكل الشجر الذي في الحرم ، مما يزرع الناس أو ينبتة الله تعالى . وما قد يبس فأقطعه . وأما الرطب فلا يعضد به ، ولا يحمل شيء من تراب الحرم .
(٢٤ - منهج الطالبين - ج ٧)

ومن زرع في الحرم ما يؤكل وقعش فجأز . وإن نبت في متوضئه أو مطهرته
من غير أن يزرعه فلا يقعشه ، وإن قعشه فعليه الجزاء .

ولا يجوز أن يرعى حشيش الحرم ولا يعضد شجره ، إلا ما كان منه يابساً ؛
لقول رسول الله ﷺ : لا يختلى خلاؤها ، يريد مكة ، ولا يعضد شجرها ، والخلاء
هو النبت الصغير من الحشيش وغيره ، والعضد هو القطع والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الرابع والثلاثون

في الضحايًا وصفتها ووقتها

قال أبو محمد رحمه الله : والضحايًا عندنا ليست بواجبة على أهل الأمصار ، لعدم الدليل على إيجاب ذلك . ويستحب للمسلمين إثباتها ، والتقرب إلى الله بها ؛ لما جاء فيها من الفضل وجزيل الثواب .

وفي كتب أصحابنا من أهل المغرب : والضحية سنة مؤكدة ؛ لقول النبي ﷺ : أمرت بالنحر ، وهو لكم سنة . وضحى النبي ﷺ ، وواظب على الضحايًا .

ويوجد في بعض الآثار أنه قال : ثلاث^(١) هن على فريضة ولكم تطوع : الوتر والأضحية والسواك .

وأما فضلها ، فتميل للنبي ﷺ : ما لنا منها ؟ قال ﷺ : لسكل شعرة^(٢) حسنة .

وقال ابن عمر^(٣) : ما أنفق الناس نفقة هي أعظم من دم مسفوح في هذا اليوم .

وقيل : أفضل الأعمال الحج والتمتع . فالتمتع : إراقة الدماء ، والحج هو رفع الصوت بالتلبية .

(١) أخرجه البزار والحاكم وابن عدى عن ابن عباس . م

(٢) رواه أحمد وابن ماجه عن زيد بن أرقم . م

(٣) رواه اندارقطنى مرفوعا عن ابن عباس . م

وأفضل الضحايا أعلاها ثمناً وكذلك الرقاب .

ومن اشترى ضحية وسمى بها ، فرضت قبل النسك فذبها حتى ماتت وهي تطوع ، فلا بدل عليه .

وقول : إن تركها حتى يفرغ الإمام من الصلاة يوم النحر ، ولم يأكل منها شيئاً ، أجزاء ذلك . وإن أكل منها قبل ذلك لم يجزه .

وقيل : قالت امرأة : إني اشتريت لأمي شاة لأيام الأضحى ، ثم توفيت أمي وقد سميت بها . قال : اذبحي الشاة عن أمك .

قال أبو سعيد رحمه الله : إن كانت الشاة ملكاً للابنة ، أعجبتني أن تذبها عنها ، وتنفذ ما اعتقدت وسمت . وإن كانت ملكاً للأم ، وإنما سميتها لنفسها ، فلا بين لي أن يثبت في مالها بعد موتها .

وإنما الأضاحي على الأحياء ، إلا أن يتفق الورثة على ذلك ويجوز أن يطعم من لحم الأضحية أهل الذمة . وجائز جز صوفها وشعرها ، وشرب لبنها ، ويدخر من لحمها ، وينتفع بإهابها .

فصل

ولا تجوز الأضحية إلا من بهيمة الأنعام .

واختلف العلماء في الأفضل . فقال بعضهم : الضم ثم البقر ثم الإبل .

والضأن أفضل من المزم ، لأن النبي ﷺ^(١) ضحى بكبشين أممحين مؤجأين

(١) أخرجه أحمد عن عائشة وهو في الربيع . م

وسمى الله الكبش الذبح العظيم قال : « وَوَدَّيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ » قيل : إنه كبش أقرن .

وقال آخرون : إن الإبل أفضل من البقر ثم الغنم .

وقيل : قال النبي ﷺ^(١) : أفضل الأضحية الكبش الأقرن . والبيضاء أفضل من العفراء والسوداء . وفي الأثر : إن البيضاء أفضل من سوداوين .

واحتج من فضل الإبل بقوله عاينه الصلاة والسلام ، في الذهاب إلى الجمعة ، قال : من راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ، وفي الثانية : فكأنما قرب بقرة . وفي الثالثة : فكأنما قرب كبشاً أقرن .

وأجاز النبي ﷺ^(٢) أن يشترك جماعة في بدنة ، ولا يجاوزون في العدد أكثر من سبعة .

وقيل : إن ابنة مخاض وابنة لبون وابن لبون وحة من واحد ، ودون ابن مخاض لا يجزى عن واحد ، والجذعة عن خمسة ، والثنية فما فوقها عن سبعة ، ويجزى الجزع من الضأن .

(١) أخرج أحمد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : دم عفراء أحب إلى الله من دم سوداوين . والعفراء : التي يياضها ليس بناصع . م
(٢) أخرجه ابن ماجه والترمذي وصححه عن عطاء بن يسار . قال : سألت أبا أيوب الأنصاري : كيف كانت الضحايا فيكم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : كان الرجل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم يضحي بالشاء عنه وعن أهل بيته ، فياً كلون ويطعمون حتى تباهى الناس فصار كما ترى . م

والثني من المعز والجذع من الضأن : ابن ستة أشهر فصاعداً ، والثني من المعز : ما جاوز السنة ، والثني من الإبل : ابن ست ستين .

فصل

والذبيح بعد صلاة العيد من يوم النحر إلى وقت الزوال من يوم الرابع .
وينبغي لمن يضحي : أن يأكل منها ، ويدخر ، ويتصدق ؛ لقول النبي ﷺ :
كلوا وادخروا وتصدقوا .

وأوجب بعض العلماء : أن يأكل ثلثاً ، ويدخر ثلثاً ، ويتصدق بثلث ، وهذا يستحب ، وليس بواجب ، ويذبح ضحيته بيده ، ويدكر اسم الله عليها ، وإن ذبحها له مسلم غيره ؛ جاز لقول النبي ﷺ : ولوها أهل قبلتكم ولا تولوها أهل ذمتكم .

وينتفع بإهاب الأضحية . ويكره بيعه . وجلد ضحية المتمتع يبيعه ويتصدق بشمفه . وإن باع من شحمها فعليه أن يتصدق به .

ومن لم يطعم من ضحيته أحداً من الفقراء ، فلا يجزى ، وليأكل ثلثاً ، ويطعم الفقراء ثلثاً .

وقول : يجزى عنه ولو لم يطعم منها الفقراء ، وقد أساء . وإن مضى على من لا يدري أفتقر أم غنى . فليطعمه .

وإن اشترى المتمتع ضحية وسرقت بعد ما سمي بها وقبل أن يذبحها ، لم تجز عنه ، وعليه بدلها . وكذلك إن كان عليه دم فسرق فعليه بدله .

وإن ذبحها فسرقت بعد أن ماتت ، فقد أجزأت عنه .
وإن سرقت قبل أن تموت ، فإذا كان قد قطع الأوداج ، ويعلم أن مثلها
لا يحيى . فأرجو أن تجزى عنه إن شاء الله . وإن وجدها في يد السارق ، فله أكلها
ولا بأس به .

والبقرة تجزى عن سبعة في الضحاحا بمكة وغيرها .
وقد نحر النبي ﷺ سبعين بدنة . البقرة عن سبعة ، والجذع من الإبل عن
خمسة ، والثني فما فوقه عن سبعة . والجذع من البقر عن ثلاثة . والثني عن خمسة .
والربع فما فوقه عن سبعة .

ولا يجوز حمل مهزول عن شاة . وكذلك البقر وكل الضحاحا ، لا يجوز
مهزولها . والبقر الحولية عن واحد . والجذع من الضأن يجوز في الضحاحا إذا كان
سميناً .

والبدنة تجزى عن سبعة وخمسة وثلاثة ، ولا تجزى عن اثنين ولا أربعة ولا
سنة . وتجزى عن الوتر ، ولا تجزى عن الشفع .

والشاة إذا كسرت ثم جبرت فبلغت المرعى ، جازت ضحية . وإن انكسر
القرن فبقى ماتلويه الأصبع والحبل جازت ضحية . وإن بقي من ضروسها ما تعتلف
به جازت ضحية .

وإن خلقت الشاة جداً أى لا ضرع لها جازت ضحية . وإن يبس ضرعها من
علة حدثت بها ، فإن خرج منه شيء من اللبن ولو قل جازت ضحية .

ومن كتب أهل المغرب : نهى النبي ﷺ أن يضحي بالشرماء من المعز ،
وهي المشقوقة الأذن على اثنين ، وأن يضحي بالخرقاء ، وهي التي في أذنها خرق
كبير مستدير ، وأن يضحي بالمقابلة ، وهي التي يقطع بعض أذنيها ويترك متعلقاً .
ونهى أن يضحي بالمدابرة ، وهي التي يفعل بها مثل ذلك من وراء أذنها .

ونهى أن يضحي بالجدعاء ، وهي المقطوعة الأذن . وقيل : مقطوعة الأنف .
وأن يضحي بالضبء ، وهي مقطوعة الأذن . ولا يضحي بالهوراء ، ولا العرجاء ،
ولا مقطوعة الذنب ، ولا مكسورة القرن ، إلا أن يبقى من الذنب والقرن الثلث ،
ولا بالعجفاء وهي المهزولة .

وقيل : يجوز أن يضحي ببقرة الوحش . وأما الظباء فلا يجوز . والله أعلم
وبه التوفيق .

القول الخامس والثلاثون

فما يستحب من الدعاء^(١) عشية عرفة

اللهم إن هذه عشية من عشيات رحمتك ، وساعة من ساعات مغفرتك ،
تسمع فيها التضرع والبكاء ، وتجيب فيها الدعوة والنداء . وهؤلاء وفود الحجاج
قد جاءوا من كل مسلك ومنهاج ، وقطموا الأودية والفجاج ، وركبوا الأخطار
في اللجج والأمواج ، ابتغاء وضوانك ، ورجاء غفرانك ، يطلبون منك الصنع
عنهم ، ويرجون منك التبول منهم يا سميع الدعاء . يا جزيل العطاء ، يا منيل سبيل
النوال ، يا عظيم الجلال ، يا عزيز السلطان ، يا جسيم المن والإحسان .

يا من لا ينقص جوده كثرة عطائه ، ولا يستضيئ بالستجير به رحب فنائه ،
ولا يشقى بدعائه أهل دعائه . وأنت ربنا غايتنا التي إليها المنتهى ، ونهاية حاجتنا
التي ليس لنا بها عنك غنى . فاجعل آمالنا إليك صاعدة وحاجاتنا بالنجح راجعة .
وحلاوة ذكرك بقلوبنا واقعة يا كريم ، إنا عبدك بك لا نذون ، ولرحمتك منتظرون ،
لاغنى لنا عن ريدك ، ولا عوض لنا عن قصدك ، فإذا منعت فإلى من غيرك نفرع ،
وفي من سواك نطمع ، وإلى من نذهب ، وإلى من نرجع ، من ذا الذي يفتح بابه
ولا يرفع حجاباه ، ومجزل ثوابه ، أنت الله ذلك يا جواد . وأنت ذلك يارب العباد .

(١) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : كان أكثر دعاء النبي صلى الله عليه وسلم
يوم عرفة : « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، بيده الخير ، وهو على كل
شئ قدير » . رواه أحمد والترمذي ولفظه : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خير الدعاء
دعاء يوم عرفة ، وخير ما قلت أنا والنبيون من قبل : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له
له الملك وله الحمد ، وهو على كل شئ قدير » . م

إلهنا لا يزيد في ملكك انتقامك منا . ولا ينقص سلطانك عفوك عنا .
وهانحن عبادك بين يديك ، ومن خشيتنا منك قد هربنا إليك ، وولينا عواطف
الرجاء منك عليك . قد ركبت الذنوب رقابنا فأذلتها . وجثمت على الصدور فأثقلتها ،
وخالطت الآمال فطولتها . ونحن خائفون أن تذهب الأعمار ، وينزل بنا سوء
الأقدار ، ونحن في أبعاد أمل وأطول وأعز ما كنا عليه وأغفل . إذ للنية بنا واقعة ،
وللأماننا لا بد قاطعة . وهذا يوم النوال . في الوقت الذي كنا نمد إليه الآمال . وقد
وقفنا بين يديك . ومددنا أيدينا الخاطئة إليك ، نسألك أن تعفو عنا وتصفح ،
وتجود لنا وتسمح . وتأذن لأبواب الإجابة أن تفتح . فاغفر لنا ربنا الذنب العظيم .
وتجاوز عنا بهفوك يا كريم .

اللهم إنا عليك نعتمد ونتوكل . وبكرمك نقف ونعول ، وفضلك نرجو
ونأمل ، وبأسمائك ندعو ونسأل ، وفي سيب إنعامك نكفرع . وفي اللغات إليك
نرجع . وباب رحمتك نستفتح ونقرع . فاعل بنا ما أنت أهله ، ولا تفعل بنا ما نحن
أهله ، فإننا نحن أهل العثرة ، وأنت أهل التقوى والغفرة ، وأنت أفضل مرجو ،
وأكرم مقصود إليه ، وأبر منزل عليه ، وأرحم مسئول مألديه ، يا من لا يبرمه
كثرة السؤال ، ولا ينقص ما عنده كثرة النوال ، ارحم ضعفنا وقلة حيلتنا ، واغفر
لنا خطايانا ، واجبر مصائبنا واسدد فاقمتنا ، وما أسلفنا من سوء الجرائم والهفات
المؤلفة والدائم .

اللهم اشفع لنا بشفاعتك ، وما مننت به علينا من مغفرتك ، وأتمم بكرمك
ما أصيبت علينا من نعمك ، وكما بدأتنا به من الكرامة ، فاختم لنا بالسعادة ،

واجعل لنا من كل خير تقسمه في هذه العشيّة، بين عبادك الواردين عليك والوافدين إليك ، من كرامة العاجل وسعادة الآجل ، نصيباً وامراً وحفظاً وافيةً . وامن علينا بإحسانك . وأتمم ذلك كله برضوانك .

يا عظيم أنت العظيم الذي لا يتعاطمه عظيم من الذنب أن يفره ، واللطيف الذي يشكر القليل من عباده . هب لنا ما كان بيننا وبينك . وأرض خلقك عنا عما كان بيننا وبين خلقك ؛ إذ لم نعهد منك إلا تفضلاً ، ولم نعد منك إلا تسكراً . وإنا نخاف من عذابك ، ونرجو رحمتك ، فنسألك أن توسّعنا برحمتك ، وترضى عنا خليقتك .

اللهم إن هذا مقام العبد الذليل ، المسرف على نفسه ، النادم على ماضيع . المقر على ما فرط ، قائم بين يديك يتضرع إليك ، يطلب ما لديك وأنت الغني الكريم البر الرحيم .

اللهم ارزقنا لذة مناجاتك ، ونفحة معافاتك ، وكنف أمانك . وكيف لا نرجو ، وأنت المنعم المتفضل الكريم . الذي ينعم على عباده من غير استحقاق منهم ؛ لتلهمهم الشكر على إنعامك . بعد ما تعرفهم أنه من عندك من أطاعك . فما أوليته من توفيقك إياه ومعونتك له . وأنت للبتدىء بنعمة الإسلام التي هي غاية الإكرام . وبعونك وحولك وقوتك ، وبفضلك ورحمتك ، سقتنا إلى أفضل البقاع . وأعظمها حرمة وأرفعها درجة ، وأقربها وسيلة ، وأشرفها فضيلة . وأنت الذي جعلت لنا إلى بيتك الحرام سبيلاً ، وكنت لنا إلى زيارته دليلاً . وقد اجتمع

أصحاب الحوائج في هذه العشيّة المباركة الفاضلة. لرفوعها إليك ، يرجون قضاءها ،
ولنا حوائج لانحصيها . فما ذكرنا منها وما نسينا ، فأنت قد أحصيت جميع ذلك
فأفضها لنا . عن آخرها إلا ما علمت أنه لا يعود لنا بصلاح في ديننا ودنيانا .

وإن من أهم حوائجنا يا رب : أن تملأ قلوبنا إيماناً و يقيناً ونوراً وحكمة .
وحشوعاً وإناة وخشية وإخباتاً ، وخضوعاً وحباً منك وحباً إليك ، وشوقاً
لك ورغبة فيما لديك ، وأن تقسم لنا من خشيتك ما يحول بيننا وبين معاصيك ،
ومن محبتك ما يبعثنا على طاعتك ، وينشطنا في عبادتك . وارزقنا الرحمة لخلقك ،
والرأفة بهم ، والنصيحة لهم ، وبارك لنا في لقائك وقضائك ، واغسلنا اللهم من
الذنوب ، وطهرنا من العيوب . وزدنا مما علمت أنه خير لنا في عاجلنا وآجلنا .
وأعنا على طلب مرضاتك ، واغفر لنا الماضي من ذنوبنا ، واعصمنا فيما بقي من
أهمارنا . وحوّلنا مما تكره وتسخط إلى ما تحب وترضى ، واجعل ذلك لكل
مؤمن ومؤمنة : من عيالنا وأولادنا وإخواننا وجيراننا .

اللهم صل على نبينا محمد عبدك ورسولك ، الذي اصطفيته من خلقك وأكرمته
بنبوتك واثمنته على وحيك ، أفضل ما صليت على نبي من أنبيائك ، ورسول
من رسلك ، وملك من ملائكتك ، وأعطه اللهم الدرجة والوسيلة في الجنة ،
وابعثه المقام المحمود الذي وعدته ، واغفر لنا ولوالدينا ، وللمؤمنين والمؤمنات يوم
يقوم الحساب .

اللهم ارزقنا صلاح القلب ، وسلامة الصدر ، وسخاء النفس ، والرحمة للمساكين
والنصيحة للمؤمنين ، والشفقة على الدين ، والمحبة لرب العالمين .

اللهم اجعلنا من البكائين على ذنوبهم ، النواحين على خطاياهم ، والنواحين
على أنفسهم ، الفرارين من ذنوبهم ، المشتاقين إلى ربهم ، الأوابين بقلوبهم ،
الحامدين الله على كل حال .

اللهم ارزقنا تمام النعمة ، ودوام العافية ، والشكر على ذلك .
اللهم هب لنا يقين من أخلص لك عمله ، وهب لنا فراغاً لعبادة ، ونشاطاً
فيها ، وصبراً عليها .

اللهم إنا ضعفاء إن لم تقونا ، ذليلون إن لم تنصرنا ، فقراء إن لم تغننا ،
جاهلون إن لم تعلمنا ، عاجزون إن لم تبلغنا ، مخطئون إن لم تسد لنا ، هالكون
إن لم تداركنا غريقون إن لم تنقنا ، مخذولون إن لم تنصرنا ، محرومون إن
لم ترزقنا ، ضالون إن لم تهدينا ، فاسدون إن لم تصلحنا ، خائفون إن لم تؤمننا ،
معدوبون إن لم ترحمنا .

اللهم فارحمنا ، وقونا على طاعتك ، وخذ بنواصينا إلى ما فيه رضاك ، اللهم
كما يسرت علينا ما نعلم ، فاغفر لنا ما تعلم ، وكما وسعت رحمتك كل شيء فليسعنا
عفوك ، وكما ابتدأتنا بالإحسان ، فآتئهم علينا نعمتك بالفقران ، وكما عرفتنا
وحدانيتك فنبتتنا على طاعتك ، واعصمنا فيما لم نعتصم منه إلا بعصمتك ، وأغننا
عن خلقك ؛ فإنهم لا يسمون حواًجنا دونك .

اللهم اجعلنا مجدين في طلبنا إليك ، محقين في دعوانا محبتك ، اللهم اجعل عملنا
عمل المصلحين الصالحين ، وعبادتك عبادة المتقين ، وخشوعنا خشوع الخجبتين ،
وشكرنا شكر المطيعين ، وطاعتنا طاعة الموقنين ، وبقيننا يقين الصادقين .

اللهم ارزقنا حسن الخلق ، وسعة الرزق ، ولزوم الصدق ؛ والقول بالحق .
والعفو عن الخلق ، والسلامة قبل الموت ، والشهادة عند الموت ، والسعادة بعد
الموت .

اللهم انفعنا بحكمتك حتى نعتبر ، وعظم في قلوبنا هيبة جلالك حتى نزدجر .
ونور قلوبنا بنور معرفتك ، وأشعرنا خشيتك ، وحبب لنا ما تحب حتى لا يشق
علينا طلابك ، وكره إلينا ما تكره حتى لا يعز علينا اجتنابه .

اللهم اجعل النور في بصائرنا وأبصارنا ، واليقين في قلوبنا . والصحة في
أبداننا ، والنصيحة في صدورنا ، وذكرك في الليل والنهار على ألسنتنا ، وبما رزقتنا
تقنعنا ، ومن جميع المكارة قنعنا . وبك عن سواك فأغننا .

اللهم اجعل القرآن العظيم ربيع قلوبنا ، وشفيع ذنوبنا . ونور أبصارنا وجلاء
همومنا وأحزاننا ، وكاشفاً لكروبنا ، ومغفرة لسيئاتنا ، ودليلنا وسائقنا إليك
ولملى جنات النعيم . برحمتك يا أرحم الراحمين .

اللهم لا تدع لنا ذنباً إلا غفرته ، ولا همماً إلا فرجته ، ولا ديناً إلا قضيته ،
ولا غائباً إلا رددته ، ولا مريضاً إلا شفيته ولا عيباً إلا أصلحته ، ولا ضالاً إلا
هديته ، ولا حاجة من حوائج الدنيا والآخرة إلا قضيتها ويسرتها ، إنا إليك
راغبون .

اللهم حط عنا ثقل الأوزار ، واجعلنا من عبادك الأبرار ، الذاكرين لك آتاء
الليل وأطراف النهار .

اللهم صل على محمد وسلم عليه ، في الليل إذا يغشى ، وفي النهار إذا تجلى ، وفي الآخرة والأولى .

اللهم صل على محمد ، وعلى ملائكتك المقربين ، وأنبياك وجميع المرسلين ، وأهل طاعتك أجمعين ، من الأولين والآخرين ، وأهل السموات والأرضين .

اللهم لاتصرفنا من هذا المقام إلا بذنب مغفور ، وسعى مشكور وهمل مبرور ، وتجارة لن تبور .

اللهم نور قلوبنا بنور محبتك ، ودلنا على أقرب الطريق إليك .

اللهم بنورك اهتدينا . وبفضلك استغنينا ، وفي كنفك أصبحنا وأمسينا .

اللهم أنت الأول فلا شيء قبلك ، والآخر فلا شيء بعدك ، نعوذ بك من الفشل والكسل ، ومن عذاب القبر وفتنة الغنى والقر .

اللهم اصرف عنا شر الأشرار ، ووسوس الأفكار ، واجعلنا من المصطفين الأخيار .

اللهم نبهنا لذكرك في أيام الغفلة ، واستعملنا بطاعتك في أيام المهلة ، وانهج بنا في محبتك طريقاً سهلة .

اللهم اجعلنا ممن آمن بك فهديته ، وتوكل عليك فكفيته ، وسألك فأعطيته ، وتضرع إليك فرحمته .

اللهم هب لنا من اليقين ما يهون علينا مصائب الدنيا . وامتعنا بأسماعنا وأبصارنا ما أبقينا . واجعل ذلك الوارث منا .

اللهم اجعلنا من أفضل عبادك لنا حظاً ونصيباً ، في كل خير تقسمه في هذا اليوم ، وما بعده من الليالي والأيام ، من نور تهدي به ، أو رحمة تنشرها ، أو رزق تبسطه ، أو ضر تكشفه ، أو ذنب تغفره ، أو شدة تدفعها ، أو فتنة تصرفها ، أو معافاة تمن بها ؛ إنك على كل شيء قدير .

اللهم إني أسألك الرضاء بالقضاء . وبرد العيش بعد الموت ، والسلامة من كل إثم ، والفوز بالجنة ، والنجاة من النار .

اللهم أعنا على الموت وسكرته ، والقبر ووحشته ، وهول يوم القيامة وروعته . يارباه ياسيده . أنت الذي يسبح لك الليل والنهار ، والشمس والقمر والشجر والدواب . أسألك أن تلمهني ذكرك ، وتغمرني برحمتك ، ولا تكشف عني سرك ، يا عظيم العفو والتجاوز عن الخطايا ، يا واسع المغفرة ، يا باسط اليدين بالرحمة يا أرحم الراحمين .

اللهم لا تصرفنا خائفين من رحمتك ، ولا محرومين من إجابتك ؛ إنك على كل شيء قدير .

اللهم هب لنا جزيل عطائك ، والسعادة بقلائك ، والفوز بجوارك ، والمزيد من آلائك ، وأن تجعل لنا نوراً في حياتنا ، ونوراً في قبورنا ، ونوراً في حشرنا ، ونوراً نتوصل به إليك ، ونوراً نفوز به لديك . فإننا لك سائلون ، ولغوالك متمرضون ، ولأفضالك راجون ، واجعل اللهم نوز معرفتك إلى رضوانك هادياً وتوفيقك إلى طاعتك حادياً ، ولطائفك لنا متتابعاً وافيًا ، ولا تجعل الهوى بنا عن الرشد عادلاً ، ولا الشك بنا عن اليقين مائلاً .

اللهم اجعل شغل قلوبنا بذكر عظمتك . وفرغ أبداننا في شكر نعمتك .
وأطلق ألسنتنا بوصف منتك . وقنا نوائب الزمان ، وصوله السلطان ، واكفنا
مؤنة الا كفساب ، وارزقنا اللهم بغير حساب .

اللهم اختم بالخيرات آجالنا ، وحقق بالرجاء آمالنا ، وسهل بلوغ رضاك سبلنا ،
وحسن في جميع الأحوال أعمالنا ، واجعل خوفنا منك ورغبتنا إليك .
اللهم إنا نعوذ بك من جهل البلاء ، ودرك الشقاء وشماتة الأعداء ، وذنوب
لا يقفر أبداً .

اللهم واجعل رغبتنا فيما تريد ويبقى . وزهدنا فيما يبىد ويفنى .

اللهم اقسم لنا من الدنيا ما تعصمنا به من فتنتها ، وتغنينا به عن أهلها . واجعل
في قلوبنا السلوة عنها .

اللهم تقِّ قلوبنا من الخطايا ، واكفنا جميع البلايا والرزايما . وأعطنا فواتح
الخير وخواتمه ، وظاهره وباطنه .

اللهم لا تجعل لنا في هذا المقام ذنباً إلا غفرته ، ولا همماً إلا فرجته ، ولا ديناً
إلا قضيته ، ولا عدواً إلا كفيته ، ولا عيباً إلا أصلحته ، ولا مريضاً إلا عافيته
ولا غائباً إلا بلغته ، ولا خلة إلا سدقتها ، ولا حاجة من حوائج الدنيا والآخرة
إلا قضيتها ويسرتها .

اللهم ارزقنا همل الصالحين ، ويقين الصادقين . وإنابة الخبثتين ، وسعادة المتقين؛
فإنك تهدي السبيل ، وتجر الكسير ، وتغني الفقير .

اللهم إن بنا إليك حاجة ، وبنا إليك فاقة . وما كان منا من تقصير فاجبره
بسعة عفوك ، وتجاوز عنا بفضل رحمتك ؛ فإنه لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما
منعت ، ولا مضل لمن هديت ، ولا مذل لمن واليت ، ولا ناصر لمن عاديت ، ولا
مَنْجَى منك إلا إليك .

اللهم أعذنا من وجوب سخطك ، ونزول نقمتك ، وزوال نعمتك ، يا خير
مأمول وأكرم مسئول ، يافارج النعم ومنفس الهم ، ويا مذهب الأحزان ، ويا مجيب
دعوة المضطرين ، يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما ، أنت رحمانى ورحمن كل شيء
أسألك أن تصلى على محمد وآله ، وأن تطهرنى من الرياء ، والكفر والشقاق ،
والعجب والكبر والبغى والحسد ، والفل والحقد ، والمكر والخديعة ، وحب الدنيا
والحمدة ، وحب الجاه والرفعة ، وسوء الخلق وكلام الزور .

اللهم ارزقنا العلم والهدى ، والصالح والتقوى ، والتوفيق والرشاد ، والتأييد
والسداد ، والحلم والصبر والصمت والفكر ، والنعمة والشكر والغبني والسخاء ،
والمافية والرخاء ، والتوبة والإخلاص ، والورع والإخلاص ، والتواضع والخشوع ،
والتذلل فى طاعتك والخضوع ، والتوكل واليقين ، والتَّحلى بأخلاق المتقين .

اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، واستجب لنا إنك قريب مجيب ، والحمد لله
رب العالمين .

اللهم إني أسألك لبلدك همان وغيرها من الأمصار والبلدان : أن تظهر فيها
دعوة المسلمين ، وسنة نبيك الأمين ، وأقم فيها أحكام العدل ، وقوِّ فيها أهل الورع

والفضل ، وطهرها من الفساد والجهل ، وأهل فيها كلمة الحق والصدق ، واختر لها
إماماً مرضياً عدلاً صالحاً تقياً نزيهاً عن الطمع ، ولياً لأهل العدل والورع ، يعمل
بقول المسلمين ، ويباعدى المردة المجرمين ، وانصر اللهم جيوش أنصارك ، الداعين
إلى طاعتك ، الأمرين بالمعروف ، والناهين عن المنكر ، يا الله يا الله ، استجب
دعاءنا ، واسمع نداءنا .

اللهم اجعل لى عيينين هطالتين ، تبكيان من خشيتك ، واغفر اللهم لنا ،
وارحمنا ؛ إنك خير الراحمين .

اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت وباركت ورحمت إبراهيم وآل
إبراهيم ؛ إنك حميد مجيد .

اللهم فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، إنك قد علمت فاغفر ،
وقد سمعت فاستجب ، وما أنت له أهل فافعل .

اللهم إني أعوذ بك من حياة في غفلة ، وموتة على غرة ، ومن مرد إلى حمرة .
اللهم لا تسكنى إلى نفسى فأهلك ، ولا إلى عملى فأندم ، ولا إلى غيرك فأضعم ،
وارزقنى اللهم هملاً باراً . ورزقاً داراً ، وعيشاً قاراً ، وأعدنى من خزي الدنيا
والآخرة .

اللهم إنك تعلم أنى لم أخرج أشراً ولا بطراً ، بل لأداء ما افترضت علىّ ،
وامتثالاً لما أمرتني به ، طلباً لرضاك ، وخوفاً من عذابك ، فأجرني يارب من عذاب
النار ، وأتقذني وفرج عني ؛ فإنه لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك ، ولا قرين

ولا معين ، بل أنت القاهر على كل شيء ، والعالم بكل شيء لا إله إلا أنت ،
سبعانك إني كنت من الظالمين .

اللهم اغفر لي ذنوبي ، واستر عيوبي ، وتجاوز عني ، وتقبل مني ؛ إنك أنت
الحمد الحميد .

اللهم إني أسألك من الخير كله ، ما علمت منه وما لم أعلم .

اللهم إني أسألك الجنة ، وما يقرب إليها : من قول ، وهمل ، ونية .

اللهم إني أسألك بما سألك رسولاك ، وأعوذ بك مما استعاذ منه رسولاك .

أذهب ما قضيت لي من قضاء ، فاجعل عاقبته لي رشداً .

اللهم هب لي العافية ليهنيني العيش ، واختم لي بالمغفرة كي لا تضرنني الذنوب ،
وأوسع رزقك عذدي عند انقضاء همري ، يا فارح غم ذي النون ، ويا كاشف ضر
أيوب ، يا جامع شمل يعقوب ، يا غافر ذنب داود ، اغفر لي ذنبي ، واقض ديني ،
وفرج غمي ، واجمع شملي ، واكشف ضري ، يا أرحم الراحمين .

اللهم أنت ربّي لا إله إلا أنت ، عليك توكلت ، وأنت رب العرش العظيم ،
لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، أشهد
أن الله على كل شيء قدير ، وأن الله قد أحاط بكل شيء علماً .

اللهم إني أعوذ بك من شر نفسي ، ومن شر كل دابة أنت آخذ بناصيتها ؛
إنك على صراط مستقيم .

اللهم أنت العلي الكبير ، يا من لا شريك له ولا وزير ، يا من هو عليم خبير ،

يا من هو على كل شيء قدير ، يا من هو بكل شيء بصير ، يا خالق الشمس والقمر
المنير ، يا جابر العظيم الكسير يا منفي البأس الفقير . يا من لا ينجا عليه وهو يجير ،
يا محيي الموتى بعد الفناء وهو عليه يسير ، يا مجيرى فأجرنى ، بك أستجير ، صل
اللهم على محمد المراج المنير ، واكفى هم كل عسير ويسير .

اللهم فاهد قلبي ، وآمن خوفي ، وأعدني من مضلات الفتن ، ما ظهر منها
وما بطن ، واجعل حياتي زيادة لي في كل خير ، واجعل الموت راحة لي من كل شر ؛
إنك سميع الدعاء ، فعال لما تشاء ، وصلى الله على رسوله محمد النبي وآله وسلم .

فصل

لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، يحيي ويميت ، وهو
حي لا يموت ، بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير .

اللهم اجعل في قلبي نوراً ، وفي سمعي نوراً ، وفي بصري نوراً .
اللهم اشرح لي صدري ، ويسر لي أمري ، فلک صلاتي ونسكي ، ومحياي
ومماتي يا رب العالمين .

اللهم لك متابى ومآبى ، أعوذ بك من وساوس الصدر ، وشتات الأمر ،
وعذاب القبر .

اللهم إني أعوذ بك من شر ما يلج في الليل والنهار ، ومآهب به الرياح ،
وشر بوائق الدهر .

اللهم إني أعوذ بك من تحول عافيتك ، وبقاة نعمتك ، وجميع سخطك .

اللهم اهذني بالهدى ، واغفر لي في الآخرة والأولى .

اللهم أعطني عيشة أفضل ما تؤتي أحداً من خلقك ، وحجاج بيتك . يا أرحم
الراحمين . يا رفيع الدرجات ، ومنزل البركات ، وفاطر الأرضين والسموات ،
ضجت إليك الأصوات بجميع اللغات ، نسألك الحاجات . فأسألك رب مسألة
المسكين ، وأبتهل إليك ابتهال المذنب الذليل ، وأدعوك دعاء الخائف الضرير ،
دعاء من خضعت لك رقبته ، وفاضت لك عبرته ، وذل لك جسده .

اللهم لا تجعلني بدعائك رب شقياً ؛ فإنك بي رؤوف رحيم ، أنت خير المسؤولين
وأكرم المعطين .

إلهي أخرست المعاصي لساني ، فمالي إليك وسيلة من همل ولا شفيح ، لإرجاء
عفوك ورحمتك .

اللهم إني أعلم أن ذنوبي لم تبق لي عندك قدراً . ولا أجد لنفسي من سيء
على عذراً ، ولكن أنت الجواد الكريم ، الرؤوف الرحيم .

إلهي إن لم أكن أهلاً أن أبلغ رحمتك ، ولكن أنت أهل أن تبلغني
رحمتك التي وسعت كل شيء ، وأنا عبدك الذي أحسنت إليّ بأنواع من الإحسان
التي لا يحصيها إلا أنت .

إلهي إن ذنوبي وإن كانت عظيمة ، فإن عفوك أعظم ، وأنا المخطئ ، وأنت
الأعز الأكرم ، أنا أعود إلى الذنب اجترأ ، وأنت تعود إليّ بالمغفرة تفضلاً .

إلهى إن كنت لا ترحم إلا المظيعين ، فمن يتفضل سواك بالرفق على العاصين .
إلهى قد ضيقت كثيراً مما أمرتني به ، واعتديت على كثير مما نهيتني عنه .
فسبحانك ما أقوى حجبتك علىّ ، وأكرم عفوك عني . فاغفر لي يا خير الغافرين ،
وأكرم من دعاه داع ، وأفضل من رجاه راج .

اللهم إني أتوسل إليك بحرمة الإسلام ، وبنبينا محمد عليه أفضل الصلاة
والسلام ، فاغفر لي جميع ذنوبي ، وصرفتني من موقفي هذا مقضى الحوائج ، وهب
لي ما سألت ، وحقق رجائي فيم رجوت .

إلهى ارحمني واستجب لي ؛ فإنني مقر بذنبي ، خاشع لك بذلي ، مستكين
لك بجرمي - تائب إليك من سوء عملي ، مستغفر لك من خسيس اكتسابي ،
مبتهل إليك في العفو عني ، طالب إليك في نجاح حوائجي ، راج منك في موقفي
هذا وفي جميع أحوالي ، أن تجود على بعفوك ومغفرتك ؛ فإنك ملجأ كل حي ،
وولي كل مؤمن .

اللهم بتوفيقك كان خروجنا ، وبعونك كان مسيرنا ، ولدعائك أجبنا ،
وإياك أملنا ، وما عندك طلبنا ، ولإحسانك تعرضنا ، ورحمتك رجونا ، ومن
عذابك أشفقنا ، ولبيبتك الحرام حججنا ، يا من يملك حوائج السائلين ، ويعلم ضمائر
العباد أجمعين ، يا من ليس معه إله يدعى ، ولا خالق يُنشى ، ولا وزير يؤتى ،
ولا حاجب يرشى ، يا من يزداد على كثرة السؤال تكراً وجوداً ، وعلى كثرة
الحوائج تفضلاً وإحساناً .

اللهم إنك جعلت لكل ضيف قَرِي ، ونحن أضيافك ، فاجعل قِرانا منك
الجنة .

اللهم إن لكل وفد جائزة ، ولكل زائر كرامة ، ولكل سائل عطية ،
ولكل راجٍ ثواباً ، ولكل ملتمس ما عندك جزاء ، ولكل مسترحم عندك
رحمة ، ولكل راغب إليك زُلفة ، ولكل متوسل إليك عفواً ، وقد وفدنا
إلى بيتك الحرام ، ووقفنا في هذه المشاعر العظام ، وشاهدنا هذه المشاهد الكرام
رجاء لما عندك ، فلا تخيب رجاءنا .

إلهنا تابعت علينا النعم حتى اطمانت الأنفس ، وأظهرت العبر حتى علت حجبتك
وعظمت المنن حتى اعترف أولياؤك بالتقصير عن حَقك ، وتليت الآيات حتى
اتضححت السموات والأرضون بأدلتك ، وقهرت الخلق حتى خضع كل شيء لعزتك
وعنت الوجوه لعظمتك ، إذا أسأنا حلت وأمهلت ، وإذا أحسنا تفضلت وقبلت
وإذا عصينا سترت ، وإذا أذنبنا عفوت وغفرت ، وإذا دعونا أجبت ، وإذا نادينا
سمعت ، وإذا أقبلنا إليك قربت ، وإذا ولينا عنك دعوت .

إلهنا إنك أحببت منا التقرب إليك بعق ما ملكت أيماننا ، ونحن عبيدك
وأنت ربنا أولى بالفضل ، فأعتقنا من عذاب النار . ربنا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا ، فاعْفُ
عنا ، واغْفِرْ لنا ، وارْحَمْنَا ، أنت مولانا ، فانصرنا على القوم الكافرين . ربنا
آتينا في الدنيا حسنةً وفي الآخرة حسنةً وقينا برحمتك عذاب النار . وصلى الله
على رسوله محمد النبي وآله ، وسلم تسليماً كثيراً دائماً باقياً .

قال المحقق :

تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .
وهو الجزء السابع من أجزاء كتاب « منهج الطالبين » - في الحج ومن يجب
عليه ، وفي الضحايا وصفتها .

وهو تأليف الشيخ خميس بن سعيد بن علي بن مسعود الشقصي الرستاقى
العماني ، غفر الله له ، ووسع عليه في لحدده ، وأعلى درجاته في جنات النعيم ؛ إنه
رحيم كريم ، وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسلم .

وكان تمامه بعد الظهر ، من يوم الأربعاء والتاسع والعشرين من شهر جمادى
الآخرة من سنة ١٤٠١ هـ .

وقد تم بحمد الله معروضاً على نسختين : الأولى لم نعرف تمام نسخها ، وعلى
يد من ، والثانية بخط خلف بن محمد بن خنجر بن سعيد بن غفيلة ، في آخر يوم
من جمادى الآخرة ، سنة أربع وعشرين بعد المائة والألف . هـ

وكان الفراغ من تحقيقه في غرة رمضان المعظم سنة ١٤٠١ هـ / ٤ / ٧ / ١٩٨١ م
وبه يتم قسم الأديان .

وبليه الجزء الثامن ابتداء الأحكام .

فهرست الجزء السابع من أجزاء كتاب
« منهج الطالبين وبلغ الراغبين »

الموضوع	الصفحة
القول الأول :	٦
في البيت الحرام ومكة شرفها الله ، وفي وجوب الحج والنذر به .	
القول الثاني :	٢٧
في فرائض الحج وسننه ورؤية الهلال وحدود مكة والمواقيت للإحرام .	
القول الثالث :	٤١
في الإحرام بالحج والعمرة ، والتلبية والنية في ذلك .	
القول الرابع :	٦٥
فيمن أحرم بالحج وفاته الحج ، وذكر الطيب والحلى للمحرم .	
القول الخامس :	٧٣
فيما يجوز للمحرم من اللباس والحلى :	
القول السادس :	٨٩
فيمن يمس النساء أو ينظرهن أو يجامع وما أشبه ذلك .	
القول السابع :	١٠١
فيما يجب على المحرم ومن أفسد حجه بالجماع وغيره .	
القول الثامن :	١٠٥
في المحرم إذا خرج منه دم أو شعر أو ظفر أو عقد على نفسه عقداً .	

الموضوع	الصفحة
التقول التاسع :	١١٧
في قتل المحرم الدواب وغيرها ، وما يجوز له وما لا يجوز من ذلك .	
التقول العاشر :	١٢٢
في الدلالة في الحج وبيان ذلك .	
التقول الحادي عشر :	١٣٩
في وداع البيت والمجاورة بمكة وغيرها .	
التقول الثاني عشر :	١٤٥
في زيارة قبر النبي ﷺ .	
التقول الثالث عشر :	١٥٢
في العمرة والإحرام والمتعة .	
التقول الرابع عشر :	١٦٤
في المتعة أيضاً وما يلزم من ذلك .	
التقول الخامس عشر :	١٧٦
في هدى المتعة .	
التقول السادس عشر :	١٨١
في الطواف .	
التقول السابع عشر :	٢٠١
في ركعتي الطواف والصلاة في الكعبة وزمزم .	

الموضوع	الصفحة
القول الثامن عشر :	٢٠٤
في السعى بين الصفا والمروة وصفته .	
القول التاسع عشر :	٢١٥
في طواف الزيارة والحلق والتقصير .	
القول العشرون :	٢٢٥
في الذبح وما يباح للحاج بعد ذلك .	
القول الحادي والعشرون :	٢٣٠
في تقليد الهدى وإشماره ومحلّه .	
القول الثاني والعشرون :	٢٤٠
فيمن جعل نفسه أو غيره نعيمة أو هدياً .	
القول الثالث والعشرون :	٢٤٤
في ليالى منى والإقامة والمبيت بمزدلفة .	
القول الرابع والعشرون :	٢٥١
في الشهادة على الهلال قبل الوقوف بعرفة والإفاضة منها .	
القول الخامس والعشرون :	٢٦٥
في الإحلال ورمى الجمار ووصفه .	
القول السادس والعشرون :	٢٧٩
في النفر وفي الصلاة بعرفة .	

الموضوع	الصفحة
القول السابع والعشرون :	٢٨٤
في المحصر وفوات الحج ومن يموت قبل تمام الحج .	
القول الثامن والعشرون :	٢٩٤
في حج المريض والمغمى عليه والمرتد .	
القول التاسع والعشرون :	٢٩٨
في حج المرأة والصبي والعبد .	
القول الثلاثون :	٣١٦
في الحج عن الغير ، وما يجوز من ذلك ومالا يجوز .	
القول الحادى والثلاثون :	٣٣٦
في الوصية بالحج وإنفاذ ذلك والشروط في ذلك .	
القول الثانى والثلاثون :	٣٥١
في تحكيم الحكّمين في الصيد والشجر .	
القول الثالث والثلاثون :	٣٦٥
في شجر الحرم والجزاء فيه .	
القول الرابع والثلاثون :	٣٧١
في الضحايا وصفتها ووقتها .	
القول الخامس والثلاثون :	٣٧٨
فيما يستحب من الدعاء عشية عرفة .	

تم

الجزء السابع

ويليه

الجزء الثامن